

ومضات من أنوار سنة الرسول ﷺ

قطرات من نبع

**المنهل العذب المورود**

شرح سنن أبي داود

للإمام المجدد

**محمود خطاب السبكي**

الجزء التاسع

فكرة للانتفاع العملى بالسنة

للدكتور/ محمد عبد الحكيم محمود خطاب السبكي

إعداد ومراجعة

د. محمد محمد داود

**دار المنار**

للطبوع والنشر والتوزيع

٩ ش حسن العدوى - ميدان الحسين - القاهرة ت: ٥٩١٥٠٨٥

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م



## ﴿ باب القيام للجنابة ﴾

أيجوز أم لا؟

● عن عامر بن ربيعة يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا رَأَيْتُمْ جَنَازَةً فَقُومُوا لَهَا حَتَّى تُخَلَّفَكُمْ أَوْ تُوضَعَ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه والبيهقى والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا رأيتم الجنابة... إلخ) أى: رأيتموها حالة كونها مارة عليكم فقوموا لأجلها حتى تترككم وراءها أو توضع عن أعناق الرجال من قبل أن (تُخَلَّفَكُمْ). بضم التاء وفتح الحاء وتشديد اللام المكسورة، ونسبة ذلك إليها مجاز لأن المراد حاملها. ويؤيد هذا الحديث ما رواه البخارى عن نافع عن ابن عمر عن عامر بن ربيعة أنه ﷺ قال: "إذا رأى أحدكم جنازة فإن لم يكن ماشياً معها فليقم حتى يخلفها أو تخلفه أو توضع من قبل أن تخلفه". وما رواه مسلم من طريق ابن جريج عن نافع عن ابن عمر عن عامر بن ربيعة مرفوعاً: "إذا رأى أحدكم الجنابة فليقم حين يراها حتى تخلفه إذا كان غير متبعها". وما رواه الطحاوى عن أبى هريرة

مرفوعًا: "إذا صلى أحدكم على جنازة ولم يمش معها فليقم حتى تغيب عنه، وإن مشى معها فلا يقعد حتى توضع".

وفي هذا دلالة على مشروعية القيام لمن مرت عليه جنازة وهو جالس، وذلك لسهول الموت لا لتعظيم الميت، وبه قال ابن عمر وابن مسعود وأبو موسى الأشعري وأبو مسعود البدرى وقيس بن سعد وسهل بن حنيف والمسور بن مخرمة والحسن بن علي وقتادة وابن سيرين والنخعي والشعبي وسالم بن عبدالله، وكذا ابن حبيب وابن الماجشون من المالكية، مستدلين بهذه الأحاديث، ومحدث جابر الآتي.

وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي: إن القيام للجنازة منسوخ. واستدلوا بمحدث عليّ وحديث عبادة بن الصامت الآتين، لكنهما لا يصلحان للدلالة على النسخ؛ لأن حديث عليّ من فعله ﷺ، وهو لا ينسخ القول الخاص بالأمة، وما ورد في رواية أحمد من زيادة قوله: "وأمرنا بالجلوس"، فإن صحت هذه الزيادة صلح الحديث للنسخ، لكن لم يخرجها مسلم ولا الترمذي ولا المصنف بل اقتصروا على قوله: "ثم جلس بعد". ولأن حديث عبادة بن الصامت ضعيف كما يأتي بيانه، فلا يصلح دليلاً على نسخ تلك السنة الثابتة بالأحاديث الصحيحة، وعلى فرض صحتها فلا نسخ أيضاً لأنه لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع، وهو هنا ممكن بحمل الأمر في أحاديث القيام على الندب، وفي أحاديث القعود على بيان الجواز، فالظاهر القول بمشروعية القيام للجنازة عند مرورها، واقتصار جمهور المخرجين لحديث عليّ وحفاظهم على مجرد القعود بدون زيادة الأمر بالجلوس مما يوجب عدم الاطمئنان إلى تلك الزيادة والتمسك بها في النسخ للأحاديث التي بلغت من الصحة الغاية، لا سيما بعد أن شد من عضدها عمل جماعة من الصحابة بها بعد عصر النبوة. ويبعد أن يخفى على مثلهم الناسخ.



ولذا اختار النووي في شرح المذهب عدم النسخ وقال: قد صحت الأحاديث بالأمر بالقيام، ولم يثبت في القعود شيء إلا حديث علي، وهو ليس صريحاً في النسخ بل ليس فيه نسخ لأنه يحتمل أن يكون القعود لبيان الجواز.

وقال ابن عبد البر: جاءت آثار صحاح ثابتة توجب القيام للجنائز، وقال بها جماعة من السلف والخلف ورأوها غير منسوخة.

وقال ابن حزم: نستحب القيام للجنائز إذا رآها المرء وإن كانت جنازة كافر حتى توضع أو تحلفه فإن لم يقم فلا حرج إلى أن قال: فكان قعوده ﷺ - يعني في حديث علي - بعد أمره بالقيام مبيهاً أنه أمر ندب وليس يجوز أن يكون هذا نسخاً؛ لأنه لا يجوز ترك سنة متيقنة إلا بيقين نسخ، والنسخ لا يكون إلا بالنهي أو بترك معه نهى. قال: ومن كان يجلس ابن عباس وأبو هريرة وابن المسيب.

وقال أحمد: إن شاء قام وإن شاء لم يقم. واحتج بأن النبي ﷺ قام ثم قعد، وهكذا قال إسحاق.

● عن ابن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا تَبِعْتُمُ الْجَنَازَةَ فَلَا تَجْلُسُوا حَتَّى تُوَضَعَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخاري ومسلم والبيهقي والنسائي والترمذي.

○ معنى الحديث: في الحديث دلالة على أن من يشيع الجنائز إذا وصل إلى القبر لا يجلس حتى توضع عن أعناق الرجال على الأرض أو في اللحد. وبه قال ابن عمر وأبو هريرة وابن الزبير وأبو سعيد الخدري وأبو موسى الأشعري والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحاق. ويؤيده ما رواه ابن أبي شبة قال: ثنا يحيى بن آدم عن زهير عن مغيرة عن إبراهيم والشعبي قالوا: كانوا يكرهون أن يجلسوا حتى توضع

الجنائز عن مناكب الرجال. وما رواه النسائي عن أبي سعيد وأبي هريرة أنهما قالوا: ما رأينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط فجلس حتى توضع. وما تقدم عن أبي سلمة عن أبي سعيد مرفوعاً، وروى أحمد نحوه عن أبي هريرة. وحكمة النهي عن القعود قبل أن توضع الجنائز أن المشيع إنما جاء اعتناء بشأنها، وليس من الاعتناء أن يجلس قبل وضعها. وذهب جماعة منهم عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب والأسود ومالك والشافعي إلى أن من يشيع الجنائز يجوز له الجلوس قبل أن توضع، وقالوا: إن أحاديث الأمر بالقيام والنهي عن الجلوس حتى توضع منسوخة بمحدثي علي وعبادة ابن الصامت. وقد علمت أن هذين الحديثين لا يصلحان للنسخ.

● عن عبيد الله بن مقسم قال: حدثني جابر قال: كنا مع النبي ﷺ إذ مرت بنا جنازة فقام لها، فلما ذهبنا لتحمل إذ هي جنازة يهودي، فقلنا: يا رسول الله إنما هي جنازة يهودي. فقال: إن الموت فرغ، فإذا رأيتم جنازة فقوموا.

والحديث أخرجه أيضاً البخاري ومسلم والنسائي والطحاوي.

○ معنى الحديث: قوله: (فقام لها) يعني وقمنا معه، ففي رواية البخاري: "مر بنا جنازة فقام النبي ﷺ وقمنا". قوله: (إذ هي جنازة يهودي) يعني: فلم نحمل فيها، وإذ للمفاجأة، وفي نسخة: (إذا). قوله: (فقلنا يا رسول الله... إلخ) اعتذار منهم للنبي ﷺ عن عدم حملهم فيها وأنها لا تستحق أن يقام لها، فقال ﷺ: إن الموت فرغ. أي: مفزع ومخوف. فأطلق المصدر على الوصف مبالغة، أو هو على تقدير مضاف: أي: ذو فرغ. وعلل القيام للجنازة في هذه الرواية بأن الموت مفزع، ومقتضاه أن يقام لكل جنازة ولو كانت غير مسلمة، والحكمة أن الإنسان

يتذكر الموت ولا يبقى على غفلته ومن ثم استوى فيه موتى المسلمين وغيرهم. وفي رواية البخارى عن سهل بن حنيف وقيس بن سعد أنه ﷺ مرت به جنازة فقام فقبل له: إنها جنازة يهودى. فقال: أليست نفساً؟ وفي رواية لأحمد والحاكم وابن حبان من حديث عبدالله ابن عمرو مرفوعاً: "إنما تقومون إعظاماً للذى يقبض النفوس"، وفي رواية ابن حبان: "إعظاماً للذى يقبض الأرواح". وفي رواية الحاكم عن أنس بن مالك أن جنازة مرت برسول الله ﷺ فقام فقالوا: يا رسول الله إنها جنازة يهودى. فقال: إنما قمت للملائكة. وفي رواية الطحاوى عن ابن سخرية قال: كنا قعوداً مع على بن أبى طالب ننتظر جنازة فمر بجنازة أخرى فقمنا فقال: ما هذا القيام؟ فقلت: ما تأتونا به يا أصحاب محمد ﷺ؟ قال أبو موسى: قال رسول الله ﷺ: "إذا رأيتم جنازة مسلم أو يهودى أو نصرانى فقوموا فإنكم لستم لها تقومون إنما تقومون لمن معها من الملائكة".

ولا تنافى بين هذه الروايات، فإن القيام للفرع من الموت فيه تعظيم لأمر الله تعالى وتعظيم الملائكة القائمين بأمره في ذلك، أما ما رواه أحمد من حديث الحسن بن على قال: إنما قام رسول الله ﷺ تأذياً بريح اليهودى، وفي رواية الطبرى والبيهقى عن الحسن: كراهية أن تعلق رأسه. فإنه لا يعارض الروايات الأولى لأن سند هاتين لا يقاوم تلك في الصحة، ولأن التعليل بما ذكر فيهما راجع إلى ما فهمه الراوى، والتعليل في تلك من لفظ النبى ﷺ؛ كأن الراوى لم يسمع التعليل من النبى ﷺ فعلى ما اجتهداه. ○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن الموت مذكّر للأخرة ومخوف من عذاب الله تعالى، وعلى طلب القيام للجنازة، فهو من أدلة القائلين بمشروعية القيام لها، وعلى تعظيم شأن الآدمى.

## ﴿ باب الركوب في الجنابة ﴾

أيجوز أم لا؟

● عَنْ ثَوْبَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِدَابَّةٍ وَهُوَ مَعَ الْجَنَازَةِ فَأَبَى أَنْ يَرْكَبَهَا فَلَمَّا انْصَرَفَ أَتَى بِدَابَّةٍ فَرَكِبَ فَقِيلَ لَهُ: فَقَالَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانَتْ تَمْشِي فَلَمْ أَكُنْ لَأَرْكَبَ وَهُمْ يَمْشُونَ، فَلَمَّا ذَهَبُوا رَكِبْتُ.  
والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (فلما انصرف أتى بدابة... إلخ) أى: لما فرغ من دفنها أتى بدابة فركبها فسأله بعض الصحابة عن سبب ترك الركوب حال السير مع الجنابة وعن الركوب بعد دفنها، فبين لهم ﷺ بقوله: إن الملائكة كانت تمشي مع الجنابة فلما دفنت وذهبت الملائكة ركبته. وفي رواية ابن ماجه والترمذى عن ثوبان قال: خرجنا مع النبي ﷺ في جنازة فرأى ناساً ركبائاً فقال: ألا تستحيون؟! إن ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب!.

● عَنْ سِمَاكِ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ابْنِ الدَّخْدَاحِ وَكُنْهُ شُهُودٌ، ثُمَّ أَتَى بِفَرَسٍ فَعَقِلَ حَتَّى رَكِبَهُ، فَجَعَلَ يَتَوَقَّصُ بِهِ وَكُنْهُ نَسَعَى حَوْلَهُ ﷺ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وأحمد والنسائي والترمذى والبيهقي.

معنى الحديث: قوله: (ثم أتى بفرس... إلخ) أى: ليركبه حال السير مع الجنابة فامتنع ﷺ من الركوب، فعقل الفرس أى: أمسك وحس للركوب، فلما فرغ

من الدفن ركب وهو راجع. يدل على ذلك ما في رواية الترمذى عن جابر أن النبی ﷺ أتبع جنازة ابن الدحداح ماشياً ورجع على فرس. وما في رواية مسلم عن مالك بن مغول عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة قال: أتى النبی ﷺ بفرس معروف فركبه حين انصرف من جنازة ابن الدحداح. ومعروrey بضم الميم وسكون المهملة وفتح الراء، أى: عرياناً ليس عليه شيء. قوله: (فجعل يتوقص به) أى: يعدو عدواً متوسطاً ويقارب الخطأ. قال في القاموس: توقص: سار بين العنق والخبب. وكل من العنق والخبب نوع من السير السريع. وأخرج مسلم رواية شعبة هذه عن سماك عن جابر قال: صلى رسول الله ﷺ على ابن الدحداح، ثم أتى بفرس عرى فعقله رجل فركبه فجعل يتوقص به ونحن نتبعه نسعى خلفه، فقال رجل من القوم: إن النبی ﷺ قال: كم من عذق معلق أو مدلى في الجنة لابن الدحداح، أو قال شعبة: لأبي الدحداح. وبئى في رواية البغوى والحاكم وأحمد السبب في قول النبی ﷺ ذلك في حق ابن الدحداح من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس: أن رجلاً قال: يارسول الله إن لفلان نخلة وأنا أقيم حائطى بها فأمره أن يعطينى حتى أقيم حائطى بها فقال له النبی ﷺ: أعطه إياها بنخلة في الجنة. فأبى، فاتاه أبو الدحداح فقال: بعنى نخلتك بحائطى، ففعل، فأتى النبی ﷺ فقال: يا رسول الله ابتعت النخلة بحائطى فاجعلها له فقد أعطيتها. فقال: كم من عذق رداح لأبي الدحداح في الجنة. قالها مراراً، فأتى امرأته فقال: يا أم الدحداح اخرجى من الحائط فأبى قد بعته بنخلة في الجنة. فقالت: ربح البيع. أو كلمة تشبهها. والحائط: البستان قال النووى: وكانت هذه النخلة لأبي لبابة وكان الطالب لها يتيماً.

○ فقه الحديث: دل الحديث على استحباب المشى وكراهة الركوب حال تشيع الجنازة، وبه قالت المالكية والشافعية والحنابلة إلا لعذر. وقالت الحنفية: يكره

الركوب أمامها ولا بأس به خلفها. لما يأتى فى حديث المغيرة من قوله: ﷺ:   
 الراكب يسير خلف الجنائز، فإنه يفيد الإذن بالركوب حال تشييع الجنائز.   
 وأجابوا عن حديث الباب بأن تركه ﷺ للركوب وإنكاره على من ركب إنما   
 كان لأجل مشى الملائكة مع الجنائز التى كان معها رسول الله ﷺ أو أن مشى الملائكة   
 كان خصوصية لجنائز ابن الدحداح فلا يستلزم وجودهم مع كل جنازة.   
 وأجاب الجمهور عن حديث المغيرة بأن إذنه ﷺ بالركوب لمن يسير خلفها إذن   
 فى مقابلة التحريم، فلا ينافى الكراهة المستفادة من إنكاره ﷺ على من ركب مع   
 الجنائز، ومن ترك الركوب حال تشييعها. ودل الحديث على جواز الركوب حال   
 تشييعها، وعلى جواز الركوب حال الرجوع.

### ﴿ باب المشى أمام الجنائز ﴾

● عن سالم عن أبيه قال: رأيتُ النبي ﷺ وأباً بكرٍ وعُمَرَ يمشونَ أمامَ   
 الجنائز.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد وابن ماجه والدارقطنى وابن حبان والبيهقى   
 والحاكم والنسائى.

○ معنى الحديث: الحديث يدل على أنه يستحب للماشى مع الجنائز أن   
 يكون أمامها، وإلى ذلك ذهب ابن عمر والحسن بن على وأبو قتادة وأبو هريرة وابن   
 الزبير والقاسم بن محمد وسالم وابن أبى ليلى والزهرى والشافعى ومالك وأحمد؛ لحديث   
 الباب، ولأن المشيع شفيع والشفيع يتقدم على المشفوع له. وذهب أبو حنيفة   
 وأصحابه والأوزاعى وإسحاق وحكاه فى البحر عن العترة إلى أن المشى خلفها

أفضل. واستدلوا بما تقدم للمصنف في "باب اتباع الميت بالنار" عن أبي هريرة وفيه: "ولا يمشی بین يديها"، وبما رواه الحاكم عن أبي أمامة: أن رسول الله ﷺ مشى خلف جنازة ابنه إبراهيم خافتاً. ولأنها متبوعة كما في رواية البخاري عن البراء: أمرنا رسول الله ﷺ باتباع الجنازة. والاتباع لا يقع إلا على السائر خلفها، ولا يسمى المتقدم على الجنازة تابعا بل هو متبوع. وعن عليّ أن فضل الماشي خلفها على الماشي أمامها كفضل الصلاة المكتوبة على النافلة.

وأجابوا عن حديث الباب بأنه محمول على بيان الجواز والتسهيل على الناس، فقد روى الطحاوي والبيهقي واللفظ له من طريق شعبة عن أبي فروة الجهني قال: سمعت زائدة يحدث عن ابن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يمشيان أمام الجنازة، وكان على ﷺ يمشي خلفها فقيل لعلي ﷺ: إنهما يمشيان أمامها، فقال: إنهما يعلمان أن المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الرجل في جماعة على صلته فذاً، ولكنهما سهلان يسهلان للناس. ومراده أن الناس يتحرزون عن المشي أمامها فلو اختارا المشي خلفها لضاق الطريق على مشيعيها. وعن عليّ: قدّمها بين يديك واجعلها نصب عينيك، فإنما هي موعظة وتذكرة وعبرة.

● عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ وَأَحْسَبُ أَنَّ أَهْلَ زِيَادٍ أَخْبَرُونِي أَنَّهُ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الرَّأَكِبُ يَسِيرُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ، وَالْمَاشِي يَمْشِي خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا وَعَنْ يَمِينِهَا وَعَنْ يَسَارِهَا قَرِيبًا مِنْهَا، وَالسَّقَطُ يُصَلِّي عَلَيْهِ وَيُدْعَى لِوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي وابن حبان والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (الراكب يسير خلف الجنازة) فيه دلالة على جواز الركوب حال تشييع الجنازة، لكن محله إذا دعت الحاجة إليه. فلا ينافى ما تقدم في "باب الركوب في الجنازة" من أنه ﷺ امتنع من الركوب حال تشييع الجنازة ولام على من ركب. وعلى أن الأفضل للراكب أن يسير خلف الجنازة، وبه قالت المالكية والحنفية والحنابلة وجمهور العلماء، قال الخطابي: لا أعلمهم اختلفوا في أن الراكب يكون خلفها. وقالت الشافعية: الأفضل للراكب أن يسير أمامها كما ماشى. لكن ظاهر الحديث يرد عليهم.

قوله: (والماشى يمشى خلفها... إلخ) بظاهره أخذ الثوري فقال: الماشى يسير مع الجنازة حيث شاء. فتحصل بما تقدم في هذا الباب والذي قبله أن الركوب خلف الجنازة مكروه إلا لحاجة، وأن الخلاف في السير أمامها أو خلفها إنما هو في الأفضل، وإلا فالكل جائز والأمر فيه سعة، وقد أرشد إلى ذلك النبی ﷺ كما في الحديث. وقال ابن حزم: حكم تشييع الجنازة أن يكون الركبان خلفها، وأن يكون الماشى حيث شاء عن يمينها وشمالها وأمامها وخلفها، وأحب ذلك إلينا خلفها.

قوله: (قريباً منها) بالنصب حال من فاعل "يمشى" وفي نسخة: (قريب) بالرفع بتقدير مبتدأ أى: وهو قريب. قوله: (والسقط يصلى عليه... إلخ) السقط مثلث السين والكسر أشهر، وهو الولد الذى يسقط من بطن أمه قبل تمام مدة حملها. وفي هذا دلالة على مشروعية الصلاة على السقط مطلقاً استسهل أم لا. وبه قال أحمد وداود وهو المروى عن ابن عمر وابن المسيب وابن سيرين. وقال أبو حنيفة وأصحابه ومالك والأوزاعي والشافعي: يصلى عليه إذا استسهل أما إذا لم يستسهل فلا، لما رواه الترمذى من طريق إسماعيل بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال: "الطفل لا يصلى عليه الإمام ولا يرث ولا يورث حتى يستهل" والاستهلال:



رفع الصبي صوته، والمراد به هنا ما يدل على تحقيق حياته بعد النزول كالصياح أو العطاس أو حركة يعلم بها حياته.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن الأفضل للراكب مع الجنازة أن يسير خلفها، وعلى أن الماشي يسير معها حيث شاء، وعلى أن السقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة.

### ﴿ باب الإسراع بالجنازة ﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ وَإِنْ تَكُ سَوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وأحمد والنسائى والبيهقى وابن ماجه والترمذى.

معنى الحديث: قوله: (أسرعوا بالجنازة) أى: بالسير بها حال حملها إلى القبر، والمراد بالإسراع: ما فوق المشى المعتاد ولا يبلغ به حداً ينشأ عنه حدوث مفسدة بالميت أو حصول مشقة على الحامل أو المشيع. ففي رواية النسائى عن أبى بكره قال: لقد رأيتنا ونحن مع رسول الله ﷺ وإنا لنكاد نرمل بها رملاً، وقال بعضهم: المراد الإسراع بتجهيزها إذا تحقق موتها، والأولى إرادة ما هو أعم من التجهيز والسير كما يشعر بذلك ما أخرجه الطبرانى بإسناد حسن من حديث ابن عمر مرفوعاً: "إذا مات أحدكم فلا تجسوه وأسرعوا به إلى قبره". وتحقق الموت يختلف باختلاف الأشخاص فمنهم من يتحقق موته بعد زمن يسير، ومنهم من لا يتحقق موته إلا بعد مضى نحو يوم وليلة كالطعون والمفلوج.

قوله: (فإن تك صالحة... إلخ) أى: إن تكن الجنازة صالحة؛ فإمامها خير تقدمونها إليه، وهو ثواب عملها الصالح، وإن تك غير صالحة؛ فهي شر تضعونه عن أعناقكم، لأنها بعيدة عن الرحمة فلا خير لكم في مصاحبته، فالمراد بالجنازة: الميت، وقوله: (فشر تضعونه) الإخبار عن الجنازة غير الصالحة بالشر مبالغة، أو الكلام على تقدير مضاف، أى: فهي ذات شرٍّ، وفي الإتيان بضمير الذكور في قوله: (تضعونه عن رقابكم) دليل على أن حمل الجنازة يختص بالرجال لأنهم الأحق بذلك.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على استحباب الإسراع بالجنازة حال السير معها والمبادرة بدفنها، ونقل ابن قدامة أن الأمر للاستحباب بلا خلاف بين العلماء، وشذّ ابن حزم فقال بوجوبه، ولا ينافي هذا ما أخرجه البخارى ومسلم عن عطاء قال: حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة بسرف فقال ابن عباس: هذه ميمونة إذا رفعتم نعشها فلا ترعزعوها ولا تزلزلوها. وما جاء عن بعض السلف أنهم كرهوا الإسراع بالجنازة؛ لأنه محمول على الإسراع المفرط الذى يخاف منه انفجارها أو خروج شيء منها أو إضرار من يسير معها. وعلى الحث على مصاحبة الصالحين وترك مصاحبة المخالفين.

● عَنْ عُيَيْنَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ فِي جَنَازَةِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ وَكُنَّا نَمْشِي مَشْيًا خَفِيفًا، فَلَحِقْنَا أَبُو بَكْرَةَ فَرَفَعَ سَوْطَهُ فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَرْمُلُ رَمَلًا.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والبيهقي والنسائي والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (لقد رأيتنا) أى: لقد رأيت نفسى وغيرى من أصحاب النبى ﷺ مسرعين بالجنّازة مع رسول الله ﷺ. قوله: (نرمل رملاً) من باب طلب، يعنى: يسيرون سيراً فوق المعتاد ودون السهولة، وأصل الرمل: الإسراع فى المشى حتى يهز منكبيه. وقد أخرج ابن أبى شيبه من حديث عبد الله بن عمرو أن أباه أوصاه فقال: إذا أنت حملت على السرير فامش مشياً بين المشيين، وكن خلف الجنّازة، فإن مقدمها للملائكة وخلفها لبنى آدم.

● عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: سَأَلْنَا نَبِيَّنَا ﷺ عَنِ الْمَشْيِ مَعَ الْجَنَازَةِ فَقَالَ: مَا دُونَ الْحَبِّ إِنْ يَكُنْ خَيْرًا تَعَجَّلْ إِلَيْهِ، وَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ ذَلِكَ فَبُعْدًا لِأَهْلِ النَّارِ، وَالْجَنَازَةُ مَتْبُوعَةٌ وَلَا تَتَّبِعْ لَيْسَ مَعَهَا مَنْ تَقْدَمُهَا.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن ماجه والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (ما دون الحب) بفتح المعجمة والموحدة: ضرب من العدو كما تقدم، والمراد أنه ﷺ بيّن لهم أن السير مع الجنّازة يكون فوق المشى المعتاد ودون الجرى. قوله: (إن يكن خيراً... إلخ) أى: إن يكن عمل الميت صالحاً يعجل به إلى ثوابه وجزائه، فإن قبره يكون حينئذ روضة من رياض الجنة، وإن يكن عمله غير صالح فأسرعوا به لتبعدوا أهل النار عن أعناقكم، والقبر حينئذ حفرة من حفر النار. ويحتمل أن يكون قوله: ﷺ: (فبعداً) دعاء منه ﷺ على أهل النار كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ هود/ ٤٤.

قوله: (والجنّازة متبوعة) أى: يتبعها من يشيئها بمشيئته خلفها (ولا تتبع) بفتح المشاة الفوقية والموحدة وسكون المهملة على النهى ورفعها على النفى، أى: لا ينبغي لمن يسير مع الجنّازة أن يتقدمها، وهو تأكيد لما قبله، قوله: (ليس معها من تقدمها)

وفي نسخة: (ليس معها من يقدمها) أى: أنه من تقدم أمام الجنازة من المشيعين لا يكون مشيعاً لها فلا يستحق ثواب التشيع على الوجه الأكمل. وهذا الحديث من أدلة القائلين إن المشي خلف الجنازة أفضل، لكنه ضعيف لأنه من طريق يحيى بن عبدالله الجبر عن أبي ماجدة وهما ضعيفان كما تقدم. وفي بعض النسخ زيادة قوله: قال أبو داود: وهو ضعيف. هو يحيى بن عبدالله وهو يحيى الجابر. قال أبو داود: وهذا كوفي وأبو ماجدة بصرى. قال أبو داود: أبو ماجدة هذا لا يُعرف. وقال ابن حجر في التلخيص: ضعفه البخارى وابن عدى والترمذى والنسائى والبيهقى وغيرهم.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن من جهل شيئاً ينبغي له أن يسأل عنه أهل العلم، وعلى أنه ينبغي لمن سار مع الجنازة أن يسير معها سيراً وسطاً، وعلى أن الأفضل للمشيع ألا يكون أمامها، وعلى الترغيب في مصاحبة الأخيار والتنفير من مصاحبة الأشرار.

## ﴿ باب الإمام يصلى على من قتل نفسه ﴾

هو على تقدير الاستفهام، أى: أيصلى؟

● عن جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: مَرَضَ رَجُلٌ فَصَبَحَ عَلَيْهِ فَجَاءَ جَارُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ: إِنَّهُ قَدْ مَاتَ. قَالَ: وَمَا يُذْرِيكَ؟ قَالَ: أَنَا رَأَيْتُهُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ. قَالَ: فَرَجَعَ فَصَبَحَ عَلَيْهِ فَجَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ مَاتَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ. فَرَجَعَ فَصَبَحَ عَلَيْهِ فَقَالَتْ امْرَأَتُهُ: انْطَلِقْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبِرْهُ. فَقَالَ الرَّجُلُ: اللَّهُمَّ الْعَنَّهُ.

قَالَ: ثُمَّ الطَّلَقَ الرَّجُلُ قَرَأَهُ قَدْ نَحَرَ نَفْسَهُ بِمِشْقَصٍ مَعَهُ فَالْتَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، فَقَالَ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ قَالَ: رَأَيْتُهُ يَنْحَرُ نَفْسَهُ بِمِشْقَصٍ مَعَهُ. قَالَ: أَلَيْتَ رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: إِذَا لَا أَصَلَّى عَلَيْهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه والترمذى والبيهقى.

معنى الحديث: قوله: (إنه قد مات) لعنه ﷺ كان عالماً بذلك المريض حتى إنه أضمر له بقوله: (إنه قد مات) وأخبر الرجل بموته اعتماداً على ما سمعه من الصراخ. قوله: (أنا رأيته) أى: علمته. قوله: (قال رسول الله ﷺ: إنه لم يمِت) فيه معجزة له ﷺ لإخباره بذلك وانكشاف الأمر كما قال. قوله: (فقال الرجل: اللهم العنه) لعل المرأة أخبرت الرجل بأنه قد شرع في نحر نفسه فلعنه. قوله: (قد نحر نفسه بمشقص معه) يعنى شرع في ذلك، والمشقص بكسر الميم: نصل السهم إذا كان طويلاً غير عريض. قوله: (رأيتُه ينحر نفسه) سبب ذلك ما جاء في رواية ابن ماجه عن جابر بن سمرة: أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ جُرِحَ فَأَذَتْهُ الْجِرَاحَةُ فَدَبَّ إِلَى مِشْقَصٍ فَذَبَحَ بِهَا نَفْسَهُ، فَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ. قوله: (قال: إذن لا أصلى عليه) فيه دلالة على أن من قتل نفسه لا يُصَلَّى عليه، وبه أخذ عمر بن عبد العزيز والأوزاعي والعترة، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وجهور العلماء: إنه يُصَلَّى عليه. وقال أحمد: لا يصلى الإمام على قاتل النفس ويصلى عليه غير الإمام. وإنما ترك ﷺ الصلاة على الرجل عقوبة له وزجراً للناس من الوقوع في مثل ذنبه، ونظيره تركه ﷺ الصلاة على المدين، كما في رواية للنسائي، فإن ذلك كان زجراً لغيره عن التساهل وإهمال الوفاء بالدين، ولم يمنع النبي ﷺ من الصلاة عليه، كما يشعر بذلك ما في رواية النسائي من

قوله: ﷺ: أما أنا فلا أصلي عليه. وكذا يصلي على كل فاسق لحديث: "صلوا خلف من قال: لا إله إلا الله، وصلوا على من قال: لا إله إلا الله" رواه الدارقطني من عدة طرق وفيها مقال. واستثنى أبو حنيفة البغاة وقطاع الطريق فقال: لا يصلي عليهم.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن من قتل نفسه لا يصلي عليه وقد علمت بيانه، وعلى جواز لعن من قتل نفسه، لأن الظاهر أن لعن المخير بلغ النبي ﷺ ولم يثبت أنه أنكر عليه.

### ﴿ باب الصلاة على من قتلته الحدود ﴾

يعنى: يصلى على من قتله الإمام بسبب ارتكابه حداً من الحدود؟

● عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُصَلِّ عَلَى مَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ وَلَمْ يَنْهَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ.  
والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي.

معنى الحديث: قوله: (لم يصل على ماعز بن مالك... إلخ) أى: لما أقرّ بالزنا أمام النبي ﷺ فأعرض عنه. ففي رواية لمسلم عن أبي هريرة قال: أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ وهو في المسجد فناداه فقال: يا رسول الله إني زنيت، فأعرض عنه، فتنحى تلقاء وجهه فقال: يا رسول الله إني زنيت فأعرض عنه حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله ﷺ فقال: أهلك جنون؟ قال: لا. قال: فهل أحصنت؟ قال: نعم. فقال رسول الله ﷺ: اذهبوا به

فارجوه. وفي رواية للبخارى: فقال النبي ﷺ: لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت؟ قال: لا يا رسول الله، فقال: أنكتها؟.

وحديث الباب صريح في أنه ﷺ لم يصل على ماعز. وفي رواية للبخارى أنه صلى عليه، فقد أخرج عن محمود بن غيلان قال: ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر أن رجلاً من أسلم جاء إلى النبي ﷺ فاعترف بالزنا فأعرض عنه... الحديث. وفيه: فرجم حتى مات فقال له النبي ﷺ خيراً وصلى عليه. قال الحافظ: هكذا وقع هنا عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق، وخالفه محمد بن يحيى الذهلي وجماعة عن عبد الرزاق فقالوا في آخره: ولم يصل عليه. قال المنذرى في حاشية السنن: رواه ثمان أنفس عن عبد الرزاق فلم يذكروا قوله: صلى عليه. وقد أخرجه أحمد في مسنده عن عبد الرزاق ومسلم عن إسحاق بن راهويه، إلى أن قال: فهؤلاء أكثر من عشرة أنفس خالفوا محموداً منهم من سكت عن الزيادة، ومنهم من صرح بنفيها.

وقال البيهقي: ورواه البخارى عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق إلا أنه قال: فصلى عليه، وهو خطأ؛ لإجماع أصحاب عبد الرزاق على خلافه ثم إجماع أصحاب الزهري على خلافه.

وعلى هذا فتكون زيادة (فصلى عليه) شاذة. لكن قد تقرر في الأصول أن زيادة الثقة مقبولة إذا وقعت غير منافية، وهى هنا كذلك بالنسبة لمن روى أصل الحديث وسكت عن الزيادة، أما بالنسبة لمن صرح بنفى الصلاة فيمكن الجمع بينها وبين الرواية المثبتة للصلاة بأنه ﷺ لم يصل عليه يوم الرجم وصلى عليه في الغد، فقد روى عبد الرزاق عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قى قصة ماعز قال: فقيل: يا رسول الله أتصلى عليه؟ قال: لا، فلما كان من الغد قال: صلوا على صاحبكم، فصلى عليه

رسول الله ﷺ والناس. وعلى فرض عدم إمكان الجمع فترجح رواية الإثبات؛ لأنها رواية الصحيح، ورواية المصنف التي فيها النفي في إسنادها مجاهيل. ويؤيده صلاة النبي ﷺ على الزانية كما رواه مسلم، وسيأتي للمصنف من حديث عمران بن حصين في قصة الجهنمية التي زنت ورجعت "أن النبي ﷺ صلى عليها فقال له عمر: أتصلى عليها وقد زنت؟ فقال: لقد تابت توبة لو قُسمت بين سبعين من أهل المدينة لو سعتهم. وقال الإمام أحمد: ما نعلم أن النبي ﷺ ترك الصلاة على أحد إلا على الغالٍ وقاتل نفسه.

واختلف العلماء في الصلاة على من قُتل خطأ. فقال مالك وأحمد: يكره للإمام وأهل الفضل الصلاة عليه زجرًا للناس لئلا يجترنوا على مثل ما فعله؛ لحديث الباب، ويصلى عليه غيرهم. وقال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي: يُغسَلُ المَرْجُومُ ويصلى عليه، وهو قول الجمهور بل قال القاضي: مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومحدود ومرجوم وقاتل نفسه. وحجتهم ما تقدم لمسلم من حديث الجهنمية. وقال الزهري: لا يصلى على المَرْجُوم. لكن الأحاديث ترد.

### ﴿ باب الصلاة على الطفل ﴾

● عن عائشة قالت: مات إبراهيمُ ابنُ النبي ﷺ وهو ابنُ ثمانية عشر شهراً فلم يُصلَّ عليه رسول الله ﷺ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبخاري وأبو يعلى.

معنى الحديث: قوله: (فلم يصل عليه رسول الله) لعل المراد: لم يصل عليه في جماعة، فلا ينافي أنه ﷺ صلى عليه وحده، أو أنه لم يصل عليه بنفسه لما قيل: من



أنه كان مشغولاً بصلاة الكسوف، وصلى عليه غيره. فقد تقدم أن الشمس قد كسفت يوم وفاة إبراهيم. وقال الخطابي: كان بعض أهل العلم يتأوله على أنه إنما ترك الصلاة عليه لأنه قد استغنى بنبوة رسول الله ﷺ عن قربة الصلاة عليه؛ كما استغنى الشهداء بقربة الشهادة عن الصلاة عليهم. وسيأتي للمصنف عن عطاء مرسلاً أن النبي ﷺ صلى على ابنه إبراهيم. وهذا أولى الأمرين، وإن كان حديث الباب أحسن اتصالاً. ولكن يقوى رواية عطاء عموم مشروعية الصلاة على الأطفال والأحاديث الآتية في الباب.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِي بِيضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ: سَهِيلٍ وَأَخِيهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي.

وفي هذا الحديث والذي قبله دلالة على جواز الصلاة على الميت في المسجد، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق وابن حبيب من المالكية، وهو رواية عن مالك وحكاها ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر. وهو مذهب عائشة وسائر أزواج النبي ﷺ وكثير من الفقهاء. مستدلين بحديثي الباب وبما رواه سعيد بن منصور في سننه: أنه صلى على أبي بكر في المسجد. وعن ابن عمر: أنه صلى على عمر في المسجد. وبما رواه ابن أبي شيبة: أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد، وأن صهيباً صلى على عمر في المسجد. وقال أبو حنيفة ومالك في المشهور عنه وابن أبي ذئب: تكره الصلاة على الميت في المسجد، واحتجوا بما في بعض نسخ المصنف من حديث أبي هريرة الآتي: "من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له" وبأن المسجد بني لأداء المكتوبات وتوابعها من النوافل والذكر وتدريس العلم، ولأنه يحتمل أنه إذا أدخل

الميت المسجد أن يخرج منه ما يلوثه. وأجابوا عن حديث عائشة بأن صلاحه ﷺ على ابني بيضاء في المسجد كانت واقعة حال، لا عموم لها، لجواز أنه ﷺ كان وقتئذ معتكفاً في المسجد، ويحتمل أنه ﷺ فعل ذلك لبيان الجواز فلا ينافي الكراهة، ولو كان ذلك سنة في كل ميت لكان مستقراً عند الصحابة فلم ينكروا على عائشة أمرها بإدخال جنازة سعد بن أبي وقاص المسجد، ولقالت في الحديث: كان ﷺ يصلى على الجنازة في المسجد، وما كانت تخصص ابني بيضاء بالذكر.

وأجابوا عما روى من أنه صلى على أبي بكر وعمر في المسجد، بأنه ليس صريحاً في أنهما كانا داخل المسجد، لاحتمال أنهما كانا خارج المسجد وأن المصلين كانوا داخله. وعلى أنهما كانا داخل المسجد فيجوز أنهما أدخلوا فيه ليصلى عليهما أزواج النبي ﷺ كما أدخل سعد لذلك. والظاهر من الأدلة إباحة الصلاة على الجنازة في المسجد من غير كراهة؛ لما علمته من صلاحه ﷺ على ابني بيضاء في المسجد وصلاة الصحابة على أبي بكر وعمر كذلك، وأنهما في غير المسجد أفضل لما تقدم من إنكار الصحابة ﷺ على عائشة أمرها بالصلاة على جنازة سعد في المسجد، فلو كانت الصلاة على الجنازة فيه مشهورة لما أنكروا عليها، فإنكارهم دليل على ندرة ذلك.

قال ابن رشد: إنكار الصحابة على عائشة يدل على أن المشتهر بينهم الصلاة على الجنازة خارج المسجد، ويشهد لذلك بروزه ﷺ للمصلى لصلاحه على النجاشي. قال في الهدى: كان من هديه ﷺ الإسراع بتجهيز الميت إلى الله وتطهيره وتنظيفه وتطيبه وتكفينه في الثياب البيض ثم يؤتى به إليه فيصلى عليه، بعد أن كان يدعى إلى الميت عند احتضاره فيقيم عنده حتى يقضى ثم يحضر تجهيزه ثم يصلى عليه ويشيعه إلى قبره، ثم رأى الصحابة أن ذلك يشق عليه، فكانوا إذا قضى الميت

دعوه فحضر تجهيزه وغسله وتكفينه، ثم رأوا أن ذلك يشق عليه، فكانوا هم يجهزون ميتهم ويحملونه إليه ﷺ على سرير، فيصلى عليه خارج المسجد. ولم يكن من هديه الراتب الصلاة عليه في المسجد (وإنما كان يصلى أحياناً على الميت في المسجد) كما صلى على سهيل ابن بيضاء وأخيه في المسجد، ولكن لم يكن ذلك سنته وعادته.

## ﴿ باب الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها ﴾

أهو جائز أم لا؟

● حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ قَالَ: ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ أَوْ نُقْبَرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهْرِ حَتَّى تَمِيلَ، وَحِينَ تَضَيِّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ. أَوْ كَمَا قَالَ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وأحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أو نقبر... إلخ) أى: ندفن، من بابي نصر وضرب، يقال: قبرته إذا دفنته، وأقبرته إذا جعلت له قبراً يوارى فيه. وهو باقٍ على ظاهره عند الأكثر. وقال ابن المبارك والحنفية والشافعية: معنى أن نقبر فيهن مواتنا: الصلاة على الجنازة؛ لحديث عقبة قال: نهانا النبي ﷺ أن نصلى على مواتنا عند طلوع الشمس... الحديث، رواه ابن دقيق العيد. قوله: (بارغة) أى: طالعة ظاهرة

فهى حال مؤكدة. قوله: (حتى ترتفع) أى: إلى أن ترتفع كرمح في رأى العين كما صرح به في حديث عمرو بن عبسة في "باب من رخص فيهما إذا كانت الشمس مرتفعة". قوله: (حين يقوم قائم الظهيرة... إلخ) أى: حين لا يبقى للقائم ظل وقت الزوال في المشرق ولا في المغرب. قال في النهاية: قائم الظهيرة: قيام الشمس وقت الزوال، من قولهم: قامت به دابته أى: وقفت. والمعنى أن الشمس إذا بلغت وسط السماء أبطأت حركة الظل إلى أن تزول فيحسب الناظر المتأمل أنها قد وقفت، وهى سائرة لكن سيرا لا يظهر له أثر سريع، فيقال لذلك الوقوف المشاهد: قائم الظهيرة. وقال ابن الملك: وقت الظهر تكون الشمس واقفة عن المسير وتثبت في كبد السماء لحظة ثم تسير. والظاهر ما أفاده في النهاية من أنها لا تقف. وقوله: (حتى تميل) أى: عن وسط السماء إلى جهة المغرب. وميلها هو الزوال. وقوله: (حين تضيف... إلخ) أى: تضيف، فيه حذف إحدى التائين، وقد صرح بها في بعض النسخ. والمعنى حتى تميل وتجنح للغروب، يقال: ضاف الشيء: مال. والحديث يدل على النهى عن الصلاة والدفن في هذه الأوقات.

واختلف العلماء في ذلك: فذهب أحمد وإسحاق والثوري وعطاء والنخعي والأوزاعي إلى كراهة الصلاة على الجنائز في هذه الأوقات مستدلين بهذا الحديث وأمثاله، وحملوا النهى فيها على الكراهة. وروى ذلك عن ابن عمر وبه قالت الحنفية، إلا إذا حضرت الجنائز في هذه الأوقات فتجوز الصلاة عليها حينئذ بلا كراهة، وقالت المالكية: تحرم الصلاة على الجنائز وقت طلوع الشمس ووقت غروبها ووقت خطبة الجمعة، وتجوز بعد صلاة الصبح إلى الإسفار، وتكره منه إلى طلوع الشمس وبعد الطلوع إلى أن ترتفع قدر رمح، وبعد صلاة العصر إلى الاصفرار، وتكره منه إلى أن تأخذ الشمس في الغروب. وذهبت الشافعية إلى جواز الصلاة

على الجنائز في هذه الأوقات بلا كراهة، إلا أن يتحرى إيقاعها فيها فتكره، وقالوا: إن النهي في هذا الحديث محمول على من تعمد تأخيرها إلى هذه الأوقات. وقال ابن حزم: لا تكره صلاة الجنائز في هذه الأوقات، والنهي عن الصلاة فيها إنما هو عن صلاة التطوع المتعمد ابتداءؤها في هذه الأوقات لا كل صلاة مأمور بها.

واختلفوا أيضًا في الدفن في هذه الأوقات: فذهب ابن حزم إلى حرمة فيها عملاً بظاهر النهي. وذهبت الحنابلة إلى الكراهة. وقالت الحنفية والشافعية: لا يكره الدفن في هذه الأوقات إلا أن يتحرى ذلك فيها فيكره. ومحل الخلاف: ما لم يخش تغير الميت، وإلا فلا نعلم خلافًا في الجواز. وتقدم تمام الكلام على الصلاة في الأوقات المكروهة في "باب من رخص فيهما" يعنى الركعتين بعد العصر إذا كانت الشمس مرتفعة.

قوله: (أو كما قال) هذه كلمة تقال لتحرى الصدق عند عدم الجزم بالألفاظ التي سمعت.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على النهي عن الصلاة والدفن في هذه الأوقات المذكورة.

### ﴿ باب إذا حضر جناز رجل ونساء من يُقَدَّم؟ ﴾

أى: أيها يقدم إلى جهة الإمام؟

● عَنْ يَحْيَى بْنِ صَبِيحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمَّارٌ مَوْلَى الْحَارِثِ بْنِ نُوفَلٍ أَنَّهُ شَهِدَ جَنَازَةً أُمَّ كُلْثُومٍ وَابْنَهَا فَجُعِلَ الْغُلَامُ ثَمًا يَلِي الْإِمَامَ، فَانْكَرْتُ ذَلِكَ

وفي القوم ابنُ عباسٍ وأبو سعيدٍ الخدريُّ وأبو قتادة وأبو هريرة فقالوا: هذه السنة.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (أم كلثوم) هي بنت علي بن أبي طالب زوج عمر بن الخطاب و(ابنها) زيد الأكبر ابن عمر: مات هو وأمه في وقت واحد ولم يدر أيهما مات أولاً فلم يتوارثا. قوله: (فجعل الغلام) بالبناء للمجهول. وفي رواية النسائي: حضرت إلى جنازة صبي وامرأة فقدم الصبي مما يلي القوم، ووضعت المرأة وراءه. قوله: (فأنكرت ذلك وفي القوم... إلخ) أي: قال عمار: فأنكرت وضع الغلام جهة الإمام والمرأة جهة القبلة. وفي رواية البيهقي: وفي القوم الحسن والحسين وابن عمر وأبو هريرة ونحو من ثمانين نفساً من أصحاب النبي ﷺ.

وفي الحديث دلالة على أنه إذا وجد جنازة صبي وامرأة؛ وضع الصبي مما يلي الإمام والمرأة جهة القبلة، وكذلك إذا اجتمع رجل وصبي وخنثى وامرأة، فيجعل الرجل جهة الإمام ويليه الصبي ثم الخنثى، ثم المرأة جهة القبلة. وإلى ذلك ذهب الشعبي وسعيد بن المسيب وعطاء والنخعي والزهري ويحيى الأنصاري ومالك والشافعي والثوري وأحمد وإسحاق والخنفية، وبه قال من الصحابة عثمان بن عفان وعلي وابن عمرو وابن عباس والحسن والحسين وزيد بن ثابت وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري مستدلين بحديث الباب. وقال الحسن والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله: يجعل النساء مما يلي الإمام، والرجال مما يلي القبلة، لِسَيْلِي القبلة الأفضل. وهذا استدلال عقلي والراجع الأول؛ لقول الصحابة: هذه السنة (أي هذه الكيفية هي السنة).

○ فقه الحديث: دلَّ الحديث على جواز جمع جنازتين في صلاة واحدة، وعلى أنه يجعل الذكر مما يلي الإمام ثم الأنثى جهة القبلة.

﴿ باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه ؟ ﴾

● حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ نَافِعٍ أَبِي غَالِبٍ قَالَ: كُنْتُ فِي سَكَّةِ الْمَرْتِدِ فَمَرَّتْ جَنَازَةٌ مَعَهَا نَاسٌ كَثِيرٌ، قَالُوا: جَنَازَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ فَتَبِعْتُهَا، فَإِذَا أَنَا بِرَجُلٍ عَلَيْهِ كِسَاءٌ رَفِيقٌ عَلَى بُرَيْدِيَّةٍ وَعَلَى رَأْسِهِ خِرْقَةٌ تَقِيهِ مِنَ الشَّمْسِ فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا الدَّهْقَانُ؟ قَالُوا: هَذَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ. فَلَمَّا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ قَامَ أَنَسٌ فَصَلَّى عَلَيْهَا وَأَنَا خَلْفُهُ لَا يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، فَقَامَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ لَمْ يَطْلُ وَلَمْ يُسْرِعْ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقْعُدُ، فَقَالُوا: يَا أَبَا حَمْزَةَ، الْمَرْأَةُ الْأَنْصَارِيَّةُ. فَقَرَّبُوهَا وَعَلَيْهَا نَعْشٌ أَخْضَرُ، فَقَامَ عِنْدَ عَجِيزَتِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا نَحْوَ صَلَاتِهِ عَلَى الرَّجُلِ، ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، هَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ كَصَلَاتِكَ: يُكَبِّرُ عَلَيْهَا أَرْبَعًا وَيَقُومُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعَجِيزَةِ الْمَرْأَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَعَمْ غَزَوْتُ مَعَهُ حَتَّى نَاخِرَ الْمُشْرِكِينَ فَحَمَلُوا عَلَيْنَا، حَتَّى رَأَيْنَا خَيْلَنَا وَرَاءَ ظُهُورِنَا وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ يَحْمِلُ عَلَيْنَا فَيَدُقُّنَا وَيَحْطُمُنَا، فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ وَجَعَلَ يُجَاءُ بِهِمْ فَيَبَايَعُونَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ عَلَى نَذْرًا إِنْ جَاءَ اللَّهُ بِالرَّجُلِ الَّذِي كَانَ مِنْذُ الْيَوْمِ يَحْطُمُنَا لِأَضْرِبَنَّا عَنْقَهُ، فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

وَجِيءَ بِالرَّجُلِ فَلَمَّا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ثُبْتُ إِلَى اللَّهِ. فَأَمْسَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُبَايِعُهُ لِيَفِي الْآخِرُ بِنَذْرِهِ قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَتَصَدَّى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَمْرِهِ بِقَتْلِهِ، وَجَعَلَ يَهَابُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْتُلَهُ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَا يَصْنَعُ شَيْئًا بِبَايَعِهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَذْرِي؟ فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أُمْسِكْ عَنْهُ مِنْذُ الْيَوْمِ إِلَّا لِتَوْفِي بِنَذْرِكَ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَوْمَضْتَ إِلَيَّ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّهُ لَيْسَ لِنَبِيِّ أَنْ يُومِضَ. قَالَ أَبُو غَالِبٍ: فَسَأَلْتُ عَنْ صَنِيعِ أَنَسٍ فِي قِيَامِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ عِنْدَ عَجِيزَتِهَا، فَحَدَّثُونِي أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ لِأَنَّهُ لَمْ تَكُنِ التُّعُوشُ فَكَانَ الْإِمَامُ يَقُومُ حِيَالَ عَجِيزَتِهَا يَسْتُرُهَا مِنَ الْقَوْمِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد وابن ماجه والطحاوى والترمذى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (في سكة المربد) السكة: الطريقة المصطفة من النخل ومنها قيل: للأزقة: السكة، لاصطفاف الدور فيها. والمربد بكسر الميم وسكون الراء وفتح الموحدة: الموضع الذى تحبس فيه الإبل والغنم، وبه سمى مربد المدينة والبصرة. قوله: (عبدالله بن عمر) مصغراً، وفي بعض النسخ: عبدالله بن عمر، وليس هذا عبدالله بن عمر بن الخطاب؛ فإن أنس بن مالك كان مقيماً بالبصرة أما ابن عمر فتوفى بمكة ودفن بذي طوى كما ذكره الحاكم، وابن عمر هذا لعنه أبو محمد مولى أم الفضل أو ابنها عبدالله بن عباس. قال ابن سعد: توفى سنة سبع عشرة ومائة، وكان ثقة قليل الحديث. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن المنذر: لا يعرف إلا في حديث عاشوراء. قوله: (على بريذينة) وفي بعض النسخ



"بريذنته": تصغير برذون، والبرذون يقع على الذكر والأنثى وهو التركي من الخليل، وربما قالوا في الأنثى: برذونة.

قوله: (الدهقان) بكسر الدال المهملة وضمها: يطلق على رئيس القرية ومقدم الناس وعلى من له مال وعقار، ويجمع على دهاقين، والمراد هنا الأول.

قوله: (لا يحول بيني وبينه شيء) غرضه بهذا بيان أنه مثبت مما حدث به. قوله: (يا أبا حزة) كنية أنس بن مالك. قوله: (المرأة الأنصارية) بالرفع: خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذه جنازتها فصلٌ عليها، ويحتمل أن تكون بالنصب مفعولاً محذوف، أي: احضر المرأة الأنصارية فصلٌ عليها، وفي رواية الترمذى: ثم جاءوا بجنازة امرأة من قريش فقالوا: يا أبا حزة صلّ عليها. ولا منافاة بينهما لاحتمال أن المرأة كانت قرشية باعتبار أصلها ونسبت إلى الأنصار لتزوجها فيهم. قوله: (وعليها نعش أخضر) النعش في الأصل الذى يحمل عليه الميت، وإذا لم يكن عليه ميت فهو سرير، والمراد هنا: ثوب يوضع على أعواد من جريد أو قصب أو خشب تجعل كالقبة فوق سرير المرأة ليسترها. قال ابن عبد البر: أول من صنع له ذلك فاطمة بنت رسول الله ﷺ. فقد روى البيهقي من طريق قتبية بن سعيد قال: ثنا محمد بن موسى عن عون بن محمد بن علي بن أبي طالب عن أمه أم جعفر بنت محمد بن جعفر وعن عمارة ابن مهاجر عن أم جعفر أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ قالت: يا أسماء إنى قد استقبح ما يُصنع بالنساء: إنه يطرح على المرأة الثوب فيصفها، فقالت أسماء: يا بنت رسول الله ﷺ ألا أريك شيئاً رأيته بأرض الحبشة؟ فدعت بجرائد رطبة فحنثها ثم طرحت عليها ثوباً، فقالت فاطمة رضى الله عنها: ما أحسن هذا وأجمله يعرف به الرجل من المرأة، فإذا أنا مت فاغسلينى أنت وعلى ﷺ ولا تُدخلى على أحد، فلما توفيت رضى الله عنها جاءت عائشة رضى الله عنها تدخل فقالت أسماء: لا تدخلى،

فشكت لأبي بكر فقالت: إن هذه الخثعمية تحول بيني وبين ابنة رسول الله ﷺ وقد جعلت لها مثل هودج العروس، فجاء أبو بكر ﷺ فوقف على الباب وقال: يا أسماء، ما حملك أن منعت أزواج النبي ﷺ وجعلت لها مثل هودج العروس؟ فقالت: أمرتني ألا يُدخل عليَّ أحدًا، وأريتها هذا الذي صنعت وهي حية فأمرتني أن أصنع ذلك لها. فقال أبو بكر ﷺ: فاصنعي ما أمرتك. ثم انصرف وغسلها علىَّ وأسماء رضى الله عنهما.

قوله: (فقام عند عجيزتها... إلخ) أى: مؤخرها. قوله: (فقال العلاء بن زياد... إلخ) قال ذلك حينما رأى اختلاف قيام أنس على الرجل والمرأة، وقوله: (هكذا) بتقدير همزة الاستفهام، أى: أهكذا كان رسول الله ﷺ يصلى على الجنائز مثل صلاتك؟ وكذا قوله: (غزوت) على تقدير همزة الاستفهام.

والعلاء بن زياد بن مطر البصرى العابد المشهور التابعى الثقة. قوله: (فحملوا علينا... إلخ) يعنى: صالوا علينا ففررنا أمامهم فقولوه: (حتى رأينا خيلنا وراء ظهورنا) أى: تنهزم وراءنا. قوله: (فيدقنا ويحطمنا) أى: يكسرننا، ويدق بضم الدال المهملة من باب قتل، يقال: دققت الشيء أدقّه دقًا: طحنته. ويحطم بكسر الطاء المهملة من باب ضرب، يقال: حطمت الشيء إذا كسرتّه وحطمتّه بالتشديد مبالغة فيه، أما حطم يحطم من باب تعب إذا تكسر فليس مرادًا هنا. قوله: (فهزمهم الله وجعل بجاء بهم... إلخ) أى: هزم الله أولئك الأعداء وصارت الصحابة تأتي بهم إلى النبي ﷺ ليعاهدوه على الإسلام. فنذر صحابي لم نقف على اسمه أن يقتل الرجل الذى كان يحمل على المسلمين. قوله: (فجعل الرجل... إلخ) أى: شرع الصحابي الذى نذر أن يضرب عنق الرجل الذى كان يحمل على المسلمين يترقب إشارة النبي ﷺ ليأمره بقتله فيفى بنذره.

قوله: (أنه لا يصنع) أى: لما رأى النبی ﷺ أن الرجل الناذر لم يف بنذره فيقتل ذلك الرجل، قَبِلَ ﷺ توبة ذلك الرجل وعاهده. قوله: (قال: يارسول الله، نذرى... إلخ) يعنى قال: نذرى ما أوفيت به. فقال رسول الله ﷺ: إني لم أمسك عن مبايعته إلا لتفى بنذك. لا يقال: كيف يرضى النبی ﷺ بقتل المشرك الذى جاء تائباً وفاءً بنذر ذلك الصحابي مع أنه متى أسلم الكافر لا يجوز قتله بحال؟ لأننا نقول: ذلك المشرك لم يتحقق إسلامه بعد حيث لم يثبت نطقه بالشهادتين، ولم يقبل منه النبی ﷺ، أو أن الوفاء بالنذر بقتل الكافر كان مقدماً على إسلامه في ذلك الحين ثم نسخ بقوله: ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله"... الحديث. كما هو ثابت في آخر هذا الحديث في بعض نسخ المصنف. قوله: (ألا أومضت إليّ؟) أى: هلا أشرت إليّ إشارة خفية لأقتله؟ يقال: أومض البرق إذا لمع لمعاً خفياً. قوله: (ليس لئى أن يومض) يعنى: أنه لا يجوز لئى أن يضم شيئاً ويظهر خلافه؛ لأن الله ﷻ إنما بعثه لإظهار الدين وإعلان الحق، فلو أمّن ﷺ ذلك الرجل ظاهراً وأشار خفية إلى قتله لكان خداعاً، وهو لا يجوز في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. قوله: (فسألت عن صنيع أنس... إلخ) أى: سألت أهل العلم عن الحكمة في قيام أنس عند عجيزة المرأة هل هي مجرد اتباع النبی ﷺ أو له فائدة أخرى؟ فأجابوه بأنه لم يكن في الزمن السالف قباب توضع على سرير المرأة لتسترها عن أعين الناس فكان يقوم الإمام حيال عجيزتها ليسترها عن أعين القوم، وأما الآن فقد اتخذت القباب على جنازة المرأة، فوقوف الإمام الآن حذاء عجيزتها إنما يقصد به مجرد الاتباع.

وفى الحديث دلالة على أن الإمام في صلاة الجنازة يقف عند رأس الرجل وإزاء عجيزة المرأة، وإلى ذلك ذهب الشافعية وداود وابن حزم وأصحاب الحديث. وقالت

الحنابلة: يقف عند صدر الرجل ووسط المرأة، وهو قول للشافعي قريب من الأول فإن المسألة تقريرية. وقالت الحنفية: يقف عند صدر الرجل والمرأة جميعاً. وفي رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف: يقف من الرجل عند رأسه ومن المرأة عند وسطها، واختاره الطحاوي حيث قال: وهذا أحب إلينا فقد قوته الآثار التي قد روينها عن رسول الله ﷺ.

والآثار التي أشار إليها هي حديثا الباب. وقالت المالكية: يقف عند وسط الذكر. وحذو منكبي غيره من أنثى أو خنثى لئلا يتذكر ما ينأى الصلاة إذا وقف عند وسط غير الذكر. قالوا: ووقوفه ﷺ وسط المرأة لعصمته من تذكر ما ينأى الصلاة. ويجعل الإمام رأس الميت عن يمينه إلا في الروضة الشريفة فيجعل رأسه عن يساره تجاه رأس النبي ﷺ. وقال السهادي: يقف حذاء رأس الرجل وتدى المرأة، واستدل بفعل علي عليه السلام. قال أبو طالب: وهو رأى أهل البيت لا يختلفون فيه. وقال القاسم: يستقبل صدر المرأة ويقف بين الصدر والسرة من الرجل. وقال الحسن: يقف حيث شاء منهما. والظاهر الذي تشهد له الأدلة ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة. قال في النيل بعد حكاية المذاهب المذكورة: قد عرفت أن الأدلة دلت على ما ذهب إليه الشافعي، وأن ما عداه لا مستند له من المرفوع بل مجرد التعويل على محض الرأي أو ترجيح ما فعله الصحابي على فعله ﷺ وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل.

وقال في الروضة الندية بعد أن ساق حديثي الباب والخلاف في المسألة: والثابت عنه ﷺ أنه كان يقف مقابلاً لرأس الرجل ولم يثبت عنه غير ذلك، وأما المرأة فروى أنه كان يقوم مقابلاً لوسطها، وروى أنه كان يقوم مقابلاً لعجزتها، ولا منافاة بين الروایتين فالعجيزة يصدق عليها أنها وسط، وإثارة ما ثبت عن رسول الله ﷺ عند أئمة الفن الذين هم المرجع لغيرهم واجب. ولم يقل أحد

من أهل العلم بترجيح قول أحد من الصحابة أو من غيرهم على قول رسول الله ﷺ وفعله، وهذا مما لا ينبغي أن يخفى.

والخلاف المذكور إنما هو في الأولى والأكمل، فلو استقبل الإمام أى: جزء من الرجل أو المرأة صحت صلاته. وفي بعض النسخ في آخر هذا الحديث زيادة قوله: "قال أبو داود: قول النبي ﷺ أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله"، نسخ من هذا الحديث الوفاء بالنذر في قتله بقوله: إني قد تبت.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث - زيادة على ما تقدم - على استحباب التوسط في صلاة الجنازة، وعلى أن تكبيراتها أربع. وعلى أن أسر من الكفار البالغين فالإمام مخير بين قتلهم وحقن دمائهم ما لم يسلموا، فمن أسلم حقن دمه، وعلى مشروعية النذر والوفاء به، وعلى أنه لا يجوز على الرسول أن يظهر خلاف ما يبطن.

## ﴿ باب التكبير على الجنازة ﴾

أى في بيان عدد التكبير في صلاة الجنازة

● عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقَبْرِ رَطْبٍ فَصَفَّوْا عَلَيْهِ وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا فَقُلْتُ لِلشَّعْبِيِّ: مِنْ حَدَّثِكَ؟ قَالَ: الثَّقَةُ، مِنْ شَهِدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ. والحديث أخرجه أيضًا: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (مر بقبر رطب) أى: لم يحف ترابه لقرب الدفن فيه. قوله: (فصفوا عليه... إلخ) يعنى: صلى النبي ﷺ وأصحابه على ذلك القبر صلاة الجنازة، ففيه دلالة على مشروعية صلاة الجنازة على القبر إذا كان الميت حديث

عهد بالدفن. وسيأتي الكلام عليه في باب الصلاة على القبر، وعلى أن التكبير في صلاة الجنازة أربع. وإلى ذلك ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والثوري وابن المبارك وإسحاق وابن أبي أوفى وعطاء ومحمد بن الحنفية والأوزاعي، وقال به من الصحابة عمر بن الخطاب وابنه عبدالله وزيد بن ثابت والحسن بن علي والبراء بن عازب وأبو هريرة. قال الترمذي: العمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. واستدلوا بحديث الباب، والذي قبله، وبما رواه البخاري ومسلم عن جابر وأبي هريرة أن النبي ﷺ صلى على النجاشي وكبر عليه أربعاً. وسيأتي للمصنف في (باب الصلاة على المسلم يموت في بلاد الشرك) وبما رواه الشافعي في الأم والحاكم والبيهقي عن إبراهيم بن محمد شيخ الشافعي عن عبد بن محمد بن عقيل عن جابر أن النبي ﷺ كبر على الميت أربعاً. وإبراهيم وإن كان فيه مقال فحديثه يقوى الأحاديث الأخرى.

وذهب زيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان والشيعة إلى أن التكبير على الجنازة خمس. واستدلوا بما رواه أحمد عن حذيفة أنه صلى على جنازة فكير خمساً ثم التفت فقال: ما نسيت ولا وهمت ولكن كبرت كما كبر النبي ﷺ، صلى على جنازة فكير خمساً. وروى عن ابن مسعود أنه قال: التكبير تسع وسبع وخمس وأربع، وكبر ما كبر الإمام. وقال ابن عباس وأنس وجابر بن زيد: يكبر ثلاثاً، وبه قال ابن سيرين. وقال بكر بن عبدالله المزني: لا ينقص عن ثلاث تكبيرات ولا يزداد على سبع. وروى عن أحمد أنه قال: لا ينقص عن أربع ولا يزداد على سبع. وقال علي: يكبر ستاً. وروى عنه أنه كبر على أهل بدر ستاً، وعلى غيرهم من الصحابة خمساً، وعلى سائر الناس أربعاً.

والراجح ما ذهب إليه الأولون لما تقدم عند البخارى ومسلم، ولما رواه البيهقى عن أبي وائل قال: كانوا يكبرون على عهد رسول الله ﷺ فأخبر كل رجل بما رأى، فجمعهم عمر على أربع تكبيرات كأطول الصلاة، ولما رواه أيضاً من طريق إبراهيم النخعي أنه قال: اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ في بيت أبي مسعود فاجتمعوا على أن التكبير على الجنائز أربع. وروى أيضاً عن علي بن الجعد قال: ثنا شعبة عن عمرو ابن مرة سمعت سعيد بن المسيب يقول: إن عمر قال: كل ذلك قد كان أربعاً وخمسة فاجتمعنا على أربع... الحديث. ولما رواه الحاكم و الدارقطنى من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن عن أنس قال: كبرت الملائكة على آدم أربعاً، وكبر أبو بكر على النبى ﷺ أربعاً، وكبر عمر على أبى بكر أربعاً، وكبر صهيب على عمر أربعاً، وكبر الحسن على على أربعاً، وكبر الحسين على الحسن أربعاً؛ قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. والمبارك بن فضالة من أهل الزهد والعلم بحيث لا يجرح مثله إلا أن الشيخين لم يخرجا له لسوء حفظه. ولما أخرجه ابن عبد البر في الاستذكار من طريق أبى بكر بن سليمان بن أبى حثمة عن أبيه: كان النبى ﷺ يكبر على الجنائز أربعاً وخمسة وستة وثمانية، حتى جاء موت النجاشى فخرج فكبر أربعاً، ثم ثبت ﷺ على أربع حتى توفاه الله ﷻ. ولما رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان بسنده إلى ابن عباس أن النبى ﷺ كان يكبر على أهل بدر سبع تكبيرات، وعلى بنى هاشم خمس تكبيرات، ثم كان آخر صلاته أربع تكبيرات إلى أن خرج من الدنيا. ولما رواه الدارقطنى في سننه عن يحيى بن أبى أنيسة عن جابر عن الشعبي عن مسروق قال: صلى عمر على بعض أزواج النبى ﷺ فسمعه يقول: لأصلين عليها مثل آخر صلاة رسول الله ﷺ على مثلها، فكبر عليها أربعاً، ويحيى بن أبى أنيسة وجابر الجعفى ضعيفان. ولما رواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار:

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن الناس كانوا يصلون على الجنائز خمساً وسأراً وأربعاً حتى قبض النبي ﷺ، ثم كبروا كذلك في ولاية أبي بكر الصديق، ثم ولي عمر بن الخطاب ففعلوا ذلك. فقال لهم عمر: إنكم معشر أصحاب محمد متى تختلفون تختلف الناس بعدكم والناس حديثو عهد بالجاهلية فأجمعوا على شيء يجمع عليه من بعدكم وترفضون ما سواه. فوجدوا آخر جنازة كبر عليها رسول الله ﷺ أربعاً. قال العيني: وفيه انقطاع بين إبراهيم وعمر رضي الله عنهما. وقال ابن عبد البر: انعقد الإجماع على أربع. وقال القاضي عياض: أجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربع؛ لما جاء في الأحاديث الصحاح، وما سوى ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت إليه، ولا نعلم أحداً من فقهاء الأمصار يخمس إلا ابن أبي ليلى.

فلو زاد الإمام على أربع لا يتابعه المأموم عند الثوري وأبي حنيفة والشافعي قالوا: ولكن لا يسلم حتى يسلم الإمام. وهو رواية عن أحمد، وروى عنه أيضاً أنه يتابعه إلى سبع، وقال زفر: يتابعه لأنه مجتهد فيه فيتابع فيه المقتدى إمامه كما في تكبيرات العيدين. ورد بأن ما زاد على أربع منسوخ فلا يتابع فيه الإمام لخطئه. قال في المغنى للحنابلة: لا يختلف المذهب أنه لا تجوز الزيادة على سبع تكبيرات ولا النقص عن أربع، والأولى ألا يزداد على أربع، فإن كبر الإمام خمساً تابعه المأموم في ظاهر المذهب ولا يتابعه فيما زاد عليه.

وقالت المالكية: إن زاد الإمام على أربع عمداً لم ينتظر سواء رآه مذهباً أم لا، ويكره انتظاره بل يسلمون وصلاتهم صحيحة، كما أن صلاته كذلك، لأن التكبير في صلاة الجنازة ليس بمنزلة الركعات من كل وجه، فإن انتظروه فينبغي عدم البطلان، فإن زاد سهواً أو جهلاً فيجب انتظاره على المعتمد، فإن لم ينتظروه فينبغي



الصحة، فإن شكوا هل زاد عمداً أو سهواً انتظروه على الظاهر فإن لم ينتظروه فالصلاة صحيحة.

واختلف في مشروعية رفع اليدين عند كل تكبيرة. قال ابن المنذر: أجمعوا على أنه يرفع في أول تكبيرة. أما باقي التكبيرات فذهب ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وعطاء والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وابن المنذر إلى أنه يرفع يديه في كل تكبيرة. واحتجوا بما رواه البيهقي عن ابن عمر بسند صحيح كما قال الحافظ وعلقه البخاري ووصله في جزء رفع اليدين في جميع تكبيرات الجنازة. ورواه الطبراني في الأوسط مرفوعاً، وقال: لم يروه عن نافع إلا عبدالله بن محرز، وتفرد به عباد بن صهيب، وهما ضعيفان. ورواه الدارقطني من طريق يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن نافع عنه مرفوعاً، لكن قال في العلل: تفرد برفعه عمر بن شبة عن يزيد بن هارون. قال الشوكاني: رواه الجماعة عن يزيد موقوفاً وهو الصواب. وقال أبو حنيفة والثوري وسالم والزهرى وقيس بن أبي حازم: لا يرفع إلا في الأولى. واستدلوا بما رواه الدارقطني من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه على الجنازة أول تكبيرة ثم لا يعود. لكنه ضعيف لا يصلح للاحتجاج به لأنه من طريق عبدالله بن نصير وقد ضعفه غير واحد. وقال ابن حبان: يخطئ ويهم. وقال أبو داود: تركوا حديثه. وعن مالك روايتان: الرفع عند كل تكبيرة، وعدمه فيما عدا الأولى وهو مشهور المذهب.

قوله: (حدثني الثقة... إلخ) أي: قال الشعبي: حدثني بهذا الحديث الإمام الثقة الذي شهد النبي ﷺ صلى على ذلك القبر، وهو عبدالله بن عباس، فعبدالله خبر لمبتدأ محذوف أو بدل من الثقة.

● عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ زَيْدٌ - يَعْنِي ابْنَ أَرْقَمٍ - يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَإِنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةِ خَمْسًا فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُهَا. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَأَنَا لِحَدِيثِ ابْنِ الْمُثَنَّى أَتَقْنُ.

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذى والبيهقى.

○ معنى الحديث: الحديث يدل: على أن الشائع والكثير عندهم أنهم كانوا يكبرون على الجنائز أَرْبَعًا، وأن التكبير خمسًا كان نادرًا، ولذا وقع السؤال عنه. وأخذ داود الظاهرى بهذا الحديث فقال: يكبر أربعا أو خمسًا. وأجاب الجمهور بأن معنى قوله: "كان يكبرها" أى: أنه ﷺ كبر في الأول خمسًا ثم اقتصر على الأربع وثبت الأمر على هذا. قوله: (وأنا لحديث ابن المثنى أتقن) أى: أحفظ له من حديث أبي الوليد الطيالسى. وأشار المصنف به إلى قوة الحديث. وفي بعض النسخ: (وأنا لحديث أبي موسى أتقن) وهى كنية محمد بن المثنى.

### ﴿ باب ما يقرأ على الجنازة ﴾

يعنى: ما يقرأ فى الصلاة عليها.

● عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: إِنَّهَا مِنَ السُّنَّةِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى والترمذى وابن حبان والحاكم والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (فقرأ بفاتحة الكتاب) أى: بعد التكبيرة الأولى، ففى رواية الحاكم عن جابر قال: كان رسول الله ﷺ يكبر على جنازتنا أربعا ويقرأ بفاتحة

الكتاب في التكبيرة الأولى. وفي رواية الشافعي عن أبي أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي ﷺ أن السنة في الصلاة على الجنائز أن يكبر الإمام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سرًا في نفسه، ثم يصلي على النبي ﷺ ويخلص الدعاء للجنائز في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منهن، ثم يسلم سرًا في نفسه. وفي إسناده مطرف وفيه مقال. قال في التلخيص: لكنه قواه البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق عبدالله بن أبي زياد الرصافي عن الزهري بمعنى رواية مطرف.

ففي هذه الأحاديث دلالة على مشروعية قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز. وإلى ذلك ذهب المسور بن مخرمة والسهادي والقاسم والمؤيد بالله أخذًا بهذه الأحاديث، وبما رواه البخاري في تاريخه عن فضالة بن أبي أمية قال: قرأ الذي صلى على أبي بكر وعمر بفاتحة الكتاب. وما رواه ابن ماجه عن أم شريك الأنصارية قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب. وما رواه النسائي والحاكم والشافعي وأبو يعلى عن جابر أن النبي ﷺ قرأ فيها بأمر القرآن، وفي سند رواية الشافعي والحاكم إبراهيم بن محمد وعبدالله بن محمد بن عقيل وهما ضعيفان. ومن قال بقراءة فاتحة الكتاب في صلاة الجنائز: الشافعية، وقالوا بوجوبها، والأفضل أن تكون بعد التكبيرة الأولى، وبعد التكبيرة الثانية يصلي على النبي ﷺ وجوبًا، وبعد التكبيرة الثالثة يدعو للميت وجوبًا، وبعد الرابعة يدعو ويسلم. وبمثلها قالت الحنابلة إلا أنهم قالوا بوجوب قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى. قال الشافعي: يقول بعد الرابعة: اللهم لا تحرمنّا أجره، ولا تفتنّا بعده. وقال أبو علي بن أبي هريرة الشافعي: كان المتقدمون يقولون في الرابعة: اللهم ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار. وقال السهادي والقاسم: يقول بعد الرابعة: سبحان من سبحت له السموات والأرضون، سبحان ربنا الأعلى، سبحانه وتعالى، اللهم هذا عبدك وابن عبدك، وقد

صار إليك، وقد أتيناك مستشفعين له سائلين له المغفرة فاغفر له ذنوبه وتجاوز  
عن سيئاته وألحقه بنيه محمد ﷺ، اللهم وسع عليه قبره وأفسح له أمره وأذقه  
عفوك ورحمتك يا أكرم الأكرمين، اللهم ارزقنا حسن الاستعداد لمثل يومه، ولا تفتنا  
بعده واجعل خير أعمالنا خواتيمها وخير أيامنا يوم نلقاك.

ومن قال بوجوب قراءة الفاتحة أيضًا إسحاق وداود. وحكاه ابن المنذر عن ابن  
مسعود وابن الزبير وعبيد بن عمير. واستدلوا على الوجوب بحديث الباب، وبحديث  
أم شريك المتقدم. فإن قول الصحابي: "من السنة كذا" في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ.  
فقول ابن عباس: إنها من السنة، أى: مأمور بها. وبما تقدم للمصنف في "باب من  
ترك القراءة في صلاته" من قوله: ﷺ: (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب) وصلاة الجنائز  
صلاة، فالحديث شامل لها. وبأنها صلاة يجب فيها القيام فوجب فيها القراءة  
كسائر الصلوات. وعن أبي هريرة وأبي الدرداء وابن مسعود وأنس أنهم كانوا  
يقرأون بأم القرآن ويدعون ويستغفرون بعد كل تكبيرة من الثلاث ثم يكبرون  
وينصرفون ولا يقرأون.

وذهب طاوس وعطاء وابن سيرين وابن جبير والشعبي ومجاهد وحامد والثوري إلى  
عدم قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز. وروى ذلك عن ابن عمر، وهو مذهب الحنفية  
قالوا: هن أربع تكبيرات يثنى على الله بعد الأولى، ويصلى على النبي ﷺ بعد الثانية،  
ويدعو بعد الثالثة، ويسلم تسليمتين بعد الرابعة، ولا يقرأ الفاتحة إلا إن قرأها بنية  
الثناء.

وقالت المالكية: تكره قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز، وإنما يثنى المصلى على الله  
تعالى ويصلى استحبابًا على نبيه ﷺ، ويدعو وجوبًا بعد كل تكبيرة. وفي الطراز: لا  
تكون الصلاة على النبي ﷺ والتحميد في كل تكبيرة، بل في الأولى ويدعو في غيرها.

واستدلوا على كراهة القراءة بما رواه مالك في الموطأ عن نافع: أن عبد الله بن عمر كان لا يقرأ في الصلاة على الجنابة. ومحل الكراهة ما لم يقصد المصلي بالإتيان بها الخروج من الخلاف، وإلا فيندب الإتيان بها بعد شيء من الدعاء فإن العبادة المتفق عليها خير من المختلف فيها.

والراجح القول بمشروعية قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى لقوة أدلته، واختاره ابن حزم فقال: إذا كبر الأولى قرأ أم القرآن ولا بد وصلى على رسول الله ﷺ، فإن دعا للمسلمين فحسن ثم يدعو للميت في باقي الصلاة، وساق نحو ما تقدم ذكره من الأحاديث دليلاً على ما ذكره. وقال: واحتج من منع من قراءة القرآن فيها بما روى عن النبي ﷺ: "أخلصوا له الدعاء". قال: هذا حديث ساقط ما روى قط من طريق يشتغل بها، أى: يعنى بها. ثم لو صح لما منع من القراءة لأنه ليس في الدعاء للميت نهى عن القراءة، ونحن نخلص له الدعاء ونقرأ كما أمرنا.

وتقرأ الفاتحة سرّاً وهو قول أكثر أهل العلم كما تقدم في رواية الشافعي، وكما يشعر به ما رواه الحاكم من طريق ابن عجلان أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: صلى ابن عباس على جنازة فجهر بالحمد ثم قال: إنما جهرت لتعلموا أنها سنة، فإنه يشعر بأن القراءة تكون سرّاً، وإنما جهر ليعلم القوم أن قراءة الفاتحة سنة. وقال بعض الشافعية: إن صلى ليلاً جهر، وإلا أسرّاً. ولا وجه لهم في ذلك. وتجوز قراءة سورة بعد الفاتحة؛ لما في رواية النسائي عن طلحة بن عوف قال: صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمعنا، فلما فرغ أخذت بيده فسأله فقال: سنة وحق. أما الصلاة على النبي ﷺ في صلاة الجنابة فتأبى أيضاً لما تقدم في رواية الشافعي عن أبي أمامة، ولما رواه إسماعيل القاضي في كتاب الصلاة على النبي ﷺ وابن الجارود في المنتقى عن أبي أمامة أيضاً أنه قال: إن السنة في الصلاة

على الجنائز أن يقرأ بفاتحة الكتاب ويصلى على النبي ﷺ، ثم يخلص الدعاء للميت حتى يفرغ ولا يقرأ إلا مرة ثم يسلم. قال الحافظ: ورجاله مخرج لهم في الصحيحين. قال في النيل: لم يَرِدْ ما يدل على تعيين موضعها، والظاهر أنها تفعل بعد القراءة ثم يكرر بقية التكبيرات، ويستكثر من الدعاء بينهن للميت ويسلم بعد الرابعة، وهو مجمع عليه.

## ﴿ باب الدعاء للميت ﴾

أى: حال الصلاة عليه.

● عن أبي هريرة قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: إذا صليْتُم على الميت، فأخلصُوا له الدعاء.

والحديث أخرجه أيضًا: ابن ماجه والبيهقي وابن حبان.

○ معنى الحديث: أى: اجعلوا له الدعاء خالصًا مقصودًا به وجه الله تعالى سواء كان الميت محسنًا أم مسيئًا، فإن العاصي أحوج الناس إلى دعاء إخوانه المسلمين وأفقرهم إلى شفاعتهم، ولذا قدم بين أيديهم للشفاعة له، ولا يكون الإخلاص إلا بصفاء الخاطر عن الشواغل الدنيوية وبالخضوع بالقلب والجوارح. ويحتمل أن المعنى: خصوا الميت بالدعاء. وبه قال جمهور الشافعية. وأكثر الفقهاء على جواز تعميم الدعاء لورود الأحاديث به، كما في المصنف بعد، وهو الراجح. وحديث الباب ليس نصًّا فيما قاله الشافعية كما علمت، فلا يتم الاحتجاج به على ما ذهبوا إليه.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على طلب الدعاء للميت، وعلى طلب الإخلاص فيه.

● حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو ثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ نَا أَبُو الْجَلَّاسِ عُقْبَةُ بْنُ سَيَّارٍ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ شَمَاحٍ قَالَ: شَهِدْتُ مَرْوَانَ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ؟ قَالَ: أَمَعَ الَّذِي قُلْتُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: كَلَامٌ كَانَ بَيْنَهُمَا قَبْلَ ذَلِكَ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبُّهَا وَأَنْتَ خَلَقْتَهَا وَأَنْتَ هَدَيْتَهَا إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَنْتَ قَبَضْتَ رُوحَهَا، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهَا وَعَلَانِيَتِهَا، جِئْنَاكَ شُفَعَاءَ فَاغْفِرْ لَهُ.

والحديث أخرجه أيضًا: النسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (يصلى على الجنازة) يعني: يدعو في صلاة الجنازة، فالمراد بالصلاة الدعاء بقربة الجواب. قوله: (قال: أَمَعَ الَّذِي قُلْتُ... إلخ) أى: أتسألني عن صلاته ﷺ على الجنازة بعد أن وقع منك لى ما وقع؟ وقال أبو هريرة ذلك لمنازعة جرت بينه وبين مروان قبل السؤال، فالتاء في قلت للخطاب، ويحتمل أنها للمتكلم، أى: أتسألني عن هذه المسألة بعد أن بينتها لك؟ قوله: (قال أبو هريرة... إلخ) أى: قال: يصلى على الجنازة بهذا الدعاء: اللهم أنت ربها... إلخ، وفيه المبالغة في الخضوع والتذلل والتناء على الله تعالى ليُقبل شفاعتهم فيه فيغفر له. وقوله: (فاغفر له) هكذا بضمير المذكر في أكثر النسخ، وفي نسخة: (فاغفر لها) بتأنيث الضمير باعتبار النفس أو النعمة.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ فَقَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا وَأُنثَانَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن ماجه وأحمد وابن حبان والحاكم والنسائي.

معنى الحديث: قوله: (وصغيرنا وكبيرنا) المراد بالصغير: الشاب، وبالكبير: الشيخ، فلا يقال: إن الصغير لا ذنب عليه حتى يدعى له بالمغفرة. ويحتمل أنه ﷺ دعا للصغير بالمغفرة لرفع درجاته. قوله: (وشاهدنا وغائبنا) أى: من حضر الجنازة ومن غاب عنها. والغرض من هذا كله المبالغة في الدعاء والتعميم فيه. قوله: (اللهم من أحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ... إلخ) هكذا في رواية المصنف بتقديم الإيمان على الإسلام، والمراد الإسلام والإيمان الكاملان فهما متلازمان. وفي رواية الترمذى وغيره: "اللهم من أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ"، وهى الرواية المشهورة المناسبة؛ لأن الإسلام العمل الظاهرى ولا يكون إلا حال الحياة، والإيمان التصديق بالقلب وهو المقصود عند الوفاة. أما رواية المصنف فلعل فيها تصرفاً من بعض الرواة. قوله: (اللهم لا تحرمنا أجره) أى: أجر الصبر على مصيبته وأجر القيام بمئونته. يقول هذا من صلى على الجنازة ولو كان غير قريب للميت لأن المؤمن أخو المؤمن فمصيبة أحدهما مصيبة للآخر. و "تُحْرَمُ" بفتح التاء على الصحيح من باب ضرب، وقد تضم من باب أكرم. قوله: (ولا تضلنا بعده) أى: لا تجعلنا ضالين عن طريق الحق بعد موته وثبتنا على الإيمان.



○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية الدعاء في صلاة الجنازة، وعلى جواز التعميم فيه، وعلى جواز الجهر بالدعاء في صلاة الجنازة؛ لأنه ﷺ لو لم يجهر بالدعاء لما سمعه أبو هريرة. والجمهور على استحباب الإسرار به، لما أخرجه أحمد عن جابر قال: ما باح لنا في دعاء الجنازة رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر. وقوله: باح يعني جهر. وأجابوا عن حديث الباب ونحوه بأنه إنما جهر أحياناً لقصد التعليم.

● عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانٍ فِي ذِمَّتِكَ فَقِهِ فَتَنَةِ الْقَبْرِ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مِنْ ذِمَّتِكَ وَحَبْلِ جِوَارِكَ فَقِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ، وَأَنْتَ أَهْلُ الْوَفَاءِ وَالْحَقِّ، اللَّهُمَّ فَاغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ جَنَاحٍ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (في ذمتك) أى: أمانك وحفظك لأنه مؤمن بك. قوله: (وحبل جوارك) المراد بالحبل القرآن؛ لحديث " القرآن حبل الله المتين " رواه الحاكم وصححه. والجوار بالكسر الأمان، يعنى أنه متمسك بكتابك الذى يورث من تمسك به الأمن والإيمان والسلامة والإسلام وغير ذلك من مراتب الإحسان ومنازل الجنان. وقيل: الحبل مستعار للعهد لما فيه من التوثق وعقد القول بالإيمان المؤكدة، وأضيف إلى الجوار مبالغة، والأصل أن فلاناً في عهدك، وعليه فهو عطف تفسير لقوله: (في ذمتك). قال في النهاية: كان من عادة العرب أن يخيف بعضهم بعضاً، فكان الرجل إذا أراد سفراً أخذ عهداً من سيد كل قبيلة فيأمن به ما دام في حدودها حتى ينتهى إلى الأخرى فيأخذ مثل ذلك، فهذا حبل الجوار.

قوله: (فقه من فتنه القبر) أى: احفظه من محنة السؤال فيه وعذابه كالضغط والظلمة، "فقه" أمر من الوقاية. وفى حديث البخارى عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال: العبد إذا وضع فى قبره وتولى عنه أصحابه حتى إنه لسمع قرع نعالهم أتاه ملكان فأقعداه فيقولان: ما كنت تقول فى هذا الرجل محمد ﷺ؟ فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله. فيقال: انظر إلى مقعدك من النار أهدلك الله به مقعداً من الجنة، قال النبي ﷺ: فإرهما جميعاً، قال: وأما الكافر أو المنافق فيقول: لا أدرى كنت أقول ما يقول الناس. فيقال: "لا دريت ولا تليت"، ثم يضرب بمطرقة من حديد ضربة بين أذنيه فيصيح صيحة يسمعها من يليه إلا الثقلين. وقوله: "لا دريت ولا تليت" أى: لا علمت ولا تبعت من يعلم. وقوله: (وأنت أهل الوفاء) أى: بالوعد فإنك لا تخلف الميعاد. وهو تجريد لاستعارة الحب للعهد على الاحتمال الثانى. قوله: (والحق) أى: وأنت أهل لإحقاق الحق وإثباته ونصرته، وفى نسخة: (والحمد) بدل الحق، أى: وأنت أهل الثناء. قوله: (إنك أنت الغفور الرحيم) أى: كثير التجاوز عن السيئات للتائبين وكثير الرحمة بقبول الطاعات والتفضل بتضاعف الحسنات. قوله: (قال عبدالرحمن:... إلخ) أى: قال عبدالرحمن بن إبراهيم فى روايته: حدثنا الوليد عن مروان بالعننة، أما إبراهيم بن موسى فقال فى روايته: أنبأنا الوليد حدثنا مروان.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على جواز الجهر بالدعاء فى الجنازة للتعليم، وعلى استحباب تسمية الميت باسمه واسم أبيه فى الصلاة ذكراً كان أو أنثى، ومحلّه إذا كان معروفاً وإلا قال: اللهم إنه عبدك وابن عبدك، إن كان ذكراً، وإن كان أنثى قال: اللهم إنها أمتك وبنت أمتك. وإن ذكرها على إرادة الشخص كان يقول: اللهم إن هذا عبدك وابن عبدك، جاز.

## ﴿ باب الصلاة على القبر ﴾

أى: أتجوز أم لا؟

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ أَوْ رَجُلًا كَانَ يَقُمُ الْمَسْجِدَ فَقَفَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَسَأَلَ عَنْهُ فَقِيلَ: مَاتَ. فَقَالَ: أَلَا آذَنْتُمُونِي بِهِ. قَالَ: ذُلُّنِي عَلَى قَبْرِهِ. فَذَلُّوهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقى.

معنى الحديث: قوله: (أن امرأة سوداء أو رجلاً) أى: أسود كما فى رواية البخارى. والشك فيه من ثابت أو من أبى رافع. وفى رواية للبخارى عن حماد عن ثابت عن أبى رافع عن أبى هريرة أن امرأة أو رجلاً كان يقم المسجد. قال حماد: ولا أراه إلا امرأة. ورواه البيهقى بإسناد حسن، من حديث بريدة عن أبيه فسمها أم محجن. وذكر ابن منده فى الصحابة أن خرقاء اسم امرأة سوداء كانت تقم المسجد. فيمكن أن يكون اسمها خرقاء وأن تكون كنيها أم محجن. قوله: (كان يقم المسجد) بضم القاف من باب قتل، أى: يجمع القمامة وهى الكناسة ويخرجها منه. قوله: (ففقده النبي) يعنى غاب ذلك الشخص عنه ﷺ. قوله: (فقيل: مات) القائل أبو بكر كما فى رواية البيهقى. قوله: (ألا آذنتموني به) بالمد، أى: هلا أعلمتموني بموته. زاد مسلم فى روايته: "فكانهم صغروا أمرها أو أمره". وفى رواية البخارى: "فحقروا شأنه". وزاد ابن خزيمة من طريق العلاء: قالوا: مات من الليل فكرهنا أن نوقظك. قوله: (فصلى عليه) زاد مسلم وابن حبان: "ثم قال ﷺ".

إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها عليهم بصلاتي عليهم". وأخرج هذه الزيادة أيضاً أبو داود الطيالسي وزاد بعدها: فقال رجل من الأنصار إن أبي أو أخي مات أو دفن فصل عليه، فانطلق معه رسول الله ﷺ، وروى ابن حبان من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن عمه زيد بن ثابت قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ فلما وردنا البقيع إذا هو بقبر فسأل عنه فقالوا: فلانة. فعرفها، فقال: ألا آذنتموني بها؟ قالوا: كنت قائلاً صائماً. قال: فلا تفعلوا، ما مات بينكم ميت ما كنت بين أظهركم إلا ناديتموني به، فإن صلاتي عليه رحمة. ثم أتى القبر فصففنا خلفه فكبر عليه أربعاً.

وفي هذا كله دلالة على مشروعية الصلاة على القبر لمن لم يكن صلى على تلك الجنازة. وبهذا قال ابن سيرين والشافعية. واختلفوا: إلى أي وقت تجوز الصلاة على القبر؟ فقيل: إلى شهر لأن النبي ﷺ صلى على أم سعد بن عباد بعد ما دفنت بشهر كما رواه الترمذي. وبهذا قالت الحنابلة أيضاً. وقيل: ما لم يبل لأنه إذا بلى لم يبق ما يصلى عليه. وقيل: يصلى عليه أبداً لأن القصد من الصلاة الدعاء للميت، وهو يجوز في كل وقت. وقال إسحاق: يصلى الغائب على القبر إلى شهر، ويصلى عليه الحاضر إلى ثلاث. وقالت الحنفية: إن دفن بغير صلاة صلى عليه إن غلب على الظن أنه لم يتفسخ وإلا لم يصل عليه. وعن أبي يوسف: يصلى عليه إلى ثلاثة أيام، وهو قول للشافعية، ومن صلى عليه لا يصلى على قبره إلا لولي تقدم عليه من ليس له حق التقدم ولم يتابعه. وقالت المالكية: من دفن بلا صلاة عليه أخرج وصلى عليه إن لم يخف تغيره، وإلا صلى على قبره وجوباً ما لم يُظَنّ فناؤه، أما من صلى عليه فتركه الصلاة على قبره. وقال النخعي: لا يصلى على قبر؛ وهي رواية عن مالك. وأجابوا عن حديث الباب ونحوه بأن ذاك من خصوصياته ﷺ مستدلين بما تقدم في رواية

مسلم وابن حبان من قوله: ﷺ: "إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها لهم بصلاتي عليهم".

ورُدَّ بأنه ﷺ لم ينكر على من صلى معه على القبر كما تقدم ولو كان خاصاً لأنكر عليهم. ولا يقال إن الذى يقع بالتبعية لا يصلح دليلاً على الفعل أصالة، لأن كون الله ينور القبور بصلاة رسول الله ﷺ لا ينفي مشروعية الصلاة من غيره تأسيساً به ﷺ لاسيما وقد قال: "صلوا كما رأيتموني أصلي"، فهو بعمومه يشمل صلاة الجنائز. وأيضاً فهذه الزيادة مدرجة في هذا الحديث كما بين ذلك جماعة من أصحاب حماد بن زيد.

قال الحافظ: وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتاب بيان المدرج. أفاده في النيل. وقال البيهقي: يغلب على الظن أن هذه الزيادة من مراسيل ثابت. ويؤيد عدم الخصوصية ما تقدم للمصنف في "باب التكبير على الجنائز" عن الشعبي أن رسول الله ﷺ مرَّ على قبر رطب فصفوا عليه وكبر عليه أربعاً. وما رواه ابن حزم عن ابن أبي مليكة قال: مات عبدالرحمن بن أبي بكر على ستة أميال من مكة فحملناه فجننا به مكة فدفعناه، فقدمت علينا عائشة فقالت: أين قبر أخى؟ فدللناها عليه، فوضعت في هودجها عند قبره فصلت عليه. وما رواه أيضاً عن نافع عن ابن عمر: أنه قدم وقد مات أخوه عاصم فقال: أين قبر أخى؟ فدل عليه، فصلى عليه ودعا له. وما روى عن علي بن أبي طالب: أنه أمر قرظة بن كعب الأنصاري أن يصلى على قبر سهل بن حنيف بقوم جاءوا بعد ما دفن وصلى عليه. وما رواه البيهقي من طريق الأوزاعي قال: أخبرني ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أخبره أن رسول الله ﷺ كان يعود مرضى مساكين المسلمين وضعفائهم ويتبع جنازهم ولا يصلى عليهم أحد غيره، وإن امرأة مسكينة من

أهل العوالى طال سقمها فكان رسول الله ﷺ يسأل عنها من حضرها من جيرانها، وأمرهم ألا يدفنها إن حدث بها حدث حتى يصلى عليها؛ فتوفيت تلك المرأة ليلاً واحتملوها فأتوا بها مع الجناز - أو قال: موضع الجناز - عند مسجد رسول الله ﷺ ليصلى عليها رسول الله ﷺ كما أمرهم، فوجدوه قد نام بعد صلاة العشاء فكروا أن يهجدوا "يوقظوا" رسول الله ﷺ من نومه فصلوا عليها ثم انطلقوا بها، فلما أصبح رسول الله ﷺ سأل عنها من حضره من جيرانها فأخبروه خبرها وأنهم كرهوا أن يهجدوا رسول الله ﷺ فقال لهم رسول الله ﷺ: "ولم فعلتم؟ انطلقوا، فانطلقوا مع رسول الله ﷺ حتى قاموا على قبرها فصفوا وراء رسول الله ﷺ كما يصف للصلاة على الجناز فصلى عليها رسول الله ﷺ وكبر أربعاً كما يكبر على الجناز.

وعلى الجملة فالأدلة ثابتة في صلاة الجنازة على القبر ثبوتاً لا يقابله أهل العلم إلا بالقبول سواء في ذلك من صَلَّى عليه ومن لم يُصَلَّ عليه. وليس للمانعين من الصلاة على القبر دليل ناهض، ولا يناق ما ذكر حديث: "لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها" رواه مسلم والترمذى والبيهقى عن أبي مرثد الغنوى، وسيأتى في (باب في كراهية القعود على القبر) فإن المراد منه الصلاة ذات الركوع والسجود بخلاف هذه فليست منهياً عنها، لفعله ﷺ إياها وإقراره الصحابة على فعلها معه ﷺ. قال في إعلام الموقعين: ردت هذه السنن المحكمة بالمتشابه من قوله: ﷺ: "لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها" وهذا حديث صحيح، والذي قاله هو الذى صلى على القبر، فهذا قوله: وهذا فعله؛ ولا يناقض أحدهما الآخر؛ فإن الصلاة المنهى عنها إلى القبر، غير الصلاة التى على القبر، فهذه صلاة الجنازة على الميت التى لا تختص بمكان بل فعلها في غير المسجد أفضل من فعلها فيه، فالصلاة عليه على قبره

من جنس الصلاة عليه على نعشه، فإنه المقصود بالصلاة في الموضعين، ولا فرق بين كونه على النعش وعلى الأرض وبين كونه في بطنها، بخلاف سائر الصلوات فإنها لم تشرع في القبور ولا إليها لأنها ذريعة إلى اتخاذها مساجد، وقد لعن رسول الله ﷺ من فعل ذلك. "فأين" ما لعن فاعله وحذر منه وأخبر أن أهله شرار الخلق كما قال: "إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد"، إلى ما فعله مرارًا متكررة؟! وبالله تعالى التوفيق.

وقال ابن حزم: الصلاة جائزة على القبر وإن كان قد صُلِّيَ على المدفون فيه، وساق الأدلة الدالة على الجواز، وردَّ على من ادعى الخصوصية بنحو ما تقدم، وعلى من حدد مدة جواز الصلاة بشهر أو ثلاثة أيام بقوله: أما تحديد الصلاة بشهر أو ثلاثة أيام فخطأ؛ لأنه تحديد بلا دليل. أقول ولا فرق بين من حدد بهذا أو غيره أيضًا.

وقال في الهدى: كان من هديه ﷺ إذا فاتته الصلاة على الجنائز صُلِّيَ على القبر، فصلى مرة على قبر بعد ليلة، ومرة بعد ثلاث، ومرة بعد شهر، ولم يوقت في ذلك وقتًا.

○ فقه الحديث: دلَّ الحديث على كمال تواضعه ﷺ، وعلى الرفق بأمته وتفقد أحوالهم والقيام بحقوقهم والاهتمام بمصالحهم في دنياهم وأخراهم، وعلى الاعتناء بشأن المساجد وتنظيفها، وعلى الحث على شهود جنازات أهل الخير، وعلى مشروعية الإعلام بالموت، وعلى مشروعية الصلاة على القبر لمن لم يصل على الميت قبل الدفن. وتقدم بيانه.

## ﴿ باب الصلاة على المسلم يموت في بلاد الشرك ﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى لِلنَّاسِ النَّجَاشِي فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ.  
والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وأحمد والنسائى وابن ماجه الترمذى.

معنى الحديث: قوله: (نعى للناس النجاشى) أى: أخبرهم بموته، ونعى من باب نفع، والنجاشى بفتح النون وتخفيف الجيم وياء ثقيلة، وقيل: بتخفيف الياء لقب ملك الحبشة، واسمه أصحمة بن أبجر، ومعناه بالعربية عطية، كان صالحاً ذكياً ليلاً عادلاً عارفاً. قوله: (فى اليوم الذى مات فيه) قال ابن جرير وجماعة: كان ذلك فى رجب سنة تسع، وقيل: كان قبل الفتح. قوله: (وخرج بهم إلى المصلى) أى: مصلى العيدين ببطحان ولا ينافيه ما رواه ابن ماجه عن أبى هريرة: (أن رسول الله ﷺ قال: إن النجاشى قد مات. فخرج رسول الله ﷺ وأصحابه إلى البقيع... الحديث. لأن المراد بالبقيع: بقيق بطحان. ويحتمل أن المراد بالمصلى: مصلى الجنائز ببقيع الغرقد. قوله: (فصف بهم وكبر أربع تكبيرات) يعنى: صلى بهم صلاة الجنائزة على النجاشى.

وفى الحديث دلالة على جواز الصلاة على الميت الغائب، وبه قال الشافعى وأحمد وجهور السلف قالوا: سواء أصلى عليه فى البلد التى مات فيها أم لا، وسواء أكانت البلد التى مات فيها جهة القبلة أم لا.

وقال ابن حزم: قد صلى رسول الله ﷺ على النجاشى وقد مات بأرض الحبشة، وصلى معه أصحابه عليه صفوفاً، وهذا إجماع منهم لا يجوز تعديده. وقال ابن حبان: يصلى على الميت الغائب إذا كانت البلد التى هو فيها جهة القبلة، وإلا فلا



يصلى عليه. وقال الخطابي: النجاشي رجل مسلم قد آمن برسول الله ﷺ وصدقته على نبوته إلا أنه كان يكتُم إيمانه، والمسلم إذا مات وجب على المسلمين أن يصلوا عليه إلا أنه كان بين ظهرائي أهل الكفر ولم يكن بحضرته من يقوم بحقه في الصلاة عليه، فلزم رسول الله ﷺ أن يفعل ذلك؛ إذ هو نبيه ووليه وأحق الناس به، فهذا - والله أعلم - هو السبب الذي دعاه إلى الصلاة عليه بظهر الغيب. فعلى هذا إذا مات المسلم ببلد من البلدان وقد قضى حقه من الصلاة عليه فإنه لا يصلى عليه من كان ببلد آخر غائبًا عنه، فإن علم أنه لم يصل عليه لعائق أو مانع عذر كانت السنة أن يصلى عليه ولا يترك ذلك لبعد المسافة، فإذا صلوا عليه استقبلوا القبلة ولم يتوجهوا إلى بلد الميت إن كان في غير جهة القبلة.

وقال تقي الدين: الصواب أن الغائب إن مات ببلد لم يصل عليه فيه، صَلَّى عليه صلاة الغائب كما صلى النبي ﷺ على النجاشي لأنه مات بين الكفار ولم يصل عليه، وإن صلى عليه حيث مات لم يصل عليه صلاة الغائب لأن الفرض قد سقط بصلاة المسلمين عليه. والنبي ﷺ صلى على الغائب وتركه، وفعله ﷺ وتركه سنة.

وفيما قالاه نظر؛ فإن النجاشي ذكر عنه أهل السير أنه أرسل من قبله إلى النبي ﷺ وفدًا نحو الستين شخصًا، وفيهم ابنه أزهى، وغرقوا في البحر قبل وصولهم إلى النبي ﷺ، فبعد كل البعد أن يرسل هذا العدد من قبله ولا يبقى عنده من المسلمين أحد. فما قالاه من أنه يصلى على الغائب إذا علم أنه لم يصل عليه تخصيص بلا مخصص. وذهبت المالكية والحنفية... إلى أنه لم تشرع الصلاة على الغائب مطلقًا، وحكاه في البحر عن العترة. ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء.

وأجابوا عن حديث الباب بأنه خصوصية له ﷺ وأن الجنازة أحضرت بين يديه فصلى عليها، أو أن الأرض رفعتة ورآه ونعاه لأصحابه فأمرهم في الصلاة

عليه قبل أن يوارى، كما كشف له ﷺ عن بيت المقدس حين سأله قريش عن صفته. فصلاته ﷺ على النجاشي صلاة على حاضر فهي كصلاة على حاضر يراه الإمام ولا يراه المأموم. ويؤيد هذا ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث عمران بن حصين: أن النبي ﷺ قال: إن أخاكم النجاشي توفي فقوموا فصلوا عليه، فقام رسول الله ﷺ وصفوا خلفه فكبر أربعاً وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه. وأخرج البيهقي نحوه. أو أن هذا خاص بالنجاشي لإشاعة أنه قد مات مسلماً. أو فعل هذا ﷺ استئلاً لقلوب الملوك الذين أسلموا في حياته ﷺ. ومما يدل على الخصوصية أنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه صلى على غائب سوى النجاشي، وما روى: أنه ﷺ صلى على معاوية بن معاوية الليثي وهو غائب لا يصح، فإن في إسناده العلاء بن زيد، قال فيه علي بن المديني: كان يضع الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث متروك الحديث، حديثه ليس بالقائم. وأيضاً لم يثبت عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أنه صلى على غائب ولا صلى أحد منهم ممن كان غائباً عن المدينة وقت وفاته ﷺ صلاة الغائب مع أن في الصلاة عليه ﷺ أعظم رغبة.

ورداً بأن هذا كله لا يفيد القطع بالخصوصية وأنه لا تجوز الصلاة على غائب سوى النجاشي، وقد ذكر بعض أهل السير أن النبي ﷺ صلى على غائب سوى النجاشي، فقد أخرج الواقدي في المغازي قال: حدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة وحدثني عبد الجبار بن عمار عن عبد الله بن أبي بكر قالوا: لما التقى الناس بمؤتة جلس رسول الله ﷺ على المنبر وكُشف له ما بينه وبين الشام فهو ينظر إلى معترکہم، فقال ﷺ: أخذ الراية زيد بن حارثة فمضى حتى استشهد، وصلى عليه ودعا له، وقال: استغفروا له، وقد دخل الجنة وهو يسعى، ثم أخذ الراية جعفر بن أبي طالب فمضى حتى استشهد فصلى عليه رسول الله ﷺ ودعا له وقال: استغفروا

له، وقد دخل الجنة فهو يطير فيها حيث شاء. قال النووي: لو فتح باب هذا الخصوص لانسدَّ كثير من ظواهر الشرع، مع أنه لو كان شيء مما ذكره لتوفرت الدواعي على نقله.

وقال ابن العربي: قالت المالكية: ليست الصلاة على الغائب إلا لحمد، قلنا: وما عمل به محمد تعمل به أمته (يعنى لأن الأصل عدم الخصوصية) قالوا: طويت له الأرض وأحضرت الجنائز بين يديه. قلنا: إن ربنا عليه لقادر، وإن نبينا ﷺ لأهلٌ لذلك، ولكن لا تقولوا إلا ما رويتم، ولا تخترعوا حديثاً من عند أنفسكم، ولا تحدثوا إلا بالثابتات ودعوا الضعاف فإنها سبيل اختلاف إلى ما ليس له تلافٍ. إذا علمت هذا تعلم أن الراجح مشروعية الصلاة على الميت الغائب لثبوته بالأحاديث الصحيحة.

○ فقه الحديث: دلَّ الحديث على مشروعية الإخبار بموت الميت، لكن محله إذا كان للصلاة عليه وتجهيزه ودفنه والدعاء له والاستغفار وتنفيذ وصاياه وما يترتب على ذلك من الأحكام. أما النعي المنهي عنه فيما رواه الترمذى عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: إياكم والنعي؛ فإن النعي عمل الجاهلية. وما رواه أحمد وابن ماجه عن حذيفة أنه قال: إذا مت فلا تؤذنوا بي أحداً؛ إني أخاف أن يكون نعيًا، إني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النعي. فهو محمول على ما كان مشتملاً على المفاخر والرياء مما يشبه نعي الجاهلية؛ كانوا يرسلون رجلاً على أبواب الدور وفي الأسواق يعلن موت فلان، وكانوا أيضاً إذا توفى رجل ركب أحدهم الدابة ثم صاح في الناس: أنعى فلاناً، ويخرج إلى القبائل ينعاه إليهم، ويقول: هلك فلان أو هلكت العرب بموت فلان. ومن هذا ما يقع في كثير من البلدان في زماننا: إذا مات عظيم وقفوا على المنارات والأمكنة المرتفعة يخبرون بموته، أو يرفعون أصواتهم بالبكاء

والنياحة، أو يضربون بطل، أو يرسلون شخصًا إلى البلاد الأخرى يخبر أهلها بموته.

قال ابن العربي: يؤخذ من مجموع الأحاديث (يعنى حديث الباب وأشباهه) ثلاث حالات: الأولى: إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذه سنة. الثانية: دعوى الجمع الكثير للمفاخرة فهذه تكره. الثالثة: إعلام بنوع آخر كالنياحة ونحو ذلك فهذا يحرم. وكأنه أخذ سنية الأولى من أنه لا بد من جماعة يقومون بالغسل والصلاة والدفن، يدل له قوله: ﷺ في الحديث السابق: "ألا آذنتموني". قال في النيل: إن الإعلام للغسل والتكفين والصلاة والحمل والدفن مخصوص من عموم النهي؛ لأن إعلام من لا تتم هذه الأمور إلا به مما وقع الإجماع على فعله في زمن النبوة وما بعده، وما جاوز هذا المقدار فهو داخل تحت عموم النهي.

ودل الحديث أيضًا على معجزة عظيمة من معجزاته ﷺ حيث أعلم القوم بموت النجاشي في اليوم الذي مات فيه مع البعد الكثير بين المدينة وأرض الحبشة. وعلى أن التكبير في صلاة الجنازة أربع. وعلى مشروعية الصلاة على الغائب. وعلى مزيد شرف النجاشي.

### ﴿ باب في جمع الموتى في قبر والقبر يُعلم ﴾

أى يجعل له علامة.

● عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ الْمَدَنِيِّ عَنِ الْمُطَّلِبِ قَالَ: لَمَّا مَاتَ عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ أُخْرِجَ بِجَنَازَتِهِ فِدْفَنَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا أَنْ يَأْتِيَهُ بِحَجَرٍ فَلَمْ يَسْتَطِعْ حَمْلَهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ. قَالَ كَثِيرٌ: قَالَ الْمُطَّلِبُ:

قَالَ الَّذِي يُخْبِرُنِي ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ ذِرَاعِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ حَسَرَ عَنْهُمَا ثُمَّ حَمَلَهَا فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَأْسِهِ. وَقَالَ: أَتَعْلَمُ بِهَا قَبْرَ أَخِي وَأُذْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن ماجه والبيهقي وابن أبي شيبه وابن زيد.

○ معنى الحديث: قوله: (لما مات عثمان بن مظعون... إلخ) هو أول من مات بالمدينة من المهاجرين وأول من دفن بالبقيع. لما رواه الحاكم عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يرتاد لأصحابه مقبرة يدفنون فيها، فكان قد طلب نواحي المدينة وأطرافها، ثم قال: أمرت بهذا الموضع، يعني البقيع. وكان يقال: بقيع الخبيجة، وكان أكثر نباته الغرقد، وكان أول من قُبر هناك عثمان بن مظعون، فوضع رسول الله ﷺ حجراً عند رأسه، وقال: هذا قبر فرطنا. وكان إذا مات أحد من المهاجرين بعده قيل: يا رسول الله ﷺ، أين تدفنه؟ فيقول: عند فرطنا عثمان بن مظعون. ومن صفاته التي امتاز بها أنه لم يشرب الخمر قط لا في الجاهلية ولا بعد الإسلام، وكان يقول: لا أشرب ما يضحك بي من هو دوني. قوله: (فقام إليه... إلخ) أي: إلى الحجر، وفي نسخة: "فقام إليها"، قوله: (قال المطلب: قال الذي يخبرني ذلك... إلخ) يدل على أن الحديث مرسل، وأن الصحابي الذي أخبر المطلب متأكد من الحديث. قوله: (ثم حملها فوضعها عند رأسه) أي: وضعها على القبر محاذية لرأس ابن مظعون، وأنت الضمير العائد على الحجر باعتبار أنه صخرة. قوله: (أتعلم بها قبر أخي... إلخ) وفي نسخة: (أعلم) أي: أجعلها علامة على قبره لأعرف بها وأدفن إلى جانب قبره من مات من أهلي بعده، وليس المراد أنه ﷺ يدفن من مات من أهله مع عثمان في قبر واحد؛ لأن القبر بمجرد الدفن فيه صار

حبسًا على صاحبه لا يجوز الدفن فيه حتى يلى الميت، ولا نعلم في ذلك خلافًا إلا للضرورة ككثرة الموتى وعسر دفن كل واحد في قبر فيجوز حينئذ دفن الاثنين والأكثر في قبر كما تقدم في قتلى أحد. وسماه عليه السلام أخًا تشریفًا له، أو لأنه كان أخاه من الرضاع. وأول من مات من أهله عليه السلام ولحق بعثمان ابنه إبراهيم، ولما مات قال له النبي صلى الله عليه وسلم: الحق بسلطان الصالح عثمان بن مظعون، وقال نحو ذلك لما ماتت ابنته زينب كما في رواية الحاكم عن ابن عباس، وفيه: فلما ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألحقوها بسلطان الخير عثمان بن مظعون.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على استحباب اتخاذ علامة على القبر بنحو حجر ليعرف، لكن ليس على الهيئة التي اعتادها كثير من أهل زماننا من المبالغة في تسويته ونقشه ورفعه ورسم عمامة أو قلنسوة أعلاه. وعلى استحباب جمع الموتى الأقارب في مكان واحد بأن يقارب بين قبورهم، وذلك لأنه أيسر لزيارتهم وأبعد عن اندراس قبورهم.

## ﴿ باب في الحفار يجد العظم، هل يتكبد ذلك المكان؟ ﴾

أى في بيان أن من يحفر القبر ويجد عظام الميت هل يتباعد عن مكان العظام؟  
● عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كَسُرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسَرِهِ حَيًّا.

والحديث أخرجه أيضًا: مالك وأحمد وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: الغرض منه بيان أن الميت يتأذى مما يتأذى منه حال حياته فلا يهان ميتًا كما لا يهان حيًّا. فقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود

قال: أذى المؤمن في موته كأذاه في حياته. قال ابن حجر: ومن لوازمه أن يستلذ بما يستلذ به الحي. أو أن المراد: كما يحرم كسر عظم الحي يحرم كسر عظم الميت. وذكر السيوطي في "درجات الصعود حاشية أبي داود" سبب هذا الحديث عن جابر قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة فجلس النبي ﷺ وجلسنا معه فأخرج الحفار عظمًا ساقًا أو عضدًا فذهب ليكسره فقال ﷺ: لا تكسره فإن كسرك إياه ميتًا ككسرك إياه حيًا، ولكن دسه بجانب القبر.

○ فقه الحديث: دلُّ على أنه ينبغي للحفار المحافظة على عظام الموتى التي تكون في القبر حال حفره، ويسترها ولا يكسرها، والذمي في هذا كالمسلم، وعلى طلب تكريم الآدمي حيًا وميتًا، وعلى أن الميت يتأذى مما يتأذى به الحي.

## ﴿ باب في اللحد ﴾

وفي نسخة: (باب اللحد).

● عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: اللِّحْدُ لَنَا وَالشَّقُّ لَغَيْرِنَا.

والحديث أخرجه أيضًا: النسائي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (اللحد لنا والشق لغيرنا) أي: اللحد لأمواتنا معشر المسلمين، والشق لغيرنا من أهل الكتاب، كما صرح به في رواية لأحمد. وروى أبو نعيم في الحلية مرفوعًا: الحدوا ولا تشقوا، فإن اللحد لنا والشق لغيرنا. قال ابن تيمية: فيه تنبيه على مخالفتنا لأهل الكتاب في كل ما هو شعارهم حتى في وضع الميت في أسفل القبر. وقيل: معناه اللحد لأمة محمد ﷺ والشق لغيرها من الأمم السابقة، أو

للحد لنا معشر الأنبياء والشق لغيرنا. والحد بفتح اللام وقد تضم: الشق الذى يعمل في جانب القبر بقدر ما يسع الميت فيوضع فيه ثم ينصب عليه اللبن. وأصل الحد: الميل، يقال: لحدت إلى كذا: إذا ملت إليه، وبابه نفع، وأحد من باب أكرم: أمال. وسمى الشق في جانب القبر لحداً؛ لأنه أميل به عن وسط القبر. والشق حفرة مستطيلة في وسط القبر تبني جوانبها باللبن أو غيره، يوضع فيه الميت ويسقف عليه باللبن أو الخشب أو غيرهما، ويرفع السقف قليلاً بحيث لا يحس الميت.

والحديث يدل على أن الحد أفضل من الشق، وليس المراد أن الحد متعين، فقد روى أحمد وابن ماجه واللفظ له من طريق حميد الطويل عن أنس بن مالك قال: لما توفي النبي ﷺ كان بالمدينة رجل يلحد وآخر يضرح (أى يشق) فقالوا: نستخير ربنا ونبعث إليهما أيهما سبق تركناه. فأرسل إليهما فسبق صاحب الحد، فلحدوا للنبي ﷺ، فتقريره ﷺ للرجلين حال حياته: هذا يلحد وهذا يشق، دليل على أن كلاً من الحد والشق جائز. قال النووي في شرح المذهب: أجمع العلماء على أن الدفن في الحد والشق جائز.

لكن محل أفضلية الحد إن كانت الأرض صلبة لا ينهار ترابها وإلا فالشق أفضل، وهو قول أكثر الفقهاء. وقال الدهلوى: إن كان المراد بضمير الجمع في (لنا) المسلمين وبضمير (غيرنا) اليهود والنصارى، فلا شك أنه يدل على أفضلية الحد بل على كراهية غيره، وإن كان المراد بغيرنا: الأمم السابقة، ففيه إشعار بالأفضلية. وعلى كل تقدير ليس الحد واجباً والشق منهياً عنه.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على الترغيب في الحد وأفضليته على الشق، وعلى التنفير من موافقة أهل الكتاب والتشبه بهم، وعلى جواز الدفن في الشق لا سيما إذا كانت الأرض رخوة، إذ ليس في الحديث نهى عن الدفن فيه.



## ﴿ باب كم يدخل القبر ؟ ﴾

أى: كم شخصاً يدخل القبر ليدفنوا الميت؟

● عَنْ غَامِرٍ قَالَ: غَسَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلِيٌّ وَالْفَضْلُ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَهُمْ أَذْخَلُوهُ قَبْرَهُ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي مَرْحَبٌ أَوْ أَبُو مَرْحَبٍ أَنَّهُمْ أَذْخَلُوا مَعَهُمْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، فَلَمَّا فَرَّغَ عَلِيٌّ قَالَ: إِنَّمَا يَلِي الرَّجُلَ أَهْلُهُ. والحدِيث أخرجه أيضاً: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أنهم أدخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف) قال ابن عبد البر: لا يوجد أن ابن عوف كان مع الذين دخلوا قبر النبي ﷺ إلا من هذا الوجه. قوله: (إنما يلي الرجل أهله) يعنى: أن الأحق بتجهيز الميت ودفنه أهله وأقاربه، وقال ذلك اعتذاراً منه للصحابة حيث تولى أمر غسل النبي ﷺ ودفنه هو ومن معه من أقاربه.

## ﴿ باب كيف يدخل الميت قبره ؟ ﴾

● عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ: أَوْصَى الْحَارِثُ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، فَصَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ أَذْخَلَهُ الْقَبْرَ مِنْ قِبَلِ رِجْلَى الْقَبْرِ، وَقَالَ: هَذَا مِنَ السُّنَّةِ. والحدِيث أخرجه أيضاً: البيهقي وسعيد بن منصور.

معنى الحديث: قوله: (من قبل رجلى القبر) قبل بكسر القاف وفتح الموحدة، أى: جهة الموضع الذى تكون فيه رجلا الميت بعد أن يوضع فى القبر. وبه استدل

مالك والشافعي وأحمد وغيرهم على أن السنة في إدخال الميت القبر أن يكون من قبل رأسه بأن يوضع السرير في مؤخر القبر؛ بحيث يكون رأس الميت بإزاء موضع قدميه من القبر ثم يسلم من قبل رأسه. ومن أدلتهم أيضًا ما رواه البيهقي وكذا الشافعي في مسنده، قال: أخبرنا الثقة عن عمرو بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس قال: سَلَّ رسول الله ﷺ من قبل رأسه، وقال أيضًا: أخبرنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد وربيعة وأبي النصر لا اختلاف بينهم في ذلك أن النبي ﷺ سَلَّ من قبل رأسه، وكذا أبو بكر.

وفي المسألة أقوال: الأول: ما ذكر، وهو مروى عن ابن عمر وأنس وعبد الله بن يزيد والنخعي والشعبي وغيرهم. الثاني: أن يسلم الميت من قبل رجله، وهو مروى عن أنس وابن عمر. لما رواه أبو حفص عمرو بن شاهين في كتاب الجنائز بسنده إلى أنس قال: قال رسول الله ﷺ: يدخل الميت من قبل رجله ويسل سلاً. وروى ابن أبي شيبة في مصنفه بسنده إلى ابن سيرين قال: كنت مع أنس في جنازة فامر بالميت فأدخل من قبل رجله. وفيه عن جابر عن ابن عمر أنه أدخل ميتاً من قبل رجله.

الثالث: أن يؤخذ من جهة القبلة معترضاً. وبه قال أبو حنيفة، وهو مروى عن علي وابنه محمد وإسحاق بن راهويه. واحتجوا بما رواه ابن ماجه بسنده إلى عطية العوفي عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ أخذ من قبل القبلة واستقبل استقبالاً. وعطية العوفي ضعفه غير واحد. وبما رواه أبو داود في المراسيل عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن النبي ﷺ أدخل القبر من قبل القبلة ولم يسلم سلاً. وبما أخرجه ابن أبي شيبة أن علياً كبر على يزيد بن المكفكف أربعاً وأدخله من قبل القبلة. وما أخرجه أيضًا عن ابن الحنفية أنه ولي ابن عباس فكبر عليه أربعاً وأدخله من قبل القبلة. وبما رواه البيهقي من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة أنهم

أدخلوا النبي ﷺ من جهة القبلة. وهي روايات كلها ضعيفة، بين ضعفها البيهقي، على أنه لا يتصور إدخاله ﷺ من جهة القبلة لأن قبره عن يمين داخل البيت لاصفاً بالجدار الذي في جهة القبلة فهو مانع من إدخاله ﷺ من جهة القبلة، كما ذكره الشافعي في الأم وأظن في التشنيع على من يقول ذلك. ومن أدلتهم أيضاً ما رواه الترمذي من طريق الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس: أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً فأسرج له بسراج فأخذه من قبل القبلة وقال: رحمك الله إن كنت لأوَّاهاً تلاء للقرآن. وكبر عليه أربعاً. قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن. لكن قال النووي في شرح المذهب: لا يقبل قول الترمذي: إنه حسن لأنه رواه هو وغيره من رواية الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف باتفاق المحدثين. ولعل وجه تحسين الترمذي له أنه ورد معناه من عدة طرق فارتفع إلى درجة الحسن. والخلاف إنما هو في الأفضل وإلا فالكل جائز. والراجح الأول لقوة أدلته، والعمل اليوم عليه أيسر. قال ابن حزم: يدخل الميت القبر كيف أمكن إما من جهة القبلة أو من مقابلها أو من قبل رأسه أو قبل رجله إذ لا نص في شيء من ذلك.

فائدة: اختلف العلماء في نشر نحو ثوب على فم القبر عند إدخال الميت فيه: فذهبت الشافعية إلى استحبابه في الرجل والمرأة، لما رواه البيهقي من حديث ابن عباس قال: جلى رسول الله ﷺ قبر سعد بن ثوبه. قال البيهقي: لا أحفظه إلا من حديث يحيى بن عقبة بن أبي العيزار وهو ضعيف. ولما رواه عبدالرزاق عن الشعبي عن رجل أن سعد بن مالك قال: أمر رسول الله ﷺ فمستر على القبر حتى دفن سعد بن معاذ فيه فكنت ممن أمسك الثوب. وفيه مبهم. قالوا: إذا كان هذا في الرجل فالمرأة أولى. وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد إلى أن ذلك في حق المرأة دون الرجل. لما رواه ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن أبي إسحاق السبيعي قال: شهدت جنازة الحارث

فمدوا على قبره ثوباً فجذب به عبدالله بن يزيد وقال: إنما هو رجل. وروى الطبراني عن أبي إسحاق أيضاً أن عبدالله بن يزيد صلى على الحارث الأعور، وفيه: ثم لم يدعهم يمدون ثوباً على القبر وقال: هكذا السنة. وروى نحوه سعيد بن منصور في سننه وزاد فيه: أنشطوا الثوب فإنما يصنع هذا بالنساء. وهذا هو الأولى. وما استدل به الشافعية ضعيف كما علمت. وعلى فرض صحته فيحتمل أنه مخصوص بسعد؛ لأنه كان مجروحاً وكان جرحه قد تغير فستره رسول الله ﷺ لمنع الرائحة عن الحاضرين.

### ﴿ باب كيف يجلس عند القبر ؟ ﴾

● عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَتَيْتَهُنَا إِلَى الْقَبْرِ وَلَمْ يُلْحَدْ بَعْدُ، فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَجَلَسْنَا مَعَهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي وابن ماجه.

معنى الحديث: قوله: (في جنازة رجل من الأنصار) لم نقف على اسم هذا الرجل. قوله: (ولم يلحد بعد) بالبناء للمفعول، يعنى: لم ينته حفر اللحد بعد وصولنا إلى القبر. قوله: (فجلس رسول الله... إلخ)، وفي رواية النسائي وابن ماجه فجلس وجلسنا حوله كان على رءوسنا الطير، وهو كناية عن سكونهم وتأديبهم في مجلس رسول الله ﷺ.

وفي الحديث دلالة على مشروعية الجلوس عند القبر قبل دفن الميت، واستحباب استقبال القبلة في الجلوس، وهو محل الترجمة.

## ﴿ باب في الدعاء للميت إذا وضع في قبره ﴾

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا وَضَعَ الْمَيِّتَ فِي الْقَبْرِ قَالَ:  
بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. هَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.  
والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كان إذا وضع الميت) بالبناء للمعلوم أو المجهول  
والثاني أغلب، فإن وضعه ﷺ الميت بنفسه كان نادراً. قوله: (قال: باسم الله... إلخ)  
أى: قال ﷺ: باسم الله وضعناك وعلى طريقة رسول الله ﷺ وملته سلمناك.  
وفي الحديث دلالة على استحباب هذا الذكر عند وضع الميت في قبره؛ ليكون  
اسم الله وسنة رسوله ﷺ كالحصن والعدة التي يتقى بها الفتن والأهوال.

## ﴿ باب الرجل يموت له قرابة مشرك ﴾

بتنوين قرابة على تقدير مضاف، ومشرك صفة، أى: ذو قرابة مشرك أياشر  
تجهيزه أم لا؟

● عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ عَمَّكَ الشَّيْخُ الضَّالُّ مَاتَ. قَالَ:  
اذهَبْ فَوَارِ أَبَاكَ، وَلَا تُحَدِّثَنَّ شَيْئاً حَتَّى تَأْتِيَنِي. فَذَهَبْتُ فَوَارَيْتُهُ وَجِئْتُهُ،  
فَأَمَرَنِي فَأَغْتَسَلْتُ وَدَعَا لِي.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي والبخاري وابن أبي شيبة.

○ معنى الحديث: قوله: (إن عمك الشيخ الضال) هو أبو طالب، واسمه عبد مناف اشتهر بكنيته عم النبي ﷺ وشقيق أبيه، ولد قبل النبي ﷺ بخمس وثلاثين سنة، ولما مات عبد المطلب جد النبي ﷺ في السنة الثامنة من عمره ﷺ كفله أبو طالب بوصية من عبدالمطلب وأحسن كفالاته، فكان لأبي طالب في كفالاته اليمن والبركة له ولولده ولأهل بيته ودافع عنه حين همّ القوم بعداوتـه. ولما رغبت خديجة في الزواج منه ﷺ ذكر ذلك لأعمامه وخرج معه عمه حمزة وكلم أباهما فقبل وحضر رؤساء قريش وخطب أبو طالب فقال: الحمد لله الذي جعلنا من ذرية إبراهيم وزرع إسماعيل وضئى معدة وعنصر مضر، وجعلنا حضنة بيته وسواس حرمه، وجعل لنا بيتاً محجوجاً وحرماً آمناً، وجعلنا الحكام على الناس، ثم إن ابن أخى هذا محمد بن عبدالله لا يوزن به أحد إلا رجح، فإن كان في المال قلٌّ فالمال ظل زائل وأمر حائل، ومحمد من قد عرفتم قرابته وقد خطب خديجة بنت خويلد وقد بذل لها من الصداق ما عاجله وآجله من مالى كذا وكذا " روى أنه أصدقها اثنتى عشرة أوقية من ذهب — وهو والله بعد هذا له نبا عظيم وخطب جليل.

والقل بضم القاف: القلة، والضئى: العنصر الأصيل، ولما بعث ﷺ قام بنصرته أبو طالب وذب عنه من عاداه ودافع عنه بنفسه ولسانه وأهل بيته. ولما اجتمعت قريش في السنة السابعة من البعثة وتعاهدوا على مقاطعة بنى هاشم وبنى المطلب في البيع والشراء والنكاح وغيرها لنصرتهم النبي ﷺ وكتبوا بذلك صحيفة وعلقوها في جوف الكعبة المخاز بنو هاشم وبنو المطلب إلى أبي طالب ودخلوا معه في شعبه.

وفي السنة العاشرة من البعثة مات أبو طالب فاشتد حزن النبي ﷺ ونالت قریش من النبي ﷺ من الأذى ما لم تكن تطمع فيه في حياة أبي طالب.

قوله: (فوار أباك) أى: استره بالدفن، أمر من المواراة، وهى الستر، وقد جاء أنه ﷺ أمره أيضًا بغسله وتكفينه، فقد روى ابن سعد في الطبقات بسنده إلى عليّ قال: لما أخبرت النبي ﷺ بموت أبي طالب بكى ثم قال لى: اذهب فاغسله ثم كفنه وواره، ففعلت ثم أتته فقال لى: اذهب فاغتسل. وجعل رسول الله ﷺ يستغفر له أيامًا ولا يخرج من بيته حتى نزل عليه جبريل عليه السلام بهذه الآية ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ الآية التوبة/ ١١٣. وروى ابن أبي شيبه في مصنفه بسنده إلى عليّ قال: عمك الشيخ قد مات، فما ترى فيه؟ قال: أرى أن تغسله وتسجيه، وأمره بالغسل.

وظاهر الحديث أن النبي ﷺ لم يشيع جنازة أبي طالب، لكن قال البيهقي: روى أبو داود في المراسيل عن عمرو بن عثمان عن بقية وعن محمد بن عوف عن أبي المغيرة كلاهما عن صفوان عن أبي اليمان الهوزنى قال: لما توفى أبو طالب خرج رسول الله ﷺ يعارض جنازته. قال ابن عوف: فجعل يمشى مجانبًا لها وهو يقول: برئتك رحم وجزيت خيرًا، ولم يقم على قبره. وفي نسخة "رحمة" بدل رحم، أى: الإحسان إليك بالسير في جنازتك من صلة الرحم.

قوله: (فأمرني فاغتسلت) أمره بالغسل لكونه غسل أبا طالب ومن غسل ميتًا ينبغي أن يغتسل، أو لكون أبي طالب مشركًا وهو نجس؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ والظاهر الأول لعموم حديث: "من غسل ميتًا فليغتسل" كما تقدم.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن المسلم إذا مات له قريب كافر يقوم بدفنه، وكذا يغسله وتكفيه كما في الروايات الأخر. وإليه ذهب الحنفية والشافعية. وقالت المالكية والحنابلة: إن المسلم لا يغسل قريبه الكافر ولا يكفنه ولا يدفنه إلا أن يخاف عليه الضياع فيؤاريه وجوباً مكفناً في شيء؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المتحنة/١٣]. وغسلهم ونحوه تولّ لهم ولأنه تعظيم لهم وتطهير؛ فأشبه الصلاة عليهم. وعلى مشروعية الغسل لمن باشر تغسيل الميت ولا سيما إذا كان كافراً. وعلى أن أبا طالب مات كافراً، ولهذا لم يصل عليه النبي ﷺ ولم يأمر عليّاً بالصلاة عليه. ويدل لهذا أيضاً ما رواه مسلم والبخاري واللفظ له من طريق ابن المسيب عن أبيه أن أبا طالب لما حضرته الوفاة دخل عليه النبي ﷺ وعنده أبو جهل فقال: أى: عم قل: لا إله إلا الله، كلمة أحاجّ لك بها عند الله، فقال أبو جهل وعبدالله بن أبي أمية: يا أبا طالب ترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزالا يكلماناه حتى قال: آخر شيء كلمهم به: على ملة عبد المطلب. فقال النبي ﷺ لأستغفرون لك ما لم أنه عنه. فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَوْلَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة/١١٣]. ونزلت: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصر/٥٦]. ويؤيده أيضاً ما رواه الشيخان من طريق عبدالله بن الحارث، حدثنا العباس بن عبدالمطلب قال للنبي ﷺ: ما أغيت عن عمك؟ فوالله كان يحوطك ويغضب لك، قال: هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار. والضحضاح بفتح المعجمتين بينهما حاء مهملة: الماء يبلغ الكعب، فاستعير للنار. وفي حديث ابن عباس عند مسلم: "إن أهون أهل النار عذاباً أبو طالب، له نعلان يغلي منهما دماغه". وللإزار من حديث جابر: قيل للنبي ﷺ:



هل نفعت أبا طالب؟ قال: أخرجه من النار إلى ضحضاح منها. ولهذه الأحاديث ونحوها قال أكثر أهل العلم: إن أبا طالب مات كافراً. وبه تعلم بطلان ما ذهب إليه بعض الشيعة من أنه مات مسلماً مستدلين بأحاديث لا يثبت منها شيء منها ما أخرجه ابن إسحاق من حديث ابن عباس أن أبا طالب لما تقارب منه الموت بعد أن عرض عليه النبي ﷺ أن يقول لا إله إلا الله، فأي، قال: فنظر العباس إليه وهو يحرك شفثيه فأصغى إليه، فقال: يا ابن أخي، والله لقد قال أخى الكلمة التى أمرته أن يقولها. وهو حديث ضعيف، فى سنده من لم يُسَمَّ. وبدل على ضعفه أيضاً سؤال العباس عن حال أبى طالب، وعلى فرض ثبوته فقد عارضه ما هو أصح منه مما تقدم فى الصحيحين وغيرهما، وما ذكره أهل السير: من أن النبى ﷺ لما خرج من الكعبة وجلس فى المسجد والناس حوله، خرج أبو بكر وجاء بأبيه رضى الله عنهما يقوده وقد كف بصره، فلما رآه ﷺ قال: هلا تركت الشيخ فى بيته حتى أكون أنا آتية؟ وفى لفظ: لو أقررت الشيخ فى بيته لأتيناه تكرمة لأبى بكر، فقال أبو بكر: يا رسول الله هو أحق أن يمشى إليك من أن تمشى أنت إليه. فأجلسه بين يدى رسول الله ﷺ فمسح رسول الله ﷺ صدره وقال أسلم تسلم، فأسلم ﷺ وهنا رسول الله ﷺ أبا بكر بإسلام أبيه رضى الله عنهما، وعند ذلك قال أبو بكر ﷺ للنبي ﷺ: والذى بعثك بالحق لإسلام أبى طالب كان أقر لعينى من إسلامه. فهذا ظاهر فى أن أبا طالب مات كافراً، فإن إسلام أبى قحافة كان فى السنة الثامنة من الهجرة عام الفتح، وتقدم أن أبا طالب توفى قبل الهجرة بثلاث سنوات. وما قاله من الشعر والنثر مما يدل على تصديقه للنبي ﷺ واعترافه بأن ما جاء به حق، فالجواب عنه أنه نظير ما حكى الله عن كفار قريش من قوله: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ النمل/١٤. فقد كان كفرهم عناداً وكبراً، وإلى

ذلك أشار أبو طالب فقال: لولا أن تعيرني قريش، يقولون إنما حمّله على ذلك  
الجزع، لأقررت بها عينيك. رواه مسلم.

### ﴿ باب في تعميق القبر ﴾

● عَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: جَاءَتِ الْأَنْصَارُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ  
أَحُدٍ فَقَالُوا: أَصَابَنَا قَرْحٌ وَجَهْدٌ فَكَيْفَ تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: اخْفَرُوا وَأَوْسِعُوا  
وَاجْعَلُوا الرَّجْلَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي الْقَبْرِ قِيلَ: فَأَيُّهُمْ يُقَدَّمُ؟ قَالَ: أَكْثَرُهُمْ قُرْآنًا.  
قَالَ: أَصِيبَ أَبِي يَوْمَئِذٍ عَامِرٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ قَالَ: وَاحِدٍ.  
والحديث أخرجه أيضًا: النسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (أصابنا قرح وجهد) أى: قتل وجراحات وهزيمة،  
وأصل القرح بالفتح والضم: الجرح، وقيل: هو بالضم الاسم، وبالفتح المصدر.  
والجهد بالفتح: المشقة، وبالضم: الوسع والطاقة، والمراد هنا الأول. قوله: (احفروا)  
أمر من حفر من باب ضرب. قوله: (واجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر) هذا إنما  
كان للضرورة، وأما في حال السعة فيتعين جعل كل واحد في قبر على حدة كما تقدم.  
قوله: (فأيهم يقدم) أى: في اللحد إلى جهة القبلة ليكون أقرب إلى الكعبة. قوله:  
(قال: أصيب أبي يومئذ... إلخ) أى: قال هشام: قتل أبي عامر يوم أحد ودفن بين  
اثنين أو دفن معه واحد. فقوله: "بين اثنين" متعلق بفعل محذوف لا "بأصيب" كما قد  
يتوهم.

## ﴿ باب تسوية القبر ﴾

● عَنْ أَبِي هَيَّاجٍ الْأَسَدِيِّ قَالَ: بَعَثَنِي عَلِيٌّ قَالَ لِي: أَبْعَثْكَ عَلَيَّ مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا أَدَعُ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتُهُ، وَلَا تِمْنَالًا إِلَّا طَمَسْتُهُ. والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وأحمد والنسائي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (أبعثك... إلخ) يعني: أرسلك إلى مثل ما أرسلني إليه رسول الله ﷺ قوله: (ألا أدع قبراً مشرفاً... إلخ) بيان لما بعث به النبي ﷺ علياً. وفي بعض النسخ: (ألا تدع) بناء الخطاب فيكون بياناً لما بعث به عليّ أبا الهياج. وأن تفسيرية ولا ناهية، ويحتمل أن تكون أن مصدرية ولا نافية خير لمبتدأ محذوف، أى: هو عدم تركي قبراً. ومشرفاً بكسر الراء، أى: مرتفعاً عن الأرض ارتفاعاً كثيراً، أما ارتفاعه نحو شبر فمأذون فيه؛ لما أخرجه سعيد بن منصور في سننه والبيهقي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله ﷺ رشّ على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه حصباء ورفع شبراً. واتفق العلماء على استحباب رفع القبر نحو شبر ليعلم أنه قبر فيتوقى ويترحم على صاحبه، إلا أن يكون مسلماً دفن في دار الحرب فيخفى قبره؛ مخافة أن يتعرض له الكفار بالأذى.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على حرمة تصوير ذى الروح، وعلى وجوب محو ما صور من ذلك، وتقديم بيان المقام وإثباته في (باب الجنب يؤخر الغسل) ويأتى إن شاء الله تعالى مزيد له في باب الصور.

والحديث يدل على مشروعية تسوية القبر، لكن مع ارتفاع قليل كما تقدم.

● عَنِ الْقَاسِمِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ: يَا أُمُّهُ، اكْشِفِي لِي عَنْ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَاحِبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَكَشَفَتْ لِي عَنْ ثَلَاثَةِ قُبُورٍ لَا مُشْرِفَةَ وَلَا لَاطِنَةَ مَبْطُوحَةٍ بَاطِحَاءِ الْعَرْصَةِ الْحُمْرَاءِ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: يُقَالُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُقَدَّمٌ وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَ رَأْسِهِ وَعُمَرُ عِنْدَ رِجْلَيْهِ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

والحديث أخرجه أيضاً: الحاكم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (يا أمه) أصله يا أمي حذفت ياء المتكلم وعوض عنها هاء التانيث. وفي رواية الحاكم يا أماه، بالألف المنقلبة عن ياء المتكلم وهاء السكت. وخاطبها بهذا مع أنها عمته لأنها بمنزلة أمه أو لكونها أم المؤمنين قوله: (لا مشرفة ولا لاطنة) أي: لا مرتفعة كثيراً ولا مساوية للأرض بل مرتفعة نحو شبر. ولاطنة بالسهمز أو بالياء أي: لازقة يقال: لطي يلطأ مثل لصق وزناً ومعنى قوله: (مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء) أي: مفروشة بحصباء الموضع المعروف بالعرصة الحمراء والبطحاء في الأصل: مسيل واسع فيه دقاق الحصى. والمراد به هنا: الحصى لإضافته إلى العرصة، وهي كل موضع واسع لا بناء فيه قوله: (قال أبو علي) هو الهمداني المتقدم في الحديث السابق، ويحتمل أن يراد به اللؤلؤي أحد تلاميذ المصنف. قوله: (يقال... إلخ) أي: يروى بالسند السابق، فقد روى البيهقي والحاكم من حديث ابن أبي فديك عن عمرو بن عثمان عن القاسم قال: رأيت النبي ﷺ مقدماً وأبا بكر رأسه بين كفي النبي ﷺ وعمر رأسه عند رجلي النبي ﷺ.

وهاك هيئة قبورهم:

قبر رسول الله ﷺ

قبر أبي بكر ﷺ

قبر عمر ﷺ

واستدل الشافعي وبعض أصحابه والمؤيد بالله والقاسم بهذا الحديث على أن تسطیح القبور أفضل من تسنيمها؛ لأن قوله: (مبطوحة) يُشعر بذلك. واستدلوا أيضًا بحديث علي وحديث فضالة المذكور فيهما الأمر بتسوية القبر.

وقال أبو حنيفة وأصحابه ومالك وأحمد والمزني وبعض الشافعية: إن التسنيم أفضل؛ لما رواه البخاري عن سفيان التمار أنه رأى قبر النبي ﷺ مسنمًا. وروى ابن أبي شيبه عن سفيان أيضًا قال: دخلت البيت الذي فيه قبر النبي ﷺ فرأيت قبره وقبر أبي بكر وعمر مسنمة. وأجابوا عن أحاديث التسوية بأنها ليست نصًّا في التسطیح، بل هي محتملة له وإزالة ما ارتفع عن القدر المشروع، وهو لا يناقض التسنيم. وعن حديث القاسم بأنه محتمل أيضًا لما قالوه، ولفرشه بالحصباء كما ذكر، والفرش يكون خالي التسطیح والتسنيم. وجمع البيهقي بين حديث القاسم وحديث التمار بأن قبر النبي ﷺ كان أولًا مسطحًا ثم لما سقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك أصلح فجعل مسنمًا.

وقد علمت أن الخلاف إنما هو في الأفضل، والكل جائز.

## ﴿ باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف ﴾

● عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُّوا لَهُ التَّيْبَتِ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ.

والحديث أخرجه أيضاً: الحاكم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (وقف عليه)، وفي رواية الطبراني عن أبي أمامة قال: أمرنا رسول الله ﷺ فقال: إذا مات أحد من إخوانكم فسويتم التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره... الحديث. والمراد: أنه يقف قريباً من رأس القبر، لا أنه يقف على القبر نفسه، لما رواه ابن ماجه بإسناد جيد عن عقبة بن عامر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "لأن أمشي على جرة أو سيف أو أخصف نعلی برجلي أحب إلى من أن أمشي على قبر مسلم، وما أبالي أوسط القبور قضيت حاجتي أو وسط السوق"، وقوله: "أو أخصف نعلی برجلي" كناية عن تحمل أعظم مشقة في سبيل ترك المشي على القبر؛ فإن خصف النعل بالرجل إن أمكن كان بتعب شديد، وقوله: "وما أبالي أوسط القبور" يعنى أن قضاء الحاجة في القبور قبيح كقضائها وسط السوق. ولما رواه الطبراني في الكبير بإسناد حسن عن عبدالله بن مسعود: (لأن أطأ على جرة أحب إلى من أن أطأ على قبر مسلم)، قوله: (وسلوا له التبيت... إلخ) أصله: اسألوا، حذفت الهمزة الأولى استغناء عنها بعد نقل حركة الهمزة الثانية إلى السين ثم حذفت الهمزة الثانية تخفيفاً. وفي بعض النسخ: (اسألوا له بالتبيت) بإثبات الهمزتين في (اسألوا) على الأصل وبالباء الزائدة، أى: اطلبوا له التبيت

على القول الحق والنطق بالصواب عند السؤال فإنه الآن يسأل عن ربه ودينه ونبيه. فقد جاء في رواية البخارى عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وإنه ليسمع قرع نعالهم أتاه ملكان فيقعدانه فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ - لحمد ﷺ - فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله فيقال له: انظر إلى مقعدك من النار، قد أبدلك الله به مقعداً من الجنة، فإيهما جميعاً. وأما المنافق والكافر فيقال: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري، كنت أقول ما يقوله الناس، فيقال: لا دريت ولا تليت، ويضرب بمطارق من حديد ضربة فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين.

وقد جاء أن الأعمال تكون سبباً في نجاة المؤمن، ففي رواية الطبراني في الأوسط وابن حبان في صحيحه واللفظ له عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: إن الميت إذا وضع في قبره، إنه يسمع خفق نعالهم حين يولون مدبرين، فإن كان مؤمناً كانت الصلاة عند رأسه، وكان الصيام عن يمينه، وكانت الزكاة عن شماله، وكان فعل الخيرات من الصدقة والصلاة والمعروف والإحسان إلى الناس عند رجله، فيؤتى من قبل رأسه فتقول الصلاة: ما قبلى مدخل، ثم يؤتى عن يمينه، فيقول الصيام: ما قبلى مدخل، ثم يؤتى عن يساره، فتقول الزكاة: ما قبلى مدخل، ثم يؤتى من قبل رجله فيقول فعل الخيرات من الصدقة والصلاة والمعروف والإحسان إلى الناس: ما قبلى مدخل، فيقال له اجلس، فيجلس قد مثلت له الشمس وقد آذنت للغروب، فيقال له: أرايتك هذا الذى كان قبلكم ما تقول فيه؟ وماذا تشهد عليه؟ فيقول: دعونى حتى أصلى، فيقولون: إنك ستفعل، أخبرنا عما نسألك عنه، أرايتك هذا الرجل الذى كان قبلكم ماذا تقول فيه؟ وماذا تشهد عليه؟ قال: فيقول: محمد أشهد أنه رسول الله ﷺ وأنه جاء بالحق من عند الله، فيقال له: على ذلك حيت،

وعلى ذلك مت، وعلى ذلك تُبعث إن شاء الله، ثم يفتح له باب من أبواب الجنة، فيقال له: هذا مقعدك منها وما أعد الله لك فيها، فيزداد غبطة وسروراً، ثم يفتح له باب من أبواب النار، فيقال له: هذا مقعدك وما أعد الله لك فيها لو عصيته، فيزداد غبطة وسروراً، ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعاً وينور له فيه ويعاد الجسد لما بدئ منه، فتجعل نسمته في النسم الطيب، وهى طير تعلق في شجرة الجنة، فذلك قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ إبراهيم/٢٧. وإن الكافر إذا أتى من قبل رأسه لم يوجد شيء، ثم أتى عن يمينه فلا يوجد شيء ثم أتى عن شماله فلا يوجد شيء ثم أتى من قبل رجله فلا يوجد شيء، فيقال له: اجلس؛ فيجلس مرعوباً خائفاً، فيقال: أرايتك هذا الرجل الذى كان فيكم، ماذا تقول فيه وماذا تشهد عليه؟ فيقول: أى: رجل؟ ولا يهتدى لاسمه، فيقال له: محمد، فيقول: لا أدري؛ سمعت الناس قالوا قولاً فقلت كما قال الناس، فيقال له: على ذلك حييت وعليه مت وعليه تبعث إن شاء الله، ثم يفتح له باب من أبواب النار، فيقال له: هذا مقعدك من النار، وما أعد الله لك فيها فيزداد حسرة وثوراً، ثم يفتح له باب من الجنة فيقال له: هذا مقعدك منها وما أعد الله لك فيها لو أطعته، فيزداد حسرة وثوراً، ثم يضيق عليه قبره حتى تختلف فيه أضلعه، فتلك المعيشة الضنكة التى قال الله ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَغْنَى﴾ طه/١٢٤. (التسمة) بفتح النون والسين: الروح، وقوله: (تعلق) بضم اللام أى: تأكل، وسيأتى مزيد لذلك في "باب المسألة في القبر وعذاب القبر" من كتاب السنة إن شاء الله تعالى.

○ فقه الحديث: دلَّ الحديث على طلب الاستغفار للميت عقب الدفن، وعلى طلب التثبيت له، وعلى أن الميت ينتفع بدعاء الحى له، ويؤيد ذلك ما رواه ابن أبي



شبهة: حدثنا إسماعيل بن علية عن عبد الله بن أبي بكر قال: كان أنس بن مالك إذا سوى على الميت قبره قام عليه فقال: اللهم عبدك رد إليك فاراف به وارحمه، اللهم جاف الأرض عن جنبه وافتح أبواب السماء لروحه وتقبله منك بقبول حسن، اللهم إن كان محسنًا فضاعف له في إحسانه، أو قال: فرد في إحسانه، وإن كان مسيئًا فتجاوز عنه. ودل على أن الميت تحله الحياة في القبر، وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر، وعلى ثبوت سؤال الميت فيه، وعلى أن السؤال يكون عقب الدفن.

### ﴿ باب كراهية الذبح عند القبر ﴾

● عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ. قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: كَانُوا يَعْقِرُونَ عِنْدَ الْقَبْرِ بِبَقْرَةٍ أَوْ بِشَيْءٍ. والحديث أخرجه أيضًا: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (لا عقر في الإسلام) أى: ليس ذبح الذبائح عند القبور أو تحت السرير عند خروج الميت معروفًا في الإسلام، والنفي فيه بمعنى النهي. وأصل العقر: ضرب قوائم البعير بالسيف وهو قائم، ثم استعمل في الذبح. ونهى عنه ﷺ لأنهم كانوا يعملونه في الجاهلية، كانوا يعقرون الإبل أو البقر على قبر الرجل الجواد، ويقولون: نكافئه على فعله فإنه كان يطعم الضيفان في حياته فنعقرها بعد وفاته لتأكلها الطير والسباع ليكون جوادًا بعد وفاته كما كان حال حياته. ومن كان من الجاهلية يقر بالبعث بعد الموت يقول: من عقرت له راحلته حشر يوم القيامة راكبًا، ومن لم يعقر له حشر راجلاً، أفاده الخطابي.

ومنه تعلم أن ما يفعله كثير من أهل زماننا من ذلك ليس له أصل في الدين، وإنما هو بدعة مذمومة. قال في المدخل: وليحذر من هذه البدعة التي يفعلها بعضهم وهي أنهم يحملون أمام الجنازة مع الحاملين في الأقفاص الخرفان والخيز ويسمون ذلك بعشاء القبر، فإذا أتوا إلى القبر ذبحوا ما أتوا به بعد الدفن وفرقوه مع الخيز، ويقع بسبب ذلك مزاحمة وضرب، ويأخذ ذلك من لا يستحقه ويحرمه المستحق في الغالب، وذلك مخالف للسنن وجوه:

الأول: أن ذلك من فعل الجاهلية لما رواه أبو داود عن أنس عن النبي ﷺ أنه قال: "لا عقر في الإسلام" والعقر: الذبح عند القبر.

الثاني: ما فيه من الرياء والسمعة والمباهاة والفخر؛ لأن السنن في أفعال القرب الإسرار بها دون الجهر، فهو أسلم. والمشي بذلك أمام الجنازة جمع بين إظهار الصدقة والرياء والسمعة والمباهاة والفخر، ولو تُصدق بذلك في البيت سرًا لكان عملاً صالحًا لو سلم من البدعة، أعني أن يتخذ ذلك سنة أو عادة، لأنه لم يكن من فعل من مضى، والخير كله في اتباعهم ﷺ. قوله: (يعني ببقرة أو بشيء) هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها: (يعني بقرة أو شيئاً) وهي رواية البيهقي، وفي بعضها: (بقرة أو شاء)، وفي بعضها (شاة)، والفرق بينها أن المراد بالشيء ما يذبح من الحيوانات غير البقر، فهو أعم من الشاة والشاء، والفرق بين الأخيرين أن الأول اسم للواحد من الشياه، والثاني اسم للجمع منها.

والحديث يدل على تحريم الذبح عند القبر، وعلى ذم التشبه بالجاهلية.

## ﴿ باب الميت يصلّى على قبره بعد حين ﴾

● عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أَحَدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ ثُمَّ انْصَرَفَ.  
والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (فصلّى على أهل أحد... إلخ) وكانت صلاته ﷺ عليهم بعد وفاتهم بثمان سنين كما فى الرواية بعد: وقوله: (صلاته على الميت) أى: كصلاته على الجنّاة. وهو بظاهره يدل على أن النبى ﷺ صلى على أهل أحد صلاة الجنّاة بعد هذه المدة. فيكون الحديث من أدلة من قال بجواز الصلاة على الشهداء، وحجة لمن قال بجواز الصلاة على القبر، ويحتمل أنه أراد بالصلاة الدعاء الشبيه بدعاء صلاة الجنّاة.

قال ابن حبان فى صحيحه: المراد بالصلاة فى هذا الحديث الدعاء، إذ لو كان المراد حقيقة الصلاة للزم من يقول بها أن تجوز الصلاة على الميت بعد دفنه بسنين، فإن وقعة أحد كانت فى سنة ثلاث من الهجرة، وهذه الصلاة كانت حين خروجه ﷺ من الدنيا بعد وقعة أحد بسبع سنين. وعلى هذا فلا يكون الحديث حجة لمن ذكر، وتقدم بسط الكلام على هذا فى باب "الشهيد يغسل".

## ﴿ باب البناء على القبر ﴾

● حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ نَا عَبْدِ الرَّزَّاقِ نَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُقْعَدَ عَلَى الْقَبْرِ وَأَنْ يُقَصَّصَ وَيُنَى عَلَيْهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وأحمد والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (نهى أن يقعد على القبر) بالبناء للمفعول، ويأتي الكلام على القعود على القبر في الباب الآتي. قوله: (وأن يقصص) بقاف وصادين مهملتين، أى: يطلى بالقصة بفتح القاف وتشديد المهملة أى: الجص وهو المعروف بالجير، وظاهر النهى التحريم فيكون تخصيص القبور حراماً، وبه قال ابن حزم، وقالت الحنفية والمالكية والشافعية وأحمد وداود وكثيرون: إنه مكروه حملاً للنهى على الكراهة، لكن لم نقف لهم على صارف للنهى عن التحريم، ولعل حكمة النهى أن القبر للبلى لا للبقاء، أو أن ذلك من زينة الدنيا ولا حاجة للميت إليها. أما تطيينه؛ فقال الحسن البصري والشافعي وأحمد: لا بأس به لئلا يطمس، وحكى هذا في البحر عن الهادي والقاسم، وقال مالك: يكره ما لم يتوقف منع الرائحة على تطيينه وإلا جاز، وعند أبي حنيفة وأصحابه لا يكره على المختار.

قوله: (ويبنى عليه) أى: نهى ﷺ عن البناء على القبر، قال التوربشقي: البناء يحتمل وجهين؛ البناء على القبر بالحجارة أو ما يجري مجراها، والآخر أن يضرب عليها خباء ونحوه، وكلاهما منهى عنه. وفيه دلالة على تحريم البناء على القبور على ظاهر النهى، وبه جزم ابن حزم.

وفصل الشافعي وأصحابه وكذا الحنابلة في الأصح عندهم، فقالوا: إن كان البناء في ملك الباني فمكروه، وإن كان في مقبرة مسيلة فحرام، قال النووي: قال أصحابنا: ويهدم هذا البناء بلا خلاف، وقالت الحنفية: يحرم إن كان للزينة ويكره إن كان للإحكام، وقال في الأزهار: النهي عن البناء للكرهية إن كان في ملكه وللحرمة في المقبرة المسيلة ويجب الهدم وإن كان مسجداً.

وقالت المالكية: يُكره البناء على القبر نفسه أو التحويز عليه ولو بلا قبة إن كان بأرض مباحة بملك للميت أو ملك غيره بإذنه أو أرض موات إذا لم يكن مباحي به، فإن كان بأرض غير مباحة بأن كانت موقوفة للدفن مثل قرافة مصر أو فعل ذلك للمباهاة لكونه كان كبيراً - حرم لما فيه من التحجير على ما هو حق لعموم المسلمين، ولأنه من الإعجاب والكبر المنهى عنهما، وكذا يحرم البناء والتحويز إذا كان ذريعة لإيواء أهل الفساد، قالوا: ومن الضلال الجمع عليه أن كثيراً من الأغنياء يبنون أسبلة ومدارس ومساجد وينشون الأموات ويجعلون محلها الأكففة ويزعمون أنهم فعلوا الخيرات، كلا ما فعلوا إلا المهلكات، قال الخطاب: الموقوف كالقرافة التي بمصر لا يجوز فيها البناء مطلقاً، ويجب على ولي الأمر أن يأمر بهدمها. وقال في المدخل: البناء في القبور غير منهي عنه إذا كان في ملك الإنسان لنفسه، وأما إذا كانت مرصدة فلا يحل البناء فيها. ثم ذكر أن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل القرافة بمصر لدفن موتى المسلمين واستقر الأمر على ذلك، وأن البناء بها ممنوع، وذكر عن بعض الثقات أنه أخبره أن السلطان الظاهر أمر باستفتاء العلماء في زمنه في هدم ما بها من البناء، فاتفقوا على لسان واحد أنه يجب على ولي الأمر أن يهدم ذلك كله، ويجب عليه أن يكلف أصحابها رمي ترابها في الكيمان، ولم يختلف في ذلك أحد منهم.

قالوا: واختلف هل يجوز إعداده قبر في الأرض الموقوفة حال الحياة؟ قال خليل في توضيحه: انظر هل يجوز حفر قبر للحى ابتداء؟ والأقرب عدم جوازه؛ لأنه لا يدرى هل يموت هنا أم لا، وقد يموت بغيره وبحسب غيره أن في هذا القبر أحدًا فيكون غاصبًا لذلك، وقد ورد: "من غصب شبرًا من أرض طوقه الله من سبع أرضين". قال في المدخل: وليس له أن يحفر قبرًا ليدفن فيه إذا مات لأنه تحجير على غيره، ومن سبق كان أولى بالموضع منه، ويجوز له ذلك في ملكه لأنه لا غصب في ذلك وفيه تذكرة لمن حفر له. وقال الأمير: وحرّم بموقوفة كإعداده القبر حال الحياة وسمعت شيخنا يقول: ترب مصر كالمملك فيجوز إعداده - أى: القبر - قال: محشيه حجازي: قوله: وحرّم بموقوفه، إلا أن يكون يسيرًا كما في الخطاب، ومثل الموقوفة المسجد عند جواز الدفن.

قال الفاكهاني على الرسالة: لأن في ذلك تضييقًا على الناس، قال الشافعي: وقد رأيت من الولاة من يهدم بمكة ما بنى بها ولم أر الفقهاء يغيرون عليه، وقد أفق من تقدم من جملة العلماء على ما أخبرني به من أثق به بهدم ما بنى بقرافة مصر والزام البانين فيها حل النقض وإخراجه عنها إلى موضع غيرها، وقد كان هذا قبل أن يتغالوا فيها بالبناء والتفنن فيه ونش القبور لذلك، وتصويب المراحيض على أموات المسلمين من الأشراف والعلماء والصالحين وغيرهم، فكيف في هذا الزمان وقد تضاعف ذلك جدًّا، حتى كأنهم لم يجدوا من البناء فيها بُدًّا، وجاء في ذلك أشياء إذا فتحت على ولى الأمر أرشده الله لأمر بهدمها وتخريبها حتى يعود طولها عرضا وسماؤها أرضًا. ولو لم يكن في البناء فيها مفسدة إلا الضيق على الناس لكان كافيًا في وجوب الهدم، فكيف وقد انضاف لذلك هتك الحرم واختلاط البرىء بالسيقم، فإنهم استباحوا التكشف فيها واتخذوه ديدنًا لا يستحون من الله تعالى

ولا من الناس وخالفوا في ذلك الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وربما أضافوا لذلك آلات الباطل من الدفوف والشبابات "الغاب" واقتحموا في ليالي الجمع وغيرها تعاطى هذه المحرمات، واستهانوا بجرمة القبور، وارتكبوا بين ظهرانيها الفجور، وربما أكلوا الحشيش وشربوا الخمر، وهذا مع أنها مواطن الاعتبار وتذكر الموت وخوف عقوبة الجبار، فناهيك بها معصية ما أقطعها، وشناعة ما أشنعها، ولم أسمع بذلك في بلد من بلاد المسلمين ولا غيرهم.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على النهي عن القعود على القبر، ويأتى تمام الكلام عليه، ودل على النهي عن تخصيص القبور، وعلى النهي عن البناء على القبر.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ.

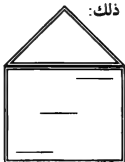
والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى والبيهقى.

○ معنى الحديث: مناسبة الحديث للترجمة أن من اتخذ المساجد على القبور بناءها عليها. قوله: (قاتل الله اليهود) زاد مسلم: (والنصارى) أى: قتلهم وأهلكهم، فقاتل بمعنى قتل كسارع بمعنى أسرع، أو المعنى: لعنهم الله وأبعدهم عن رحمته كما في رواية البخارى عن عائشة: لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد. وهذا دعاء منه ﷺ فهو خبر بمعنى الإنشاء قوله: (اتخذوا... إلخ) جملة مستأنفة لبيان سبب دعائه ﷺ، ومعنى اتخاذها مساجد أنهم جعلوها قبلة يصلون إليها فلعنهم ﷺ لما فيه من التشبه بعبادة الأصنام، أو أنهم بنوا عليها مساجد

يصلون فيها كما تقدم. وفي مسلم أن النبي ﷺ قال ذلك قبل أن يموت بخمس ليال وزاد: فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاركم عن ذلك.

وفي الحديث دلالة على منع الصلاة إلى قبور الأنبياء واتخاذها مساجد لأنه قد يفضى إلى عبادة نفس القبر، وكذا قبور الأولياء والصالحين، ولذا لما احتاجت الصحابة والتابعون إلى زيادة مسجده ﷺ، وامتدت الزيادة إلى حجر أمهات المؤمنين ومنها حجرة السيدة عائشة مدفن النبي ﷺ وصاحبه رضى الله تعالى عنهما، بنوا حول القبر الشريف حيطاناً مرتفعة مستديرة لتلا يظهر في المسجد فيصلى إليه العوام، ثم بنوا جدارين كهينة مثلث قاعدته الحائط الشمالى للقبر حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر.

وهاك رسم ذلك:



القبور

### ﴿ باب في كراهية القعود على القبر ﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرِقَ ثِيَابَهُ حَتَّى تَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ. والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه والبيهقى.



○ معنى الحديث: قوله: (لأن يجلس) بفتح اللام الموطنة للقسم، وأن مصدرية أوّلت ما بعدها بمصدر مبتدأ خبره "خير"، والمراد بالجلوس: القعود عليه ولو لغير قضاء الحاجة. والحكمة في التنفير منه ما يترتب عليه من الاستخفاف بحق المسلم وإيذائه. فقد أخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود أنه سئل عن وطء القبر فقال: كما أكره أذى المؤمن في حياته، فإنّي أكره أذاه بعد موته.

وقيل المراد به: القعود للإحداد والحزن بأن يلازمه ولا يرجع عنه. قوله: (خير له من أن يجلس على قبر) نكر القبر ليعم قبر المسلم وغيره من أهل الذمة، ولا ينافية ما في رواية ابن ماجه من قوله ﷺ: "لأن أظأ على جرة أو سيف أحب إلى من أن أظأ على قبر مسلم" لأن التقييد فيه بقبر المسلم لشرفه ولأنه الأصل في الاحترام.

وظاهر الحديث يدل على حرمة الجلوس على القبر، وبه قال ابن حزم، وحمل جمهور الفقهاء الوعيد في الحديث على الكراهة، وكذلك النهي في حديث جابر في الباب السابق. وفي حديث أبي مرثد الغنوي الآتي، وحمل القول بالكراهة إن لم يكن القعود لقضاء الحاجة من بول أو غائط وإلا حُرِّم اتفاقاً. قالوا: ومثل الجلوس على القبر المشي والاستناد والاتكاء عليه، لحديث ابن ماجه المتقدم آنفاً، ولما رواه أحمد بإسناد صحيح عن عمرو بن حزم قال: رأى رسول الله ﷺ متكئاً على قبر، فقال: "لا تؤذ صاحب هذا القبر"، وحمل الكراهة إذا لم تدع الضرورة إليه وإلا جاز لما ذكره ابن حزم عن ابن مسعود: "لأن أظأ على جرة حتى تبرد أحبُّ إلى من أن أتعمد وطء قبر لي عنه مندوحة".

وقالت المالكية: يجوز القعود بلا كراهة؛ لما رواه مالك في الموطأ أن علي بن أبي طالب كان يتوسد القبور ويضطجع عليها، وأخرجه الطحاوي بإسناد رجاله

ثقات، ولما في البخارى من قول نافع: "كان ابن عمر يجلس على القبور"، ولما رواه الطحاوى بسنده أن محمد بن كعب القرظى أخبرهم قال: إنما قال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ: من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على جرة. ولما رواه أيضًا عن أبي أمامة أن زيد بن ثابت قال: هلم يا ابن أخى أخبرك إنما نهى النبى ﷺ عن الجلوس على القبور لحدث غائط أو بول. قال الطحاوى: فبين زيد في هذا الحديث الجلوس المنهى عنه. هذا مفاد كلام الموطأ، ومن كتب عليه كالباجي والزرقاني، ولكن مشهور المذهب أنه يكره القعود والمشي على القبر إذا كان مسنمًا أو مسطحًا والطريق دونه وظن بقاء شيء من عظام الميت، وإلا جاز بلا كراهة.

وحمل حديث الباب على الجلوس لقضاء الحاجة "مردود" بأن هذا على فرض ثبوته لا يخص عموم النهى عن القعود الوارد عن رسول الله ﷺ. ومن ذلك ما رواه أحمد عن عمرو بن حزم قال: رآني رسول الله ﷺ متكئًا على قبر فقال: لا تؤذ صاحب هذا القبر. قال الحافظ: إسناده صحيح، وما رواه ابن حزم عن ابن عمر قال: لأن أطا على رصف أحب إلى من أن أطا على قبر. والرضف بفتح الراء وسكون الضاد المعجمة: الحجارة التي حيت بالنار أو الشمس.

### ﴿ باب المشى بين القبور بالنعل ﴾

● عَنْ بَشِيرٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ اسْمُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ رَحْمَ بْنَ مَعْبِدٍ فَهَاجَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا اسْمُكَ؟ فَقَالَ: رَحْمٌ. فَقَالَ: بَلْ أَنْتَ بَشِيرٌ. قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَمَاشِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ: لَقَدْ سَبَقَ هَؤُلَاءِ خَيْرًا كَثِيرًا، ثَلَاثًا. ثُمَّ مَرَّ بِقُبُورِ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ: لَقَدْ أَذْرَكَ هَؤُلَاءِ خَيْرًا

كثيراً، ثُمَّ حَانتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَظْرَةً فَإِذَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي الْقُبُورِ عَلَيْهِ  
نَعْلَانِ فَقَالَ: يَا صَاحِبَ السَّبْتَيْنِ، وَيْحَكَ! إِنْ سَبَّيْتِكَ. فَنَظَرَ الرَّجُلُ فَلَمَّا  
عَرَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَلَعَهُمَا فَرَمَى بِهِمَا.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أماشي رسول الله... إلخ) أى: أسير معه، من  
المشاة وهى المشاركة فى السير، وفى رواية ابن ماجه: بينما أنا أمشى مع رسول  
الله ﷺ فقال: يا بن الخصاصية ما تنقم على الله؟ أصبحت تماشى رسول الله ﷺ. فقلت:  
يا رسول الله، ما أنقم على الله شيئاً، كل خير قد آتانيه الله.

قوله: (لقد سبق هؤلاء خيراً كثيراً. ثلاثاً) أى: تقدموا وحادوا عنه حتى  
جعلوه خلف ظهورهم ولم يعملوا به، والتكرار للتأكيد والتفجير من التخلق بما كانوا  
عليه. قوله: (لقد أدرك هؤلاء... إلخ) أى: تحصلوا على كثير من الخير، وفى رواية  
النسائي: لقد سبق هؤلاء شراً كثيراً، أى: تقدموا الشر وجعلوه وراء ظهورهم،  
ووصلوا إلى الخير، بعكس الكفار. قوله: (وحانت من رسول الله نظرة) أى: حصلت  
منه نظرة، وفى رواية ابن ماجه: فالتفت. قوله: (فإذا رجل يمشى بين القبور عليه  
نعلان) يعنى: يمشى بين القبور فى نعليه، كما فى رواية النسائي وابن ماجه. قوله: (يا  
صاحب السبتين... إلخ) بكسر السين المهملة وسكون الموحدة، نسبة إلى السبت وهو  
جلد البقر المدبوغ بالقرظ يتخذ منها النعال؛ سميت بذلك لأن شعرها قد سبت أى:  
أزيل عنها، أو لأنها انسبت أى: لانت بالدباغ، يعنى: يا صاحب النعلين المتخذين  
من السبت، و"ويحك" كلمة ترحم وإشفاق، عكس ويلك، وإنما أمره النبي ﷺ بالخلع  
احتراماً للمقابر. ولذا قال الإمام أحمد وصاحب الحاوى من الشافعية: يكره المشى فى

المقابر بالنعل مطلقاً، ويسن خلعه إذا دخلها إلا لضرورة كخوف نجاسة أو شوك أو حرارة أرض، وقال الجمهور: لا يكره لحديث أنس الآتي "وأجابوا" عن حديث الباب أنه إنما أمره بالخلع لاحتمال أنه كان بهما قدر أو لاختياله بهما، لأن النعل السبتية إنما يلبسها أهل الترفه والتنعيم، فأحب ﷺ أن يكون دخول المقابر على زى التواضع.

وقال ابن حزم: لا يحل لأحد أن يمشى بين القبور بنعلين سبيتين، وساق حديث الباب عن بشير بن الخصاصية قال: بينا أنا أمشى بين المقابر وعلى نعلان إذ ناداني رسول الله ﷺ: يا صاحب السبتين، يا صاحب السبتين، إذا كنت في مثل هذا المكان فاخلع نعليك، قال: فخلعتهما.

قال: (فإن قيل): هلا منعتم من كل نعل؟ لعموم قوله: عليه السلام: "فاخلع نعليك". قلنا: منع من ذلك وجهان: أحدهما أنه - عليه السلام - إنما دعا صاحب السبتين بنص كلامه ثم أمره بخلع نعليه، والثاني ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد ثنا شيان عن قتادة ثنا أنس بن مالك قال: قال نبي الله ﷺ: "إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه إنه ليسمع قرع نعالهم، وذكر الحديث"، قال: فهذا إخبار منه عليه السلام بما يكون بعده وأن الناس من المسلمين سيلبسون النعال في مدافن الموتى إلى يوم القيامة ولم ينه عنه. والأخبار لا تنسخ أصلاً فصح إباحة لباس النعال في المقابر، ووجب استثناء السبتية منها لنصه عليه السلام عليها.

وما ذكره هو الأولى لما فيه من الجمع بين الحديثين ولا وجه لمن غلظه بقوله: إن سماع الميت لحقق النعال لا يستلزم أن يكون المشى على قبر أو بين القبور؛ لأن الغالب فيمن دفن الميت أن يمشى بين القبور، والأحكام إنما ينظر فيها إلى الغالب وهو ظاهر حديث خفق النعال، ولو كان لبسها في المقبرة منهياً عنه مطلقاً لانتشر بين

الصحابة وما خفى على أحد منهم، فإنه مما تعم به البلوى وعليه فالراجع من جهة الدليل ما ذهب إليه الجمهور، وما قيل: من أن النهى عن النعال السبئية لما فيها من الخيلاء مردود بأن النبي ﷺ كان يلبسها وكذلك ابن عمر كما ذكره الحافظ في الفتح.

● عن أنس عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نَعَالِهِمْ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والبيهقى والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (وتولى عنه أصحابه) يعنى: ذهب عنه من كان يشيع جنازته قوله: (ليسمع قرع نعالهم) أى: صوت المشى بالنعال.

والحديث من أدلة الجمهور القائلين بجواز المشى بالنعال فى المقابر، قال الخطابي: خبر أنس يدل على جواز لبس النعل لزائر القبور وللماشى بمحضرتها وبين ظهرانيتها، فأما خبر السبئيتين فيشبهه أن يكون إنما كره ذلك لما فيها من الخيلاء؛ وذلك أن النعال السبئية من لباس أهل الترفه والتنعيم، فأحب ﷺ أن يكون دخول المقابر على زى أهل التواضع ولباس أهل الخشوع. وقد علمت ما فى هذا.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن الميت ترد إليه الروح بعد الدفن، وعلى أنه يحس ويشعر بما يقع من الأحياء.

## ﴿ باب تحويل الميت من موضعه للأمر يحدث ﴾

أيجوز أم لا؟ أى: يقتضى نقله.

● عَنْ جَابِرٍ قَالَ: دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٍ فَكَانَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ حَاجَةٌ، فَأَخْرَجْتَهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَمَا أَلْكَرْتُ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا شُعَيْرَاتٍ كُنُّ فِي لَحْيَتِهِ ثَمَّا يَلِي الْأَرْضَ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى والبيهقى والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٍ) هو عمرو بن الجموح بن زيد بن حرام الأنصارى، وكان صديق عبدالله والد جابر وزوج أخته هند، ودُفِنَ معه بأمره ﷺ، كما ذكره ابن إسحاق فى المغازى قال: حدثنى أبى عن رجال من بنى سلمة أن النبى ﷺ قال: حين أصيب عبدالله بن عمرو وعمرو بن الجموح: أجمعوا بينهما؛ فإنهما كانا متصادقين فى الدنيا. قوله: (فكان فى نفسى من ذلك حاجة) أى: قلق واضطراب من دفن أبيه مع آخر فى قبر واحد، وفى رواية البخارى: ثم لم تطب نفسى أن أتركه مع الآخر، ونحوه للنسائى. وهذا لا يناق ما تقدم من رواية ابن إسحاق من أن الجمع بينهما كان بأمر النبى ﷺ، لأنه كان لضرورة كثرة القتلى، وما أصاب القائمين بتجهيزهم من كثرة الجروح، ولما زالت الضرورة نقله، فلا يكون نقله مخالفاً لأمر النبى ﷺ.

قوله: (فأخرجته بعد ستة أشهر) أى: أخرجته من القبر الذى دفن فيه مع عمرو بن الجموح ووضعتة فى قبر على حدة بعد ستة أشهر من يوم دفنه. ولا يعارض هذا ما فى رواية الموطأ عن عبدالرحمن بن أبى صعصة أنه بلغه أن عمرو بن

الجموح وعبدالله بن عمرو الأنصارين السلميين كانا قد حفر السيل قبرهما، وكان قبرهما مما يلي السيل، وكانا في قبر واحد، وهما ممن استشهد يوم أحد، فحفر عنهما ليغير مكانهما فوجدا لم يتغيرا كأنهما ماتا بالأمس... الحديث، وكان بين أحد وبين يوم حفر عنهما ست وأربعون سنة. لأن الذي بلغ عبدالرحمن بن أبي صعصعة بذلك مجهول فلا يقاوم المروى عن جابر. وعلى فرض تساوى الحديثين فيمكن الجمع بأن المراد بكونهما في قبر واحد أنهما كانا متجاورين، أو أن السيل خرق أحد القبرين فصارا كقبر واحد.

قوله: (فما أنكرت منه شيئاً) يعنى: وجدته لم يتغير عن هيئته التي دفنته عليها إلا بعض شعيرات سقطت من لحيته من الجانب الذى يلي الأرض. وقوله: "شعيرات" جمع شعيرة، تصغير شعرة، والتصغير للتقليل.

فقه الحديث: دل الأثر على الإرشاد إلى بر الأبناء بالآباء. وعلى أن الأرض لا تأكل أجساد الشهداء، وقد علمت ما فيه. وعلى جواز دفن الاثنين في قبر واحد، لكن محله إذا دعت الضرورة إلى ذلك كما تقدم. وعلى جواز نقل الميت من قبر إلى آخر إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

### ﴿ باب في الثناء على الميت ﴾

الثناء في الأصل: الذكر بالخير، والمراد هنا مطلق ذكر صفة الميت.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَرُّوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِجَنَازَةٍ فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا. فَقَالَ وَجَبَتْ. ثُمَّ مَرُّوا بِآخَرَى فَأَثْنُوا شَرًّا. فَقَالَ: وَجَبَتْ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ شَهِيدٌ.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى والبيهقى والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (فأثوا عليها خيراً) قد بين هذا الخير في رواية الحاكم عن أنس قال: كنتُ قاعداً عند النبي ﷺ فمر بجنائزة، فقال: ما هذه الجنائزة؟ قالوا: جنازة فلان الفلاني؛ كان يحب الله ورسوله ويعمل بطاعة الله ويسعى فيها. قوله: (وجبت) أى: ثبتت له الجنة أو المغفرة، فالمراد بالوجوب الثبوت لا التحتم، لأن الله تعالى لا يجب عليه شيء بل الثواب بمحض فضله تعالى، والعقاب بمحض عدله قوله: (فأثوا شراً) وفي نسخة: (فأثوا عليها شراً)، أى: ذكروها بشراً. وقد بين الشر في رواية للحاكم عن أنس قال: ومر بجنائزة أخرى قالوا: جنازة فلان الفلاني، كان يبغض الله ورسوله، ويعمل بمعصية الله، ويسعى فيها. وذكر الثناء في جانب الشر مشاكلة، وإلا فالثناء لا يستعمل إلا في الخير على اللغة الفصحى.

فإن قيل: كيف مكهم النبي ﷺ من ذكر مساوى الميت، وقد قال: "اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساويهم" رواه الترمذى عن ابن عمر، وسيأتى للمصنف في "باب النهى عن سب الموتى" من كتاب الأدب، وفيه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: "إذا مات صاحبكم فدعوه ولا تقعوا فيه". وأخرج عنها البخارى والنسائى أنه ﷺ قال: لا تُسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدّموا، وروى النسائى عنها: لا تذكروا هلكاكم إلا بخير. أجيب: بأن النهى عن ذكر مساوى الأموات في غير المنافق والكافر والمنجهر بالفسق والبدعة، أما هؤلاء فيجوز ذكر مساويهم ليتحرز من طريقتهن؛ فحديث الباب مختص لأحاديث النهى المذكورة، (وال) في الأموات وكذا الإضافة في قوله: "اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساويهم" للعهد، والمعهود: المسلمون المخلصون. وقيل إن الأمر بالكف عن مساوى الميت خاص بغير الكافر والمنافق، فإن المؤمن الفاسق وإن جاز ذكر مساويه حال



حياته ليتعد عنها ويحذره الناس لا يجوز ذكرها بعد وفاته إذ لافائدة فيه حينئذ خصوصاً مع احتمال أنه مات تائباً، ولذا قال الجمهور: لا يجوز لعن يزيد بن معاوية والحجاج الثقفي. والميت الذى ذكره بالشر بحضرة النبي ﷺ كان من المنافقين، لما تقدم فى رواية الحاكم أنه كان يغيض الله ورسوله، وقال القرطبي: يحتمل أن يكون النهى عن سب الموتى متأخراً عن حديث الباب وأشباهه فيكون ناسخاً له، ولا يخفى بُعْده؛ لأنه لا يصار إلى النسخ إلا عند عدم إمكان الجمع، وقد أمكن كما علمت.

قوله: (وجبت) أى: ثبت له النار واستحق دخولها أو العقوبة، وفى رواية البخارى والبيهقى عن أنس قال: مروا بجزاة فائتوا عليها خيراً، فقال النبي ﷺ: وجبت، ثم مروا بأخرى فائتوا عليها شراً فقال: وجبت، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ما وجبت؟ قال: هذا أثبتتم عليه خيراً فوجبت له الجنة، وهذا أثبتتم عليه شراً فوجبت له النار، أنتم شهداء الله فى الأرض. وفى رواية: "المؤمنون شهداء الله فى الأرض" يعنى: أن الله يقبل شهادة المؤمنين بعضهم على بعض ويحكم بمقتضاها.

ويحتمل أن هذا خاص بالصحابة رضي الله عنهم لأنهم كانوا ينطقون بالصدق والحكمة لعدالتهم ومثلهم من كان على صفتهم من المؤمنين الأتقياء، فالمعول عليه فى ذلك شهادة أهل الفضل والصلاح والصدق والأمانة بخلاف الفسقة، لأنهم قد يذكرون أهل الفسق بالخير وأهل الفضل والصلاح بالشر، فليسوا داخلين فى هذا الحديث. ومصدق هذا الحديث قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ البقرة/١٤٣. أى: جعلناكم عدولاً خياراً تشهدون على غيركم من الأمم ويكون الرسول مذكياً لكم مبيناً عدالتكم.

وفي الحديث تركية من النبي ﷺ لأمتيه وإظهار عدالتهم، وأن لشهادة المؤمنين مدخلاً في نفع المشهود له، وضرر المشهود عليه؛ فإن قوله ﷺ: "وجبت" بعد الثناء حكم عقب وصف مناسب مشعر بالعلية. ويؤيده ما رواه البخاري عن عمر أن النبي ﷺ قال: "أيا مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة، فقلنا: وثلاثة؟ قال: وثلاثة، فقلنا: واثنان؟ فقال: واثنان، ثم لم نسأله عن الواحد".

وما روى صاحب المرقاة من أنه ﷺ قال حين أثنوا على جنازة: جاء جبريل وقال: يا محمد إن صاحبكم ليس كما يقولون، إنه كان يعلن كذا ويسرُّ كذا، ولكن الله صدقهم فيما يقولون، وغفر له ما لا يعلمون. قال: والأظهر أن هذا أمر أغلبي فإن الثناء علامة مطابقة للواقع غالباً، وليس المراد أن من خلق للجنة يصير من أهل النار بقولهم، ولا عكسه، إذ قد يذكر بالخير أو الشر، وهو في الواقع على خلاف ذلك.

وقال النووي في شرح مسلم: والصحيح المختار أنه على عمومته وإطلاقه، وأن كل مسلم مات فآلهم الله تعالى الناس أو معظمهم الثناء عليه كان دليلاً على أنه من أهل الجنة سواء أكانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا؛ لأنه وإن لم تكن أفعاله تقتضيه فلا تتحتم عليه العقوبة بل هو تحت المشيئة، فإذا آلهم الله الناس الثناء عليه استدللنا بذلك على أنه تعالى قد شاء المغفرة له، وبهذا تظهر فائدة الثناء.

قال الحافظ في الفتح: وهذا في جانب الخير واضح، ويؤيده ما رواه أحمد وابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعاً: "ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الأذنين أنهم لا يعلمون منه إلا خيراً، إلا قال الله تعالى: قد قبلت قولكم وغفرت له ما لا تعلمون". وأما جانب الشر فظاهر الأحاديث أنه كذلك، لكن إنما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره. ويؤيده

ما أخرجه الحاكم من طريق النضر بن أنس عن أنس وفيه: يا أبا بكر، إن لله ملائكة تنطق على السنة بنى آدم بما في المرء من الخير والشر.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على جواز ذكر الميت بما فيه من خير أو شر، وعلى نجاة من شهد له الصالحون بالخير. ومحمّله إن شهدوا بما يعلمون منه بحسب ظاهر حاله، فما يفعله كثير من أهل زماننا من قول بعضهم بعد الصلاة على الميت: ما تشهدون فيه؟ ويريد بذلك الثناء عليه بخير ولو كان من الفاسقين - فيقولون: هو من أهل الخير والصلاح، ولو لم يكن الميت كذلك، وربما أوقعت كثيراً من الناس في شهادة الزور - بدعة مخالفة لهديهم ﷺ. ودلّ الحديث على مظنة تعذيب من ذكره الصالحون بشر على حسب علمهم ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة، بل يباح ذلك للتحذير من سلوك طريق أهل الفساد والاقتداء بهم والتخلّي بأخلاقهم.

### ﴿ باب في زيارة القبور ﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ فَبَكَى وَأَبْكَى مَنْ حَوْلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي تَعَالَى عَلَى أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، فَاسْتَأْذَنْتُ أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لِي، فَزُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ بِالمَوْتِ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه والبيهقي والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (أتى رسول الله ﷺ قبر أمه) آمنة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة توفيت بالأبواء موضع بين مكة والمدينة، في السنة السادسة من

عمر النبي ﷺ وكانت قد قدمت المدينة به على أخواله بنى عدى بن النجار تزورهم فماتت حال رجوعها (قوله: فبكى وأبكى من حوله) يعنى: بكى لتذكر الآخرة وعدم إدراك أمه أيامه وتسبب فى بكاء من حوله. قال القاضى عياض: بكاؤه ﷺ ليس لتعذيبها وإنما هو أسف على ما فاتها من إدراك أيامه والإيمان به.

قوله: (استأذنت ربي تعالى على أن أستغفر لها فلم يأذن لى) بالبناء للفاعل. وفى نسخة بالبناء للمفعول. ولعله لم يؤذن له ﷺ فى الاستغفار لأنه فرع المؤاخظة على الذنب، ومن لم تبلغه الدعوة لا يؤاخذ على ذنبه، فلا حاجة إلى الاستغفار لها. ولأن عدم الإذن بالاستغفار لا يستلزم أن تكون كافرة لجواز أن يكون الله تعالى منعه ﷺ من الاستغفار لها لمعنى آخر كما كان ﷺ ممنوعاً فى أول الإسلام من الصلاة على من عليه دين لم يترك له وفاء ومن الاستغفار له مع أنه من المسلمين. وعلل ذلك بأن استغفاره ﷺ مجاب على الفور فمن استغفر له وصل ثواب دعائه إلى منزله فى الجنة، وانتفع به فوراً والمدين محبوس عن مقامه الكريم حتى يقضى دينه؛ فقول من قال: إن عدم الإذن فى الاستغفار لكفرها والاستغفار للكافر لا يجوز - غير سديد - وقد ذكر الجلال السيوطى أدلة كثيرة على إثبات أن أبوى النبي ﷺ ناجيان: منها: حديث البخارى عن أبى هريرة أنه ﷺ قال: بعثت من خير قرون بنى آدم قرناً فقرناً حتى كنت من القرن الذى كنت منه. ومن معانى القرن السيد: وآباء الرجل.

ومنها: ما أخرجه الترمذى وصححه عن واثلة بن الأسقع، قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل بنى كنانة، واصطفى من بنى كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بنى هاشم، واصطفانى من بنى هاشم.

وأما ما رواه مسلم من حديث أنس أن رجلاً قال: يا رسول الله ﷺ أين أبي؟ فقال: في النار، فلما ولى الرجل دعاه فقال: إن أبي وأباك في النار. فهو في رواية حماد بن سلمة عن ثابت وقد خالفه معمر بن راشد عن ثابت فلم يذكر: (إن أبي وأباك... إلخ) ولكن قال: إذا مررت بقبر كافر فبشره بالنار. ولا دلالة في هذا اللفظ على حال والده ﷺ وهو أصح فإن معمرًا أثبت من حماد؛ لأن حمادًا تكلم في حفظه وفي أحاديثه منكر، ولم يخرج له البخاري ومسلم في الأصول إلا من روايته عن ثابت. أما معمر فلم يتكلم في حفظه، ولا استنكر شيء من حديثه، واتفق الشيخان على التخريج له. وقد روى الحديث البزار والطبراني والبيهقي من حديث سعد بن أبي وقاص بمثل لفظ معمر عن ثابت عن أنس. وأخرجه ابن ماجه من طريق الزهري عن سالم عن أبيه عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن أبي كان يصل الرحم وكان وكان فأين هو؟ قال: في النار، فكانه وجد من ذلك، فقال: يا رسول الله فأين أبوك فقال رسول الله ﷺ: حيثما مررت بقبر مشرك فبشره بالنار. فلعل رواية حماد من تصرف الراوي بالمعنى على حسب فهمه. على أنها لو صحت يحتمل قول النبي ﷺ: إن أبا على أبا طالب، على حد قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾ الأنعام/٧٤. وقد كان عمه على المشهور، أو يراد بالنار النار التي يؤمر بدخولها أهل الفترة ومن كان على شاكلتهم ممن لم تبلغه الدعوة فمن دخلها كانت عليه بردًا وسلامًا. فقد قال الحافظ في الإصابة في ترجمة أبي طالب: ورد من عدة طرق في حق الشيخ الهرم ومن مات في الفترة ومن ولد أعمى أصم ومن ولد مجنونًا أو طرأ عليه الجنون قبل أن يبلغ ونحو ذلك أن كلاً منهم يدلى بحجة ويقول: لو عقلت أو ذكرت لآمنت فترفع لهم نار ويقال لهم: ادخلوها فمن دخلها كانت عليه بردًا وسلامًا، ومن امتنع

أدخلها كرهاً. هذا معنى ما ورد من ذلك، وقد جمعت طرقه في جزء مفرد. ونحن نرجو أن يدخل عبد المطلب وآل بيته في جملة من يدخلها طائفاً فينجو. لكن ورد في أبي طالب ما يدفع ذلك، وهو ما تقدم من آية براءة وما ورد في الصحيح عن العباس بن عبد المطلب أنه قال للنبي ﷺ: ما أغيت عن عمك أبي طالب فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ فقال: هو في ضحضاح من النار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار.

والأحاديث الواردة في أن أهل الفترة يجتزون يوم القيامة، فمن أطاع منهم دخل الجنة، ومن عصى دخل النار - كثيرة ومعانيها متقاربة ذكر ابن كثير بعضها في تفسيره: منها ما أخرجه أحمد قال: حدثنا علي بن عبد الله حدثنا معاذ بن هشام حدثنا أبي عن قتادة عن الأحنف بن قيس عن الأسود بن سريع أن رسول الله ﷺ قال: أربعة يجتزون يوم القيامة: رجل أصم لا يسمع شيئاً، ورجل أحمق، ورجل هرم، ورجل مات في فترة. فأما الأصم فيقول: رب قد جاء الإسلام وما أسمع شيئاً، وأما الأحمق فيقول: رب قد جاء الإسلام والصبيان يحذفونني بالعر، وأما الهرم فيقول: رب لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئاً، وأما الذي مات في الفترة فيقول: رب ما أتاني لك رسول. فيأخذ مواليهم ليطيعنّه، فيرسل إليهم أن ادخلوا النار، فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً.

وأخرج أيضاً بالإسناد عن قتادة عن الحسن بن أبي رافع عن أبي هريرة مثله غير أنه قال في آخره: فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً، ومن لم يدخلها يسحب إليها. وكذا رواه إسحاق بن راهويه عن معاذ بن هشام. ورواه البيهقي في كتاب الاعتقاد من حديث أحمد بن إسحاق عن علي بن عبد الله المديني به. وقال: هذا إسناد صحيح.

ومنها ما أخرجه أبو يعلى قال: حدثنا أبو خيثمة حدثنا جرير عن ليث عن عبد الوارث عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: يؤتى بأربعة يوم القيامة: بالمولود والمعنوه ومن مات في الفترة والشيخ الفاني الهرم "بكسر الهاء الكبير" كلهم يتكلم بحجته، فيقول الرب تبارك وتعالى: لعن من النار: أبرز ويقول لهم: إني كنت أبعث إلى عبادي رسلاً من أنفسهم وإني رسول نفسي إليكم ادخلوا هذه قال: فيقول من كتب عليه الشقاء: يا رب آتني ندخلها ومنها كنا نفر، قال: ومن كتبت عليه السعادة يمضي فيفتحهم فيها مسرعاً قال: فيقول الله تعالى: - يعني للأولين - أنتم لرسل أشد تكذيباً ومعصية، فيدخل هؤلاء الجنة وهؤلاء النار.

ومنها ما أخرجه البزار في مسنده قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري حدثنا ربحان بن سعيد حدثنا عباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان أن النبي ﷺ عظم شأن المسألة قال: إذا كان يوم القيامة جاء أهل الجاهلية يحملون أوزارهم على ظهورهم فيسألهم ربهم، فيقولون: ربنا لم ترسل إلينا رسلاً ولم يأتنا لك أمر، ولو أرسلت إلينا رسلاً لكننا أطوع عبادك. فيقول لهم ربهم: أرايتم إن أمرتكم بأمر تطيعوني، فيقولون: نعم. فيأمرهم أن يعمدوا إلى جهنم فيدخلوها فينطلقون حتى إذا دنوا منها وجدوا لها تغيظاً وزفيراً، فرجعوا إلى ربهم فيقولون: ربنا أخرجنا أو أجرنا منها، فيقول لهم: ألم ترعوا أني إن أمرتكم بأمر تطيعوني، فيأخذ على ذلك مواليقهم، فيقول: اعمدوا إليها فادخلوها، فينطلقون، حتى إذا رأوها فرقوا منها، فرجعوا وقالوا: ربنا فرقنا منها ولا نستطيع أن ندخلها، فيقول: ادخلوها داخرين، فقال النبي ﷺ: لو دخلوها أول مرة كانت عليهم برداً وسلاماً. ثم قال البزار: ومتن هذا الحديث غير معروف إلا من هذا الوجه لم يروه عن أيوب إلا عباد، ولا عن عباد إلا ربحان بن سعيد. قال ابن كثير: وقد ذكره ابن حبان

في ثقافته وقال يحيى بن معين والنسائي: لا بأس به، ولم يرضه أبو داود، وقال أبو حاتم: شيخ لا بأس به يكتب حديثه ولا يحتج به. وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال: صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي.

ومنها ما أخرجه الإمام محمد بن يحيى الذهلي قال: حدثنا سعيد بن سليمان عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: السهالك في الفترة والمعتوه والمولود، يقول السهالك في الفترة: لم يأتني كتاب، ويقول المعتوه: رب لم تجعل لي عقلاً أعقل به خيراً ولا شراً، ويقول المولود: رب لم أدرك العقل، فترفع لهم نار فيقال لهم: ردوها، قال: فَبَرِدْهَا من كان في علم الله سعيداً لو أدرك العمل، ويمسك عنها من كان في علم الله شقيّاً لو أدرك العمل فيقول: إياي عصيتم فكيف لو أن رسلی أتتكم. قال الحافظ ابن حجر: الظن بآبائه ﷺ الذين ماتوا في الفترة أن يطيعوا عند الامتحان لتقرُّ بهم عينه ﷺ.

وقد ورد ما هو صريح في إيمان أبيه ﷺ واعترافهما بدين إبراهيم وبعثة النبي ﷺ وهذا هو الإيمان بعينه. فقد روى أبو نعيم في دلائل النبوة بسند ضعيف من طريق الزهري عن أسماء بنت رهم عن أمها قالت: شهدت آمنة أم النبي ﷺ في علثها التي ماتت بها ومحمد عليه الصلاة والسلام غلام يقع له خمس سنين عند رأسها فنظرت أمه إلى وجهه ثم قالت:

بارك فيك الله من غلام	*	يا ابن الذي من حومة الحمام
نجا يعون الملك العلام	*	فودى غداة الضرب بالسهام
بمائة من إبل سوام	*	إن صح ما أبصرت في المنام
فانت مبعوث إلى الأنام	*	تبعت في الحل وفي الحرام
تبعت في التحقيق والإسلام	*	دين أبيك البر إبراهيم



فالله أنهك عن الأصنام \* ألا تواليها مع الأقوام

ثم قالت: كل حي ميت، وكل جديد بال، وكل كبير يفنى، وأنا ميتة وذكرى باقٍ وقد تركت خيراً وولدت طهرًا.

قال الزرقاني: في شرح المواهب نقلًا عن الجلال السيوطي بعد ذكر هذه الآيات: وهذا القول منها صريح في أنها موحدة، إذ ذكرت دين إبراهيم، وبعث ابنها ﷺ بالإسلام من عند الله ونهيه عن الأصنام وموالاتها، وهل التوحيد شيء غير هذا؟ فإن التوحيد هو الاعتراف بالله وإلهيته وأنه لا شريك له، والبراءة من عبادة الأصنام ونحوها، وهذا القدر كاف في التبري من الكفر وثبوت صفة التوحيد في الجاهلية قبل البعثة، وإنما يشترك قدر زائد على هذا بعد البعثة، ولا يظن بكل من كان في الجاهلية أنه كان كافرًا على العموم، فقد تحنف فيها جماعة، فلا بدع أن تكون أمه ﷺ منهم. كيف وأكثر من تحنف منهم إنما كان سبب تحنفه ما سمعه من أهل الكتاب والكهان قرب زمنه ﷺ من أنه قرب بعث نبي من الحرم صفته كذا. وأمه ﷺ سمعت من ذلك أكثر مما سمعه غيرها وشاهدت في حمله وولادته من آياته الباهرة ما يحمل على التحنف ضرورة، ورأت النور الذي خرج منها أضواء لها قصور الشام حتى رأتها وقالت حليلة حين جاءت به وقد شق صدره: أخشيتما عليه الشيطان؟ كلا والله ما للشيطان عليه سبيل وإنه لكائن لابني هذا شأن.

أما ما رواه ابن شاهين والحاكم عن ابن مسعود قال: جاء ابن مليكة فقال: يا رسول الله، إن أمنا كانت تكرم الضيف وقد أودت في الجاهلية فأين أمنا؟ فقال: أمكما في النار، فقاما وقد شق عليهما، فدعاهما ﷺ فقال: إن أمي مع أمكما، فقال

منافق: ما يغنى هذا عن أمه إلا ما يغنى ابنا مليكة عن أمهما، فقال شاب من الأنصار: أرايت أبويك في النار؟ فقال ﷺ: ما سألتهما ربي فيعطيني فيهما، وإنى لقائم يومئذ المقام المحمود، فقد قال السيوطي: هذا الحديث يشعر أنه يرتجى لهما الخير عند قيامه المقام المحمود بأن يشفع لهما فيوفقا للطاعة إذا امتحنا حينئذ كما يمتحن أهل الفترة. والمراد بالمعية في الحديث كونها معها في دار البرزخ. وعبر بذلك ﷺ تورية وتطبيها لقلوبهما كما أجاب من سألته عن أبيه فقال له: إن أبي وأباك في النار. فإنه كان من عادته ﷺ إذا سألته أعرابي ممن هو مظنة الفتنة والردة وخاف من إفصاح الجواب له فتنه واضطراب قلبه أجاب بجواب فيه تورية وإيهام. فهو ﷺ لما كره أن يفصح للأعرابي الجواب بمخالفة أبيه لأبيه في الخلل الذي هو فيه خشية البعد عن الإسلام؛ لما جبلت عليه النفوس من كراهة الاستئثار عليها، ولما كانت عليه العرب من الجفاء والغلظة أورد له جواباً موهماً تطميناً لقلبه. وقد جاء في رواية أن هذا الأعرابي أسلم بعد، وقد تقدم بيان ما في الحديث وإفياً. وأما أبوه ﷺ فقد نقل عنه كلمات تدل على توحيده وإيمانه بالشرائع القديمة كقوله: حين عرضت امرأة نفسها عليه:

أَمَّا الْحَرَامُ فَالْمَمَاتُ ذُوئُهُ \* وَالْحِلُّ لَا حِلَّ فَاسْتَبَيْئُهُ  
يَخْمِي الْكَرِيمُ عِرْضَهُ وَدِينَهُ \* فَكَيْفَ بِالْأَمْرِ الَّذِي تَبْغِيئُهُ

هذا ما كان عليه من كمال العفة، فلقد افتتن به النساء ولم ينلن منه شيئاً. قال القسطلاني: وقد تمسك القائل بنجاة أبيه ﷺ بأنهما ماتا قبل البعثة في زمن الفترة ولا تعذيب قبلها لقول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾

الإسراء/١٥. وقد أطبقت الأئمة الأشاعرة من أهل الأصول والشافعية من الفقهاء: على أن من مات ولم تبلغه الدعوة يموت ناجياً.

قال السيوطي: هذا مذهب لا خلاف فيه بين الشافعية في الفقه والأشاعرة في الأصول. وأما جده عبد المطلب فكان على الحنيفة والتوحيد وصدق بالنبي ﷺ قبل بعثته لما رآه من الأدلة الدالة على رسالته. قال السهيلي: إن عبد المطلب لم تبلغه الدعوة وجاءت أدلة كثيرة تشهد بأن عبد المطلب كان على الحنيفة والتوحيد.

ويؤيده ما ذكر في السيرة الحلبية عن ابن عباس أنه ﷺ قال: يبعث جده عبد المطلب في زى الملوك وأبهة الأشراف. ويؤيده أيضاً أنه كان يأمر بنيه بمكارم الأخلاق وكان يتحنث بغار حراء ويطعم المساكين حتى كان يرفع للطير والوحوش في رؤوس الجبال من مائدته وكان يقطع يد السارق ويفي بالندى ويحرم الخمر على نفسه ويمنع من الزنا ومن نكاح المحارم وقتل الموءودة ومن الطواف بالبيت عرياناً، وكان يقول: والله إن وراء هذه الدار داراً يجزى فيها المحسن بإحسانه ويعاقب فيها المسيء بإساءته. وروى عنه أخبار كثيرة تقتضى أنه عرف بها نبوة النبي ﷺ. فمن ذلك أن قوماً من بني مدلج وهم القافة العارفون بالآثار والعلامات قالوا له في حقه ﷺ: احتفظ به فإننا لم نر قدماً أشبهه بالقدم الذى فى المقام منه "يعنون قدم إبراهيم عليه السلام".

ومن ذلك أن عبد المطلب كان يوماً فى الحجر وكان معه عالم من نصارى نجران فحدثه: إنا نجد صفة نبي تقي من ولد إسماعيل، وهذا البلد مولده، ومن صفاته كذا وكذا، فأتى برسول الله ﷺ فنظر إليه وإلى عينيه وإلى ظهره وقدميه فقال: هو هو، ما هذا منك؟ قال: هذا ابني قال: ما نجد أباه حياً. قال: هو ابن ابني وقد مات أبوه

وأمه حبلى به، قال: صدقت. قال عبد المطلب لبنيه: تحفظوا بابن أخيكم ألا تسمعون ما يقال فيه؟.

ومنها ما ذكره ابن الجوزي من أنه ﷺ أصابه رمد شديد سنة سبع من مولده فعولج في مكة فلم يقد العلاج فقبل لعبد المطلب: إن في ناحية عكاظ راهبًا يعالج الأعين فركب إليه فناداه وديره مغلق فلم يجبه فترزل ديره حتى خاف أن يسقط عليه، فخرج مبادرًا فقال: يا عبد المطلب إن هذا الغلام نبى هذه الأمة، ولو لم أخرج إليك لخرب على ديري، فارجع به واحفظه لا يقتله بعض أهل الكتاب، فعالجه وأعطاه ما يعالج به. وفي رواية: أن الراهب أخرج صحيفة وجعل ينظر إليها وإلى رسول الله ﷺ ثم قال: هو والله خاتم النبيين. ثم قال: يا عبد المطلب، هذا رمد؟ قال: نعم. قال: إن دواءه معه، خذ من ريقه وضعه على عينيه، فأخذ عبد المطلب من ريقه ﷺ ووضع على عينيه فبرئ لوقته. ثم قال الراهب: يا عبد المطلب وتالله هذا الذى أقسم على الله به فأبرئ المرضى وأشفى الأعين من الرمد. ومنها ما رواه أبو نعيم في الحلية والبيهقي: أن سيف بن ذى يزن الحميرى لما ولى على الحبشة بعد مولد رسول الله ﷺ بسنتين أتاه وفود العرب للتهنئة وكان من جملتهم وفد قريش وفيهم عبد المطلب فقام خطيبًا بين يدى الملك فقال الملك: من أنت أيها المتكلم؟ قال: عبد المطلب بن هاشم. قال: ابن أختنا ومرحبًا وأهلاً ولكم الكرامة والعطاء وأقامهم عنده شهرًا. ثم أرسل إلى عبد المطلب وقال له: يا عبد المطلب إن مفض إليك من سر علم لو غيرك يكون لم نبح له به. ولكن رأيتك معدنه فأطلعتك طلعة - أى: عليه - فليكن عندك محبًا حتى يأذن الله عز وجل فيه: إن أجد في الكتاب المكنون والعلم المخزون الذى ادخرناه لأنفسنا واحتجناه دون غيرنا خيرًا عظيمًا وخطرًا جسيمًا فيه شرف الحياة وفضيلة الوفاة للناس عامة ولرهطك كافة ولك خاصة.

فقال له عبد المطلب: مثلك أيها الملك سرّ وبرّ فما هو ؟ فذاك أهل الوبر زمراً بعد زمر. قال: إذا ولد غلام بتهمة بين كتفيه شامة كانت له الإمامة ولكم به الزعامة إلى يوم القيامة. فقال له عبد المطلب: أيها الملك أثبت بخير آب بمثله وافد قوم، ولولا هبة الملك وإعظامه لسأله بما أزداد به سروراً. فقال له الملك: هذا حينه الذى يولد فيه، أو قد ولد، اسمه محمد يموت أبوه وأمه ويكفله جده وعمه. قد وجدناه مراراً والله باعته جهازاً، وجاعل له منا أنصاراً يعزّ بهم أوليائه ويذل بهم أعداءه، ويضرب بهم الناس جميعاً. ويستفتح بهم كرائم الأرض يعبد الرحمن، ويدحض الشيطان ويحمد النيران ويكسر الأوثان، قوله فصل وحكمه عدل يأمر بالمعروف ويفعله وينهى عن المنكر ويطلبه. إذا علمت هذا تعلم أن آباءه ﷺ ناجون، إما لأنهم كانوا على الملة القديمة ملة إبراهيم عليه السلام وإما لأنهم من أهل الفترة الذين لم يغيروا ولم يبدلوا. فإن أهل الفترة أقسام ثلاثة. الأول: من عرف الله ببصيرته وعقله فوحده بعبادته ولم يعبد الأوثان. الثانى: من لم يشرك ولم يوحد ولا دخل فى شريعة نبي من الأنبياء ولا ابتكر لنفسه شريعة ولا اخترع ديناً بل بقى مدة عمره على غفلته وهذان القسمان غير معذبين. الثالث: من غير وبدل وأشرك وشرع لنفسه وحرم وحلل هذا هو المعذب فى النار. وهو مجمل ما ورد من الأحاديث الدالة على تعذيب بعض أهل الفترة كحديث البخارى ومسلم عن أبى هريرة: رأيت عمرو بن لحي يجر قصبه فى النار أى: أمعاءه، وكحديث مسلم: رأيت صاحب المحجن فى النار، وصاحب المحجن هو الذى كان يسرق الحاج بمحجنه فإذا رآه أحد قال: إنما تعلق بمحجنى وإن غفل عنه ذهب به. وعلى فرض عدم التفرقة بين أهل الفترة فيجاب عن هذه الأحاديث بأنها أخبار آحاد تفيد الظن فلا تعارض القطعى المفيد أنهم غير معذبين كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْغُثَ

رَسُولًا ﴿١﴾ أو بأن التعذيب المذكور في الأحاديث خاص بهؤلاء المذكورين اتباعاً للوارد، فلا يقاس عليهم غيرهم، والله أعلم بالسبب الموقع لهم في العذاب وإن كنا لا نعلمه، فالظن بآبائه ﷺ أن يكونوا من القسم الأول، خصوصاً مع ما علمته من الأدلة الدالة على نجاتهما. وعلى الجملة فالأولى ما ذكره بعض المحققين من أنه لا ينبغي ذكر هذه المسألة إلا مع مزيد الأدب، وليست من المسائل التي يضر جهلها أو يسأل عنها في القبر أو في الموقف، فحفظ اللسان عن التكلم فيها إلا بخير أولى وأسلم.

قال الحلواني في المواكب: القول بكفر أبويه ﷺ زلة عاقل نعوذ بالله من ذلك، فمن تفوه به فقد تعرض للكفر بإيذائه ﷺ: فقد جاء أن عكرمة بن أبي جهل اشتكى إليه ﷺ أن الناس يسيئون أباه فقال: لا تؤذوا الأحياء بسبب الأموات. رواه الطبراني. ولا شك أنه ﷺ حتى في قبره تعرض عليه أعمالنا، وإذا روعي عكرمة ؓ في أبيه بالنهي عما يتأذى به من سبه، فسيد الخلق أولى وأوجب، كيف وقد جاء أن سبيعة - وكانها المعروفة بدرة بنت أبي لهب - جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: إن الناس يصيحون بي يقولون: إني ابنة حطب النار. فقام رسول الله ﷺ وهو مغضب شديد الغضب، فقال: ما بال أقوام يؤذونني في نسبي وذوي رحى ألا ومن آذى نسبي وذوي رحى فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ﷻ.

وقد سئل الإمام أبو بكر بن العربي المالكي عن رجل قال: إن أباه ﷺ في النار فاجاب بأنه ملعون لآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ الأحزاب/٥٧. ولا أذى أعظم من أن يقال إن أباه في النار. ولذا غضب عمر ابن عبد العزيز ؓ غضباً شديداً على كاتب له قال ذلك وهو يسمعه وعزله من دواوينه كلها كما ذكره أبو نعيم في الحلية. وأما ما قيل: إن قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ

أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴿ نزل في أبيه ﷺ فأثر ضعيف الإسناد فلا يعول عليه والمقطوع به أن الآية في كفار أهل الكتاب كسابقها ولاحقها (ومما يؤيده) قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في آية ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ الضحى/ ٥. من رضا محمد ﷺ ألا يدخل أحد من أهل بيته النار. أخرجه ابن جرير. وخبر: "سألت ربي ألا يدخل النار أحد من أهل بيتي فأعطاني ذلك" أخرجه ابن سعد. بل لو ورد دون ما قدمناه لكان فيه مفتح لمن منح أدنى توفيق فيجب اعتقاد ذلك. بل قال العلامة السحيمي في شرحه على عبد السلام: إنه يجب اعتقاد أن جميع آباء الأنبياء وأمهاتهم مؤمنون، وأنهم في الجنة مخلدون، وهذا هو الذي أعتقده ونلقى الله إن شاء الله تعالى عليه، والحمد لله رب العالمين.

قوله: (فإنها تذكر بالموت) أى: فإن القبور أو زيارتها تذكركم الموت فتزهدون في الدنيا وترغبون في الآخرة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية زيارة القبور ولو كانوا من أهل الفترة ولا سيما الأقارب، لما فيها من صلة الرحم والاعتبار، وعلى جواز البكاء حال الزيارة بلا صوت ولا نوح وعلى مزيد شفقتة ﷺ على والديه وقيامه بحقوقهما حتى القيام.

### ﴿ باب في زيارة النساء القبور ﴾

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسَّرَجَ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي والحاكم وابن ماجه وأحمد وابن حبان والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (لعن رسول الله ﷺ... إلخ) أى: دعا على من ذكر بالطرد عن رحمة الله تعالى. أما زائرات القبور فلما يقع منهن حال الزيارة من الجزع وشق الجيوب ولطم الخدود وتضييع حق الزوج والتبرج، وأما المتخذون عليها المساجد فلما يقع منهم من تعظيم القبور والتشبه بعباد الأوثان. وأما المتخذون عليها السرج - جمع سراج وهو المصباح - فلما فيه من تضييع المال بلا منفعة ومن المبالغة في تعظيم القبور كاتخاذها مساجد.

وفي الحديث دلالة على تحريم زيارة النساء للقبور، وبه قال بعض الشافعية والمالكية والحنفية، واحتج به أكثر الشافعية وبعض الحنفية على الكراهة، وهو مشهور مذهب الحنابلة قالوا: وصرفه عن التحريم ما تقدم للمصنف عن أم عطية قالت: نهينا عن اتباع الجنائزة ولم يعزم علينا. وقال أكثر الحنفية: بجوازها وهو قول المالكية ورواية عن أحمد. قالوا: إن منعهن من الزيارة كان قبل الترخيص فلما رخص فيها عمت الرخصة الرجال والنساء. واستدلوا بدخولهن تحت قوله ﷺ: فزوروها. وعبر بضمير المذكر تغليبا. ولأن النساء شقائق الرجال.

ويؤيده ما رواه ابن عبد البر في التمهيد من طريق عبد الله بن أبي مليكة: أن عائشة أقبلت يوماً من المقابر فقلت لها: يا أم المؤمنين من أين أقبلت؟ قالت: من قبر أخى عبد الرحمن، فقلت: أليس كان رسول الله ﷺ ينهى عن زيارة القبور؟ قالت: نعم كان ينهى عن زيارتها، ثم أمر بزيارتها.

ومن أدلة القائلين بالجواز حديث مسلم عن عائشة قالت: كيف أقول يا رسول الله إذا زرت القبور؟ قال: قولى: السلام على أهل الديار من المؤمنين. فتعليمها هذا



القول إذن منه ﷺ لها في الزيارة. ومنها ما تقدم: من أن النبي ﷺ مرّ بامرأة تبكي عند قبر فقال لها: اتقي الله واصبري. ولم ينكر عليها الزيارة. ومنها ما رواه الحاكم من حديث الحسين: أن فاطمة بنت النبي ﷺ كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده، قال: هذا الحديث رواه عن آخرهم ثقات.

ويمكن الجمع بين الأدلة: بأن الإذن في الزيارة لمن خرجت مسترة خاشعة، متذكّرة أمر الآخرة، معتبرة بما صار إليه أهل القبور تاركة النياحة وضرب الحدود وشق الجيوب وسوء القول، وبأن المنع لمن فعلت شيئاً مما ذكر كما يقع من كثير من نساء زماننا ولا سيما نساء مصر. قال النووي في شرح المذهب: قال صاحب المستظهر: وعندي إن كانت زيارتهن لتجديد الحزن والتعديد والبكاء والنوح على ما جرت به عادتهن حرم. قال: وعليه يحمل الحديث "لعن الله زوارات القبور" وإن كانت زيارتهن للاعتبار من غير تعديد ولا نياحة كره، إلا أن تكون عجزاً لا تُشتهي فلا يكره كحضور الجماعة في المساجد. وهذا الذي قاله حسن، ومع هذا فلا احتياط للعجز ترك الزيارة لظاهر الحديث.

وقال صاحب المدخل المالكي: قد اختلف العلماء في خروجهن على ثلاثة أقوال: بالمنع، والجواز على ما يعلم في الشرع من الستر والتحفظ عكس ما يفعل اليوم، والثالث: يفرق بين الشابة والمتجالة "أى العجز".

واعلم أن الخلاف في نساء ذلك الزمان، أما خروجهن في هذا الزمان فمعاذ الله أن يقول أحد من العلماء أو من له مروءة أو غيرة في الدين بجوازه.

## ﴿باب ما يقول إذا زار القبور أو مر بها﴾

● عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ.  
والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والنسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (السلام عليكم) وفي رواية أحمد: "سلام عليكم"، وفيه دلالة على أن السلام على الموتى يقدم فيه المبتدأ على الخبر كالسلام على الأحياء، ويقدم الدعاء على المدعو له فإن السلام متضمن للدعاء، ونظيره قوله تعالى: ﴿رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ هود/٧٣. ولا ينافيه ما سيأتى للمصنف في باب "كراهية أن يقول: عليك السلام" من كتاب الأدب عن أبي جرى السهجمي بالتصغير فيهما، قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: عليك السلام يا رسول الله، فقال: لا تقل: عليك السلام، فإن عليك السلام تحية الموتى. لأن معناه أن هذه الصيغة تختص بالموتى، وأما السلام عليكم فم مشترك، وما قاله بعض العلماء من لزوم تقديم المبتدأ على الخبر في السلام على الأحياء والأموات وإجابته عن حديث أبي جرى بأنه إخبار عن عادة أهل الجاهلية من تقديم الخبر على المبتدأ في تحية الموتى كما قال شاعرهم:

عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ      وَرَحْمَتُهُ مَا شَاءَ أَنْ يَتَرَحَّمَا

بعيد؛ لأنه ﷺ ما كان يقر أحداً على ما يخالف الشريعة، فتحصل أن السنة في السلام على الأحياء والأموات تقديم المبتدأ على الخبر، وأنه يجوز في تحية الأموات تقديم الخبر.

قوله: (دار قوم مؤمنين) بالنصب على النداء، والكلام على حذف مضاف؛ أى: يا أهل دار قوم مؤمنين. وسُميت القبور دارًا تشبيهاً لها بمساكن الأحياء، لأنهم يجتمعون في القبور كما يجتمع الأحياء. قوله: (وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون) ذكر المشينة للتبرك كما في قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ (الفتح/٢٧). أو ذكرت لتحسين الكلام وتزيينه وليست لتعليق الموت على المشينة لتحقيقه وعدم الشك فيه. ويحتمل أنها للتعليق بالنسبة للموت على الإيمان، أو أنه ﷺ دخل المقابر ومعه قوم مخلصون في الإيمان وآخرون منافقون. فكان الاستثناء تنويعاً بشأنهم.

وفي هذا الحديث دلالة على مشروعية ذكر هذه الكلمات عند زيارة القبور، وقد ورد في ذلك أحاديث أخرى: منها: ما رواه مسلم عن بريدة قال: كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر: السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون، نسأل الله لنا ولكم العافية. ومنها: ما رواه الترمذى وحسنه عن ابن عباس قال: مر رسول الله ﷺ بقبور المدينة فأقبل عليهم بوجهه فقال: السلام عليكم يا أهل القبور، يغفر الله لنا ولكم، أنتم سلفنا ونحن بالآثر.

ومنها: ما رواه مسلم عن عائشة أنها قالت: كان رسول الله ﷺ كلما كانت ليئتها من رسول الله ﷺ يخرج من آخر الليل إلى البقيع فيقول: السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وأتاكم ما توعدون غداً مؤجلون، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون، اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد. وقوله: أتاكم ما توعدون... إلخ، أى: جاءكم ما وعدكم الله تعالى من الثواب مجملاً، وأنتم مؤجلون باعتبار حصوله يوم القيامة مفصلاً.

ومنها: ما رواه مسلم عنها أيضًا قالت: ألا أحدثكم عنى وعن رسول الله ﷺ؟ قلنا: بلى، قالت: لما كانت ليلتي التي كان النبي ﷺ فيها عندى، انقلب فوضع رداءه، وخلع نعليه فوضعهما عند رجله، وبسط طرف إزاره على فراشه، فاضطجع فلم يلبث إلا ريثما ظن أن قد رقدت، فأخذ رداءه وريداً، وانتعل رويذاً، وفتح الباب رويذاً، فخرج ثم أجافه رويذاً، فجعلت درعى في رأسى واختمرت وتقنعت إزارى، ثم انطلقت على أثره حتى جاء البقيع فأقام فأطال القيام، ثم رفع يديه ثلاث مرات، ثم انحرف فانحرفت، فأسرعت، فهرول فهرولت، فأحضر فأحضرت (من الإحضار وهو العدو) فسبقت فدخلت، فليس إلا أن اضطجعت فدخل فقال: مالك يا عائش حشياً (نفسك متابع) رابية (مرتفعة البطن)؟ قلت: لا بى شىء، قال: لتخبرنى أو ليخبرنى اللطيف الخبير، قلت: يا رسول الله بأبى أنت وأمى، فأخبرته، قال: فأنت السواد الذى رأيت أمامى؟ قلت: نعم، فلهدىنى (دفعنى) فى صدرى لهدية أوجعتنى، ثم قال: أظننت أن يحيف الله عليك ورسوله؟ قالت: مهما يكتم الناس يعلمه الله. نعم، قال: فإن جبريل عليه السلام أتانى حين رأيت فنادانى فأخفاه منك، فأجبت فآخفته منك، ولم يكن يدخل عليك وقد وضعت ثيابك، وظننت أن قد رقدت فكرهت أن أوقظك، وخشيت أن تستوحشى، فقال: إن ربك يأمرك أن تأتى أهل البقيع فتستغفر لهم، قالت: كيف أقول لهم يا رسول الله؟ قال: قولى: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم للاحقون.

ومنها ما أخرجه ابن ماجه عنها أيضًا قالت: فقدته - تعنى النبي ﷺ - فإذا هو بالبقيع، فقال: السلام عليكم دار قوم مؤمنين، أنتم لنا فرط وإنا بكم لآحقون، اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتننا بعدهم.

وعن الحسن البصري قال: من دخل المقابر فقال: اللهم رب هذه الأجسام البالية والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة، أدخل عليها روحاً (يفتح فسكون: رحمة) منك وسلاماً مني - استغفر له كل مؤمن مات منذ خلق الله آدم. رواه ابن أبي شيبة.

وصفة الزيارة المشروعة كما أفاده النووي: أن يخرج الشخص متواضعاً مراقباً لله تعالى، معتبراً بمن تقدمه من الموتى، قاصداً وجه الله تعالى ونفع الميت بالسلام عليه والدعاء له، فإذا وصل القبر استقبل الميت واستدبر القبلة وسلم ودعا بما شاء مما تقدم من الأحاديث قائماً كما كان يفعل رسول الله ﷺ عند الخروج إلى البقيع، ولا بأس بالجلوس إذا كان لضرورة، وليحذر مما اعتاده بعض الجهلة من التمسح بالقبر، وتقبيله والطواف حوله ودعاء صاحب القبر وطلب ما يحتاجه منه، فإن ذلك من عادة المشركين، وفي الحديث الصحيح: "إذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله". رواه الترمذي. وقد يفرض ذلك إلى ما كانت عليه الأمم السابقة من عبادة الأوثان، وفي المنع من ذلك بالكلية قطع لهذه الذريعة المؤدية إلى فساد العقيدة، وهو المناسب لحكمة مشروعية الأحكام من جلب المصالح ودرء المفاسد.

أما قراءة الزائر القرآن عند القبر فقال أبو حنيفة: تكره؛ لأنه لم يصح فيها شيء عن النبي ﷺ. وقال محمد: تستحب لورود الآثار، وهو المذهب المختار كما صرحوا به في كتاب الاستحسان، قال في الدر المختار: ويقرأ عند زيارة القبر "يس". قال محشي: ابن عابدين: "قوله: ويقرأ يس. لما ورد: "من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ، وكان له بعدد من فيها حسنات".

وفي شرح اللباب: "ويقرأ من القرآن ما تيسر له من الفاتحة وأول البقرة إلى المفلحون، وآية الكرسي وآمن الرسول ويس وتبارك الملك وسورة التكاثر والإخلاص

اثنى عشرة مرة أو إحدى عشرة مرة أو سبعا أو ثلاثا، ثم يقول: اللهم أوصل ثواب ما قرأناه إلى فلان أو إليهم".

وقالت الشافعية: يستحب للزائر أن يقرأ ما تيسر من القرآن، قال النووي في المجموع: ويستحب للزائر أن يسلم على المقابر ويدعو لمن يزوره ولجميع أهل المقبرة، ويستحب أن يقرأ من القرآن ما تيسر ويدعو لهم عقبها، نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب.

وقالت الحنابلة: لا بأس بالقراءة عند القبر. قال في المغنى: قد روى عن أحمد أنه قال: إذا دخلتم المقابر فاقروا آية الكرسي ثلاث مرات، وقل هو الله أحد، ثم قل: اللهم إن فضله لأهل المقابر. وروى عنه أنه قال: القراءة عند القبر بدعة، وروى ذلك عن هشيم، قال أبو بكر: نقل ذلك عنه جماعة ثم رجع عنه، فروى جماعة أنه نهى ضريرا أن يقرأ عند القبر، وقال له: إن القراءة عند القبر بدعة، فقال له محمد بن قدامة: ما تقول في مبشر الحلبي؟ قال: ثقة، قال: فأخبرني مبشر عن أبيه أنه أوصى إذا دفن يقرأ عنده بفاتحة البقرة وخاتمتها، وقال: سمعت ابن عمر يوصي بذلك. قال أحمد: فارجع فقل للرجل يقرأ. وقال الحلال: حدثني أبو علي الحسن بن الهيثم البزار شيخنا الثقة المأمون قال: رأيت أحمد بن حنبل يصلي خلف ضرير يقرأ على القبور، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: "من دخل المقابر فقرأ سورة ﴿يس﴾ خفف عنهم يومئذ، وكان له بعدد من فيها حسنات". وروى عنه عليه السلام: من زار قبر والديه فقرأ عنده أو عندهما ﴿يس﴾ غفر له. وأى قرية فعلت وجعل ثوابها للميت المسلم نفعه ذلك إن شاء الله، أما الدعاء والاستغفار والصدقة وأداء الواجبات، فلا أعلم فيها خلافا إذا كانت الواجبات مما تدخلها النيابة كالحج

والصيام، وقال أحمد: الميت يصل إليه كل شيء من الخير للنصوص الواردة فيه، ولأن المسلمين يجتمعون في كل مصر ويقرءون ويهدون لموتاهم من غير نكير، فكان إجماعاً..  
وقالت المالكية: تكره القراءة على القبر؛ لأنه ليس من عمل السلف، بل كان عملهم التصديق والدعاء لا القراءة.

وقال بعضهم: لا بأس بقراءة القرآن وجعل ثوابه للميت ويحصل له الأجر إن شاء الله، قال ابن هلال: الذي أفق به ابن رشد في نوازله وذهب إليه غير واحد من أئمتنا الأندلسيين أن الميت ينتفع بقراءة القرآن الكريم ويصل إليه نفعه ويحصل له أجره إذا وهب القارئ ثوابه له، وبه جرى عمل المسلمين شرقاً وغرباً ووقفوا على ذلك أوقافاً واستمر عليه الأمر منذ أزمان سالفة.

والراجح: أن قراءة القرآن عند القبر لم يثبت فيها حديث مرفوع صحيح، وما تقدم للمصنف بالجزء الثامن في "باب القراءة عند الميت" من قوله: ﷺ قال: "من مر على المقابر فقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة، ثم وهب أجرها للأموات أعطى من الأجر بعدد الأموات"، فقد قال فيه ابن الجوزي في التذكرة: هو مأخوذ من نسخة عبد الله بن أحمد في الموضوعات.

وما ذكره من قراءة الفاتحة وآية الكرسي وتبارك الملك وسورة التكاثر عند زيارة القبور - فلا نعلم فيه رواية صحيحة ولا ضعيفة. والله الموفق للصواب.

## ﴿باب كيف يُصنع بالحرَم إذا مات؟﴾

● عن ابن عباس قال: أتى النبي ﷺ برجلٍ وقَصَتُهُ رَاحِلَتُهُ فَمَاتَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَقَالَ: كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَاغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَلْبَسِي.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه والترمذى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (وقصته راحلته) يعنى: صرعه فكسرت عنقه، وأصل الوقص: الدق والكسر، يقال: وقصت الناقة راکبها وقصاً، من باب وعد: رمته فدقت عنقه. وفى رواية للبخارى: بينا رجل واقف مع رسول الله ﷺ بعرفة إذ وقع من راحلته فأوقصته، أى: قتلته وهشمته. قوله: (كفنوه فى ثوبيه) يعنى بهما: الإزار والرداء؛ لأن المحرم لا يلبس الثياب المخيطة.

وفى رواية للبخارى والرواية الآتية: وكفنوه فى ثوبين. قال القاضى عياض: وأكثر الروايات فى ثوبين. قوله: (ولا تخمروا رأسه... إلخ)، أى: ولا تستروه لأن الله يبعثه يوم القيامة على الهيئة التى مات عليها من الإحرام والتلبية، كالشهيد يأتى يوم القيامة وجرحه يشخب دمًا.

وفى الحديث دلالة على أن المحرم إذا مات لا يكفن فى المخیط، ولا تغطى رأسه لبقاء حكم إحرامه كما هو ظاهر التعليل، وبه قال الشافعى وأحمد وإسحاق أخذًا بظاهر الحديث، وهو قول عثمان وعلى وابن عباس وعطاء والثورى وإسحاق.



وقال أبو حنيفة ومالك وطاوس والأوزاعي: إذا مات المحرم انقطع إحرامه، فلبس المخيط ويغطي رأسه ويطيب، وهو مروي عن عائشة وابن عمر، فقد مات ابنه واقد وهو محرم فكفنه وخر وجهه ورأسه، وقال: لولا أنا محرمون لحنطناك يا واقد. رواه مالك في الموطأ. وروى عبد الرزاق في مصنفه بأسانيد جياد عن عطاء، وقد سئل عن المحرم يغطي رأسه إذا مات فقال: غطي ابن عمر وكشف غيره، وقال طاوس: يغيب رأس المحرم إذا مات، وقال الحسن: إذا مات المحرم ذهب إحرامه. وفي حديث إبراهيم عن عائشة: إذا مات المحرم ذهب إحرام صاحبكم، وحكى ابن حزم أنه صح عن عائشة تحيط الميت المحرم إذا مات وتطيئه وتخمر رأسه، قالوا: لأن الإحرام عبادة تبطل بالموت كالصلاة والصوم.

وأجابوا عن حديث الباب بأنه خصوصية لهذا الرجل؛ لأن إخباره ﷺ بأنه يبعث ملبياً شهادة منه بأن حجه قد قبل، وذلك غير محقق لغيره، وبأن عمله قد انقطع بموته؛ لقوله: ﷺ: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له". رواه مسلم والبخاري في الأدب، وليس هذا منها. وفي الحديث "اغسلوه بسدر". والمحرم لا يجوز غسله بالسدر، لكن يقال عليه: إن الأصل عدم الخصوصية وأن قوله: ﷺ: "يبعث ملبياً"، لا ينحصر فيما قالوا، بل هو ظاهر في بقاء حكم الإحرام، فإن التلبية شعار المحرم، فالحكم عام لكل محرم.

يؤيده ما رواه النسائي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: "اغسلوا المحرم في ثوبيه اللذين أحرم فيهما واغسلوه بماء وسدر وكفنه في ثوبيه، ولا تمسوه بطيب، ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة محرماً" فظاهره يعم كل محرم، وكونه جاء في رجل مخصوص لا يقدح؛ لأن العبرة بعموم اللفظ. وتمسكهم بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ

لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿النجم/٣٩﴾. وقوله ﷺ: إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث ليس على ما ينبغي، لأن ما يصنع به بعد موته من الغسل والتكفين وغيرهما من عمل الحى لا من عمله.

وما قيل: لو كان إحرامه باقياً لوجب أن يكمل به أعمال الحج ولا قائل به مدفوع بأن هذا ورد على خلاف الأصل فيقتصر فيه على مورد النص، ولا سيما وأن الحكمة في ذلك استبقاء شعار الإحرام، ولو تمت به أعمال الحج ما بقيت له هذه الحكمة، وما أحسن ما اعتذر به الداودى عن مالك حيث قال: إنه لم يبلغه الحديث.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث بمفهومه على أنه يباح للمحرم الحى أن يغتسل بالماء والسدر، وبه قال الشافعى وعطاء وابن المنذر ومجاهد وطاوس، وكرهه أبو حنيفة ومالك وآخرون، وعلى أن الكفن من رأس مال الميت لأمره ﷺ بتكفينه في ثوبه ولم يستفصل عليه دين يستغرق ماله أم لا؟ وعلى أن المحرم يكفن في ثياب إحرامه. وعلى أن الوتر في الكفن ليس شرطاً في صحته بل هو الأفضل كما تقدم. وعلى أن من مات محرماً يبقى حكم إحرامه، فلا يكفن في المخيط ولا يغطى رأسه إن كان رجلاً.

## ﴿ كتاب الزكاة ﴾

ذكرت عقب الصلاة لقرنها بها في الكتاب والسنة، قال الله تعالى:  
﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ البقرة/٤٣. وقال ﷺ: " بنى الإسلام على خمس:  
شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء  
الزكاة... الحديث". والزكاة لغة تطلق على الطهارة والنماء والبركة، قال الله تعالى:  
﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ التوبة/١٠٣. ويقال: زكا الزرع  
إذا نما وزاد، وفي عرف الشرع: اسم للقدر المخرج من المال حقاً لله تعالى؛ سمي  
بذلك لأنه مطهر للمال بإخراج حق الغير منه، ومطهر للشخص المزكى من دنس  
البخل والآثام، وبه يبارك في المال، ويخلف على المتصدق، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَلْفَقْتُمْ  
مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلَقُهُ ﴾ سبأ/٣٩. أو تمليك جزء مقدر من مال لواحد أو أكثر من  
الأصناف الثمانية المذكورة في قوله: تعالى ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ  
وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا... ﴾ التوبة/٦٠. وذلك على وجه مخصوص يأتي بيانه، وهي فرض  
ثابت بالكتاب والسنة والإجماع من جحد فرضيتها كفر، فرضت في السنة الثانية من  
الهجرة بعد زكاة الفطر، وقيل: فرضت بمكة إجمالاً وبيت بالمدينة تفصيلاً، جمعاً  
بين الآيات الدالة على فرضيتها بمكة كقوله تعالى: ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ في  
سورة الأنعام، وقوله: ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ في سورة الذاريات  
فإنهما مكيان والآيات الدالة على فرضيتها بالمدينة كقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ  
وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ في سورة البقرة، وقوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ  
وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ في سورة التوبة فإنهما مدينتان، وسبب وجوبها ملك النصاب  
وتمام الحول في غير الزرع، وحكمة مشروعيتها التطهير من أدناس الذنوب والبخل،

والإحسان إلى المحتاجين والرفق بهم، وارتقاء الدرجات بفعل القربات لله تعالى، وأيضاً فإن المال محبوب بالطبع، فإذا استغرق القلب في حبه اشتغل به عن حب الله وعن الطاعة المقربة إليه تعالى، فاقضت الحكمة إيجاب الزكاة في ذلك المال ليصير سبباً للقرب منه تعالى.

وأيضاً فإن إخراج المال شاق على النفس، فأوجب الله الزكاة لامتحان أرباب الأموال لتمييز بذلك المطيع المخرج لها عن طيب نفس من العاصي المانع لها، وفيها أيضاً تطيب قلوب الفقراء واطمئنان نفوسهم بما يأخذونه من مال الأغنياء، فلا يطمعون في الاستيلاء عليها بوجه غير مشروع. وشروط افتراضها: الإسلام والحرية وكمال النصاب وعلم فرضيتها لمن أسلم بعيداً عن دار الإسلام. وشروط صحة أدائها: نية مقارنة للأداء أو لعزل القدر الواجب، ثم إن الزكاة تكون في الإبل والبقر والغنم، وفي الذهب والفضة والزروع والثمار وعروض التجارة على التفصيل الذي سيمر بك بعد إن شاء الله تعالى.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمَ مِنِّي مَالُهُ وَنَفْسُهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابِهِ عَلَى اللَّهِ ﷻ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا أَقَاتِلُنَّ مِنْ فَرَقٍ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا كَانُوا يُؤْذُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: فَوَاللَّهِ

ما هو إلا أن رأيتُ الله ﷻ قد شَرَحَ صدرَ أبي بكرٍ للقتالِ، قال: فعرفتُ أنه الحقُّ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وأحمد والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (لما توفى رسولُ الله) كان ذلك ضحوة يوم الاثنين الثانى عشر من ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة، ودفن يوم الثلاثاء، وقيل: ليلة الأربعاء. قوله: (واستخلف أبو بكر) أى: تولى الخلافة بعد وفاة النبی ﷺ، وذلك أن الأنصار والمهاجرين اجتمعوا فى سقيفة بنى ساعدة - ناديهم - فبعد مشادة بين الفريقين بايع عمر أبا بكر، ثم تتابع الناس ببايعونه، وتم له الأمر يوم الثلاثاء الثالث عشر من الشهر المذكور، فقد أخرج البخارى من طريق عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ مات وأبو بكر بالسُّنح - بضم السين وسكون النون وقيل: بضمهما - تعنى: بالعالية. فقام عمر يقول: والله ما مات رسول الله ﷺ قالت: وقال عمر: والله ما كان يقع فى نفسى إلا ذاك - أى: عدم موته -، وليعثنه الله فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم. فجاء أبو بكر فكشف عن رسول الله ﷺ فقبله، وقال: بأبى أنت وأمى. طبت حيًا وميتًا، والذى نفسى بيده لا يذيقك الله الموتين أبدًا، ثم خرج فقال: أيها الخالف على رسلك، فلما تكلم أبو بكر جلس عمر، فحمد الله وأثنى عليه وقال: ألا من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا ﷺ قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حيٌّ لا يموت. وقال: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ الزمر/٣٠، وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ آل عمران/١٤٤. فشج الناس يكون. قال: واجتمعت الأنصار إلى سعد بن عبادَةَ فى سقيفة بنى ساعدة، فقالوا: منا أمير ومنكم أمير، فذهب

إليهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح، فذهب عمر يتكلم فأسكنه أبو بكر، وكان عمر يقول: والله ما أردت بذلك إلا أني قد هيات كلاماً قد أعجبنى خشيت ألا يبلغه أبو بكر، ثم تكلم أبو بكر فتكلم أبلغ الناس، فقال في كلامه: نحن الأمراء وأنتم الوزراء، فقال حباب بن المنذر: لا والله لا نفعل، منا أمير ومنكم أمير، فقال أبو بكر: لا، ولكننا الأمراء وأنتم الوزراء، هم - يعنى قريشاً - أوسط العرب داراً وأعربهم أحساباً، فبايعوا عمر بن الخطاب أو أبا عبيدة بن الجراح، فقال عمر: بل نبايعك أنت، فأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ، فأخذ عمر ﷺ بيده فبايعه وبايعه الناس، فقال قائل: قتلتم سعد بن عبادَةَ، فقال عمر: قتلته الله. وفي رواية للبخاري أيضاً عن عائشة: فما كان من خطبتهما من خطبة إلا نفع الله بها؛ لقد خوّف عمر الناس، وإن فيهم لنفاقاً فردهم الله تعالى بذلك، ثم لقد بصّر أبو بكر الناس الهدى وعرفهم الحق الذي عليهم وخرجوا به يتلون: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ إلى قوله: ﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾.

وتأخر الإمام علي وجاعة منهم الزبير فلم يبايعوا أبا بكر إلا بعد ستة أشهر لما ماتت فاطمة رضي الله عنها، ولم يكن تأخره لقدح في بيعة أبي بكر، إنما كان يرى أنه لا ينبغي إبرام أمر إلا بمشورته وحضوره، ولكن كان أبو بكر وعمر وسائر الصحابة معذورين في عدم انتظار استشارته؛ لأنهم رأوا المبادرة بالبيعة من أعظم المصالح وخافوا من تأخرها خلافاً يترتب عليه مفاسد عظيمة. فقد أخرج الشيخان من حديث ابن عباس الطويل وفيه: فقال عمر: والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمرنا أقوى من مبايعة أبي بكر ﷺ: خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلاً منهم "أى من الأنصار" بعدنا، فإما بايعناهم على ما لا نرضى، وإما أن نخالفهم فيكون فساداً.

ولذا أخرجوا تجهيز النبي ﷺ حتى عقدت البيعة كى لا يقع نزاع فى تجهيزه وليس لهم حاكم يفصل فى الأمر. وروى مسلم قصة بيعة على من حديث عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أنها أخبرته أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ أرسلت إلى أبى بكر الصديق تسأله ميراثها من رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقى من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إن رسول الله ﷺ قال: "لا نورث ما تركنا صدقة"، إنما يأكل آل محمد ﷺ فى هذا المال، وإني والله لا أغير شيئاً من صدقة رسول الله ﷺ عن حالها التى كانت عليها فى عهد رسول الله ﷺ، ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله ﷺ. فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة شيئاً، فوجدت فاطمة على أبى بكر فى ذلك، قال: فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها على بن أبى طالب ليلاً، ولم يؤذن بها أباً بكر وصلى عليها على، وكان لعل من الناس وجهة حياة فاطمة، فلما توفيت استكر على وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبى بكر ومبايعته، ولم يكن بايع تلك الأشهر، فأرسل إلى أبى بكر أن ائتنا ولا يأتنا معك أحد، كراهية محضر عمر بن الخطاب، فقال عمر لأبى بكر: والله لا تدخل عليهم وحدك، فقال أبو بكر: وما عساهم أن يفعلوا بى، والله لآتينهم. فدخل عليهم أبو بكر، فتشهد على بن أبى طالب ثم قال: إنا قد عرفنا يا أبا بكر فضيلتك وما أعطاك الله ولم ننفس عليك خيراً ساقه الله إليك، ولكن استبددت علينا بالأمر، وكنا نحن نرى لنا حقاً لقربايتنا من رسول الله ﷺ، فلم يزل يكلم أبا بكر حتى فاضت عيناً أبى بكر، فلما تكلم أبو بكر قال: والذى نفسى بيده لقراءة رسول الله ﷺ أحب إلى من أن أصل قربايتى، وأما الذى شجر بينى وبينكم من هذه الأموال فإنى لم آل فيها عن الحق، ولم أترك أمراً رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيها إلا صنعته، فقال على لأبى بكر: موعذك العشية للبيعة،

فلما صلى أبو بكر صلاة الظهر رقى المنبر فتشهد وذكر شأن عليّ وتحلفه عن البيعة، وعذره بالذى اعتذر إليه، ثم استغفر وتشهد عليّ بن أبي طالب فعظم حق أبي بكر وأنه لم يحمله على الذى صنع نفاسة على أبي بكر ولا إنكار للذى فضله الله به، ولكننا كنا نرى لنا فى الأمر نصيباً فاستبد علينا به فوجدنا فى أنفسنا، فسر بذلك المسلمون، وقالوا: أصبت، وكان المسلمون إلى عليّ قريباً حتى راجع الأمر المعروف.

والنفاسة: الحسد. وروى أيضاً من طريق معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة أن فاطمة والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله ﷺ وهما حينئذ يطلبان أرضه من فذك وسهمه من خير، فقال لهما أبو بكر: إني سمعت رسول الله ﷺ، وساق الحديث بمثل معنى حديث عقيل عن الزهرى، غير أنه قال: ثم قام عليّ فعظم من حق أبي بكر، وذكر فضيلته وسابقته، ثم مضى إلى أبي بكر فبايعه، فأقبل الناس إلى عليّ فقالوا: أصبت وأحسن، فكان الناس قريباً إلى عليّ حين قارب الأمر المعروف.

ومما تقدم من الأحاديث تعلم ما فى قول البدر العيى: وبايعه - يعنى أبا بكر - جميع الصحابة حتى عليّ بن أبي طالب والزبير بن العوام، وما قيل: من أن عليّاً بايعه بعد موت فاطمة، وقد ماتت بعد أبيها بستة أشهر، فذاك محمول على أنه بيعة ثانية أزال ما كان قد وقع من وحشته بسبب الكلام فى الميراث، فإن الأحاديث الصحيحة صريحة فى أنه لم يبايع مع السابقين، وبهذا تم اجتماع الصحابة على بيعة أبي بكر، وأدى الطاعة إليه وإلى الخلفاء من بعده عليّ عليه السلام إلى أن انتهت الخلافة إليه، فقام بها على أحسن وجه وأكمل حال، وقد تحزب قوم للبيعة لعليّ وادعوا أنه أحق بالخلافة من غيره، وأنه ﷺ أوصى إليه بها، وتعاموا عن الدلائل الكثيرة



الصحيحة الصريحة في خلافة أبي بكر، أقواها بالإجماع إناسته ﷺ أبا بكر إماماً في الصلاة، وقد قال علي عليه السلام: رضينا لدنيانا من رضيه رسول الله ﷺ لدينا.

قوله: (وكفر من كفر من العرب) أي: ارتد عن الدين من أراد الله كفره، فأنكروا الشرائع وتركوا الصلاة ومنعوا الزكاة، وعادوا إلى ما كانوا عليه في الجاهلية، ومن ارتد أسد وغطفان وبنو حنيفة باليمامة وأهل البحرين وأزدعمان ومن قاربهم من قضاة وعامة بني تميم وبعض بني سليم، وثبت على الإسلام أهل المدينة؛ ثبتهم الله بأبي بكر، وأهل مكة؛ ثبتهم الله بسهيل بن عمرو، فإنه قد خطبهم بمثل ما خطب أبو بكر يوم وفاة النبي ﷺ. وقد أخبر ﷺ بذلك يوم بدر، فقد قال لعمر حين أراد نزع ثنية سهيل المذكور: دعه يا عمر فعسى أن يقوم مقاماً تحمده عليه ولا تدمه، وثبتت ثقيف بالطائف، ثبتهم الله بعثمان بن أبي العاص فقد قام فيهم بمثل ما قام به سهيل. ومن ثبت على الإسلام أسلم وغفار وجهينة ومزينة وأشجع وهوازن وجشم وأهل صنعاء وغيرهم. وظهر بادعاء النبوة مسيلمة الكذاب من بني حنيفة، وطلحة الأسدي وسجاح بنت الحارث وأسود العنسي باليمن.

وأقر قوم بالصلاة ومنعوا الزكاة إما لشبهة لهم في المنع، فقد روى أنهم قالوا: إنما كنا نؤدى زكاتنا لمن كانت صلاحه سكتاً لنا؛ الآية ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ التوبة/١٠٣. وقد توفي ﷺ، فقالوا: لا نؤديها لغيره، فهم مسلمون أهل بغي، وعليه فإطلاق الكفر عليهم تغليظ، وإما منكرين وجوبها، ومنهم من لم يمنع الزكاة إلا أن رؤساءهم صدوهم عن دفعها وقبضوا على أيديهم كبنى يربوع، فقد جمعوا صدقاتهم وأرادوا إرسالها إلى أبي بكر فمنعهم مالك بن نويرة من ذلك، وفرقها فيهم، فعظم الأمر على المسلمين واشترأت أعناق المشركين، فأسرع أبو بكر عليه السلام في تلافى الأمر، وأمر

بعقد أحد عشر لواء لأحد عشر قائداً: منهم خالد بن الوليد وعكرمة بن أبي جهل، وعمر بن العاص، فقاتلوا أهل الردة حتى رجعوا إلى الإسلام، وقاتلوا المتنبين حتى قتل مسيلمة باليمامة، والأسود العنسي بصنعاء، وهرب طليحة الأسدي وسجاح وأسلما بعد ذلك، وكان لطليحة شأن في نصرته الإسلام زمن عمر بن الخطاب، وقاتلوا مانعي الزكاة حتى أدوها، وقطع دابر القوم الذين ظلموا، والحمد لله رب العالمين.

قوله: (قال عمر... إلخ) أى: لما أراد أبو بكر قتال مانعي الزكاة مع إقرارهم بالوحدانية اشتبه عمر في ذلك، وراجع أبا بكر واحتج عليه بقول النبي ﷺ: أمرت أن أقاتل الناس... إلخ، تعلقاً من عمر بأول الكلام وغير ناظر لقول النبي ﷺ في آخره: إلا بحقه، فقال له أبو بكر: إن الزكاة حق المال، فلا بد من قتالهم حتى يؤدوه، وفي ذلك دليل على أن قتال المتنع من الصلاة كان مجمعاً عليه من الصحابة، وفيه الاحتجاج من عمر بالعموم، ومن أبي بكر بالقياس؛ فدل ذلك على أن العموم يخص بالقياس. وأيضاً روى البخاري عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله. فلو كان عمر رضي الله عنه ذاكرًا لهذا الحديث لما عارض أبا بكر، ولو كان أبو بكر ذاكرًا له لأجاب به عمر، ولم يحتج إلى قياس الزكاة على الصلاة.

قوله: (عصم مني ماله ونفسه) أى: حفظهما فلا أستييح واحداً منهما؛ وفي هذا دلالة على أنه أراد بلا إله إلا الله: النطق بالشهادتين؛ بدليل حديث ابن عمر المتقدم، ففيه إطلاق الجزء على الكل، قال القاضي عياض: اختصاص عصمة المال والنفس بمن قال: لا إله إلا الله، تعبير عن الإجابة إلى الإيمان، وأن المراد بهذا

مشركو العرب وأهل الأوثان ومن لا يوحد، وهم كانوا أول من دُعِيَ إلى الإسلام وقُتِلَ عليه، وأما غيرهم ممن يقر بالتوحيد فلا يكتفى في عصمته بقوله: لا إله إلا الله، إذا كان يقولها في كفره وهي من اعتقاده، فلذلك جاء في الحديث الآخر: "وأني رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة".

وقال النووي: ولا بد مع هذا من الإيمان بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ كما جاء في الرواية الأخرى لأبي هريرة، وهي مذكورة في الكتاب، يعني صحيح مسلم: حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به..، والرواية التي أشار إليها رواها مسلم في كتاب الإيمان بسنده إلى أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله.

قوله: (إلا بحق) أى: حق الإسلام المأخوذ من المقام، وقد صرح به في رواية البخارى، وهو استثناء من عام محذوف، أى: فلا يجوز استباحة شيء من أموالهم ودمانهم بسبب من الأسباب إلا بحق الإسلام كقتل النفس المحرمة والزنا ومنع الزكاة. قوله: (وحسابه على الله) أى: فيما يسره من الكفر والمعاصي، والمراد: أن من نطق بكلمة التوحيد يحكم عليهم بالإيمان؛ نظراً لظاهر حالهم فلا تتعرض لقتالهم ولا لأموالهم إلا بحق الإسلام، وندع أمر بواطنهم إلى الله تعالى، فهو يثيب المخلص ويعاقب المنافق، وأفرد الضمير نظراً للفظ "من"، وفي رواية البخارى وحسابهم على الله بالجمع نظراً لمعناها.

قوله: (لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة) فرق بالتشديد والتخفيف، أى: أقام الصلاة ومنع الزكاة أو جحدتها، وعزم أبو بكر عليه على قتال من منع الزكاة؛ لأنها أحد أركان الإسلام مثل الصلاة، وخص الصلاة بالذكر؛ لأنه قرن

بينهما في اثنتين وثمانين آية، ولأنهما أصل العبادات البدنية والمالية، ولذا كانت الصلاة عماد الدين، والزكاة قنطرة الإسلام.

قوله: (فإن الزكاة حق المال) أى: أن الزكاة هي الفرض الذى فرضه الله في المال كما أن الصلاة حق النفس، فكما أن العصمة لا تتناول من لم يؤد الصلاة، فكذلك لا تتناول من لم يؤد الزكاة، وعليه فهم داخلون في عموم "أمرت أن أقاتل الناس".

وفى هذا بيان أن الحق في قوله ﷺ: (إلا بحقهن) يتناول حق المال وغيره، وكان عمر فهم أنه لا يشمل الزكاة فأجاب أبو بكر بأنه شامل لها أيضاً، ويحتمل أن يكون عمر ظن أن أبا بكر أراد مقاتلتهم لكفرهم فاستشهد بالحديث، فأجابه الصديق بأنه إنما يقاتلهم لمنعهم الزكاة.

قوله: (لو منعوني عقلاً) بكسر العين: الحبل الذى يعقل به البعير، وهو محكى عن مالك وابن أبي ذئب وغيرهما من المحققين، وهو مأخوذ مع الفريضة؛ لأن على صاحبها التسليم، وإنما يقع قبضها برباطها، والصحيح أن المراد به: ما يساوى عقلاً من حقوق الصدقة؛ لأن الكلام وارد على وجه المبالغة.

وقال النضر بن شميل: إذا بلغت الإبل خمساً وعشرين وجبت فيها بنت مخاض من جنس الإبل فهو العقال. وقال أبو سعيد الضرير: كل ما أخذ من الأموال والأصناف في الصدقة من الإبل والغنم والثمار من العشر ونصف العشر، فهذا كله في صنفه عقال؛ لأن المؤدى عقل عنه طلبه السلطان، وعقل عنه الإثم الذى يطلبه الله تعالى به.

قال العيني: وذهب جماعة من العلماء إلى أن المراد بالعقال زكاة عام، وهو معروف في اللغة بذلك، واختاره أبو عبيد والمبرد والكسائي وغيرهم من أهل اللغة، وهو قول جماعة من الفقهاء، واحتجوا في ذلك بقول عمرو بن العلاء:

سَعَى عَقَالًا فلم يترك لنا سبَدًا      فكيف لو قد سعى عمرو عقالين؟!  
أراد: مدة عقال، وعمرو هذا هو ابن عتبة بن أبي سفيان الساعى، ولاه عمه معاوية بن أبي سفيان صدقات كلب، فقال فيه قائلهم ذلك، والسَّبْد بفتحين: القليل من الشعر، والمراد هنا: لم يترك قليلاً من المال.

قوله: (لقاتلتهم على منعه) أى: على ترك أدائه للإمام، وهو ظاهر في أنه قاتلهم على ترك تأدية الزكاة للإمام لا على إنكار فرضيتها. قوله: (فوالله ما هو إلا أن رأيت... إلخ) أى: الحال والشأن أنى علمت أن الله شرح صدر أبى بكر وفتح قلبه بالإلهام للقتال غيرة على أحكام الإسلام، فعلمت من الأدلة التى ذكرها والحجج التى أقامها أن رأيه هو الحق، ولعل النص الذى اعتمد عليه أبو بكر وعمل عليه ما رواه الحاكم في الإكلیل من حديث فاطمة بنت خشاف عن عبد الرحمن الظفرى، وكانت له صحبة، قال: بعث رسول الله ﷺ إلى رجل من أشجع لتؤخذ صدقته، فردّه فرجع فأخبر النبی ﷺ فقال: ارجع فأخبره أنك رسول رسول الله ﷺ فجاء إلى الأشجعي فردّه، فقال له النبی ﷺ: اذهب إليه الثالثة، فإن لم يعط صدقته فاضرب عنقه. قال عبد الرحمن بن عبد العزيز "أحد رواة الحديث أيضاً": ما أرى أبا بكر الصديق قاتل أهل الردة إلا لهذا الحديث. قال: أجل.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على فضل أبى بكر ﷺ، وما كان عليه من اليقين بالله والتمسك بأوامر الدين وتنفيذها، وعلى مشروعية القياس والعمل به، وعلى جواز الحلف عند الداعية، وعلى جواز المناظرة بين أهل العلم، وعلى ما كان عليه

سيدنا عمر رضي الله عنه من التمسك بما يراه حقاً والرجوع إلى الحق عند ظهوره، وعلى أنه يطلب من الإمام مقاتلة قوم ذوى منعة امتنعوا من تأدية الزكاة، وبالأولى من امتنع من تأدية الصلاة، أما التارك للزكاة بلا منعة فإن كان منكراً وجوبها، فإنه يقتل كفراً لإنكاره أمراً معلوماً من الدين بالضرورة، وإن كان تركها بخلاً مع اعتقاد وجوبها غُزِرَ وأخذت منه قهراً. ولا يؤخذ أزيد منها عند مالك وأبي حنيفة والشافعي في الجديد، وعند أحد والشافعي في القديم، يؤخذ منه أيضاً نصف ماله عقوبة له؛ لحديث بهز بن حكيم قال: حدثني أبي عن جدي قال: سمعت النبي ﷺ يقول: في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون لا يفرق إبل عن حسابها. ومن أعطاها مؤتجراً فله أجرها، ومن أبي فانا أخذها وشطّر إبله عزمة من عزمات ربنا، لا يحل لآل محمد فيها شيء. رواه النسائي، وسيأتي للمصنف في "باب زكاة السائمة" وأجاب الجمهور عنه بأن الحديث لم يثبت؛ فقد روى البيهقي عن الشافعي أنه قال: هذا الحديث لا يثبت به أهل العلم بالحديث، وقال أبو حاتم: بهز يكتب حديثه ولا يحتج به.

ودعوى أنه منسوخ بحديث "ليس في المال حق سوى الزكاة" رواه ابن ماجه بسند ضعيف "غير مسلمة" لعدم العلم بالتاريخ، على أنه إنما يعمل بالناسخ إذا كان ثابتاً.

ودل الحديث على أن من أظهر الإسلام يقبل إسلامه وإن أسر الكفر، وهو المسمى بالزنديق وعليه أكثر العلماء، واختلفت الشافعية في قبول توبة الزنديق على أقوال:

أحدها: أنها تقبل مطلقاً للأحاديث الصحيحة المطلقة وهو أصح الأقوال.

ثانيها: عدم قبولها، ويتحتم قتله، لكنه إن صدق في توبته نفعه ذلك في الدار الآخرة، وكان من أهل الجنة.

ثالثها: أنه إن تاب مرة واحدة قبلت توبته فإن تكرر ذلك منه لم تقبل. رابعها: إن أسلم ابتداء من غير طلب قبل منه، وإن كانت وهو تحت السيف فلا تقبل.

خامسها: إن كان داعيًا إلى الضلال لم تقبل منه وإلا قبلت. وذهبت المالكية إلى أن الزنديق إن جاء تائبًا قبل الاطلاع عليه قبلت توبته ولا يقتل، وإن تاب بعد الاطلاع عليه قبلت أيضًا إلا أنه يقتل حدًا. وقال العيني: عن بعض أصحابنا من الخنفية: لا تقبل توبته وهو محكي عن أحمد. ودل الحديث أيضًا على أن الردة لا تسقط الزكاة عن المرتد إذا وجبت في ماله.

### ﴿ باب ما تجب فيه الزكاة ﴾

أى: في بيان المقادير التي تجب فيها الزكاة.

● عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ. والحديث أخرجه أيضًا: البخاري ومسلم والنسائي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (ليس فيما دون خمس ذود صدقة) بإضافة خمس إلى ذود، وحذفت التاء من اسم العدد؛ لأن الذود مؤنث على ما قاله أبو عبيد وغيره

من أهل اللغة، وإن كان المراد به في الحديث ما يعم المذكر وغيره، وروى بتنوين خمس فيكون ذود بدلاً منه، والذود بفتح الذال المعجمة وسكون الواو بعدها دال مهملة: من الثلاثة إلى العشرة من الإبل، ولا واحد له من لفظه كالقوم والرهط وهو قول الأكثر، وقيل: من الثنتين إلى التسع، وقيل غير ذلك، والمراد: خمس من الذود لا خمس أذواد لما سيأتي للمصنف في (باب الزكاة السائمة) عن ابن عمر أن في كتاب رسول الله ﷺ: في خمس من الإبل شاة، وفي عشر شاتان... الحديث. والصدقة: اسم لما يعطيه الإنسان لغيره مريدًا به الثواب من الله تعالى، والمراد هنا الزكاة الواجبة.

قوله: (وليس فيما دون خمس أواق صدق) أواق بالتنوين وحذف الياء، وكذا في رواية البخارى، وفي رواية لمسلم بإثبات الياء مشددة، وكلاهما جمع أوقية بضم الهمزة، وتشديد الياء، قال ابن السكيت: كل ما كان من هذا النوع واحده مشدداً جاز في جمعه التشديد والتخفيف. وحكى وقية بحذف الهمزة وفتح الواو، ويجمع على وقايا مثل ضحية وضحايا. واتفقوا على أن مقدارها أربعون درهماً وهى أوقية الحجاز، فتكون الأواقي الخمس مائتي درهم، وهو نصاب الفضة بدرهم الوزن المتعارف الذى يبلغ به الرطل المصرى مائة وأربعاً وأربعين درهماً، وهذا هو الدرهم الذى قدر به نصاب الزكاة والديات وغيرها.

وفي الحديث دلالة على أن الأوقية كانت معلومة لمن خاطبهم النبي ﷺ وإلا لبنيها لهم ولم يكلهم إلى شيء مجهول، وكذا الدرهم كان معلوماً لهم، قال القاضى عياض: لا يصح أن تكون الأوقية والدرهم مجهولة في زمن النبي ﷺ. وهو يوجب الزكاة في أعداد منها، ويقع بها البياعات والأنكحة كما ثبت في الأحاديث الصحيحة. وبهذا يتبين بطلان قول من زعم أن الدراهم كانت مجهولة إلى زمن عبد الملك بن مروان، وأنه جمعها برأى العلماء وجعل كل عشرة وزن سبعة



مثاقيل، ووزن الدرهم ستة دوانق، وإنما معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن منها شيء من ضرب الإسلام وعلى صفة لا تختلف، بل كانت مجموعات من ضرب فارس والروم صغاراً وكباراً وقطع فضة غير مضروبة ولا منقوشة وبغية ومغربية، فأوا صرفها إلى ضرب الإسلام ونقشه وتعبيرها وزناً واحداً لا يختلف، وأعياناً يستغنى بها عن الموازين فجمعوا أكبرها وأصغرها وضربوها على وزنهما، ولا شك أن الدراهم كانت حينئذ معلومة، وإلا فكيف كانت تتعلق بها حدود الله تعالى والزكاة وغيرها وحقوق العباد.

ومنه يعلم أن الدرهم المعتبر في الزكاة وغيرها هو درهم الوزن المتعارف الآن وأنه لا اختلاف فيه، أما الدرهم الذي اختلف في زمن ضربه في الإسلام فهو درهم المعاملة وهو مختلف في الجودة والرداءة، ثم إن الدرهم المتعارف يزن ٣,١٢ ثلاث جرامات واثني عشر جزءاً من مائة من الجرام، فتكون المائتا درهم ٦٢٤ ستمائة وأربعة وعشرين جراماً، والدرهم ستة عشر قيراطاً، والقيراط أربع قمحات، والمثقال أربعة وعشرون قيراطاً، فيكون الدرهم ثلثيه.

أما الدرهم الشرعي فقد اتفقوا على أنه سبعة أعشار المثقال؛ قال الماوردي في الأحكام السلطانية: أما وزن الدرهم فقد استقر في الإسلام على أنه ستة دوانق وزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل، وقيل: سبب ذلك أن الدراهم كانت في أيام الفرس ثلاثة أوزان: درهم على وزن المثقال عشرون قيراطاً، ودرهم وزنه اثنا عشر قيراطاً، ودرهم وزنه عشرة، فلما احتيج في الإسلام إلى تقديره في الزكاة أخذ الوسط من مجموع الأوزان الثلاثة وهو اثنان وأربعون قيراطاً، فكان الوسط أربعة عشر قيراطاً وهي سبعة أعشار المثقال.

قوله: (وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) أى: ليس فى أقل من خمسة أوسق من التمر والحب زكاة لما فى رواية مسلم: ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة. وأوسق جمع وسق بفتح الواو ويجوز كسرهما، ويجمع على أوساق مثل حمل وأحمال، والوسق فى الأصل: الحمل كما فى النهاية، وهو ستون صاعاً كما ذكره المصنف بعد.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على عدم وجوب الزكاة فى أقل من خمس من الإبل، وعلى وجوبها فى الخمس فما فوقها، وعلى عدم وجوبها فى أقل من مائتى درهم ووجوبها فيها فما فوقها، ويأتى مزيد إيضاح لهذا، وعلى عدم وجوب الزكاة فى أقل من خمسة أوسق ووجوبها فى الخمسة فما زاد، وبهذا قال مالك والشافعى وأحمد وأبو يوسف ومحمد وجهور العلماء، وقال ابن عباس وزيد بن على والنخعى وأبو حنيفة: لا يشترط النصاب بل تجب الزكاة فى القليل والكثير؛ مستدلين بعموم قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ الأنعام/١٤١. وقوله: ﴿أَلْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ البقرة/٢٦٧. وبما رواه أحمد ومسلم والنسائى عن جابر مرفوعاً: "فيما سقت الأنهار والغيم العشر، وفيما سقى بالساقية نصف العشر،" وسيأتى للمصنف فى باب صدقة الزرع، وبما رواه البخارى والنسائى، وسيأتى للمصنف عن ابن عمر أنه ﷺ قال: "فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر، وفيما سقى بالنضح نصف العشر، والعثرى بفتح العين المهملة والثاء المثناة: هو الذى يشرب بعروقه من غير سقى كالنخل، وقيل: ما يسقى سيحاً، والأول أشهر.

وأجابوا عن حديث الباب بأنه محمول على زكاة التجارة؛ لأنهم كانوا يتبايعون بالأوساق، وقيمة الوسق أربعون درهماً، أو بأنه إذا ورد عام وخاص وجهل

التاريخ، كما هنا، قدم العام على الخاص احتياطاً، لكن حملهم الحديث على زكاة التجارة صرف له عن ظاهره بدون دليل. والراجح عند الجمهور أن الخاص مقدم على العام، وأن العام يبنى على الخاص مطلقاً تقدم أو تأخر أو قارن أو جهل التاريخ.

● حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا صُرْدُ بْنُ أَبِي الْمَنَازِلِ، سَمِعْتُ حَبِيبًا الْمَالِكِيَّ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: يَا أَبَا نُجَيْدٍ، إِنَّكُمْ لَتُحَدِّثُونَنَا بِأَحَادِيثَ مَا نَجِدُ لَهَا أَصْلًا فِي الْقُرْآنِ. فَغَضِبَ عِمْرَانُ وَقَالَ لِلرَّجُلِ: أَوْجَدْتُمْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا، وَمِنْ كُلِّ كَذَا وَكَذَا شَاةَ شَاةٍ، وَمِنْ كُلِّ كَذَا وَكَذَا بَعِيرًا كَذَا وَكَذَا؟ أَوْجَدْتُمْ هَذَا فِي الْقُرْآنِ؟ قَالَ: لَا قَالَ: فَعَنْ مَنْ أَخَذْتُمْ هَذَا؟ أَخَذْتُمُوهُ عَنَّا وَأَخَذْنَاهُ عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ أَشْيَاءَ نَحْوَ هَذَا.

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (قال رجل... إلخ) لم يعرف اسم هذا الرجل، وأبو نجيد كنية عمران بن حصين. قوله: (إنكم لتحدثوننا) وفي بعض النسخ: (لتحدثنا) بتشديد النون، وفي بعضها: (لتحدثونا) بإثبات الواو والنون المشددة، وهي غلط لأن الواو تحذف في مثل هذا لالتقاء الساكنين ولوجود الضمة التي تدل عليها قبلها.

قوله: (ما نجد لها أصلاً في القرآن... إلخ) يعني: وما لا أصل له في القرآن كيف يعول عليه؟ فغضب عمران من قول الرجل؛ لما يترتب عليه من طرح كثير من الأحكام التي لم تبين صراحة في القرآن، وإهمال آية: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ الحشر/ ٧. وقال للرجل: أوجدتم... إلخ، يعني أوجدتم في القرآن

حكم الزكاة مفصلاً، بأنه في كل أربعين درهماً درهم، وفي كل أربعين شاة شاة، وقوله: "ومن كذا وكذا بغيراً" أى: من كل خمسة وعشرين بغيراً بنت مخاض مثلاً.

قوله: (في كل أربعين درهماً درهم) بنصب درهم الأول على التمييز ورفع الثاني على أنه مبتدأ مؤخر والجملة في محل نصب مفعول وجد، وفي بعض النسخ بنصب درهم الثاني فيكون مفعولاً لوجد وهى الأولى، وقوله: (كذا وكذا) الأولى كناية عن العدد الذى تجب فيه الزكاة، وكذا الثانية كناية عن القدر المخرج من ذلك العدد. قوله: (أخذقوه عنا... إلخ) أفاد به أن بعض الأحكام لا توجد في القرآن صريحاً، وأن الأحكام كما ثبتت بالقرآن تثبت بالسنة، وأنه ليس للرأى: في التشريع مجال، وقوله: (عن النبى ﷺ) يعنى الذى يوحى إليه ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ النجم/ ٣. وقوله: تفصيل لما أجمل في القرآن كما قال الله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ ﴾ . وذلك كالصلاة والزكاة ذكرهما الله تعالى في القرآن مجملتين، وأما تفاصيل فروعهما فلم تُعرف إلا ببيان الرسول ﷺ. قوله: (وذكر أشياء نحو هذا) أى: ذكر عمران للرجل نحو ما ذكره في الزكاة من الأشياء التى لم تؤخذ من القرآن صراحة.

### ﴿ باب العروض إذا كانت للتجارة هل فيها زكاة ؟ ﴾

العروض بضم العين جمع عرض وهو المتاع، وكل شىء سوى النقدين كما في القاموس. وفي المصباح: الدراهم والدنانير عين، وما سواهما عرض والجمع عروض مثل فلس وفلوس.

● عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الَّذِي نَعِدُّ لِلْبَيْعِ.  
والحديث أخرجه أيضاً: الطبراني والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعد للبيع) أى: نخرج الزكاة من المال الذي نهيه للبيع للتجارة، يعنى: إذا حال عليه الحول، وظاهره يعم كل ما يتجر فيه سواء أكان في عينه زكاة كالإبل والبقر أم لا كالعقار والخيول والحمير، وبظاهر الحديث أخذ جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء.

وقال ابن المنذر: أجمع عامة أهل العلم على وجوب زكاة التجارة، واتفقوا على وجوبها في قيمتها لا في عينها، وعلى أنها تجب فيها الزكاة إذا حال عليها الحول، إلا أن الحنفية والشافعية والحنابلة قالوا: تجب بمضى كل حول، ووافقهم المالكية فيما إذا كان التاجر مديراً وهو الذى يبيع كيفما اتفق ولا ينتظر ارتفاع الأسعار كأرباب الحوانيت، بخلاف ما إذا كان محتكراً وهو الذى ينتظر بالسلع ارتفاع الأسعار فإنه يزكيها إذا باعها عن عام واحد، ولو مكثت عنده أعواماً.

قال مالك في الموطأ: الأمر عندنا فيما يدار من العروض للتجارات، أن الرجل إذا صدق ماله - دفع زكاته - ثم اشترى به عرضاً بزاً أو رقيقاً أو ما أشبه ذلك ثم باعه قبل أن يحول عليه الحول من يوم أخرجه زكاته، فإنه لا يؤدي من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقه، وأنه إن لم يبع ذلك العرض سنين لم تجب عليه في شيء من ذلك العرض زكاة وإن طال زمانه، فإذا باعه فليس عليه إلا زكاة واحدة.

قال الزرقاني: وحاصله أن إدارة التجارة ضربان: أحدهما التقلب فيها وارتصاد الأسواق بالعروض، فلا زكاة وإن قام أعوامًا حتى يبيع فيزكي لعام واحد، والثاني: البيع في كل وقت بلا انتظار سوق كفعل أرباب الخوانيت فيزكي كل عام بشروط... إلى أن قال: والحجة لهم ما نقله مالك من عمل أهل المدينة.

واستدلوا أيضًا بما رواه الحاكم و الدارقطني والبيهقي عن أبي ذر مرفوعًا: "في الإبل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي البز صدقته" والبر بفتح الموحدة وبالزاي: الشيء الذي جعل للتجارة. وبما رواه الشافعي وسعيد بن منصور في سننه عن حماس، قال: قال عمر: يا حماس أدّ زكاة مالك، فقلت: ما لي مال، إنما أبيع الأدم، فقال: قومّه وأد زكاته، ففعلت. والأدم: الجلد. وبما رواه البيهقي عن ابن عمر قال: ليس في العروض زكاة إلا ما كان للتجارة. وبما رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان وكان على جواز مصر - موضع أخذ الزكاة - في زمن عمر بن عبدالعزيز، فذكر أن عمر بن عبدالعزيز كتب إليه: أن انظر من مر بك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم مما يديرون من التجارات من كل أربعين دينارًا دينارًا، فما نقص فبحساب ذلك حتى تبلغ عشرين دينارًا، فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئًا، واكتب لهم بما تأخذ منهم كتابًا إلى مثله من الحول. قال الزرقاني: قال أبو عمر: سلك عمر بن عبدالعزيز طريق عمر بن الخطاب فإنه كتب إلى عامل أيلة: خذ من المسلمين من كل أربعين درهمًا درهمًا، ثم اكتب له براءة إلى السنة، وخذ من التاجر المعاهد من كل عشرين درهمًا درهمًا، ومن لا ذمة له من كل عشر دراهم درهمًا.

وقالت المالكية والشافعية: لا يشترط في المال المتجر به أن يكون نصابًا أولًا، بل المدار على نهاية الحول فإن تم النصاب فيه زكى وإلا فلا. فمن ملك دون نصاب

وتاجر فيه فبلغ النصاب في نهاية الحول وجبت فيه الزكاة، وقالت الحنفية: يشترط النصاب في بداية الحول ونهايته، ولا يضر نقصانه أثناء الحول. وقالت الحنابلة: يشترط النصاب كل الحول. وقالت الظاهرية: لا زكاة في مال التجارة لما رواه البخارى عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "ليس على المسلم صدقة في فرسه ولا عبده". وسيأتى للمصنف نحوه.

وأجابوا عن حديث الباب بأنه ضعيف لأنه من طريق جعفر بن سعد عن خبيب وفيهما مقال. وكذا حديث أبى ذر السابق ضعف الحافظ جميع طرقه، لكن الأحاديث وإن كانت ضعيفة تتقوى بالإجماع من الصحابة وغيرهم، وبعموم الأدلة الدالة على إيجاب الزكاة في الأموال مطلقاً، ويقوى هذا الإطلاق ما رواه الترمذى و الدارقطنى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: "من ولى يتيمًا له مال، فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة"؛ فأرشد ﷺ من ولى أمر اليتيم إلى التجارة بمال الصبي لينمو فيخرج زكاته خشية أن يذهب بدون استثمار، ولا يعقل أن المال إذا كان نقدًا لا يثمر تخرج زكاته، وإذا كان تجارة يثمر فلا تخرج زكاته، وحديث عمرو وإن كان ضعيفاً فله شاهد عند الشافعى بلفظ: "ابتغوا في أموال الأيتام لا تأكلها الزكاة". وحديث: "عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق" محمول على ما كان منهما للنية لا للتجارة.

## ﴿ باب الكنز ما هو؟ وزكاة الحلى ﴾

هكذا يجمع الأمرين في ترجمة وذكر الأحاديث كلها فيها. والكنز لغة: الادخار، والمراد: المال الذى وجبت فيه الزكاة ولم تؤد، والحلى بفتح الحاء: ما يتزين

به من مصوغ المعدن والحجارة، وجمعه: (حلى) بالضم وشد الياء كشدى وثدى، وقد تكسر الحاء.

● عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مَسَكَّتَانِ غَلِظَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ: أَتُعْطِينَ زَكَاةَ هَذَا؟ قَالَتْ: لَا. قَالَ: أَيْسُرُكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ ﷻ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ؟ قَالَ: فَخَلَعْتُهُمَا؛ فَأَلَقْتُهُمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَتْ: هُمَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي والترمذي والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (أن امرأة أتت رسول الله... إلخ) قيل: هي أسماء بنت يزيد بن السكن قوله: (وفي يد ابنتها مسكتان... إلخ) تشية مسكة بفتح الميم والسين المهملة، هي في الأصل سوار من جلد السلحفاة البحرية أو من عاج أو من قرون الأوعال، والمراد بهما: سواران من ذهب.

قوله: (أيسرك أن يسورك الله... إلخ) أى: يلبسك بسببهما يوم القيامة سوارين من نار لعدم زكاتهما.

وفي هذا الحديث دلالة على وجوب الزكاة في الحلى الذى للزينة، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وميمون بن مهران ومجاهد والزهرى، وهو المروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس، ورواية عن ابن عمر، وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء ومحمد بن سيرين ومجاهد والزهرى وطاوس وغيرهم، وقالوا بالزكاة في آنية الذهب والفضة أيضاً.



واستدلوا بأحاديث الباب ويقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ...﴾  
 التوبة/ ٣٤. فإن عموم الآية يتناول الحلّى فلا يجوز إخراجه بالرأى، وبما رواه الدارقطنى  
 من طريق أبى بكر السهلى قال: ثنا شعيب بن الحجاب عن الشعبي قال: سمعت فاطمة  
 بنت قيس تقول: أتيت النبی ﷺ بطوق فيه سبعون مثقالاً من الذهب؛ فقلت: يا رسول  
 الله خذ منى الفريضة، فأخذ منه مثقالاً وثلاثة أرباع مثقال. قال الدارقطنى: أبو بكر  
 السهلى متروك، ولم يأت به غيره. وما رواه أحمد عن على بن عاصم عن عبد الله بن  
 عثمان عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد قالت: دخلت أنا وخالتي على  
 النبي ﷺ وعلينا أسورة من ذهب فقال لنا: أعطيان زكاته؟ قلنا: لا، قال: أما تخافان  
 أن يسوركما الله أسورة من نار، أدّيا زكاته.

وقال مالك والشافعى والقاسم والشعبي وقتادة ومحمد بن على وأبو عبيد  
 وإسحاق وأبو ثور: لا زكاة فى الحلّى المتخذ للاستعمال. وهو المروى عن ابن عمر  
 وجابر وأنس وعائشة وأسماء. واستدلوا بما رواه الدارقطنى عن جابر مرفوعاً: "ليس فى  
 الحلّى زكاة"، وهو مروى من عدة طرق فيها مقال. وبما رواه مالك فى الموطأ عن  
 عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه: أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت تلى بنات أخيها يتامى  
 فى حجرها لهن الحلّى فلا تخرج من حليهن الزكاة، وبما رواه أيضاً عن نافع أن  
 عبد الله بن عمر كان يحلّى بناته وجواريه بالذهب، ثم لا يخرج من حليهن الزكاة.  
 وأخرج البيهقى من طريق عمرو بن دينار: سمعت ابن خالد يسأل جابر بن عبد الله  
 عن الحلّى، أفیه زكاة؟ قال جابر: لا، فقال: وإن كان يبلغ ألف دينار، فقال جابر:  
 أكثر. وأخرج الدارقطنى عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت  
 أبى بكر: أنها كانت تحلّى بناتها الذهب ولا تزكيه خوفاً من خمسين ألفاً.

وقال جماعة: زكاة الحلى عاريتة، وقال بعضهم: تجب زكاته في العمر مرة، وهو رواية عن أنس. وأظهر الأقوال الأول، لقوة أدلته وهو الأحوط، قال الخطابي: الظاهر من الكتاب يشهد لقول من أوجبها، والأثر يؤيده، ومن أسقطها ذهب إلى النظر ومعه طرف من الأثر والاحتياط أداؤها.

● عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَلْبَسُ أَوْصَاخًا مِنْ ذَهَبٍ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكَنْزٌ هُوَ؟ فَقَالَ: مَا بَلَغَ أَنْ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ فَرُكِّي فَلَيْسَ بِكَنْزٍ. والحديث أخرجه أيضًا: الدارقطني والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كنت ألبس أوصاخًا من ذهب) جمع وضع - بفتحتين - وهو نوع من حلى الفضة، سمي بذلك لبياضه. ولكنه هنا مستعمل فيما عمل من الذهب؟ وقيل: إنه الخلاخل.

قوله: (أكنز هو؟) تعني فيدخل تحت آية: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ التوبة/ ٣٤. فيكون متوعداً عليه قوله: (ما بلغ أن تؤدى زكاته... إلخ) يعنى: أن الحلى الذى بلغ النصاب الذى تؤدى فيه الزكاة، وزكى فليس بكنز، ومفهومه أن ما بلغ النصاب ولم تؤد زكاته فهو كنز متوعد عليه، وهذا الحديث من أدلة القائلين بوجوب الزكاة فى الحلى إذا بلغ نصاباً، وفى سنده عتاب بن بشر وفيه مقال كما علمت.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى: فِي يَدَيَّ فَتَخَاتَ مِنْ وَرَقِ

فَقَالَ: مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟ فَقُلْتُ: صَنَعْتُهُنَّ أَتْرَيْنُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: أَتُؤَدِّينَ زَكَاتَهُنَّ؟ قُلْتُ: لَا أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ. قَالَ: هُوَ حَسْبُكَ مِنَ النَّارِ. والحدِيث أَخْرَجَهُ أَيْضًا: الدَّارِقُطِيُّ.

○ معنى الحدِيث: قوله: (فرأى: في يديّ فتحات من ورق) وفتحات: جمع فتحة بسكون التاء وفتحها وهى خاتم كبير أو حلقة من فضة تلبس في الأيدي، وربما وضعت في أصابع الأرجل، وقيل: خاتم لا فص له كانت نساء الجاهلية يتخذنها في أصابعهن العشر، والوَرِق بفتح الواو وكسر الراء أو سكونها، وبكسر الواو وسكون الراء: الفضة.

قوله: (قلت: لا أو ما شاء الله) أى: قلت كلمة شاء الله أن أقولها في الجواب. قوله: (هو حسبك من النار) يعنى: لو لم تعذب في النار إلا من أجل هذا لكفاك، وهو وعيد شديد لمن لم يؤد زكاة الحلّى. وفي الحدِيث حجة للقائلين بوجوب زكاة الحلّى، وظاهره: أنه يزكى ولو لم يبلغ النصاب، إذ يبعد أن تكون خواتيم عائشة وزن مائتى درهم.

### ﴿ باب في زكاة السائمة ﴾

وهى الماشية المرسلة فى مرعاها.

● حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَا حَمَّادٌ قَالَ: أَخَذْتُ مِنْ ثَمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ كِتَابًا زَعَمَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَهُ لَأَنَسٍ وَعَلَيْهِ خَاتَمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَعَثَهُ مُصَدِّقًا وَكَتَبَهُ لَهُ فَإِذَا فِيهِ: هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ ﷻ بِهَا نَبِيَّهُ ﷺ، فَمَنْ سُنِلَهَا  
مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سُنِلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِهَا فِيمَا دُونَ  
خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ الْغَنَمِ، فِي كُلِّ خَمْسٍ ذَوْدٍ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا  
وَعِشْرِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا  
بِنْتُ مَخَاضٍ فَإِنْ لَبُونٌ ذَكَرٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ إِلَى  
خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا حَقَّةٌ طُرُوقَةٌ الْفَحْلُ إِلَى  
سِتِّينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَسِتِّينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ  
سِتًّا وَسَبْعِينَ فَفِيهَا ابْنَتَا لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ فَفِيهَا  
حَقَّتَانِ طُرُوقَتَا الْفَحْلِ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي  
كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ، فَإِذَا تَبَايَنَ أَسْنَانُ الْإِبِلِ فِي  
فَرَائِضِ الصَّدَقَاتِ فَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ  
وَعِنْدَهُ حَقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ وَأَنْ يَجْعَلَ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَ لَهُ أَوْ  
عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ حَقَّةٌ وَعِنْدَهُ  
جَذَعَةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمُسَدَّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ  
بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ حَقَّةٌ وَعِنْدَهُ ابْنَةُ لَبُونٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ.  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: مِنْ هَاهُنَا لَمْ أَضِطُّهُ عَنْ مُوسَى كَمَا أَحَبُّ. وَيَجْعَلُ مَعَهَا  
شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَ لَهُ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ بِنْتِ

لَبُونِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا حَقَّةٌ فَإِنِهَا تُقْبَلُ مِنْهُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِلَى هَا هُنَا لَمْ أَتَقَنَّهُ ثُمَّ أَتَقَنَّته. وَيُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ ابْنَةِ لَبُونِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا ابْنَةُ مَخَاضٍ فَإِنِهَا تُقْبَلُ مِنْهُ وَشَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ ابْنَةِ مَخَاضٍ وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا ابْنُ لَبُونِ ذَكَرَ فَإِنِهَا يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ. وَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا. وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ فَفِيهَا شَاةٌ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ مِائَتَيْنِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ ثَلَاثِمِائَةً فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ شَاةٌ. وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ مِنَ الْغَنَمِ وَلَا تَيْسُ الْغَنَمِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدَّقُ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرَقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشِيَّةِ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، فَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ أَرْبَعِينَ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا. وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَالُ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا.

والحديث أخرجه أيضًا: مالك والشافعي وأحمد والنسائي والبيهقي والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (زعم أن أبا بكر كتبه لأنس... إلخ) يعني: قال ثمامة: إن أبا بكر كتب هذا الكتاب لأنس حين وجهه إلى البحرين لجمع الصدقة وكان هذا الكتاب مطبوعًا عليه بخاتم رسول الله ﷺ. قوله: (وكتبه له فإذا فيه: هذه

فريضة الصدقة) أى: هذه نسخة بيان فريضة الصدقة، وفي رواية للبخارى: حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس أن أنسًا حدثه: أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله على المسلمين، أى: التي أوجبها عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر الله له بها، فالإيجاب من الله تعالى في الحقيقة، وأضيف إليه صلى الله عليه وسلم لأنه المبلغ له، وقد فرض الله تعالى طاعته على الخلق؛ فلذا سمي أمره صلى الله عليه وسلم وتبلغه عن الله تعالى فرضًا، ويحتمل أن المراد بالفرض: التقدير، فإنه صلى الله عليه وسلم بين مقاديرها، وقد قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ﴾ النحل/٤٤. ويرد الفرض بمعنى البيان كقوله: ﴿فرض الله لكم تحلة إيمانكم﴾ التحريم/٢. وبمعنى الإنزال قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ القصص/٨٥. وبمعنى الحل، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ﴾ الأحزاب/٣٨، وكل ذلك لا يخرج عن معنى التقدير، قال الراغب: كل ما ورد في القرآن بلفظ فرض على فلان فهو بمعنى الإلزام، وما ورد بلفظ فرض له فهو بمعنى لم يحرمه عليه.

قوله: (فمن سئلها من المسلمين... إلخ) أى: إذا سأل أحد العمال الزكاة على وجهها المذكور في الحديث وجب على أرباب الأموال دفعها له، ومن سألها على غير ذلك بأن سأل زائدًا على المطلوب في سن أو عدد فلا يعطيه رب المال الزائد أو لا يعطه شيئًا من الزكاة؛ لأنه بذلك يكون خائنًا فتسقط طاعته، ويتولى رب المال تفرقتها بنفسه أو يعطيها لعامل آخر.

وفي هذا دليل على أن العامل لا يجاب طلبه المؤدى إلى ظلم المزكى. ولا ينافيه ما رواه جرير بن عبد الله قال: جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: إن ناسًا من المصدقين يأتوننا فيظلموننا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرضوا مصدقكم، رواه

مسلم والنسائي، وسيأتي للمصنف وفيه زيادة: أرضوا مصدقيكم وإن ظلمتم. فإن هذا ونحوه محمول على أن المراد: وإن ظلمتم في زعمكم، فإن العامل أعلم بما يجزئ في الزكاة. وربما تظلم المالك من القدر الجزئ، فإن النفوس مجبولة على حب المال، أو محمول على ما إذا ترتب على عدم إجابة طلب الساعي فتنة.

قوله: (فيما دون خمس وعشرين... إلخ) الجار والمجرور خبر مقدم والغنم مبتدأ مؤخر، أى: أن الغنم يجب إخراجها زكاة فيما هو أقل من خمس وعشرين من الإبل؛ وهذا مجمل فصله بقوله: في كل خمس ذود شاة، أى: في كل خمس من الإبل شاة، وفي العشر شاتان، وفي الخمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، وبدأ في الحديث بالإبل؛ لأنها كانت جل أموالهم وأنفسها حينئذ، وبهذا احتج مالك وأحمد على تعيين إخراج الغنم في أقل من خمس وعشرين من الإبل، فلو أخرج المالك بعيراً عن أربع وعشرين من الإبل لم يجزه عندهما. وذهب الجمهور إلى الإجزاء لأنه يجزئ عن خمس وعشرين فما دونها أولى، لأن الأصل وجوب الزكاة من جنس المال، وإنما عدل عنه هنا رفقا بالمالك، فإذا رجع باختياره إلى الأصل أجزأه، هكذا قالوا، والحديث ظاهر فيما ذهب إليه مالك وأحمد.

قوله: (ففيها بنت مخاض) وهى ما أوفت سنة ودخلت في الثانية، والمخاض بفتح الميم: النوق الحوامل، لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفه. وأضيفت إلى المخاض وهو اسم للنوق لجاورة أمها له وإلا فهي بنت ناقة واحدة، وسميت بذلك لأن أمها تصير في الغالب ذات مخاض أى: حمل بأخرى، فإن العرب كانت تحمل الفحول على الإبل بعد وضعها بسنة، فإذا حملت في السنة الثانية تمخص جنيهاً في بطنها، فإذا سعى ولدها خلفها والحالة هذه سمى ابن مخاض، وهذا بالنظر

للشأن والغالب وإلا فهو يسمى ابن مخاض وإن لم تحمل أمه بالفعل، وهذا مذهب الجمهور.

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن عليّ عليه السلام: أن في الخمس والعشرين خمس شياء، فإذا صارت ستاً وعشرين كان فيها بنت مخاض. روى عنه هذا مرفوعاً وموقوفاً، وإسناد المرفوع ضعيف، قال سفيان الثوري: وهذا غلط وقع من رجال عليّ عليه السلام، فإنه كان أفقه من أن يقول هكذا، لأن فيه موالة بين الواجبين بلا وقص بينهما، وهو خلاف أصول الزكاة.

قوله: (فابن لبون ذكر) هو ما أوفى سنتين ودخل في الثالثة، سمي بذلك لأن أمه تكون ذات لبن ترضع به آخر.

وعلم منه أن المصدق إذا لزمه بنت مخاض ولم توجد عنده، يدفع للساعي ابن لبون جعلاً لزيادة السن مقابلاً بزيادة الأنوثة، وهذا متعين عند مالك والشافعي، وهو رواية عن أبي يوسف أخذاً بظاهر الحديث. وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى أنه لا يتعين أخذ ابن لبون عند فقد بنت المخاض بل العبرة بالقيمة، قال في فتح القدير: كان ابن اللبون يعدل بنت المخاض إذ ذاك جعلاً لزيادة السن مقابلاً بزيادة الأنوثة فإذا تغير تغير. فلو عينا أخذ ابن اللبون من غير اعتبار القيمة لأدى إلى الإضرار بالفقراء أو الإجحاف بآرباب الأموال.

قوله: (ففيها حقّة طروقة الفحل) الحقّة بكسر الحاء: ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة، جمعها: حقق مثل سدرّة وسدر، سميت بذلك لاستحقاقها طرق الفحل، فقوله: (طروقة الفحل) أي: مطروقه، وصف كاشف. قوله: (ففيها جدّة) بفتح الجيم والذال، وهي ما أوفت أربع سنين ودخلت في الخامسة: من الجدّة وهو السقوط، سميت بذلك لسقوط أسنانها. قوله: (فإذا زادت على عشرين



ومائة... إلخ) أى: إذا زادت بواحدة ففيها ثلاث بنات لبون كما سيأتى للمصنف بعد فى كتاب عمر من قوله: "فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون، وفى مائة وثلاثين حقة وبنات لبون، وفى مائة وأربعين حقتان وبنات لبون، وفى مائة وخمسين ثلاث حقق، وهكذا فى كل أربعين بنت لبون، وفى كل خمسين حقة، وهذا مذهب الشافعى وإسحاق بن راهويه والأوزاعى وأبى ثور وداود وابن القاسم من المالكية، ورواية عن أحمد. وعن مالك أن المراد بالزيادة: عشرة، ففى مائة وثلاثين حقة وبنات لبون، وهكذا يتغير الواجب بكل عشر، أما فى مائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين فيخير الساعى بين أخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون لأن فيها أكثر من خمسين وأكثر من ثلاث أربعينات.

وقال محمد بن إسحاق وأبو عبيد: لا يتغير الواجب، وهو حقتان إلى ثلاثين ومائة فيكون فيها حقة وبنات لبون، وهو رواية عن أحمد، قالوا: لأن الفرض لا يتغير بزيادة الواحدة، وردّ بأنه إنما تغير الفرض بها مع ما قبلها، فأشبهت الواحدة الزائدة عن التسعين والستين. وذهب علىّ وابن مسعود وأبو حنيفة وأصحابه وإبراهيم النخعى والثورى إلى أن الفريضة تستأنف بعد المائة والعشرين، فيجب فى كل خمس شاة مع الحقتين إلى خمس وأربعين ومائة ففيها حقتان وبنات مخاض، وفى مائة وخمسين ثلاث حقق، ثم تستأنف الفريضة؛ فيجب فى كل خمس شاة مع ثلاث حقق إلى خمس وسبعين ومائة ففيها بنت مخاض مع ثلاث حقق، وفى ست وثمانين ومائة بنت لبون مع ثلاث حقق، وفى ست وتسعين ومائة إلى مائتين أربع حقق أو خمس بنات لبون، ثم تستأنف الفريضة كما استؤنفت فى الخمسين التى بعد المائة والخمسين. واستدلوا بما رواه أبو داود فى المراسيل وإسحاق بن راهويه فى مسنده والطحاوى فى مشكل الآثار عن حماد بن سلمة قال: قلت لقيس بن سعد: خذ لى كتاب محمد بن عمرو بن حزم

فأعطاني كتاباً أخبر أنه أخذه من أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وأخبر أن النبي ﷺ كتبه لجهده، فقرأته فكان فيه ذكر ما يخرج من فرائض الإبل، فقص الحديث إلى أن بلغ عشرين ومائة، فإذا كانت أكثر من عشرين ومائة فإنها تعاد إلى أول فريضة الإبل. وفي رواية عن قيس بن سعد: قلت لأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أخرج لي كتاب الصدقات الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم: فأخرج لي كتاباً في ورقة وفيه: إذا زادت الإبل على مائة وعشرين استؤنفت الفريضة، فما كان أقل من خمس وعشرين ففيها الغنم، في كل خمس ذود شاة. وروى من طريق شاذ: إذا زادت الإبل على مائة وعشرين فليس في الزيادة شيء حتى تكون خمساً، فإذا كانت مائة وخمساً وعشرين ففيها حقان وشاة.

قالوا: وجوب الحقتين في مائة وعشرين باتفاق الآثار وإجماع الأمة فلا يجوز إسقاطه إلا بمثله، وبعد مائة وعشرين اختلفت الآثار فلا يجوز إسقاط ذلك الواجب عند اختلافها بل يؤخذ بحديث عمرو بن حزم، ولا تعارض بينه وبين حديث الباب؛ لأن ما يشبه هذا الحديث من التنصيص على عود الفريضة لا يتعرض حديث الباب لنفيه حتى يتعارض، إنما فيه (إذا زاد على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة)، وهم يقولون به لأن الواجب في الأربعين هو الواجب في ست وثلاثين، والواجب في الخمسين هو الواجب في ست وأربعين. ولم يتعرض حديث الباب لنفي الواجب عما دون الأربعين، ويوجه حديث عمرو بن حزم، وتحمل الزيادة في حديث الباب على الكثرة جمعاً بين الأحاديث، على أن حديث الباب متكلم فيه بما يدفع الاحتجاج به، فإن الدارقطني ذكر في كتاب التتبع على الصحيحين أن ثامنه لم يسمعه من أنس. وفي الأطراف للمقدسي: قيل: لابن معين: حديث ثمانية عن أنس في الصدقات، قال: لا يصح، وليس بشيء، رواه البيهقي من طريق عبدالله بن المشي،

قال الساجي: ضعيف منكر الحديث، وقال أبو داود: لا أخرج حديثه، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء، وقال أبو سلمة: كان ضعيفاً في الحديث، أفاده العيني وغيره. لكن قولهم: إن حديث الباب متكلم فيه بما يدفع الاحتجاج به مدفوع بأن البخاري والنسائي رواياه، وقد صححه غير واحد، قال ابن حزم: هذا كتاب "يعني حديث أنس" في نهاية الصحة، وعمل به الصديق بحضرة العلماء ولم يخالفه أحد. وقال في النيل: صححه ابن حبان وغيره. وقال النووي: والصواب ما ذهب إليه الشافعي وموافقه، وعمدتهم حديث أنس السابق وهو صحيح صريح، وما خالفه ضعيف أو دونه.

وأما حديث قيس بن سعد الذي استدلوا به، فقد قال البيهقي: إنه حديث منقطع بين أبي بكر بن حزم إلى النبي ﷺ، وقيس بن سعد أخذه عن كتاب لا عن سماع وكذلك حماد بن سلمة. وقيس بن سعد وحماد بن سلمة وإن كانا من الثقات فروايتهما هذه تخالف رواية الحفاظ عن كتاب عمرو بن حزم وغيره، وحماد بن سلمة حفظه في آخر عمره، فال حفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه، ويجتنبون ما يتفرد به، وخاصة عن قيس بن سعد وأمثاله.

لكن قال في الجوهر النقي: لم أر أحداً من أئمة هذا الشأن ذكره "يعني حماد بن سلمة" بشيء من ذلك، والأخذ من الكتاب حجة، وقد صرح البيهقي في كتاب المدخل أن الحجة تقوم بالكتاب وإن كان السماع أولى منه بالقول، ثم إن حديث ثامة تقدم أنه منقطع وأن حماد بن سلمة أخذه أيضاً من كتاب، ومع ذلك نقل البيهقي عن الشافعي أنه أثني عليه، ونقل عن الدارقطني أنه صحيح الإسناد، ثم ذكر عن صالح بن أحمد عن القطان أنه قال: حماد بن سلمة وقيس بن سعد ليس

بذلك. قلت: صالح بن أحمد قيل عنه: دجال، وزباد بن حسان الأعمى وثقه جماعة. وقال ابن حنبل: ثقة ثقة، وقيس بن سعد وثقه كثيرون، وأخرج له مسلم. وفي تهذيب التهذيب في ترجمة حماد: أورد له ابن عدى في الكامل عدة أحاديث مما ينفرد به متناً وإسناداً، قال: وحماد من أجلة المسلمين، وقد حدث عنه من هو أكبر منه سنّاً وله أحاديث كثيرة ومشايخ، وهو كما قال ابن المديني: من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين. وقال الساجي: كان حافظاً ثقة مأموناً، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر، وقال العجلي: ثقة، رجل صالح حسن الحديث، عنده ألف حديث حسن ليس عند غيره، سئل عنه النسائي فقال: ثقة، قال الحاكم بن مسعدة: فكلّمته فيه، فقال: ومن يجترئ يتكلم فيه.

قوله: (فإذا تباین أسنان الإبل... إلخ) أى: اختلفت أعمارها فيما فرض على أرباب الأموال من الصدقات، بأن يكون المفروض سنّاً والموجود عند رب المال سنّاً آخر، كما ذكره بقوله: فمن بلغت عنده صدقة الجذعة... إلخ. قوله: (وأن يجعل معها شاتين... إلخ) أى: يجعل مع الحقة شاتين إن وجدت أو عشرين درهماً جبراً لنقصان الحقة بالنسبة إلى الجذعة.

وبما ذكر في الحديث أخذ الشافعي وإبراهيم النخعي وأحمد وأبو ثور وداود، وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن من لزمه سن ولم يوجد عنده يدفع أدنى منه والفرق بين السنين بالغاً ما بلغ، أو يدفع أعلى من السن الواجب ويأخذ الفرق بين السنين من الساعى إن شاء لأنه في حكم البيع وهو مبنى على التراضى، أو يدفع قيمة السن المطلوب، مستدلين بحديث الباب.

وقالوا: تقدير الفرق فيه بالشاتين أو العشرين درهماً بناءً على أن ذلك كان قيمة التفاوت في زمنهم لا أنه تقدير لازم، فقد روى عن عليّ عليه السلام: أنه قدر الجبران ما بين السنين بشاة أو عشرة دراهم، وهو كان مصدق رسول الله ﷺ وما كان يخفى عليه مثل هذا ولا يظن به مخالفة رسول الله ﷺ. وقال حماد بن أبي سليمان: يأخذ الساعى السن الموجود عند المالك مع وجوب أخذ الفرق إن دفع المالك الأقل أو دفع الساعى الفرق له إن أخذ الأعلى سنًا، وعن مكحول والأوزاعى أنه يجب على المالك دفع قيمة السن الواجب. وقال مالك: يلزم رب المال إحضار السن الواجب وإن بشراء، والراجح القول الأول عملاً بظاهر الحديث.

وما قيل من أن التقدير في الحديث بالشاتين أو العشرين درهماً مبنى على أن ذلك كان قيمة التفاوت في زمانهم، لا أنه تقدير لازم غير مسلم، إذ لو كان مراداً له ﷺ لرده إلى القيمة بالغة ما بلغت، ولم يحدده بما ذكر، قال الخطابي: يشبه أن يكون النبي ﷺ إنما جعل الشاتين أو عشرين درهماً تقديرًا في جبران الزيادة والنقصان، ولم يكن الأمر في ذلك إلى اجتهد الساعى وغيره، لأن الساعى إنما يأخذ منهم الزكاة عند المياه غالبًا، وليس هناك حاكم ولا مقوم يفصل بينهما إذا اختلفا، فضبطت بقيمة شرعية كالصاع في المصرة والغرة في الجنين ومائة من الإبل في قتل النفس قطعًا للنزاع. ويرده ما تقدم عن عليّ أنه قدر الجبران بين السنين بشاة أو عشرة دراهم، ومثل هذا لا يقوله إلا عن توقيف.

قوله: (قال أبو داود: من ههنا لم أضبطه عن موسى... إلخ). غرض المصنف بهذا أنه لم يضبط هذا القدر عن شيخه موسى بن إسماعيل، وهو من قوله: (ويجعل معها شاتين) إلى قوله: (إلا حقة فإنها تقبل منه). وأنه اتقن ما عدا هذا القدر من الحديث، وهذا يدل على قوة تحرى أبي داود. قوله: (وليس معه شيء)

أى: ليس على المالك دفع شيء مع ابن اللبون لقيام زيادة السن مقام فوات فضيلة الأنوثة، وهذا على الإطلاق عند الجمهور، وذهبت الحنفية إلى أن ابن اللبون يجزئ عن بنت المخاض إذا بلغت قيمته قيمتها، فإن نقصت فلا يجزئ لأنه يضر بالفقراء، وإن زادت لا يلزم رب المال بدفعه لأنه يؤدي إلى الإجحاف به. وظاهر الحديث: عدم الاشتراط، فالراجع ما ذهب إليه الجمهور. قوله: (ومن لم يكن عنده إلا أربع... إلخ) أى: من لم يوجد عنده إلا أربع من الإبل فليس فيها شيء واجب لأنها دون النصاب، لكن لو شاء صاحبها أن يتصدق بشيء تبرعاً فله ذلك.

قوله: (وفي سائمة الغنم... إلخ) أى: تجب الزكاة في سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة، وقوله: (ففيها شاة): بيان للقدر الذى يجب إخراجها في الأربعين إلى العشرين ومائة، فإذا زادت ففيها شاتان إلى مائتين، فإذا زادت ففيها ثلاث شياه إلى ثلثمائة، فإذا زادت ففي كل مائة شاة، وظاهره أن الشاة الرابعة لا تجب حتى تستكمل أربعمائة وهو قول الجمهور، وعن الحسن بن صالح والشعبي والنخعي: إذا زادت على الثلثمائة واحدة وجبت الشاة الرابعة، وفي أربعمائة خمس شياه، وهو رواية عن أحمد. وهو مخالف لظاهر الحديث والآثار، والتقييد بالسائمة وصف لازم عند أكثر الأئمة منهم أبو حنيفة والشافعي وأحمد، قالوا: يشترط في الماشية التي تزكى أن تكون سائمة حتى لو علفت نصف الحول لا تجب فيها الزكاة، بل قال الشافعي: لو علفها زمناً لا تعيش مثله بدون علف أو تعيش لكن يلحقها الضرر البين، أو قصد بعلفها ذلك الزمن قطع السوم لا زكاة فيها، وقال مالك والليث وربيعة: تجب الزكاة في الماشية مطلقاً معلوفة أم لا عاملة أم لا متى بلغت النصاب، واستدلوا بالأحاديث المطلقة كقوله: في الحديث المتقدم: "ليس فيما دون خمس ذود صدقة"، وفي الحديث

الآتي: "أمر معاذًا لما وجهه إلى اليمن أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعًا ومن كل أربعين مسنة".

وأجابوا عن حديث الباب: بأن التقييد بالسائمة فيه خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له، على حد قوله تعالى: ﴿وَرَبَّائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ النساء/ ٢٣. فإن الربيبة تحرم ولو لم تكن في الحجر، وقال الباجي: يحتمل أن يكون ذكر السائمة؛ لأنها كانت عامة الغنم وقتئذٍ، ولا تكاد أن تكون فيها غير سائمة، ولذا ذكر السائمة في الغنم ولم يذكرها في الإبل والبقر، ويحتمل أنه ﷺ نص على السائمة ليكلف المجتهد الاجتهاد في إلحاق المعلوفة بها فيحصل له أجر المجتهدين. وأجاب الجمهور عن هذا بأن الأصل في القيود في كلام الشارع اعتبارها، فلا يترك ظاهرها والعمل بمفهومها إلا لدليل، ولا دليل يقضى بعدم اعتبار القيد.

قال في الروض النضير لشرف الدين الحسين بن أحمد الصنعاني الزيدي: ويجاب بأن ذكر السوم لا بد له من فائدة يعتد بها صيانة لكلام الشارع عن اللغو، والمتبادر منه: أن للمذكور حكمًا يخالف المسكوت عنه، قال الخطابي: لأن الشيء إذا كان يعتوره وصفان لازمان فعلى الحكم بأحد وصفيه كان ما عداه بخلافه، وكذلك هذا في عوامل البقر والإبل.

والعمدة فيه الظهور ولا ينفيه احتمال كونه خارجًا مخرج الغالب، وقد ثبت عن أئمة اللغة العمل بمفهوم الصفة كما نقله أهل الأصول. فيفيد أن التخصيص به مقصود للبلغاء في كلامهم، فكلام الله ورسوله به أجدر، ولو سلم عدم التخصيص به لكان المأخوذ من العموم في قوله ﷺ: "صدقة الغنم في سائمتها" ونحوه: وجوب الزكاة في المعلومة والسائمة، ولم يقل به أحد؛ لأنهم بين قائل بدلالة هذا اللفظ على انتفاء الحكم فيما عدا السائمة وهم أصحاب المفاهيم، وقائل

بأنه مسكوت عنه وهم المنكرون، أما القول بأنه داخل فخارق للإجماع. وعلى القول بأنه مسكوت عنه ففي حديث الأصل ما يصلح للاستدلال به على نفي الزكاة في غير السائمة وهو مفهوم الحصر في قوله: "وإنما الصدقة في الراعية" وفي قوله: "ليس في البقر العوامل صدقة وليس في الإبل العوامل والحوامل صدقة" إذ الغالب على العاملة أنها غير سائمة. ويعني بحديث الأصل: ما ذكره مصنفه من قوله: حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن عليّ عليه السلام قال: ليس في البقر العوامل صدقة، وإنما الصدقة في الراعية.

والراجح ما ذهب إليه الجمهور. قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً قال بقول مالك والليث من فقهاء الأمصار. قال شارحه: وقد روى مرفوعاً وموقوفاً. وتقدم أن الموقوف على عليّ عليه السلام في هذا الباب له حكم الرفع، وبهذا يظهر أن ما ورد من الأحاديث في زكاة المواشي مطلقة عن ذكر السوم غير باقية على العموم لوجود ما يخصها أصلاً أو قياساً. واختلف القائلون باشتراط السوم، فقال أبو حنيفة وأحمد: متى كانت سائمة أكثر الحول وجبت فيها الزكاة ولا عبرة بعلفها أقل الزمن لأن اليسر منه لا يمكن الاحتراز عنه، إذ لا توجد المرعى في كل السنة، والصحيح عند الشافعية أنها إن علفت قدرًا تعيش بدونه وجبت الزكاة، وإن علفت قدرًا لا يبقى الحيوان بدونه لم تجب، قالوا: والماشية تصير اليومين ولا تصير الثلاثة.

قوله: (ولا يؤخذ في الصدقة هرمة... إلخ) بفتح الهاء وكسر الراء، أى: كبيرة السن التي سقطت أسنانها، ولا تؤخذ صاحبة عوار بفتح العين وقد تضم أى: عيب أو نقص، واختلف في العيب المانع من الإجزاء في الزكاة فالأكثر على أنه ما يثبت به الرد في البيع، وهو ما يوجب نقصان الثمن عند التجار، وقيل ما يمنع الإجزاء في الأضحية، ومحل عدم إجزاء المعيبة إذا كان المال سليمًا، فإن كان فيه سليم



ومعيب أخذ سليم وسط قيمته بين المعيب والسليم، وإن كان كله معيباً أخذ المصدق واحدة من أوسطه، وهو ما ذهب إليه أبو حنيفة والشافعي وأحمد ورواية عن مالك، وفي أخرى له: يكلف رب المال الإتيان بصحبة أخذاً بظاهر الحديث، وهو مشهور المذهب.

وقوله: "من الغنم" قيد لا مفهوم له، فإن عدم أخذ المعيب عام في جميع المواشي، وليس هذا القيد في رواية البخاري. قوله: (ولا تيس الغنم) بفتح التاء وسكون الياء، أى: لا يؤخذ فحل الغنم إذا كانت كلها أو بعضها إناثاً لقلة الرغبة فيه لعدم سمته، أو لأن المالك يتضرر بأخذه لأنه أعده للنزو على الإناث، أما إذا كانت كل الغنم ذكوراً فيؤخذ التيس، وقيد بالغنم لأن الذكر من غيرها قد يؤخذ، فإن التبيع يؤخذ في البقر اتفاقاً، وكذا المسن عند الحنفية، وابن اللبون يؤخذ عن خمس وعشرين من الإبل عند عدم بنت المخاض.

قوله: (إلا أن يشاء المصدق) بفتح الصاد والدال المشددين على ما اختاره أبو عبيد وضبطه أبو موسى بكسر الدال: وهو رب الماشية، فالاستثناء فيه راجع إلى قوله: "ولا تيس الغنم"، أى: لا يؤخذ تيس الغنم إلا أن يشاء المالك إعطاءه، لأن أخذه بغير اختياره يضر بمصلحته. وضبطه جمهور المحدثين بكسر الدال مع تخفيف الصاد: وهو الساعي، فيكون الاستثناء راجعاً إلى الجميع، أى: لا تؤخذ الهرمة ولا ذات العيب ولا تيس الغنم إلا أن يشاء الساعي أخذ واحد مما ذكر بأن يرى أنه أنفع للفقراء، ويكون هذا تفويضاً منه ﷺ للساعي في اجتهاده لقيامه مقام الإمام.

قوله: (ولا يجمع بين مفترق... إلخ) ببناء الفعل للمفعول وتقديم الفاء على التاء المخففة: من الافتراق، وفي رواية: (متفرق) بتقديم التاء على الفاء وتشديد الراء، وقوله: (ولا يفرق) بتخفيف الراء وتشديدها، وقوله: (خشية الصدقة) منصوب

على التعليل، راجع إلى الجملتين قبله، أى: لا يجوز لأرباب المواشى الجمع بين متفرق أموالهم، ولا تفريق المجتمع منها مخافة وجوب الصدقة عليهم أو كثرتها، وذلك كأن يكون لشخص أربعون شاة ولآخر أربعون وثلاث أربعون فيجمعونها ليكون فيها شاة واحدة بدل ثلاث شياه، وهذا جمع المتفرق. أما تفريق المجتمع فصورته: أن يكون خليطان لكل واحد مائة شاة وشاة فيكون الواجب عليهما ثلاث شياه، فيفترقان عند طلب الساعى الزكاة فيكون على كل واحد منهما شاة واحدة، ونهوا عن ذلك لأنه هروب عن الحق الواجب وإجحاف بالفقير، ولا يجوز أيضًا للساعى أن يفرق المجتمع لكثرة الصدقة أو يجمع بين المتفرق لتحقيقها أو زيادتها، وذلك كأن يكون لكل من الخليطين أربعون فيفرق بينهما ليأخذ من كل واحد شاة بعد أن كان عليهما شاة واحدة، أو يكون لواحد عشرون ولآخر كذلك، فيأمر بجمعها ليأخذ الصدقة منهما، أو يكون لشخص مائة شاة وشاة ولآخر مثله فيأمر الساعى بجمعها ليأخذ ثلاث شياه بدل شاتين، فقلوه: (خشية الصدقة) راجع لأرباب المواشى والساعى كما علمت.

ومحل النهى عن الجمع والتفريق خشية الزكاة في الجنس الواحد، ومن الجنس الواحد الضأن والمعز، والبقرة والجاموس، والبخت والعراب من الإبل، والبخت هو المتولد بين عربى وعجمى، فلا يدخل في النهى ما اختلف جنسه، فمن كان عنده دون نصاب من البقر ودون نصاب من الغنم مثلاً، لا يضم بعضه إلى بعض اتفاقاً كى يصير نصاباً تجب فيه الزكاة. ومحل النهى المذكور أيضًا إذا تعدد المالك، وأما إذا اتحد المالك وكان له ماشية ببلد لا تبلغ نصاباً وله بأخرى ما يكمله من جنس تلك الماشية فإنه يضم بعضها إلى بعض، وكذا من كان له نصاب في جهة وآخر في جهة أخرى، فإنه يضم بعضه إلى بعض أيضًا ولا يضر اختلاف الأمكنة، وقد

ذهب إلى ذلك الجمهور ووافقهم أحد فيما إذا كانت ماشية الرجل المتفرقة دون مسافة القصر وأما إذا كانت بينهما مسافة القصر فما فوق فلا يجمع بينهما، وينزل كل منها منزلة مال مستقل فما بلغ منها نصاباً زكى وإلا فلا، قال ابن المنذر: لا أعلم هذا القول من غير أحد، ويؤخذ من عموم النهي في الحديث: أن من كان عنده دون النصاب من الفضة ودون النصاب من الذهب لا يضم بعضه إلى بعض، وعلى ذلك أكثر العلماء. وقالت الحنفية والمالكية: يضم بعضه إلى بعض ليصير نصاباً كاملاً فتجب فيه الزكاة، وحملوا النهي في الحديث على الماشية، وسيأتى مزيد بيان لذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله: (وما كان من خليطين... إلخ) المراد بالخليطين عند الحنفية: الشريكان اللذان اختلط مالهما بلا تمييز، قالوا: ولا أثر للخلطة في إيجاب الزكاة فلا تجب في نصاب مشترك كأن يكون بلوغه نصاباً بضم أحد المالين إلى الآخر، لا فرق في ذلك بين السائمة وغيرها، مستدلين بقوله: ﷺ: "ليس فيما دون خمس ذود صدقة" وقوله: في حديث الباب: (فإن لم تبلغ سائمة الرجل أربعين - يعنى من الغنم - فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها)، وكذا جميع النصوص الواردة في نصيب الزكاة تدل على عدم الوجوب فيما دونها. وقالوا: المراد بتراجع الخليطين بالسوية: تراجعهما بمقتضى الحصص كأن يكون لشريكين مائة وثلاث وعشرون شاة لأحدهما الثلثان وللآخر الثلث، فأخذ الساعى من كل شاة، فإنه يرجع صاحب الثلث على صاحب الثلثين بالثلثين من الشاة التى دفعها، ويرجع صاحب الثلثين على صاحب الثلث بالثلث من الشاة التى دفعها فيقابل الثلث المطالب به صاحب الثلث بثلث من الثلثين المطالب بهما صاحب الثلثين ويبقى عليه ثلث، أما لو تساويا: فلا رجوع لأحدهما على الآخر، كما لو كان المال المشترك مائة وعشرين شاة لكل منهما ستون

فأخذ الساعى منها شاتين ومنه يعلم أنه لا أثر للخلطة في مقدار الواجب، وإن كان لها تأثير في تقليل المطلوب من أحد الشريكين وتكثير المطلوب من الآخر عند اختلاف ماليهما.

وقالت المالكية: خلطاء الماشية كمالك واحد في الزكاة، ولا أثر للخلطة إلا إذا كان كل من الخليطين يملك نصاباً بشرط اتحاد الراعى والفحل والمراح ونية الخلطة، وأن يكون مال كلٍّ متميزاً عن الآخر، وإلا كانا شريكين، وأن يكون كل منهما أهلاً للزكاة فلو كان أحدهما عبداً أو كافراً، فلا تصح خلافاً لابن الماجشون، ولا يشترط اتحاد المبيت ولا كون الخلطة في جميع الحول، فلو اختلطاً قبل الحول بنحو شهرين فهما خليطان، ولا يكفى الشهر خلافاً لابن حبيب، ولا تؤثر الخلطة إلا في المواشى، وبه قال الأوزاعى وأبو الحسن بن المفلح من الظاهرية، وما يؤخذ عن المالين يوزع على الشريكين بنسبة ما لكل، ولو كان لأحدهما مال غير مخلوط اعتبر كله مخلوطاً. ففي المدونة: سألنا مالكا فقلنا له: ما تقول في رجل له أربعون شاة مع خليط له، وخليطه أيضاً أربعون شاة، وله في بلد أخرى أربعون شاة ليس له فيها خليط؟ فقال: تضم غنمه التي ليس له فيها خليط إلى غنمه التي له فيها خليط فيصير في جميع غنمه خليطاً، يصير عليه ثلاثا شاة في الثمانين، ويصير على صاحبه ثلث شاة في الأربعين، وهكذا يتراجعان في هذا الوجه كله.

وذهبت الشافعية إلى أن الخلطة سواء أكانت خلطة شيوخ أم اشتراك في الأعيان أم خلطة أوصاف وجوار في المكان - تؤثر في إيجاب الزكاة في المواشى والزررع والثمار والنقدين بشروط تسعة: أن يكون الشركاء من أهل وجوب الزكاة، وأن يبلغ المال بعد خلطه نصاباً، وأن يمضى عليه بعد الخلط حول كامل، وألا يتميز أحدهما عن الآخر في المراح - مكان المبيت - والمسرح والمشرى والراعى، والمخلب - مكان

الحلب - ولا يشترط خلط اللبن في إناء واحد، وأن يتحد الفحل إذا كانت الماشية من نوع واحد، فإذا كان بين شخصين فأكثر من أهل الزكاة نصاب مشترك في الأعيان أو في الأوصاف ومضى بعد الخلط حول كامل ففيه زكاة المال الواحد. وإلى هذا ذهب أحمد، غير أنه خص تأثير الخلطة بالمواشي فقط، ثم إن الخلطة عندهما تؤثر في إيجاب الزكاة وفي تكثيرها وتقليلها، فلو ملك شخصان فأكثر أربعين شاة وتوفرت شروط الخلطة وجبت فيها الزكاة، واستدلوا بحديث الباب وبأن المالين صاروا كمال الواحد في المؤن، فلزم فيه زكاة المال الواحد.

وأجاب بعضهم عما تمسك به الحنفية والمالكية من حديث: "ليس فيما دون خمس ذود صدقة" ونحوه بأنها محمولة على انفراد المالك وعدم الخلطة؛ جمعاً بين الأحاديث.

ورد بأنه لا دليل على هذا الحمل ولا داعي إليه، ويمكن الجمع بين الأحاديث بحمل أحاديث الخلطة على ما إذا كان لكل من الشريكين نصاب بدليل عموم السلب في حديث: "ليس فيما دون خمس ذود صدقة". قال الزرقاني في شرح الموطأ: قال أبو عمر - يعني ابن عبد البر -: أجمعوا على أن المنفرد لا يلزمه زكاة في أقل من نصاب، واختلفوا في الخليطين. ولا يجوز نقض أصل مجمع عليه برأى: مختلف فيه. وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث: إذا بلغت ماشيتهما النصاب وجبت، وإن لم يكن لكل نصاب، وليس ذلك برأى، بل لأنه لم يفرق في حديثي الذود والغنم بين مجتمعين بالخلطة للمالكين أو لمالك واحد وغيرهم. وقد اتفقوا في ثلاثة خلطاء لهم مائة وعشرون شاة لكل أربعين أن عليهم شاة واحدة، فنقصوا المساكين شاتين للخلطة، فقياسه لو كانت أربعون بين ثلاثة وجبت عليهم شاة خلطتهم.

لكن الاتفاق على هذا إنما هو بين القائلين بتأثير الخلطة فلا يعادل القياس على الجمع عليه، وكونه لم ينص في الحديثين على الفرق بين المجتمعين بالخلطة للمالكين أو لواحد لا يستلزم ذلك لعوده على الدليل بالإبطال إذ يلزم عليه أنه وجب على مالك أقل من نصاب الزكاة، وذلك خلاف عموم السلب في قوله: "ليس فيما دون خمس ذود صدقة"، وخلاف الشرط في حديث الغنم، فقول مالك أرجح واستدلّاه أوضح.

وقال العيني على البخارى: رأوا في خمسة أنفس لكل واحد بنت مخاض تجب على كل منهم خمس شاة وفي عشرة بينهم خمس من الإبل لكل واحد نصف بعير تجب على كل واحد منهم عشر شاة مع قوله ﷺ: "ليس في أربع من الإبل شيء" فهذه زكاة ما أوجبها الله تعالى قط، وحكم بخلاف حكم الله تعالى وحكم رسول الله ﷺ، وجعلوا مال أحدهما حكماً في مال الآخر، وهذا باطل وخلاف القرآن والسنة. واشترط الشروط التسعة المذكورة وغيرها تحكم بلا دليل أصلاً، لا من قرآن، ولا من سنة، ولا من قول صاحب، ولا من قياس، ولا من وجه معقول، وليت شعري من جعل الخلطة مقصورة على الوجوه التي ذكروها دون أن يريد بها الخلطة في المنزل أو في الصناعة أو في الشركة أو في المغنم كما قال طاوس وعطاء؟ ولو وجبت بالاختلاط في المرعى لوجبت في كل ماشية في الأرض، لأن المراعى متصلة في أكثر الدنيا، إلا أن يقطع بينها بحر أو نهر أو عمارة، وأما تقدير المالكية الاختلاط بالشهر والشهرين فتحكم، وقول ظاهر الإحالة جداً لأنه خص بها المواشى فقط دون الخلطة في الثمار والزرع والنقدين، وليس ذلك في الخبر.

فإن قلت: روى الدارقطنى والبيهقى عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: الخليطان ما اجتماعا على الحوض والرعى والفحل، قلت: في سنده عبد الله بن

لهيعة، وهو ضعيف فلا يجوز التمسك به، كذا ذكره عبد الحق في الأحكام الكبرى.

قوله: (وفي الرقة ربع العشر) يعنى: إذا بلغت الفضة نصائباً وهو مائتا درهم فأكثر؛ ففيها ربع العشر أى: جزء من أربعين، ففي المائتين خمسة دراهم، وفي مائتين وأربعين ستة دراهم، وفي مائتين وثمانين سبعة دراهم وهكذا، والرقة بكسر الراء وتخفيف القاف: الفضة مضروبة أو غير مضروبة، أصله ورق بكسر الواو وسكون الراء، حذفت الواو وعوض عنها التاء كوعد وعدة.

قوله: (فإن لم يكن المال إلا تسعين ومائة... إلخ) أى: إن لم يوجد من الدراهم إلا تسعون ومائة درهم فلا يجب فيها شيء إجماعاً لعدم كمال النصاب، والمراد: أنه لا صدقة واجبة في أقل من مائتي درهم؛ لما تقدم في حديث أبي سعيد الخدرى من قوله ﷺ: "ليس فيما دون خمس أواق صدقة"، ولما في حديث علىّ الآتى للمصنف في الباب من قوله: ﷺ: "ليس في تسعين ومائة شيء، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم"، وهو صريح في أن ما زاد على مائة وتسعين لا شيء فيه إلا أن يبلغ المائتين، وإنما اقتصر في حديث الباب على ذكر التسعين لأنه آخر فصل من فصول المائة، والحساب إذا جاوز الأحاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمئات والألوف، فنبه بذكر التسعين على أنه لا صدقة فيما نقص عن مائتين.

○ فقه الحديث: دلّ قوله: فيه: "هذه فريضة الصدقة التي فرضها النبي ﷺ على المسلمين"، على أن الكافر غير مخاطب بالزكاة، لكن ظاهر قوله تعالى في شأن الكفار: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ لُطْفٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ المدثر/ ٤٤. أنهم مخاطبون بها، وهو من أدلة من قال إنهم مخاطبون بفروع الشريعة، وأجاب الأولون بأن المعنى: لم تكن نعتقد وجوبها، وجملة القول في تكليف الكفار وعدمه: أنه لا خلاف في أنهم مخاطبون

بالإيمان، لقوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُخَيِّ وَيُمِيتُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾  
الأعراف/ ١٥٨. وبالمشروع من الحدود وبالمعاملات وبالشرائع كالصلاة والصوم من حيث المؤاخذة في الآخرة على ترك اعتقاد وجوبها، وأما وجوب أدائها في الدنيا؛ فهم مخاطبون به عند العراقيين، وعلى الصحيح عند المالكية، فيعذبون على تركها زيادة على عذاب الكفر. والصحيح عند الحنفية: أنهم غير مخاطبين بأدائها وهو مذهب الشافعية والحنابلة؛ لأنهم لا يقدرّون على أدائها حال الكفر لعدم شرطه وهو الإيمان، ولا يجوز أمرهم بالأداء بشرط تقديم الإيمان لأنه أصل فلا يكون تبعاً. ودل على أن زكاة المواشي ونحوها من الأموال الظاهرة تدفع للإمام، وعلى أنه لا طاعة للإمام فيما خالف الشرع، وعلى أن ما بين كل نصابين من أنصب الماشية عفو لا زكاة فيه، وهو المعروف عند الفقهاء بالوقص. وعلى أن الزكاة تتعلق به وبالنصاب، وإليه ذهب محمد وزفر من الحنفية، وهو معتمد مذهب المالكية وقول للشافعية.

وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد إلى أن الزكاة لا تتعلق بالعفو، وهو مشهور مذهب المالكية والأصح عند الشافعية مستدلين بما رواه أبو يعلى وأبو إسحاق الشيرازي: " في خمس من الإبل السائمة شاة، وليس في الزيادة شيء حتى تبلغ عشراً"، وبما رواه الدارقطني عن ابن عباس قال: لما بعث رسول الله ﷺ معاذاً إلى اليمن قيل: له: بم أمرت؟ قال: أمرت أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبعية ومن كل أربعين مسنة، قيل: له أمرت في الأوقاص بشيء؟ قال: لا، وسأسال النبي ﷺ، فسأله، فقال: لا. لكن الحديث الأول لم يثبت من طريق صحيح، وإذا ثبت لا يقوى قوة حديث أبي بكر الصديق، والحديث الثاني في سننه الحسن بن عمار عن الحكم وهو ضعيف جداً، فالقول الأول أقوى من جهة الدليل، وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا



كان له تسع من الإبل أو مائة وعشرون من الغنم، فهلك بعد الحول من الإبل أربع، ومن الغنم ثمانون، فعلى القول الأول: يلزم صاحبها بنسبة ما بقي من الإبل والغنم وهو خمسة أتساع في الأول وثلاث شاة في الثاني، وعلى القول الثاني: لا يسقط شيء من الواجب فعليه شاة فيهما لبقاء النصاب. ودل الحديث على أن السوم شرط في وجوب زكاة الغنم، وهو مذهب الجمهور كما تقدم، وكذلك يشترط في زكاة الإبل لحديث بهز بن حكيم الآتي، وعلى أن الواجب في زكاة الفضة إذا بلغت نصاباً فأكثر ربع العشر، وأن ما لم يبلغ نصاباً من الفضة وغيرها لا زكاة فيه.

● عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام: قَالَ زُهَيْرٌ: أَحْسَبَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: هَاتُوا رُبْعَ الْعُشُورِ، مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا، وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ حَتَّى تَمَّ مِائَتَى دِرْهَمٍ، فَإِذَا كَانَتْ مِائَتَى دِرْهَمٍ فَفِيهَا خُمْسَةُ دَرَاهِمٍ، فَمَا زَادَ فَعَلَى حِسَابِ ذَلِكَ. وَفِي الْغَنَمِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تِسْعٌ وَثَلَاثُونَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ فِيهَا شَيْءٌ، وَسَاقَ صَدَقَةَ الْغَنَمِ مِثْلَ الزُّهُرِيِّ وَقَالَ: وَفِي الْبَقَرِ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي الْأَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ، وَلَيْسَ عَلَى الْعَوَامِلِ شَيْءٌ. وَفِي الْإِبِلِ فَذَكَرَ صَدَقَتَهَا كَمَا ذَكَرَ الزُّهُرِيُّ، قَالَ: وَفِي خُمْسٍ وَعِشْرِينَ خُمْسَةً مِنَ الْغَنَمِ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ابْنَةُ مَخَاضٍ فَأَبْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ إِلَى خُمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ إِلَى خُمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا حَقَّةٌ طَرَوْقَةُ الْجَمَلِ إِلَى سِتِينَ، ثُمَّ سَاقَ مِثْلَ حَدِيثِ الزُّهُرِيِّ قَالَ: فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً - يَعْنِي وَاحِدَةً

وَتَسْعِينَ - فَفِيهَا حَقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِنْ كَانَتْ الْإِبِلُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ: فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَلَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هِرْمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ. وَفِي الثَّبَاتِ مَا سَقَتْهُ الْأَنْهَارُ أَوْ سَقَتْ السَّمَاءُ الْعُشْرُ، وَمَا سَقَى بِالْغَرْبِ فَفِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ. وَفِي حَدِيثِ عَاصِمٍ وَالْحَارِثِ: الصَّدَقَةُ فِي كُلِّ عَامٍ، قَالَ زُهَيْرٌ: أَحْسَبَهُ قَالَ: مَرَّةً، وَفِي حَدِيثِ عَاصِمٍ: إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْإِبِلِ ابْنَةٌ مَخَاضٍ وَلَا ابْنٌ لَبُونٍ فَعَشْرَةُ دَرَاهِمٍ أَوْ شَاتَانِ. والحديث أخرجه أيضاً: الدارقطني وابن أبي شيبه.

○ معنى الحديث: قوله: (قال زهير: أحسبه عن النبي... إلخ) أى: قال زهير بن معاوية: أظن أن أبا إسحاق السبيعي قال في حديثه بعد قوله عن علي: عن النبي ﷺ، وهذا شك منه في رفع الحديث، وقد روى الدارقطني طرفاً منه من طريق زهير جازماً برفعه، وليس فيه: (قال زهير... إلخ)، قوله: (هاتوا ربع العشور) أى: أعطوا ربع العشور في صدقة الفضة، وقد بينه بقوله: من كل أربعين درهماً درهم، ودرهماً الأول منصوب على التمييز، والثاني مرفوع على الابتداء، وفي نسخة: "من كل أربعين درهماً درهماً" بنصب درهماً الثاني على البداية من ربع العشور. قوله: (فإذا كانت مائتي درهم... إلخ) أى: فإذا كانت الفضة وزن مائتي درهم مضروبة كانت أو غير مضروبة، وجب فيها خمسة دراهم.

واختلف العلماء: أيشترط في وجوب الزكاة فيها أن تكون خالصة من الغش أم لا؟ فذهب الشافعي وأحمد وأصحابهما إلى اشتراط ذلك، وقالوا: لا زكاة في

المغشوشة، حتى يبلغ الخالص منها مائتي درهم. وذهبت الحنفية إلى عدم اشتراط خلوصها، قالوا: فتجب الزكاة في المغشوش إذا غلبت فضته، وكذا إذا استوت الفضة وغيرها، مراعاة لحالة الفقير، وما غلب غشه يقوم كعروض التجارة، فإذا بلغت قيمته نصاباً زكياً إن نوى فيه التجارة وإلا فلا.

وقالت المالكية: تجب الزكاة في المغشوش والناقص في الوزن إن راج كل منهما رواج الكاملة في المعاملات، فإن لم ترُج أصلاً أو راجت دون رواج الكاملة حسب الخالص في المغشوش، فإن بلغ نصاباً زكياً وإلا فلا واعتبر كمال الناقص بزيادة ما يكمله، فلو كانت المائتا درهم لنقصها تروج رواج مائة وتسعين — لم تجب الزكاة فيها إلا بزيادة ما يكملها. وبقولهم في الناقصة قال أحد.

قوله: (فما زاد فعلى حساب ذلك) أى: ما زاد على مائتي درهم يكون بحسابه قل أو كثر فلا وقص فيها. وهو قول الجمهور: منهم على وابن عمر والنخعي ومالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد والثوري وابن أبي ليلى وابن المنذر، مستدلين بحديث الباب، وبأن الزكاة وجبت شكراً لنعمة المال، واشتراط النصاب في الابتداء لتحقيق الغنى، ولا معنى لاشتراطه بعد ذلك فيما لا ضرر في تجزئته كالدراهم، وقال أبو حنيفة وسعيد بن المسيب وطاوس والحسن البصري والشعبي ومكحول والزهري: لا شيء في الزيادة على المائتين حتى تبلغ أربعين درهماً، فإذا بلغت فيها درهم.

واستدلوا بما رواه الدارقطني من طريق المنهال بن الجراح عن حبيب بن نجيع عن عبادة بن نسي عن معاذ أن رسول الله ﷺ أمره حين وجهه إلى اليمن: ألا تأخذ من الكسر شيئاً، إذا كانت الورق مائتي درهم فخذ منها خمسة دراهم، ولا تأخذ مما زاد

شيئاً حتى يبلغ أربعين درهماً، وإذا بلغ أربعين درهماً فخذ منه درهماً. قال الدارقطني:  
المنهال بن الجراح متروك الحديث، وعبادة بن نسي لم يسمع من معاذ.

وبما في كتاب عمرو بن حزم من قول النبي ﷺ: "وفي كل خمس أواق من الورق  
خمسة دراهم وما زاد ففي كل أربعين درهماً". ويأتى للمصنف وصححه الحاكم وابن  
حبان والبيهقي، لكن حديث معاذ مرسل وفيه متروك كما علمت، وقال ابن حزم: فيه  
المنهال وهو كذاب وضاع يروى الحديث عن مجهول، وقال ابن حبان: كان يكذب.  
وأجيب عما في كتاب عمرو بن حزم بأن في سنده سليمان بن داود الجزري، قال  
فيه ابن حزم: ساقط مطرح. وعلى فرض صحته؛ فهو بمفهومه يفيد نفى الزكاة عما  
دون الأربعين بعد المائتين، وحديث الباب يفيد بمنطوقه وجوب الزكاة فيما دون  
الأربعين، وكذلك حديث: "في الرقة ربع العشر"، وإذا تعارض منطوق ومفهوم قدم  
المنطوق، وأطال ابن حزم في الرد عليهم، وقال: فبقيت الرواية عن علي وابن عمر  
رضي الله عنهما بمثل قولنا. ولا يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف ذلك، ثم  
ساق حديث أنس السابق في أول الباب، وقال فيه: "وفي الرقة العشر، فإن لم تكن إلا  
تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها"، فأوجب رسول الله ﷺ الصدقة في  
الرقة ربع العشر عمومًا، لم يخص من ذلك شيئاً إلا ما كان أقل من خمس أواق، فبقي  
ما زاد على ذلك على وجوب الزكاة فيه، فلا يجوز تخصيص شيء منه أصلاً. يعنى:  
إلا بمخصص، ولا مخصص.

إذا علمت هذا، تعلم أن الراجح قول الجمهور لقوة أدلته.

قوله: (فإن لم يكن إلا تسع وثلاثون... إلخ) أى: إن لم يوجد من الغنم إلا تسع  
وثلاثون فلا زكاة فيها لعدم كمال النصاب، وفي نسخة: (فإن لم تكن إلا تسعاً وثلاثين  
بالنصب)، أى: إن لم تكن الغنم إلا تسعاً وثلاثين. قوله: (وساق صدقة الغنم... إلخ)

أى: ساق أبو إسحاق بسنده إلى علي مرفوعاً بيان زكاة الغنم مثل ما في حديث الزهرى المتقدم عن سالم عن أبيه.

قوله: (وفي البقر في كل ثلاثين تبيع... إلخ) أى: تجب الزكاة في البقر في كل ثلاثين منها تبيع، وهو ما له سنة عند الجمهور، وقالت المالكية: ما له سنتان ودخل في الثالثة، والأول هو الموافق للغة، وسمى بذلك؛ لأنه يتبع أمه. والأثنى والذكر هنا سواء عند الأكثر؛ لما رواه الترمذى عن ابن مسعود عن النبى ﷺ: "في كل ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة"، وقالت المالكية: ما لها ثلاث سنين والأول هو الموافق للغة، سميت بذلك لطلوع أسنانها، وفي النهاية: قال الأزهرى: البقرة والشاة يقع عليهما اسم المسن إذا أثليا - أى: ظهرت ثناياهما - ويشيان في السنة الثالثة، وليس معنى إسنانها كبرها كالرجل المسن، ولكن معناه طلوع سننها في السنة الثالثة. وتقدم أنه لا تتعين الأنثوة في الغنم اتفاقاً، وكذا في كل أنواع البقر عند الحنفية لحديث الباب، ولما رواه الطبرانى عن ابن عباس مرفوعاً وفيه: "في كل أربعين مسنة أو مسن".

وذهب الجمهور إلى أنه لا بد من الأنثوة فيما وجب فيه مسنة، ولم يبين في الحديث تفصيل ما زاد على الأربعين، وقد بين في رواية أحمد من طريق يحيى بن الحكم عن معاذ، قال: بعثنى رسول الله ﷺ أصدق أهل اليمن - أى: أجمع منهم الزكاة - وأمرنى أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً، ومن كل أربعين مسنة، فعرضوا على أن آخذ ما بين الأربعين والخمسين وما بين الستين والسبعين وما بين الثمانين والتسعين، فأبيت ذلك وقلت لهم: حتى أسأل رسول الله ﷺ عن ذلك، فقدمت فأخبرت النبى ﷺ، فأمرنى أن آخذ من كل ثلاثين تبيعاً، ومن كل أربعين مسنة، ومن الستين تبيعين، ومن السبعين مسنة وتبيعاً، ومن الثمانين مستتين، ومن التسعين ثلاثة أتباع،

ومن المائة مسنة وتبيعين، ومن العشرة ومائة مستتين وتبيعاً، ومن العشرين ومائة ثلاث مسنات أو أربعة أتباع، وأمرني ألا آخذ فيما بين ذلك شيئاً، وزعم أن الأوقاص لا فريضة فيها. ورواه أيضاً البزار، والحديث ضعيف؛ لأن في سنده الحسن بن عماره وهو ضعيف، ويدل على ضعفه أيضاً ذكر قدوم معاذ على النبي ﷺ من اليمن ولم يقدم إلا بعد موته ﷺ، فقد روى الإمام مالك في الموطأ من طريق طاوس اليماني: أن معاذ بن جبل أخذ من ثلاثين بقرة تبيعاً، ومن أربعين بقرة مسنة، وأتى بما دون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئاً، وقال: لم أسمع من رسول الله ﷺ فيه شيئاً حتى ألقاه فأسأله، فتوفى رسول الله ﷺ قبل أن يقدم معاذ.

قال البيهقي: طاوس وإن لم يلق معاذاً إلا أنه يمانى وسيرة معاذ بينهم مشهورة. وفي الزرقاني على الموطأ: قال عمرو بن شعيب: لم يزل معاذ بالجند منذ بعثه النبي ﷺ إلى اليمن حتى توفى النبي ﷺ وأبو بكر، ثم قدم على عمر فرده على ما كان عليه. قال أبو عمر: توفى معاذ في طاعون عمواس سنة سبع عشرة، و"الجند" بليدة باليمن منها طاوس و"عمواس" بفتح أوله وثانيه أو بكسر الأول وسكون الثاني: بلدة بفلسطين قرب القدس. ومع هذا فقد قال ابن عبد البر في الاستذكار: لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ، وأنه النصاب المجمع عليه فيها.

وأما قول ابن جرير الطبري: صح الإجماع المقطوع به أن في كل خمسين بقرة بقرة، فوجب الأخذ بهذا وما دون ذلك فمختلف ولا نص في إيجابه. فمردود بحديث عمرو بن حزم فإن فيه: في كل ثلاثين باقورة تباع جذع أو جذعة، وفي كل أربعين باقورة بقرة، وبحديث معاذ الآتي وبغيره من الأحاديث، وإن كان في بعضها مقال، لكنها لكثرتها يقرى بعضها بعضاً، فالحق ما في حديث الباب ونحوه من أن

في كل ثلاثين تبيعاً، وفي أربعين مسنة، وفي الستين تبيعين، وفي السبعين مسنة وتبيع وهكذا، ولا شيء في الأوقاص عند الجمهور، وروى عن أبي حنيفة في المشهور عنه أنه لا وقص بين الأربعين والستين، فما زاد على الأربعين فبحسابه، ففي الواحدة ربع عشر مسنة، وفي اثنتين نصف عشر مسنة، وفي الأربعة عشر مسنة، وهكذا إلى ستين.

وروى الحسن عنه: أنه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ خمسين ففيها مسنة وربع مسنة أو ثلث تبيع، وروى أسد بن عمرو عنه: أنه لا شيء في الزيادة إلى ستين، وهو قول صاحبيه، وهو أعدل الأقوال والمختار وعليه الفتوى.

قوله: (وليس على العوامل شيء) أي: لا يجب على صاحب الماشية التي أعدت للعمل من حمل أو حرث وغيرهما زكاة، فعلى باقية على حالها يحتمل أنها بمعنى "في" أي: لا تجب فيها زكاة، وعلى هذا أكثر العلماء خلافاً للمالك القائل بوجوب الزكاة فيها أخذاً بمطلق الأحاديث، فإن المطلق يحمل على المقيد كما هو مقرر.

ومن أدلة الجمهور ما أخرجه الدارقطني من طريق طاوس عن ابن عباس أنه ﷺ قال: "ليس في البقر العوامل صدقة"، قال الإمام أحمد: ليس في العوامل زكاة، وأهل المدينة يرون فيها الزكاة وليس عندهم في هذا أصل.

قوله: (وفي الإبل، فذكر صدقتها كما ذكر الزهري... إلخ) أي: وتجب الزكاة في الإبل، وذكر أبو إسحاق بسنده إلى علي ما يجب في زكاة الإبل كما ذكر الزهري عن سالم عن أبيه في الحديث المتقدم وفيه: فكان فيه - أي: في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ في الصدقات - في خمس من الإبل شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه. ولما كان في حديث علي ما يخالف بعض ما في حديث الزهري المروى عن ابن عمر نبه هنا على موضع المخالفة بقوله: قال:

وفي خمس وعشرين خمسة من الغنم... إلخ، فإن المتقدم في حديث ابن عمر: وفي خمس وعشرين ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين. وحديث ابن عمر هو الحجة وعليه عمل العلماء كافة، ولم نعلم له مخالفاً إلا ما روى عن عليّ من أن في خمس وعشرين خمس شياه، وهو ضعيف. فإن في سنده عاصم بن ضمرة والحارث الأعور، وفي كلِّ مقال، حتى قال الشعبي: حدثني الحارث الأعور وكان كذاباً. وقال أبو إسحاق: زعم الحارث الأعور وكان كذاباً. وما أخرجه الدارقطني من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري عن سالم عن أبيه وفيه: "وفي خمس وعشرين خمس شياه" ضعيف؛ لأن سليمان بن أرقم ضعيف الحديث متروك كما قال الدارقطني، وقال الخطابي: هذا "يعني قوله: في خمس وعشرين خمسة من الغنم" متروك بالإجماع غير مأخوذ به عند أحد من العلماء.

قوله: (ثم ساق مثل حديث الزهري) وهو: فإذا زادت - أي: الإبل - على الستين واحدة ففيها جذعة إلى خمس وسبعين، فإذا زادت واحدة ففيها بنتا لبون إلى تسعين.

قوله: (وفي النبات ما سقت الأنهار... إلخ) أي: ويجب فيما أخرجته الأرض مما يقصد به استغلالها العشر إن سقى بماء النهر أو المطر أو العيون ونصف العشر إن سقى بالآلة كالساقية والشادوف، (والغرب) بفتح فسكون: الدلو العظيمة، وبعموم الحديث أخذ أبو حنيفة فقال: تفترض الزكاة فيما يخرج من الأرض مما يقصد به استغلالها بلا شرط نصاب ولا بقاء، فتجب في البقول والورد والرياحين والخضروات والفواكه وكل ما يقصد بالزراعة، ولا تجب في نحو: حطب وحشيش مما لا يقصد بالزراعة، وسيأتي بيان المذاهب في ذلك في باب "صدقة الزرع" إن شاء الله تعالى.



قوله: (وفي حديث عاصم والحارث...إخ) أى: ذكر أبو إسحاق في حديثه عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور أن الصدقة فيما ذكر تجب في كل عام. وقال زهير: ظننت أبا إسحاق قال: تجب في كل عام مرة. وفي بعض النسخ: قال أبو داود: وفي حديث عاصم...إخ.

قوله: (وفي حديث عاصم إذا لم يكن في الإبل...إخ) أى: ذكر أبو إسحاق في روايته عن عاصم بن ضمرة: أن من كان عنده من الإبل ما يجب فيه ابنة مخاض فلم توجد عنده هى ولا ابن اللبون دفع للساعى بنت لبون وأخذ منه الفضل وهو عشرة دراهم أو شاتين. وهو مذهب على وعمر والثورى وقول لإسحاق، وذهب زيد بن على إلى أن الفضل بين كل سئنين شاة أو عشرة دراهم. وتقدم بيان ذلك وأن الثابت في كتاب أبي بكر تقدير الفضل بشاتين أو عشرين درهماً، وهو أصح من حديث على، وفي بعض النسخ: قال أبو داود: وفي حديث عاصم: إذا لم يكن في الإبل...إخ.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن أقل نصاب تجب فيه الزكاة من الفضة مائتا درهم، وعلى أنه لا وقص فيها، وعلى أنه لا زكاة في أقل من ثلاثين من البقر، وأن الثلاثين فيها تبيع، وفي الأربعين مسنة، وما بينهما عقو، وأنه لا زكاة في العوامل منها ومثلها الإبل في هذا. وفيه: أن في خمس وعشرين من الإبل خمسة من الغنم، وأن بنت المخاض لا تؤخذ فيما دون ست وعشرين من الإبل، وتقدم أنه متروك بالإجماع. ودل على أن فيما أنبتته الأرض العشر إن سقى بغير آلة، ونصف العشر إن سقى بآلة، وعلى أن من لزمته بنت مخاض ولم تكن عنده هى ولا ابن اللبون وعنده بنت اللبون دفعها إلى الساعى، وأخذ منه الفضل عشرة دراهم أو شاتين، وتقدم ما فيه.

● عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ عَفَوْتُ عَنِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ، فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرِّقَّةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمُ دِرْهَمٌ، وَلَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِائَةً شَيْءٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ فَفِيهَا خُمُسَةُ دَرَاهِمٍ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي وابن ماجه والطحاوى.

○ معنى الحديث: قوله: (قد عفوت عن الخيل والرقيق) أى: تجاوزت لكم عن الزكاة فيهما، وفي رواية ابن ماجه: "تجاوزت لكم عن صدقة الخيل والرقيق".

والحديث يدل على عدم وجوب الزكاة في الخيل والرقيق مطلقاً، فإن "أل" في كل من الخيل والرقيق للجنس، وإلى ذلك ذهب مالك وأصحابه والشافعي والحنابلة وأبو يوسف ومحمد، وهو قول عليّ وابن عمر والشعبي وعطاء والحسن البصري وعمر بن عبدالعزيز وكثيرين، واستدلوا أيضاً بما رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة: "ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه" وبما سيأتى للمصنف في "باب صدقة الرقيق": ليس في الخيل والرقيق زكاة إلا زكاة الفطر في الرقيق. وفي رواية عند مسلم: ليس للعبد صدقة إلا صدقة الفطر.

وقال أبو حنيفة وزفر وحامد بن أبي سليمان وزيد بن ثابت: تجب الزكاة في الخيل إذا كانت ذكوراً وإناثاً سائمة، وصاحبها بالخيار إن شاء أعطى عن كل فرس ديناراً، وإن شاء قومها وأعطى ربع العشر، عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وعن كل عشرين ديناراً نصف دينار، ولا نصاب فيها عند أبي حنيفة في المشهور عنه، وقيل: نصابها ثلاثة أو خمسة، وأما الذكور الخالص والإناث الخالص ففيهما روايتان عن أبي حنيفة، والراجح عدم وجوبها في الذكور ووجوبها في الإناث، واستدلوا بما أخرجه الدارقطني والبيهقي في السنن عن الليث بن حماد والإصطخري ثنا أبو يوسف

عن غورك بن الخضرم أبي عبدالله عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: في الخيل السائمة في كل فرس دينار. قال الدارقطني: تفرد به غورك وهو ضعيف جداً ومن دونه ضعفاء. قال البيهقي: لو كان هذا الحديث صحيحاً عند أبي يوسف لم يخالفه. وبما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ذكر الخيل فقال: "ورجل ربطها تغنياً وتعففاً، ثم لم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها فهي لذلك ستر"، لكنه ليس نصاً في الزكاة بل محتمل للزكاة وللجهاد عليها في سبيل الله وإعارتها وحمل المنقطعين عليها، فلا يصلح دليلاً لهم. واستدلوا أيضاً بما أخرجه عبدالرزاق عن أبي جريح أخبرني عمرو بن دينار أن جبير بن يعلى أخبره أنه سمع يعلى بن أمية يقول: ابتاع عبد الرحمن بن أمية أخو يعلى بن أمية من رجل من أهل اليمن فرساً أنشئ بمائة قلوص، فندم البائع فلحق بعمر فقال: غصبني يعلى وأخوه فرساً لي، فكتب إلى يعلى أن الحق بي، فأتاه فأخبره الخبر، فقال: إن الخيل ليبلغ هذا عندكم، ما علمت أن فرساً يبلغ هذا. فأتاه من كل أربعين شاة، ولا نأخذ من الخيل شيئاً، خذ من كل فرس ديناراً. فقرر على كل فرس ديناراً، لكن ذلك اجتهد من عمر فلا يكون حجة. على أنه قد روى عن عمر رضي الله عنه أنه خير أهل الشام في دفع زكاة خيلهم، فقد روى مالك عن الزهري عن سليمان بن يسار أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة بن الجراح: خذ من خيلنا ورقيقنا صدقة، فأبى ثم كتب إلى عمر فأبى عمر، ثم كلموه أيضاً فكتب إلى عمر، فكتب إليه عمر: إن أحبوا فخذها منهم واردها عليهم، وارزق رقيقهم. ففي امتناع أبي عبيدة وعمر أولاً من أخذ الزكاة من أهل الشام في خيلهم ورقيقهم دليل واضح على أنه لا زكاة فيهما، وإلا فما كان ينبغي أن يمتنع مما أوجب الله أخذه.

ومحل الخلاف إذا لم تكن الخيل للركوب والعبد للخدمة ولا للتجارة، فإن كانت الخيل للركوب والعبد للخدمة، فلا زكاة فيها اتفاقاً، وإن كانت للتجارة ففيها الزكاة عند عامة العلماء إلا الظاهرية فلا زكاة فيها مطلقاً عندهم، ولا زكاة في الحمير إذا لم تكن للتجارة؛ لما رواه أحمد عن أبي هريرة قال: سئل رسول الله ﷺ عن الحمير: فيها زكاة؟ فقال: ما جاءني فيها شيء إلا هذه الآية الفاذة "الجامعة": ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿ الزلزلة/٧-٨.

○ فقه الحديث: دل الحديث - زيادة على ما تقدم - على عدم وجوب الزكاة في الخيل والرقيق.

● عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ فِي أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ، وَلَا يُفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا - مُؤْتَجِرًا - قَالَ ابْنُ الْعَلَاءِ: مُؤْتَجِرًا بِهَا - فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطَرَ مَالِهِ عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ، لَيْسَ لَالٍ مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي والحاكم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (في كل سائمة إبل) أى: في كل أربعين من الإبل السائمة بنت لبون، وهو محمول عند الجمهور على ما إذا زادت الإبل على مائة وعشرين، وعند الحنفية على ما بعد مائة وخمسين، فلا ينافي ما تقدم من أن بنت اللبون تكون في ست وثلاثين إلى خمس وأربعين، فإن ذاك محمول على مبدأ العدد أو أن اسم العدد لا مفهوم له، فقول المصنف: (في كل أربعين)، بدل من قوله: (في كل سائمة).

قوله: (لا يفرق إبل عن حسابها) أى: لا يفرق أحد الخليطين إبله عن إبل صاحبه فراراً من الصدقة، فقوله: عن حسابها أى: عن مقدارها وعددها الذى تجب فيه الزكاة، كما إذا كان لأحد الخليطين ثلاث من الإبل وللآخر اثنان فإن مجموعها شاة، ولو فرقاها لا يجب عليهما شيء.

قوله: (من أعطاها مؤتجراً... إلخ) أى: من أدى الزكاة طيبة بها نفسه طالباً أجرها من الله تعالى أعطاه ثوابها، وزاد ابن العلاء في روايته لفظ (بها) فقال: (من أعطاه مؤتجراً بها). قوله: (ومن منعها فإننا أخذوها وشطر ماله) أى: من منع الزكاة أخذت منه وأخذ نصف ماله عقوبة له على منع الزكاة، وشطر بالنصب عطف على الضمير في (أخذوها) باعتبار محله.

وإلى جواز العقوبة بالمال ذهب الإمام يحيى والشافعى فى القديم والهادوية وأحمد وإسحاق، وقد قيل: لا خلاف فى ذلك بين أهل البيت أخذاً بظاهر هذا الحديث، وبحديث عمر مرفوعاً: "إذا وجدتم الرجل قد غل فأحرقوا متاعه"، أخرجه المصنف فى "باب عقوبة الغال" من كتاب الجهاد، وبحديث عبدالله بن عمرو بن العاص: أن النبى ﷺ وأبا بكر وعمر أحرقوا متاع الغال وضربوه، أخرجه الحاكم والبيهقى والمصنف فى الباب المذكور.

وبحديث سعد ابن أبى وقاص قال: سمعت النبى ﷺ يقول: "من وجدتموه يصيد فيه - يعنى فى حرم المدينة - فخذوا سلبه"، أخرجه مسلم.

وبحديث ابن عمرو أن النبى ﷺ سئل عن الثمر المعلق فقال: "من أصاب فيه من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه، ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤديه الجرين فبلغ ثمن الجن فعليه القلع"،

أخرجه المصنف في "باب ما لا قطع فيه" من كتاب الحدود، والخبنة بضم المعجمة وسكون الموحدة: معطف الإزار وطرف الثوب، أى: لا يأخذ منه في ثوبه.

وذهب الجمهور إلى أن العقوبة بالمال غير مشروعة، لا فرق في ذلك بين مانع الزكاة والغال في الصدقة والغنمة وغيرهما. وأجابوا عن حديث بهز بأنه لم يثبت، فقد قال الشافعي: ليس بهز حجة، وهذا الحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث، ولو ثبت لقلنا به. وسئل عنه أحمد فقال: لا أدري ما وجهه. ودعوى أنه منسوخ غير مسلمة، قال الحافظ في التلخيص: قال البيهقي وغيره: حديث بهز هذا منسوخ، وتعقبه النووي: بأن الذى ادعوه من كون العقوبة كانت بالأموال في الأموال أول الإسلام ليس بثابت ولا معروف، ودعوى النسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ.

وأما قول الحربي وابن حجر: إنه لا دليل في حديث بهز على جواز العقوبة بالمال؛ لأن الرواية "وشطّر ماله" بالبناء للمجهول، أى: جعل ماله شطرين، وبخير الساعى فيأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة، ولا يلزمه مال فوق الواجب - فقد رده النووي وغيره: بأن الأخذ من خير الشطرين عقوبة مالية؛ لأن الواجب الوسط بلا خيار.

وأجابوا عن حديث عمر: بأنه لا يصلح للاحتجاج به، فإن في سنده صالح بن محمد بن زائدة المديني، قال فيه البخارى: منكر الحديث، وقال أبو داود والنسائي: ليس بالقوى وضعفه غير واحد، وقال الحافظ في تهذيب التهذيب بعد ذكر الحديث في ترجمة صالح المذكور: لا يتابع عليه، وقال الدارقطني: أنكروه على صالح ولا أصل له، ومثله حديث ابن عمرو الأول؛ فإن في سنده زهير بن محمد وهو مجهول.

وأجابوا عن حديث سعد بن أبي وقاص بأنه من باب الفدية كما تجب على من يصيد صيد مكة، فهو وارد على سبب خاص الذي هو التعدى على صيد حرم المدينة فلا يتجاوز إلى غيره، وكذا قوله: في حديث ابن عمرو الأخير: "ومن خرج بشيء منه - أى: من الثمر - فعليه غرامة مثليه" وارد على سبب خاص فلا يتعداه إلى غيره، فهو مما ورد على خلاف القياس، فيقتصر فيه على محل ورود، وإلا فقد دلّ الكتاب والسنة على تحريم مال الغير، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ﴾ البقرة/١٨٨. وفي حديث حجة الوداع: "إنما دماؤكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام" وفي حديث لمسلم: "كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه"، وحديث الباب لو صح يكون كغيره فلا يدل إلا على عقوبة مانع الزكاة بخصوصه لا غير، ولا يلحق بالزكاة غيرها؛ لأنه قياس في مقابلة النص القاطع الدال على حرمة مال المسلم ودمه. وقد خالف هذه الأدلة القطعية أكثر أولى الأمر في هذا العصر، واسترسلوا في العقوبة بالأموال استرسالاً ينكره العقل والشرع، وأكثرهم جهال لا يعرفون شيئاً من أمر الدين، لا همّ لهم إلا قبض المال من كل من لهم عليه ولاية، ويدعون أنه من باب التأديب ولا يصرفونه إلا في حاجاتهم، وكل هذا حرام معلوم حرمة من الدين بالضرورة؛ فإنه من أكل أموال الناس بالباطل، وقد شب عليه الصغير وشاب عليه الكبير، واستحكم الأمر ولا منكر ولا مزيل لهذا الشر، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

قوله: (عزمة من عزمات ربنا) عزمة منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، أى: عزم الله علينا ذلك عزمة، ويجوز رفعه على أنه خير لمبتدأ محذوف، أى: ذلك عزمة، والعزمة في اللغة: الجد في الأمر، والمراد بها هنا الحق الواجب،

وعزمات الله حقوقه وواجباته. قوله: (ليس لآل محمد منها شيء) أى: أن الزكاة حق من حقوق الله تعالى ليس لآل محمد فيها نصيب.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه لا زكاة في المعلوفة، وعلى نهى الخليطين عن تفريق الإبل إلا رغبة في عدم الصدقة أو قلتها، وعلى الترغيب في إخلاص النية في إعطائها ابتغاء مرضاة الله تعالى، وعلى أنه يجوز للإمام أن يأخذ الزكاة قهراً إذا امتنع من أدائها رب المال، وحينئذ يكتفى بنية الإمام أو نائبه، وتجزئ من هي عليه وإن فاته الأجر. وعلى أن ولاية قبض الزكاة إلى الإمام أو نائبه، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي، وعلى أنه يجوز للإمام أن يعاقب بأخذ المال وتقدم ما فيه، وعلى أن الزكاة لا تحل لآل النبي ﷺ، وسيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

● عَنْ مُعَاذِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْيَمَنِ أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْبَقَرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسَنَّةً، وَمِنْ كُلِّ خَالِمٍ - يَعْنِي مُحْتَلَمًا - دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ مِنَ الْمَغَافِرِ (ثِيَابٌ تُكُونُ بِالْيَمَنِ).

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (لما وجهه إلى اليمن) أى: أرسله إليها عاملاً على الزكاة وغيرها. قوله: (أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبiece) تقدم أن التبيع: ما له سنة ودخل في الثانية، ولا فرق هنا بين الذكر والأنثى، قال الخطابي: يشبه أن يكون ذلك لقلة هذا النصاب وانحطاط هذا النوع من الحيوان، فيسوغ لهم إخراج الذكر منه ما دام قليلاً، إلى أن يبلغ كمال النصاب وهو الأربعون. يعنى فلتعين الأنثى وهى المسنة، وتقدم أن هذا عند غير الحنفية، أما الحنفية فسووا بين



الذكر والأنثى في جميع أنصبة البقر، لحديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبی ﷺ قال: في كل ثلاثين في البقر تبع أو تبعة، وفي كل أربعين مسنة أو مسن. رواه الطبرانی. والحكمة في ذلك التقارب بين الذكر والإناث في الغنم والبقر، وتباين ما بينهما في الإبل.

قوله: (من كل حالم... إلخ) أى: بالغ بالسن أو غيره، وهو المراد بقوله: (يعنى محتملاً)، والمعنى: أمره أن يأخذ من كل بالغ ذكر من أهل الذمة ديناراً جزية. وفيه دلالة على أنه لا جزية إلا على الرجال البالغين من أهل الذمة. ولم يصرح في الحديث به؛ لكونه معلوماً، ويأتى تمام الكلام على ذلك في "باب الجزية" إن شاء الله تعالى.

قوله: (أو عدله من المعافر) وفي بعض النسخ: (من المعافى) وفي بعضها زيادة قوله: (والمعافر ثياب... إلخ)، أى: ما يعادل قيمة الدينار من ثياب باليمن، وعدل بفتح العين المهملة وكسرها: المثل. وقيل: بالفتح: ما عادل الشيء من غير جنسه، وبالكسر: ما عادله من جنسه، وقيل العكس. ومعافر بوزن مساجد: موضع باليمن أو حتى من همدان باليمن تنسب إليها الثياب.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن زكاة البقر لا تجب في أقل من الثلاثين، وهو مذهب الجمهور، وقال سعيد بن المسيب والزهرى: يجب في كل خمس شاة قياساً على الإبل، وردّ بأن النصاب لا يثبت بالقياس وأنه لا قياس مع النص. ففي رواية النسائي من حديث معاذ، قال: أمرني رسول الله ﷺ حين بعثني إلى اليمن ألا آخذ من البقر شيئاً حتى تبلغ ثلاثين... الحديث، وعلى أن الجزية إنما تؤخذ من الذكر البالغ ديناراً أو قيمته.

● عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: سِرْتُ - أَوْ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَارَ - مَعَ مُصَدِّقِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِذَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلَّا تَأْخُذَ مِنْ رَاضِعِ لَبَنٍ، وَلَا تَجْمَعَ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ، وَلَا تُفَرِّقَ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ. وَكَانَ إِذَا يَأْتِي الْمِيَاةَ حِينَ تَرُدُّ الْغَنَمُ فَيَقُولُ: أَدُّوا صَدَقَاتِ أَمْوَالِكُمْ، قَالَ: فَعَمَدَ رَجُلٌ مِنْهُمْ إِلَى نَاقَةٍ كَوْمَاءَ، قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا صَالِحٍ مَا الْكَوْمَاءُ؟ قَالَ: عَظِيمَةُ السَّنَامِ، قَالَ: فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهَا، قَالَ: إِنِّي أَحِبُّ أَنْ تَأْخُذَ خَيْرَ إِبْلَى، قَالَ: فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهَا، قَالَ: فَخَطَمَ لَهُ أُخْرَى دُونَهَا، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهَا، ثُمَّ خَطَمَ لَهُ أُخْرَى دُونَهَا فَقَبِلَهَا وَقَالَ: إِنِّي آخِذُهَا وَأَخَافُ أَنْ يَجِدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِي: عَمَدْتَ إِلَى رَجُلٍ فَتَخَيَّرْتُ عَلَيْهِ إِبْلَاهُ.

والحديث أخرجه أيضًا: الدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (قال: سرت أو قال: أخبرني... إلخ) بالشك من ميسرة، والأول أرجح، وقوله: (فإذا في عهد رسول الله ﷺ) يعني: في كتابه، ويؤيده الرواية الآتية عن سويد قال: أتانا مصدق النبي ﷺ، فأخذت بيده وقرأت في عهده ﷺ أى: كتابه. فأفادت أن الذي سار مع المصدق سويد، وأن المراد بالعهد: الكتاب، خلافا لما قاله بعضهم: من أن المراد به زمانه.

قوله: (ألا تأخذ من راضع لبن) أى: لا تأخذ صغيراً يرضع اللبن، ونهاه ﷺ عن أخذ الصغير، لأنه يضر بمصلحة الفقراء فإن حقهم في الأوساط، ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف، أى: لا تأخذ ذات راضع لبن، والمراد: ذات الدر لأنها من خيار المال. و(من) زائدة على الاحتمالين، ويحتمل أن المراد: لا تعد الصغار في

نصاب الزكاة؛ وعليه يكون الحديث حجة لأبي حنيفة ومحمد في أن الصغار من الإبل والغنم والبقر لا زكاة فيها استقلالاً، فلو ملك خمساً وعشرين من الإبل وقد وضعت خمساً وعشرين فصيلاً ومات الكبار كلها قبل تمام الحول وتم على الصغار فلا زكاة فيها، أما لو بقي من الكبار ولو واحدة فإنها تزكى تبعاً للأصل لا قصدًا، وعند أبي يوسف يجب في الصغار واحدة منها إذا تم لها حول.

قوله: (وكان إنما يأتي المياه حين ترد الغنم) وكذا غيرها من المواشي، أى: وكان العامل يأتي موارد المياه لما فيه من السهولة عليه في جمع الصدقة. قوله: (فخطم له أخرى دونها) أى: قاد له ناقة بخطامها أقل من الأولى، والخطام: الحبل الذى تقاد به الناقة. قوله: (وأخاف أن يجد على رسول الله ﷺ... إلخ) أى: يغضب على ﷺ، من أخذها قاتلاً: قصدت إلى رجل فتخيرت عليه، أى: أخذت خير إبله، ولعل التى أخذها كانت فوق الوسط المأمور بأخذه في الزكاة.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن الصغير من النعم والخيار منها لا يؤخذان في الزكاة، وعلى النهى عن جمع المقتروق أو تفريق المجتمع خشية الصدقة على ما تقدم بيانه.

● عَنْ مُسْلِمِ بْنِ ثَفَنَةَ الشُّكْرِيِّ، قَالَ الْحَسَنُ: رَوْحٌ يَقُولُ مُسْلِمُ بْنُ شُعْبَةَ قَالَ: اسْتَعْمَلَ نَافِعُ بْنُ عُلْقَمَةَ أَبِي عَلَى عِرَافَةَ قَوْمِهِ فَأَمَرَهُ أَنْ يُصَدِّقَهُمْ، قَالَ: فَبَعَثَنِي أَبِي فِي طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَأَتَيْتُ شَيْخًا كَبِيرًا يُقَالُ لَهُ سَعْرُ بْنُ دَيْسَمٍ فَقُلْتُ: إِنَّ أَبِي بَعَثَنِي إِلَيْكَ - يَعْنِي لِأَصَدِّقَكَ - قَالَ: ابْنُ أَخِي وَأَيُّ نَحْوٍ تَأْخُذُونَ؟ قُلْتُ: نَخْتَارُ حَتَّىٰ إِنَّا نَتَّبِعُ ضُرُوعَ الْغَنَمِ. قَالَ ابْنُ أَخِي: فَإِنِّي أَحَدُكَ أَلَىٰ كُنْتُ فِي شُعْبٍ مِنْ هَذِهِ الشَّعَابِ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي

غَنِمَ لِي، فَجَاءَنِي رَجُلَانِ عَلَى بَعِيرٍ فَقَالَا لِي: إِنَّا رَسُولَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكَ لِنُؤَدِّيَ صَدَقَةَ غَنِمِكَ، فَقُلْتُ: مَا عَلَىٰ فِيهَا؟ فَقَالَا: شَاةٌ فَعَمَدْتُ إِلَى شَاةٍ قَدْ عَرَفْتُ مَكَانَهَا مُمْتَلِئَةً مَحْضًا وَشَحْمًا فَأَخْرَجْتُهَا إِلَيْهِمَا فَقَالَا: هَذِهِ شَاةُ الشَّافِعِ وَقَدْ نَهَاَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَأْخُذَ شَافِعًا. قُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ تَأْخُذَانِ؟ قَالَا: عَنَاقًا جَذَعَةً أَوْ ثَنِيَّةً. قَالَ: فَعَمَدْتُ إِلَى عَنَاقٍ مُعْتَاطٍ - وَالْمُعْتَاطُ الَّتِي لَمْ تَلِدْ وَلَدًا وَقَدْ حَانَ وَلَادُهَا - فَأَخْرَجْتُهَا إِلَيْهِمَا فَقَالَا: نَاوِلْنَاهَا، فَجَعَلَاهَا مَعَهُمَا عَلَى بَعِيرِهِمَا ثُمَّ انْطَلَقَا.

○ معنى الحديث: قوله: (قال: ابن أخي) أي: يا بن أخي، فهو على تقدير حرف النداء. قوله: (وأي: نحو تأخذون... إلخ) يعني: أي: صنف تأخذون؟ فقال له مسلم: تأخذ الخيار، بعد أن تبين ونختبر ضروعها ونعرف جيدها من رديتها، وفي بعض النسخ: "حتى إنا نشبر ضروع الغنم" أي: نقيسها بالشبر ليتبين حالها، من "شبرت" الشيء من باب قتل: قسته بالشبر، وفي بعض النسخ: (نسبر) بالسين المهملة وضم الباء الموحدة، أي: نختبر ونعرف فهو من باب قتل، يقال: سبرت الشيء: تعرفته.

قوله: (كنت في شعب... إلخ) بكسر الشين المعجمة أي: طريق من هذه الطرق في الجبل. قوله: (فعمدت إلى شاة... إلخ) أي: قصدت إلى شاة عرفت مكانها وجودتها، ويبن ذلك بقوله: (ممتلئة محضًا)، أي: لبنًا خالصًا وشحمًا، فالخصص بالخاء المهملة والضاد المعجمة: اللبن الخالص. وفي بعض النسخ: (فأعمد) بصيغة المضارع من باب ضرب، وعبر به استحضارًا للصورة الماضية. قوله: (هذه شاة

الشافع) يعنى: التى معها ولدها، سميت بالشافع؛ لأن ولدها قد شفعتها فصارت معه زوجًا، وقيل: هى الحامل التى يتبعها ولد آخر.

قوله: (عناقًا جذعة) أى: نأخذ عناقًا موصوفًا بكونه جذعة، والعناق بفتح العين المهملة: الأنثى من ولد المعز لم يتم له سنة، والجذع بفتححتين: ما ألقى مقدم أسنانه، وقد يكون ذلك لسنة أو دونها، قال فى المصباح: فالعناق تجذع لسنة، وربما أجذعت قبل تمامها للخصب فتسمن فيسرع إجذاعها فهى جذعة، ومن الضأن إذا كان من شابين يجذع لسنة أشهر إلى سبعة، وإذا كان من هرمين "بفتح فكسر" أجذع من ثمانية إلى عشرة أشهر. وفى النهاية: وأصل الجذع من أسنان الدواب وهو ما كان منها شائبًا فتيًا، فهو من الإبل ما دخل فى السنة الخامسة، ومن البقر والمعز ما دخل فى السنة الثانية، وقيل: من البقر ما دخل فى الثالثة، ومن الضأن ما تمت له سنة، وقيل: أقل منها. ومنهم من خالف بعض هذا فى التقدير.

قوله: (أو ثنية) عطف على عناق، والثنى من الضأن والمعز: ما له سنة، ومن البقر والجاموس: ما له ستان، ومن الإبل: ما له خمس، وهذا مذهب أبى حنيفة وأحمد، ووافقهما مالك فى الضأن والمعز والإبل، وقال: الثنى من البقر والجاموس: ما دخل فى السنة الرابعة، ووافقهما الشافعى فى البقر والإبل، وقال: الثنى من الضأن والمعز: ما دخل فى الثالثة كالبقر.

قال فى النهاية: الثنية من الغنم: ما دخلت فى السنة الثالثة، ومن البقر كذلك، ومن الإبل فى السادسة، والذكر ثنى، وعلى مذهب أحمد ما دخل من المعز فى الثانية، ومن البقر فى الثالثة.

أقول: خلاف الأئمة فى ذلك دليل على أنه مختلف فيه لغة، فقال كلُّ بما ترجح عنده.

قوله: (والمعاط التي لم تلد ولدًا... إلخ) يعنى: لم تحمل وقد حان أوان حملها، وفي النهاية: المعاط من الغنم: التي امتنعت عن الحمل لسمنها وكثرة شحمها. وقال: والذي جاء في سياق الحديث أن المعاط: التي لم تلد وقد حان وقت ولادها، وذلك من حيث معرفة سنّها وأنها قد قاربت السن التي يحمل مثلها فيها، فسمى الحمل بالولادة. وغرض سر من ذكر هذه القصة بيان أن الخيار لا يجب دفعها في الزكاة.

● عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خُمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم وأحمد وابن ماجه والترمذى والدارقطنى.

○ معنى الحديث: قوله: (بعث معاذًا إلى اليمن) كان ذلك سنة عشر قبل حج النبي ﷺ كما ذكره البخارى في آخر المغازى، وقيل: كان سنة تسع عند منصرفه من تبوك، كما ذكره الواقدي، وقيل سنة ثمان عام الفتح قوله: (إنك تأتى قوماً أهل كتاب)، ذكره توطئة لوصيته التي سيلقيها عليه ليستجمع معاذ همته

عليها؛ لكون أهل الكتاب أهل علم فلا يكون في مخاطبتهم كمخاطبة الجهلة من عبادة الأوثان، وخص أهل الكتاب بالذكر دون غيرهم تفضيلاً لهم أو تغلياً على غيرهم.

قوله: (فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله... إلخ) بدأ بالشهادتين لأنهما أصل الدين فلا يصح شيء من أعماله إلا بهما. واستدل الجمهور بحديث الباب على أنه لا يكفي في الدخول في الإسلام النطق بإحدى الشهادتين بل لا بد من النطق بهما، وقالوا: لا يشترط التبري من كل دين خالف دين الإسلام، خلافاً لمن زعم ذلك؛ لأن اعتقاد أن المعبود واحد وأن محمداً ﷺ رسوله يستلزم بطلان اعتقاد كل دين يخالف دين الإسلام.

قوله: (فإن هم أطاعوك لذلك... إلخ) أى: فإن أطاعوك بالنطق بالشهادتين فأخبرهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، وفي هذا دلالة لمن قال إن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة؛ فإنه ﷺ أمر معاذاً أن يأمرهم أولاً بالإيمان فقط، ثم بفروعه، ورتب العمل بها على الإيمان بالفاء، وأيضاً الشرط في قوله: (إن هم أطاعوك فأعلمهم... إلخ)، يفهم منه أنه لو لم يطيعوه لا يجب عليهم شيء من الصلوات.

وقال جماعة: إنهم مخاطبون بفروع الشريعة ولا تصح منهم إلا الإسلام، وأجابوا: عن هذا الحديث بأن الترتيب في الدعوة لا يستلزم الترتيب في الوجوب، ألا ترى أنه رتب في الحديث الزكاة على الصلاة بالفاء مع أنه لا ترتيب بينهما في الوجوب، فلا يلزم من عدم الإتيان بالصلاة إسقاط الزكاة، وبأن مفهوم الشرط مختلف في الاحتجاج به.

قوله: (فإن هم أطاعوك لذلك) أى: فى الأمر بالصلاة وصلوا؛ فاعلمهم أن الله قد افترض عليهم الزكاة فى أموالهم إذا توفرت شروطها. قوله: (وترد فى فقرائهم) أى: إلى فقرائهم، واحتج به من قال إنه يكفى إعطاء الزكاة لصف واحد من الأصناف الثمانية المذكورة فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً ﴾ التوبة/٦٠... الآية. ولا يلزم تعميم جميعهم بالإعطاء، ولكنه غير مسلم لاحتمال أن يكون ذكر الفقراء لكونهم أكثر من غيرهم.

قوله: (لإياك وكرائم أموالهم) أى: أحذرک من أخذ النفس من أموالهم، فالكرائم جمع كريمة وهى النفيسة، وقيل: هى ما يؤثر صاحب المال نفسه بها، وقال فى المطالع: هى جامعة الكمال الممكن فى حقها من غزارة لبن وجمال صورة وكثرة لحم، وحذره ﷺ من ذلك؛ لأن الزكاة شرعت لمواساة الفقراء فلا يناسب فيها الإجحاف بمال الأغنياء، إلا أن يعطوا ذلك عن طيب نفس فيجوز كما تقدم.

قوله: (واتق دعوة المظلوم) أى: اجتنب الظلم فلا تأخذ ما لا حق لك فى أخذه، ولا تفعل مع أحد ما يضره لتلا يدعوك عليك ودعاؤه سريع الإجابة والقبول حيث إنه مظلوم، وذكره عقب المنع من أخذ أنفس الأموال إشارة إلى أن أخذه بغير رضا صاحب المال ظلم، وفيه تنبيه أيضاً على المنع من جميع أنواع الظلم، فهو تدبيل سيق للتنفير من مطلق الظلم الشامل لأخذ النفس وغيره. قوله: (فإنها ليس بينها وبين الله حجاب) تعليل للاقتداء، والمراد أنها مقبولة وليس لها مانع يمنعها من القبول وإن كان الداعى عاصياً فعصيانه على نفسه كما جاء فى حديث أحمد عن أبى هريرة مرفوعاً: "دعوة المظلوم مستجابة، وإن كان فاجراً ففجوره على



نفسه" قال الحافظ في الفتح: إسناده حسن. وليس المراد: أن لله تعالى حجاباً يحجبه عن الناس؛ لأنه من صفات الحوادث وهي مستحيلة عليه تعالى.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن أصل الدين الإقرار لله تعالى بالوحدانية وللنبي ﷺ بالرسالة، وعلى أن الصلوات الخمس فرض في كل يوم وليلة، وعلى أن الوتر والعيدان ليس بفرض، وهو مجمع عليه. والقول بوجوب ما ذكر له دليل آخر تقدم بيانه. وعلى أن الزكاة من واجبات الدين وأن الإمام هو الذى يتولى أخذها إما بنفسه أو بنائبة، وعلى أنها تدفع لفقراء المسلمين دون أغنيائهم. قال عياض والطبى وغيرهما: إن فيه دليلاً على أن الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون؛ لعموم قوله: (تؤخذ من أغنيائهم)، قال الحافظ في الفتح: وفيه بحث. ووجهه أن الضمير في قوله: (تؤخذ من أغنيائهم) راجع إلى المكلفين لقوله: قبله: (فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم) والصبي والمجنون ليسا من أهل الافتراض. وعلى أنه ينبغي للإمام أن يأمر ولاته بتقوى الله تعالى ويحذروهم من الظلم ويبين لهم قبحه. وعلى أنه يحرم على الساعى أخذ كرائم الأموال بلا رضا أربابها بل يأخذ الوسط كما تقدم. وعلى أن دعوة المظلوم مستجابة.

### ﴿ باب رضا المَصَدَّق ﴾

أى: رضا الساعى الذى يجمع الصدقة، والمصدق بضم الميم وفتح الصاد المهملة وكسر الدال المهملة المشددة.

● عَنْ بَشِيرِ بْنِ الْخَصَاصِيَّةِ - قَالَ ابْنُ عُبَيْدٍ فِي حَدِيثِهِ: وَمَا كَانَ اسْمُهُ بَشِيرًا، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمَاهُ بَشِيرًا - قَالَ: قُلْنَا: إِنَّ أَهْلَ الصَّدَقَةِ يَعْتَدُونَ عَلَيْنَا، أَفَنَكْتُمُ مِنْ أَمْوَالِنَا بِقَدَرٍ مَا يَعْتَدُونَ عَلَيْنَا؟ فَقَالَ: لَا. والحدِيثُ أَخْرَجَهُ أَيْضًا: الْبَيْهَقِيُّ.

○ معنى الحديث: قوله: (إن أهل الصدقة يعتدون علينا... إلخ) أى: إن العمال الذين يجمعون الصدقات يظلموننا فيأخذون من أموالنا زيادة على الواجب علينا، أفأذن لنا يا رسول الله أن نستر على العامل من المال بقدر ما يتعدى به علينا؟ فمنعهم النسي ﷺ عن ذلك ولم يرخص لهم فيه؛ لأن كتمان بعض المال خيانة، ولأنه لو رخص فقد يكتسب بعضهم على عامل غير ظالم، وكأنه ﷺ علم أنهم لحبهم المال يرون الحق اعتداء؛ لأنه يعد حصول الاعتداء من عماله ﷺ ولذا وصف ﷺ عامليه بأنهم يغيضون كما سيذكره المصنف في هذا الباب، وإلا فلا يخفى أنه لا يجب إعطاء الزائد للعاملين لقوله ﷺ: "ومن سئل فوقها لم يعط" كما تقدم.

وقيل: نهاهم ﷺ عن ذلك من أجل أن للعامل أن يستحلف رب المال إذا اتهمه، فلو كتموه شيئاً منها واتهمهم العامل، لم يجز لهم أن يحلفوا على ذلك، فقليل: احتملوا لهم الضيم ولا تكذبوهم ولا تكتموا المال درءاً للفتنة. والحدِيث يدل على أن السائل بشير بن الخصاصية ولا ينافيه ما رواه أحد في مسنده من طريق حماد بن زيد، قال: ثنا أيوب عن رجل من بنى سدوس يقال له ديسم، قال: قلنا لبشير بن الخصاصية الحديث فإنه صريح في أن السائل ديسم

والمستول ابن الخصاصية؛ لاحتمال تعدد الواقعة فألقى ابن الخصاصية بما أفتاه به رسول الله ﷺ.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على الحث على طاعة السلطان وعدم الخروج عليه وإن ظلمهم دفعاً للفتنة.

● عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَتِيكَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَيَاتِيكُمْ رُكْبٌ مُبْغَضُونَ، فَإِذَا جَاءُوكُمْ فَرَحَّبُوا بِهِمْ وَخَلُّوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَبْتَغُونَ، فَإِنْ عَدَلُوا فَلَا تُنْفِسِهِمْ، وَإِنْ ظَلَمُوا فَعَلَيْهَا، وَأَرْضُوهُمْ فَإِنْ تَمَامَ زَكَاتِكُمْ رِضَاهُمْ، وَلِيدْعُوا لَكُمْ.

○ معنى الحديث: قوله: (سياتيكم ركب... إلخ) يعنى: سعاة وعمالاً يطلبون صدقات أموالكم فتبغضونهم بطبعكم وتزعمون أنهم ظالمون لحكم المال، وليسوا كذلك. وركب: اسم جمع لراكب، وهو فى الأصل اسم للعشرة فما فوقها من أصحاب الإبل فى السفر، ثم توسع باستعماله فى كل راكب دابة. وفى بعض النسخ: (ركيب) تصغير راكب، ومبغضون بفتح الموحدة وتخفيف الغين المفتوحة: اسم مفعول من "أبغض" أى: تبغضونهم طبعاً لا شرعاً؛ لأنهم يأخذون المال محبوب القلوب، وقد يكون بغض بعضهم لسوء خلقه، والأول أوجه.

قوله: (فرحبوا بهم) أى: قولوا لهم: مرحباً وأهلاً وسهلاً، وأظهروا لهم الفرح والسرور عند قدومهم وعظموهم. قوله: (وخلوا بينهم وبين ما يبتغون) أى: لا تحولوا بينهم وبين ما يطلبون من الزكاة، ولا تمنعوهم وإن ظلموا بحسب ما يظهر لكم؛ لأن مخالفتهم مخالفة للسلطان، ومخالفته تؤدى إلى الفتنة.

قوله: (فإن عدلوا فلأنفسهم... إلخ) أى: إن عدلوا فيما يأخذون فثواب عدلهم لأنفسهم، وإن ظلّموا بأخذ أكثر مما وجب عليكم فإثم ظلمهم على أنفسهم، ولا يضرّكم ظلمهم، بل لكم الثواب على ذلك لتحمل أذاهم زيادة على ثواب أداء الواجب. قوله: (وأرضوهم) أى: اجتهدوا في إرضائهم بإعطاء الواجب في الزكاة من غير محاوراة لهم؛ لأن إرضاءهم به تمام ثواب الزكاة. قوله: (وليدعوا لكم) بلام الأمر، ندب ﷺ أخذ الزكاة ساعياً أو مستحقاً أن يدعو لرب المال، ويحتمل أن تكون اللام للتعليل، أى: أرضوهم لتمام زكّاتكم ولأجل دعائهم لكم.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه يطلب من الرئيس أن يشجع عماله على القيام بأعمالهم، وعلى حث أرباب الأموال على تحسين الظن بالعمال وحسن معاملتهم والسعى في إرضائهم، فإن ذلك سبب سعادتهم في الدارين، وعلى أنه ينبغي للعمال أن يدعوا لأرباب الأموال إن أحسنوا معاملتهم، لما يترتب على ذلك من التآلف والتحابب.

### ﴿ باب دعاء المُصَدِّق لأهل الصدقة ﴾

أى: دعاء أخذ الصدقة لأرباب الأموال.

● عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ أَبِي مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ، قَالَ: فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (كان أبي من أصحاب الشجرة) أى: كان أبي أبو أوفى علقمة بن خالد من الذين بايعوا النبي ﷺ بيعة الرضوان تحت الشجرة سنة ست من الهجرة.

قوله: (اللهم صل على آل أبي أوفى) يعنى: على أبي أوفى فلفظة "آل" زائدة؛ لأن الآل يطلق على ذات الشيء، ونظيره قوله: ﷺ لأبي موسى الأشعري لما سمع صوته: "لقد أوتى مزماراً من مزامير آل داود"، يعنى: من مزامير داود نفسه.

وفى الحديث دلالة على استحباب دعاء أخذ الزكاة لأرباب الأموال، وبه قال أكثر أهل العلم، وأوجب به بعض أهل الظاهر أخذاً بظاهر قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ التوبة/١٠٣. لكن هذه الآية مختصة به ؛ لكون صلاته سكتاً لهم بخلاف صلاة غيره، ولو كان الدعاء واجباً لأمر ﷺ به الساعة. وليس الدعاء واجباً فيما يأخذه الإمام من الكفارات والديون وغيرهما من الواجبات اتفاقاً، فكذا لا يجب فى الزكاة. وفيه دلالة أيضاً على جواز الصلاة على غير الأنبياء، وتقدم بيان الخلاف فى ذلك فى "باب الصلاة على غير النبي ﷺ".

### ﴿ باب تفسير أسنان الإبل ﴾

أى: بيان أعمار وأسماء الإبل فى أزمنة حياتها.

● قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُهُ مِنَ الرَّيَّاشِيِّ وَأَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرِهِمَا وَمِنْ كِتَابِ النَّضْرِ بْنِ شَمِيلٍ وَمِنْ كِتَابِ أَبِي عُبَيْدٍ وَرَبَّمَا ذَكَرَ أَحَدُهُمُ الْكَلِمَةَ، قَالُوا: يُسَمَّى الْخَوَارُ ثُمَّ الْفَصِيلُ إِذَا فَصَلَ، ثُمَّ تَكُونُ بِنْتُ مَخَاضٍ لِسَنَةِ إِلَى تَمَامِ

سَنَيْنِ، فَإِذَا دَخَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ فَهِيَ ابْنَةُ لُبُونٍ، فَإِذَا تَمَّتْ لَهُ ثَلَاثُ سِنِينَ فَهُوَ حَقٌّ وَحَقَّةٌ إِلَى تَمَامِ أَرْبَعِ سِنِينَ لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ أَنْ تُرَكَّبَ وَيُحْمَلَ عَلَيْهَا الْفَحْلُ، وَهِيَ تَلْقَحُ وَلَا يُلْقَحُ الذَّكَرُ حَتَّى يُثْنَى. وَيُقَالُ لِلْحَقَّةِ: طَرَوْقَةُ الْفَحْلِ؛ لِأَنَّ الْفَحْلَ يَطْرُقُهَا إِلَى تَمَامِ أَرْبَعِ سِنِينَ، فَإِذَا طَعَنْتْ فِي الْخَامِسَةِ فَهِيَ جَذَعَةٌ حَتَّى يَتِمَّ لَهَا خَمْسُ سِنِينَ، فَإِذَا دَخَلَتْ فِي السَّادِسَةِ وَأَلْقَى ثَنِيَّةَ فَهُوَ حِينْدٌ ثَنِي حَتَّى يَسْتَكْمَلَ سَنًا، فَإِذَا طَعَنْ فِي السَّابِعَةِ سُمِّيَ الذَّكَرُ رَبَاعِيًا وَالْأُنْثَى رَبَاعِيَةً إِلَى تَمَامِ السَّابِعَةِ، فَإِذَا دَخَلَ فِي الثَّامِنَةِ وَأَلْقَى السَّنَّ السَّدِيسَ الَّذِي بَعْدَ الرَّبَاعِيَةِ فَهُوَ سَدِيسٌ وَسَدَسٌ إِلَى تَمَامِ الثَّامِنَةِ، فَإِذَا دَخَلَ فِي التَّسْعِ طَلَعَ نَابَهُ فَهُوَ بَازِلٌ، أَى بَزَلَ نَابَهُ يَعْنِي طَلَعَ، حَتَّى يَدْخُلَ فِي الْعَاشِرَةِ فَهُوَ حِينْدٌ مُخْلَفٌ، ثُمَّ لَيْسَ لَهُ اسْمٌ، وَلَكِنْ يُقَالُ: بَازِلٌ عَامٍ وَبَازِلٌ عَامِينَ وَمُخْلَفٌ عَامٍ وَمُخْلَفٌ عَامِينَ وَمُخْلَفٌ ثَلَاثَةَ أَغْوَامٍ إِلَى خَمْسِ سِنِينَ، وَالْخَلْفَةُ الْحَامِلُ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَالْجَذُوعَةُ وَقْتُ مِنَ الزَّمَنِ لَيْسَ بِسَنٍّ، وَفُصُولُ الْأَسْنَانِ عِنْدَ طُلُوعِ سُهَيْلٍ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَأَلْشَدْنَا الرِّيَاسِيَّ:

إِذَا سُهَيْلٌ أَوَّلَ اللَّيْلِ طَلَعَ

فَابْنُ اللَّبُونِ الْحَقُّ وَالْحَقُّ جَذَعٌ

لَمْ يَنْقُ مِنْ أَسْنَانِهَا غَيْرُ الْهَبَعِ

وَالْهَبَعُ: الَّذِي يُولَدُ فِي غَيْرِ حِينِهِ.

○ معنى الحديث: قوله: (وربما ذكر أحدهم الكلمة) يعنى أن الكلمات الآتية لم يتفق على ذكرها الرياشي، وأبو حاتم والنضر وأبو عبيد، بل قد يذكر بعضهم الكلمة ولا يذكرها غيره وقد يتفق الجميع على ذكر بعض الكلمات. قوله: (قالوا: يسمى الحوار) بضم المهملة وكسرهما، أى: يسمى ولد الناقة حواراً من حين ولادته إلى أن يفصل عن أمه، وفي بعض النسخ: قال أبو داود: سمعت هذا من جماعة من عباس الرياشي وأبي حاتم وغيرهما، وبلغنى عن أبي داود المصاحفى عن النضر بن شميل وعن أبي عبيدة عن الأصمعى وأبي زياد الكلابي وأبي زيد الأنصاري، وكل واحد يذكر ما لا يذكر الآخر، ودخل حديث بعضهم في بعض: إذا وضعت الناقة فمشى ولدها فهو حوار إلى سنة، فإذا بلغ سنة يفصل عن أمه، فإذا فصل ففطيم وفصيل، والفصال هو الفطام، وهو ابنة مخاض إلى تمام سنتين وهو ابن مخاض لتمام سنتين، فإذا دخلت في الثالثة... إلخ.

قوله: (وهي تلحق) مضارع لحق من باب تعب، يقال: لقيت الناقة تلحق لقيحاً ولقيحاً، إذا حملت. قوله: (ولا يلحق الذكر حتى يثنى) أى: لا يصير الذكر صالحاً للضراب حتى يصير ثنيًا، ويلحق مضارع ألحق: يقال: ألحق الفحل الناقة إلقاحاً ولقيحاً، مثل أعطى إعطاءً وعطاءً، إذا أولدها والثني: الذى يلقي ثنيته ويكون ذلك في السنة السادسة.

قوله: (فإذا دخلت في السادسة... إلخ)، أى: دخلت الناقة في السنة السادسة وألقت مقدم أسنانها فهي ثنية، والذكر ثنى، وذكر في قوله: (ألقى) باعتبار ما ذكر. قوله: (سمى الذكر رباعياً... إلخ) بفتح الراء، وهو في الأصل: السن الذى يكون بين الثنى والثاب، ويجمع على ربع بضمين مثل قذل، وعلى ربعان مثل غزلان، والمراد به الجمل الذى يلقي رباعيته، قال في القاموس: والرباعية كثمانية السن التى

بين الثنى والنباب جمعها رباعيات، ويقال للذى يليها: رباع، كثمان، فإذا نصبت أقممت وقلت: ركبنت برذوناً رباعياً، وجل وفرس رباعاً ورباع ولا نظير لها سوى ثمان وثمان وشناح وجوار، والجمع ربع بالضم وبضمتين ورباع وربعان بكسرهما، وربع كصرد وأربع ورباعيات.

قوله: (والقى السن السديس) أى: السن الذى بعد الرباعية وقبل الناب.  
قوله: (فهو سديس وسدس) يجمع الأول على سدس بضمتين مثل بريد وبرد، ويجمع الثانى على سدس بضم الأول وسكون الثانى مثل أسد وأسد. قوله: (فهو بازل) بوزن فاعل، يجمع على بزل بضم الأول وسكون الثانى، وعلى بزل بضم الأول وتشديد الزاى: المفتوحة وعلى بوازل. قوله: (فهو حينئذٍ مخلف) بضم الميم وسكون المعجمة وكسر اللام: هو الذى يكون بعد البازل. قوله: (والخلفة: الحامل) أى: الناقة الحامل) أى: الناقة الحامل يقال لها: خلفة، بفتح المعجمة وكسر اللام، وتجمع على خلائف وخلفات. قوله: (والجدوة... إلخ) بفتح الجيم وقيل بضمها وضم الذال المعجمة بعدها واو: اسم لوقت من الزمن، بخلاف الجدعة بفتحيتين فإنها ما أوفت أربع سنين ودخلت فى الخامسة كما تقدم. قوله: (وفصول الأسنان عند طلوع سهيل) أى: أن حساب أعمار الإبل يكون عند ظهور سهيل؛ وهو النجم الذى إذا ظهر تنضح الفواكه وينقضى زمن القيظ، فما كان ابن لبون يكون عند ظهوره حقاً، ويكون الحقُّ جذعاً، والجذع ثنياً، والثنى رباعياً وهكذا. وقد ذكر الرياشى هذا الشعر تفسيراً لهذه الجملة، وجعلت فصول الإبل عند ظهور هذا النجم؛ لما قيل: إنه يطلع عند نتاج الإبل.



قوله: (والهبع: الذى يولد فى غير حينه) أى: أن الهبع من الإبل هو الذى يولد فى وقت غير الوقت الذى يطلع فيه سهيل كأن يولد أول الصيف أو آخر الربيع.

## ﴿ باب أين تصدق الأموال ؟ ﴾

أى: فى أى: مكان تؤخذ زكاة المواشى؟

● عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ، وَلَا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دُورِهِمْ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي والترمذى وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (لا جلب) بفتح الجيم واللام، وهو فى الزكاة أن يقدم الساعى على أهل الزكاة ويجلس فى مكان ثم يرسل من يجلب إليه المواشى من أماكنها ليأخذ صدقتها، ونهى ﷺ عن ذلك لما فيه من المشقة على أرباب الأموال، وأمر أن يأتى أهل الأموال على مياهمم أو فى أماكنهم ليكون أيسر عليهم. ويستعمل أيضاً فى السباق، وهو أن يتبع الرجل فرسه فيزجره ويجلب عليه ويصيح حتاً له على الجرى، فنهوا عن ذلك لما يترتب عليه من الضرر.

قوله: (ولا جنب) بفتح الجيم والنون: هو أن يبعد رب المال بماله عن موضعه فيتكلف العامل اتباعه لأخذ الصدقة. وقيل: هو أن ينزل العامل فى أبعد مكان من أماكن أصحاب الصدقة، ثم يأمر بإحضار الأموال إليه، فنهوا عن ذلك لما فيه من المشقة، والأول أقرب لأن هذا نوع من الجلب، والجنب فى السباق أن يركب فرساً آخر غير الذى يسابق عليه، فإذا فتر المركوب أو قارب الغاية تحول إلى المجنوب وهو

قوى فيسبق صاحبه. قوله: (ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم) يعنى في منازلهم ومياهم.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه لا يجوز لكل من العامل والمالك أن يفعل ما فيه مشقة على الآخر، وعلى أنه لا يجوز إلحاق الضرر بالدواب، وعلى أنه لا يجوز لأحد المتسابقين أن يفعل ما فيه غبن لصاحبه.

### ﴿ باب الرجل يبتاع صدقته ﴾

أى: أيشترىها بعد إخراجها؟

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَجَدَهُ يُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَبْتَاغَهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا تَبْتَاغُهُ وَلَا تُعْذِ فِي صَدَقَتِكَ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وأحمد والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (حمل على فرس... إلخ) أى: تصدق به ووهبه لمن يقاتل عليه في سبيل الله تعالى، ففي رواية البخارى: "تصدق بفرس في سبيل الله"، والمراد أنه ملكه إياه فلذا ساغ له بيعه. وقيل: إن عمر كان قد وقفه، وإنما ساغ بيعه لهزال أصابه وضعف لحقه وانتهى به إلى حالة لا ينتفع به في الجهاد. قوله: (لا تبتعه) أى: لا تشتريه، وفي نسخة: (لا تبتاعه) بإثبات الألف على خلاف القياس، ونهى عن ذلك لأن المتصدق عليه ربما يتسامح في الثمن بسبب تقدم إحسان المتصدق، فيكون كالعائد في صدقته بذلك المقدار الذى سامح فيه، وظاهر

النهي التحريم لقوله: في رواية للبخارى: "ولا تعد في صدقتك فإن العائد في صدقته كالعائد في قبته" ولذا قال ابن المنذر: ليس لأحد أن يتصدق بصدقة ثم يشتريها، ويلزم من ذلك فساد البيع إلا إن ثبت الإجماع على جوازه.

وذهب الجمهور إلى أن النهي للتنزيه فلا يحرم على من تصدق بشيء أو أخرجه في زكاة أن يشتريه ممن دفعه إليه أو يستوهبه، واستدلوا بعموم قوله ﷺ: "لا تحل الصدقة لغنى إلا خمسة: لعامل عليها، أو رجل اشتراها بماله... الحديث" أخرجه مالك وأحمد والبخاري عن أبي سعيد، وسيأتي للمصنف في باب "من يجوز له أخذ الصدقة وهو غنى".

وبما زاده البخارى في روايته من قوله: في ذلك كان ابن عمر لا يترك أن يتناع شيئاً تصدق به إلا جعله صدقة. أى: كان إذا اتفق له شراء ما تصدق به لا يتركه في ملكه بل يتصدق به ثانياً، فلو فهم ابن عمر من النهي التحريم ما أعاده إليه ثانياً وتقرّب بصدقته، ويلحق بالصدقة الكفارة والنذر وغيرها من القربات، أما إذا ورثه فلا كراهة فيه اتفاقاً لما سيأتي للمصنف في "باب من تصدق بصدقة ثم ورثها" عن بريدة أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت: كنت تصدقت على أُمى بوليدة وإنها ماتت وتركت تلك الوليدة. قال: "قد وجب أجرك ورجعت إليك في الميراث". وكذا لو اشترى صدقة غيره فلا كراهة.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية الصدقة في سبيل الله تعالى والإعانة على الجهاد، وعلى أن من تصدق عليه بشيء جاز له بيعه، وعلى كراهة أخذ المتصدق صدقته ثانياً ولو بشراء.

## ﴿ باب صدقة الرقيق ﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ زَكَاةٌ إِلَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وأحمد والدارقطني والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (إلا زكاة الفطر في الرقيق) فتجب على سيده صدقة الفطر عنه، على تفصيل يأتي في "باب زكاة الفطر" إن شاء الله تعالى، وفي هذا دلالة لمن قال: بعدم وجوب الزكاة في الخيل والرقيق.

وأجاب عنه من قال بوجوبها لهما: بأن المراد بالخيل في حديث الباب ونحوه خيل الغزو، قال أبو زيد الدبوسي في كتاب الأسرار: إن زيد بن ثابت لما بلغه حديث أبي هريرة قال: صدق رسول الله ﷺ إنما أراد فرس الغازي. قال: ومثل هذا لا يعرف بالراي، فثبت أنه مرفوع، وروى أحمد بن زنجويه في كتاب الأموال: حدثنا علي بن الحسن حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال: سألت ابن عباس عن الخيل فيها صدقة؟ فقال: ليس على فرس الغازي في سبيل الله صدقة.

## ﴿ باب صدقة الزرع ﴾

● عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ بَغْلًا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى السَّوَانِي أَوْ التَّنْضِجُ نِصْفُ الْعُشْرِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى وأحمد والنسائى وابن ماجه والترمذى والدارقطنى.

○ معنى الحديث: قوله: (فيما سقت السماء) يعنى به المطر، تسمية للحال باسم الخلل لأنه ينزل منها، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ الفرقان/٤٨. قوله: (والأنهار) جمع نهر وهو الماء الجارى المتسع كالنيل والفرات. قوله: (والعيون) جمع عين وهى الشق فى الأرض أو فى الجبل ينبع منه الماء قوله: (أو كان بعلاً) بفتح الموحدة وسكون العين المهملة، وهو ما يشرب بعروقه من الأرض من غير سقى ماء ولا غيرها، كذا فى النهاية. وفى القاموس البعل: كل نخيل وشجر وزرع لا يسقى، أو ما سقته السماء. قوله: (العشر) بالرفع: مبتدأ مؤخر خبره "فيما سقت السماء". قوله: (بالسوائى) جمع سانية، وهى فى الأصل: الناقة التى يستقى عليها، وقيل: الدلو العظيمة وأداتها التى يستقى بها. قوله: (أو النضح) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة فى الأصل: حمل البعير الماء من البئر ونحوه لسقى الزرع، والناضح البعير الذى يحمل الماء للسقى، ثم استعمل فى كل بعير وإن لم يحمل الماء، والمراد بهما هنا سقى الزرع بآلة مطلقاً.

والحديث يدل على أنه يجب العشر فى الزرع الذى سقى بغير آلة، ونصف العشر فيما سقى بالنواضح ونحوها مما فيه مشقة، قال النووى: وهو متفق عليه، وإن سقى الزرع بآلة تارة وبغير آلة تارة أخرى، فإن كان متساوياً وجب ثلاثة أرباع العشر عند الجمهور، وهو قول للحنفية، والمشهور عنهم وجوب نصف العشر.

وإن كان أحدهما أكثر من الآخر، فقال أبو حنيفة والثورى وأحمد: العبرة بالأكثر، وهو أحد قولين مشهورين عند المالكية، وأحد قولى الشافعى، والآخر يؤخذ من كل بحسابه. وعن ابن القاسم: العبرة بما تم به الزرع ولو كان أقل. وجعل ﷺ صدقة

ما خفت مؤنته العشر توسعة على الفقراء، وجعل صدقة ما ثقلت مؤنته نصف العشر رفقا بأرباب الأموال.

وظاهر الحديث وجوب الزكاة في كل ما خرج من الأرض بلا شرط نصاب لا فرق بين الخضروات وغيرها. وبه قال أبو حنيفة وزفر والقاسم والهادي، وقيدوه بما يقصد بزراعته استغلال الأرض عادة، فلا زكاة عندهم في نحو حطب وحشيش وتين وسعف وبذر بطيخ وقصب فارسي "المعروف بالبوص"؛ لأنه لا يقصد بهذه الأشياء استغلال الأرض ونماؤها عادة، بخلاف قصب السكر وبخلاف ما لو اتخذ أرضا مشجرة أو مقصبة أو مبنيا للحشيش فتجب الزكاة في الخارج منها لأنه غلة وافرة، واستدلوا أيضا بعموم قوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ التوبة/ ١٠٣، وقوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتُوا أَفْقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ البقرة/ ٢٦٧. وقوله: ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ الأنعام/ ١٤١.

وذهب أبو يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة إلى أن الزكاة إنما تجب فيما له ثمرة تبقى سنة بلا معالجة سواء أكان مكيلا كالتمر أم غير مكيل كالقطن والسكر، فإن كان مما يكال فلا بد أن يبلغ خمسة أوسق، وإن كان مما لا يكال فعند أبي يوسف لا تجب فيه زكاة إلا إن بلغ قيمة نصاب من أدنى ما يكال فلا تجب في نحو القطن إلا إذا بلغت قيمته خمسة أوسق من نحو الشعير. وعند محمد لا زكاة فيه إلا إن بلغ خمسة أمثال من أعلى ما يقدر به نوعه، ففي نحو القطن لا تجب فيه إلا إن بلغ خمسة قناطير، وعلى هذا فلا زكاة في نحو الفواكه والخضروات كالفجل والجرجير والخس بفتح أوله والنعناع "كصلصال" والمقدونس والثوم والبصل والكراث والقشأ والخيار والقرع والبادنجان والرجلة واللوبيا الخضراء والكرنب والقنبيط بضم وفتح مشدد وكسر، والسلجم وهو اللفت.

واستدلا على عدم وجوب الزكاة فيما ذكر بحديث: "ليس في الخضروات زكاة"، رواه الدارقطني من عدة طرق عن موسى بن طلحة عن أبيه وعن أنس، وفي كل مقال، ورواه ابن عدى في الكامل وأعله بالحارث بن نبهان في أحد طرقه، وقال: لا أعلم أحدا يرويه عن عطاء غيره، وفي أحد طرقه محمد بن جابر قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال الإمام أحمد: لا يحدث عنه إلا من هو شر منه. وبحديث عطاء بن السائب، قال: أراد عبد الله بن المغيرة أن يأخذ من أرض موسى بن طلحة من الخضروات صدقة، فقال له موسى بن طلحة: ليس لك ذلك، إن رسول الله ﷺ كان يقول: ليس في ذلك صدقة، رواه الأثرم في سننه مرسلاً، وكذا أخرجه الدارقطني والحاكم من حديث إسحاق بن يحيى بن طلحة عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ، قال الحافظ: وفيه ضعف وانقطاع. وبحديث معاذ أنه كتب إلى رسول الله ﷺ يسأله عن الخضروات فقال: ليس فيها شيء. رواه الترمذي وقال: إسناده ليس بصحيح، وليس يصح عن النبي ﷺ في هذا شيء، والعمل على هذا عند أهل العلم أنه ليس في الخضروات صدقة. يعني عند أكثر أهل العلم، وإلا فقد تقدم أن أبا حنيفة وغيره يوجب فيها الزكاة، وهذه الأحاديث وإن كانت ضعيفة فقد رويت من عدة طرق يقوى بعضها بعضاً، فتتهض لتخصيص العمومات.

وذهب مالك والشافعي إلى أن الزكاة إنما تجب فيما تخرجه الأرض إذا بلغ نصيباً وكان مما يقتات ويدّخر من جنس ما يستنبه الأدميون كالقمح والشعير والسلت - وهو نوع من الشعير لا قشر له - والدخن والذرة والأرز والعدس والحمص واللوبيا اليابسة والجلبان ونحوها، فلا زكاة فيما لا يقتات كالخضروات وحب الرشاد والكمون والكسبرة والحلبة والفلفل وبذر القطن وبذر الكتان وكذا الترمس

والسمسم والزيتون وبذر الفجل مطلقاً والقرطم عند الشافعية، وفيها الزكاة عند المالكية إلا حب الفجل الأبيض فليس فيه زكاة عندهم.

وذهب أحمد إلى أن الزكاة إنما تجب فيما يكال ويبقى ويبس من جنس ما يستنبه الآدميون من الحبوب والثمار سواء أكان مقتاتاً كالقمح والشعير والسلت والذرة والأرز والدخن أم غير مقتات كالباقلات والبقول والعدس والحمص، وكالكسبرة والكمون والكرامية، وكبذر الكتان والقثاء والخيار وحب البقول كحب الرشاد وحب الفجل والقرطم والسمسم والحلبة وسائر الحبوب. وتجب أيضاً فيما جمع هذه الأوصاف من الثمار اليابسة كالتمر والزبيب والمشمش والتين واللوز والبندق والفسق، ولا زكاة في سائر الفواكه كلها كالخوخ والكمثرى، والتفاح والمشمش والتين اللذين لا يجفان، ولا في الخضروات كالقثاء والخيار والبطيخ والباذنجان واللفت والجزر.

وذهب الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي إلى أن الزكاة لا تجب إلا في القمح والشعير والزبيب والتمر. لحديث أبي موسى الأشعري ومعاذ حين بعثهما النبي ﷺ إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم، فقال: لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة: الشعير والحنطة والزبيب والتمر. أخرجه الحاكم والدارقطني والطبراني والبيهقي، وقال: رواه ثقات وهو متصل. ولحديث محمد بن عبد الله العرزمي عن موسى بن طلحة أن عمر بن الخطاب قال: إنما سَنَّ رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الأربعة: الحنطة والشعير والزبيب والتمر. رواه الدارقطني وأخرجه ابن ماجه من حديث محمد بن عبد الله العرزمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وزاد فيه الذرة، ومحمد بن عبد الله العرزمي، قال أحمد: ترك الناس حديثه وتكلم فيه غير واحد.



وأخرج البيهقي من طريق مجاهد قال: لم تكن الصدقة في عهد النبي ﷺ إلا في خمسة: الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذرة.

وأخرج أيضًا من طريق الحسن قال: لم يفرض الصدقة النبي ﷺ إلا في عشرة، فذكر الخمسة المذكورة، والإبل والبقر والغنم والذهب والفضة. وأخرج من طريق الشعبي قال: كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن: إنما الصدقة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب. قال البيهقي: هذه مراسيل طرقها مختلفة وهي يؤكد بعضها بعضًا، ومعها حديث أبي موسى وقول عمر وعلي وعائشة: ليس في الخضروات زكاة.

وهذا هو الراجح لكثرة أدلته، وهي وإن كان في بعضها ضعف يقوى بعضها بعضًا، فتتجهض لتخصيص العمومات، ولا يصح جعلها من باب التخصيص على بعض أفراد العام؛ لما في ذلك من الحصر تارة، والنفي لما عدا هذه الأشياء تارة أخرى، وقد جاءت هذه الروايات على هذا الطريق وكان ذلك هو البيان منه ﷺ لما أنزله الله تعالى، فلا تجب الزكاة في غير هذه الأشياء من النباتات. والاحتجاج بمثل هذه العمومات مع عدم النظر إلى هذه الأدلة الخاصة والإعراض عن وجوب بناء العام على الخاص محل نظر.

قال في الروضة الندية: إن رسول الله ﷺ قد بين للناس ما نزل إليهم، ففرض على الأمة فرائض في بعض أملاكهم، ولم يفرض عليهم في البعض الآخر، ومات على ذلك. وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في الأصول، فمن زعم أن الزكاة تجب في غير ما بينه رسول الله ﷺ متمسكًا بالعمومات القرآنية كان محجوجًا بالأحاديث.

وقال في سبل السلام: الأصل المقطوع به حرمة مال المسلم، ولا يخرج عنه إلا بدليل قاطع، والعمومات لا ترفع ذلك الأصل، وأيضًا فالأصل براءة الذمة،

وهذان الأصلان لم يرفعهما دليل يقاومهما، فليس محل الاحتياط إلا ترك الأخذ من الذرة، وغيرها مما لم يأت به إلا مجرد العموم الذى قد ثبت تخصيصه. ولكن قد علمت من هذه الروايات المتقدمة أن الذرة مما وجبت فيها الزكاة وعلى ذلك الأئمة الأربعة. وقال الرافعى: قد ثبت أخذ الصدقة من الذرة بأمر النبى ﷺ. فأحاديث الذرة وإن كان فى بعضها مقال، يُقَوَّى بعضها بعضاً، وأيضاً فالاحتياط لجانب الفقراء وجوب الزكاة فى الذرة.

● عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: خُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ، وَالشَّاةَ مِنَ الْغَنَمِ، وَالْبَعِيرَ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرَةَ مِنَ الْبَقَرِ.

○ معنى الحديث: قوله: (خذ الحب من الحب... إلخ) يعنى: إذا بلغ الحب خمسة أوسق، وخذ الشاة من الغنم إذا بلغت النصاب، وخذ البعير من الإبل إذا كان عددها خمسة وعشرين فأكثر؛ لأن ما قبل ذلك يؤخذ فيه الشياه، وخذ البقرة من البقر إذا بلغت النصاب.

واستدل بهذا الحديث من قال: إن الزكاة تجب من عين الأموال، ولا تجزئ القيمة إلا عند عدم الجنس المطلوب، ومنهم الشافعى وأصحابه والحنابلة، إلا أن لهم فى إخراج أحد النقيدين عن الآخر قولين: قول بالجواز، وقول بالمنع.

واستدلوا أيضاً بما تقدم فى حديث أبى بكر أول الباب من نصه ﷺ على بنت المخاض وبنت اللبون والحقة والجذعة والتبيع والمسنه والشاة والشياه وغير ذلك فى أعداد مخصوصة، فلا يجوز العدول عما نص عليه الشارع إلى غيره من غير ضرورة، كما لا يجوز ذلك فى الأضحى والكفارة. وبأنه ﷺ قال فى الحديث المذكور فىمن وجبت عليه جذعة وليست عنده وعنده حقة: تقبل منه ويجعل معها شاتين إن

تيسرتا له أو عشرين درهماً، وهكذا بقية الجبرانات فلو كانت القيمة مجزئة لما قدره بما ذكر.

وللمالكية في هذه المسألة أقوال: جواز القيمة مطلقاً، وعدم الجواز مطلقاً، وجواز إخراج الذهب والفضة عن الحرث والماشية فقط مع الكراهة، وعدم الجواز فيما عدا ذلك.

وقال أبو حنيفة والمؤيد بالله والناصر والمنصور بالله وزيد بن علي: يجوز إخراج القيمة، واستدلوا بحديث طاوس، قال معاذ لأهل اليمن: اتوني بعرض ثياب خميص أو لبس في الصدقة مكان الشعر والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب النسي ﷺ بالمدينة. رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم الدالة على صحة ما عنده، والخميص: ثوب من خز له علمان.

وبما في كتاب الصديق من قوله ﷺ: فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى، فإن لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر، وقوله: ومن بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليس عنده جذعة وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهماً... إلخ، وهذا نص في جواز دفع القيمة؛ لما تقدم عنهم أن تقدير الفضل بالعشرين أو الشاتين لأنه كان قيمة التفاوت في زمانهم، وابن اللبون يعدل بنت المخاض إذ ذاك، وقالوا: إن الواجب أخذ الصدقة من المال. لقوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ وتقييد الصدقة بأنها شاة ونحوها زيادة على كتاب الله تعالى وهو يجري مجرى النسخ، وهو لا يجوز بخبر الواحد.

وأما قوله في حديث الباب: خذ الحب من الحب والشاة من الغنم... إلخ. فليبان ما هو أيسر على صاحب المال، فلا ينافي جواز دفع القيمة.

وقول النووي: إن المراد من أثر معاذ أخذ البذل عن الجزية لا عن الزكاة، فإنه ﷺ أمره أن يأخذ في الزكاة عن الحب حباً كما في حديث الباب، وأن يأخذ في الجزية من كل حالم ديناراً أو عدله معافراً، يرده تصريح معاذ بقوله: في الصدقة كما في لفظ البخاري. وقولهم: إن أثر معاذ هذا فعل صحابي لا حجة فيه، وفيه إرسال؛ فالجواب أن معاذاً كان أعلم الناس بالحلال والحرام وقد بين له النبي ﷺ لما أرسله إلى اليمن ما يصنع، فلا يفعل مثل هذا من تلقاء نفسه، وأن المرسل حجة عند الحنفية ومن قال بقولهم. والجواب عما في كتاب أبي بكر من أخذ ابن اللبون بدل بنت المخاض، أن ابن اللبون منصوص عليه لا للقيمة، لأنه لو كان قيمة ما أخذ بدلاً عن بنت المخاض إذا نقصت قيمته عنها، مع أنه يؤخذ عنها مطلقاً. ولأنه إنما يؤخذ عند عدم بنت المخاض ولو كانت قيمة كما يقولون لجاز دفعه مع وجودها.

وأجيب أيضاً عن أخذ الحقة والشاتين أو عشرين درهماً بدلاً عن الجذعة، ونحو ذلك؛ بأن ذلك معين وليس بقيمة؛ إذ لو كان قيمة لكان تعينه عبثاً، لأن القيمة تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وأجيب عما قالوه من أن تقييد الصدقة بأنها شاة ونحوها زيادة على كتاب الله تعالى، وهو يجري مجرى النسخ، وهو لا يجوز بنجر الآحاد بأن هذا ليس بنسخ وإنما هو بيان للآية، فإنها جملة. إذا علمت هذا علمت أن الراجح أخذ الزكاة من عين المال، لا يعدل عنه إلى القيمة إلا الحاجة، كما تقدم.

## ﴿ باب زكاة العسل ﴾

● عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: جَاءَ هِلَالٌ - أَحَدُ بَنِي مُتْعَانَ - إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعُشُورٍ نَحَلَ لَهٗ، وَكَانَ سَأَلَهُ أَنْ يَحْمِيَ لَهٗ وَادِيًا يُقَالُ لَهٗ: سَلْبَةٌ، فَحَمَى لَهٗ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ الْوَادِي، فَلَمَّا وَلَّى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ؓ كَتَبَ سُفْيَانُ بْنُ وَهَبٍ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَكَتَبَ عُمَرُ ؓ: إِنَّ أَدَى إِلَيْكَ مَا كَانَ يُودَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ عُشُورٍ نَحَلَهُ فَاحْمِ لَهٗ سَلْبَةً، وَإِلَّا فَإِلْمًا هُوَ ذُبَابٌ غَيْثٌ يَأْكُلُهُ مَنْ يَشَاءُ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (جاء هلال أحد بني متعان) هو خلاف هلال بن سعد كما استظهره الحافظ في الإصابة، وقيل: هما واحد، وبني متعان بضم الميم وسكون المشاة الفوقية: قبيلة. قوله: (بعشور نحل له) أى: بعشر عسله. قوله: (أن يحمي وادياً... إلخ) أى: يحفظ له ذلك الوادى ويمنع غيره من الرعى فيه، وسلبه بفتح السين واللام وقد تسكن: وادٍ لبني متعان، وفي بعض النسخ: (أن يحمي له وادٍ) بزيادة الجار والمجرور وإسقاط الياء من وادٍ، والقياس إثباتها.

قوله: (فلما ولي عمر) بفتح الواو وكسر اللام من باب ورث مبنياً للفاعل، أى: تولى الخلافة. وبضم الواو وتشديد اللام المكسورة مبنياً للمفعول أى: جعل والياً. قوله: (كتب سفیان بن وهب) هكذا في هذه الرواية، وفي الرواية بعد:

"سفيان بن عبد الله" وهو الصواب كما سيأتي. قوله: (من عشور نخله) أى: من نخل ذلك الوادى. قوله: (فإنما هو ذباب غيث... إلخ) أى: وإن لم يؤد إليك ما كان يؤديه إلى رسول الله ﷺ فلا تحفظ له ذلك الوادى، ويكون غسله مباحاً لمن شاء، والمراد بالذباب: النحل، وأضافه إلى الغيث الذى هو المطر لأنه يعرعى الأزهار والأعشاب التى تنشأ عن المطر، وسمى ذباباً لأنه يقع على الأزهار كما يقع الذباب على ذى الدسومة أو الحلوى.

وبالحديث استدل أبو حنيفة وأحمد وإسحاق على وجوب العشر فى العسل، وحكاه الترمذى عن أكثر أهل العلم، وروى عن عمر وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وأبى يوسف ومحمد، غير أن أبا حنيفة أوجب الزكاة فيه إذا كان فى أرض عشرية قل أو كثر، وعند أبى يوسف: لا زكاة فيه حتى يبلغ عشر قرب كل قرية خمسون رطلاً عراقياً؛ لحديث عمرو الآتى، وعنه أنه لا بد أن تبلغ قيمته خمسة أوسق من أقل ما يوسق كالشعير.

وعند محمد: لا زكاة فيه حتى يبلغ خمسة أفرق، كل فرق ستة وثلاثون رطلاً عراقياً، وعند أحمد والزهري: لا زكاة فيه حتى يبلغ عشرة أفرق، لما رواه الجوزجاني بسنده إلى عمر أن أناساً سألوه فقالوا: إن رسول الله ﷺ قطع لنا وادياً باليمن فيه خلايا من نخل، وإننا نجد ناساً يسرقونها، فقال عمر: إن أديتم صدقتها من كل عشرة أفرق فرقاً حينها لكم. ومثل هذا لا يكون إلا عن توقيف من النبى ﷺ، والفرق ستة عشر رطلاً، وقيل ستون رطلاً.

وقال مالك والشافعى والحسن بن صالح وابن أبى ليلى وابن المنذر والثورى: لا زكاة فى العسل مطلقاً قل أو كثر، خرج من أرض عشرية أم لا، وهو المروى عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز، وحكى عن على، وحكاه ابن عبد البر عن الجمهور،

قالوا: لأنه مائع خارج من حيوان فأشبهه اللبن. ولما رواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم قال: جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو يعني: ألا يأخذ من العسل ولا من الخيل صدقة.

وما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى نافع مولى ابن عمر قال: بعثني عمر بن عبد العزيز على اليمن، فأردت أن آخذ من العسل العشر، فقال المغيرة بن حكيم الصنعائي: ليس فيه شيء، فكتبت إلى عمر بن عبد العزيز فقال: صدق؛ وهو عدل رضا ليس فيه شيء.

وأجابوا عن حديث هلال بأنه تطوع بما دفعه مكافأة على حماية ذلك الوادى له، كما يدل عليه ما رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج قال: أخبرنا صالح بن دينار أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله في العسل، فجمع أهل العسل فشهدوا أن هلال بن سعد جاء إلى رسول الله ﷺ بعسل فقال: ما هذا؟ فقال: هدية؛ فأكل النبي ﷺ ثم جاء مرة أخرى فقال: ماهذا؟ فقال: صدقة، فأمر النبي ﷺ بأخذها ورفعها، ولم يذكر عند ذلك عشوراً ولا نصف عشور، إلا أنه أخذها، فكتب بذلك إلى عمر بن عبد العزيز، قال: فكنا نأخذ ما أعطونا من شيء ولا نسأل عشوراً ولا شيئاً فما أعطونا أخذنا. والأحاديث الدالة على أن العسل فيه زكاة، في جميعها مقال: قال ابن المنذر: ليس في وجوب الصدقة في العسل خبر يثبت، ولا إجماع فلا زكاة فيه. وقال البخاري في تاريخه: ليس في زكاة العسل شيء يصح. وقال الترمذي: لا يصح في هذا الباب شيء.

## ﴿ باب في خرص العنب ﴾

أى: تقدير ما على الكرم من العنب، يقال: خرصت العنب خرصاً، من باب قتل قدرت ثمره، والاسم الخرص بالكسر.

● عَنْ عَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْرَصَ الْعِنْبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، وَتُؤْخَذَ زَكَاةُ زَيْبٍ كَمَا تُؤْخَذُ صَدَقَةُ النَّخْلِ ثَمَرًا.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي والترمذي وابن ماجه والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (أمر رسول الله ﷺ أن يخرص العنب) بالمشاة التحتية مبنياً للمفعول، وفي بعض النسخ: "أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرص" بالنون مبنياً للفاعل. وجعل ﷺ خرص العنب كخرص النخل. لأنه يخرص من التمر ما يحيط به البصر ظاهراً ولا يحول دونه حائل ولا يخفى في ورق الشجر، والعنب فيه هذا المعنى فلذا شبه بالنخل، بخلاف سائر الثمار فإن هذا المعنى معدوم فيها، أو لأن خير فتحت أولاً سنة سبع وبها نخل وبعث إليهم ﷺ عبد الله بن رواحة فخرصها، فلما فتح الطائف وبها عنب كثير أمر بخرصه كخرص النخل المعروف عندهم، وحكمة الخرص أن الفقراء شركاء أرباب الأموال في الثمر، فلو منع أرباب الأموال من الانتفاع بثمارهم إلى أن تبلغ غايتها في الصلاح لأضر ذلك بهم، ولو انبسط أيديهم فيها لأخل ذلك بحق الفقراء منها، ولما كانت الأمانة غير متحققة عند كل واحد من أرباب الأموال وعمالهم؛ وضعت الشريعة هذا الضابط ليتوصل به أرباب الأموال إلى الانتفاع بها ويحفظ للمساكين حقوقهم.



قوله: (وتؤخذ زكاته... إلخ) أشار به إلى أن الزكاة لا تخرج عقب الخرص، وإنما تخرج إذا صار الرطب تمرًا والعنب زبيبًا، فهو محمول على ما من شأنه أن يجفف من العنب والرطب، أما ما لا يُجفف منهما فتجب فيه الزكاة عند أبي حنيفة قلّ أو كثر، كباقي الفواكه، وتخرج من عينه أو قيمته. وذهب أبو يوسف ومحمد إلى أنه لا زكاة فيه، بناء على أصلهما من أن الزكاة إنما تفرض فيما يبقى سنة بلا علاج كثير. وقالت المالكية: يخرج من ثمنه إن بيع، وإلا فمن قيمته يوم طيبه ولا يجزئ الإخراج من عينه.

وذهبت الشافعية والحنابلة إلى وجوب الزكاة فيه، ويخير الساعى بين أن يقاسم رب المال في الثمرة بالخرص قبل القطع ويعين نصيب الفقراء في نخلة أو نخلات ثم يفرق الثمرة بينهم أو يبيعه للمالك أو غيره ويعطى ثمنها للفقراء، وبين أن يقطع الثمرة ويقاسم المالك بالكيل أو الوزن ويعطى الفقراء حقهم أو يبيعه ويعطيهم ثمنها، ولا يقال: مقتضى الأصل أنه لا زكاة في هذا؛ لأنه لا يدخر فهو كالخضروات؛ لأن هذا يدخر في الجملة.

### ﴿ باب في الخرص ﴾

أى: تقدير ما على النخل من الرطب تمرًا، وما على الكرم من العنب زبيبًا.

● عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: جَاءَ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ إِلَى مَجْلِسِنَا فَقَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا خَرَصْتُمْ فَجُذُّوا وَدَعُّوا الثَّلَثَ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُّوا أَوْ تَجُذُّوا الثَّلَثَ فَدَعُّوا الرَّبْعَ.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والنسائي والترمذي وابن حبان والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا خرصتم فجدوا) أى: إذا قدر العامل الثمار وعرفتم حق الله فيها، فاقطعوا منها ما شئتم، وهو أمر للإباحة، يقال: جذه يجذه - من باب قتل - إذا قطعه، ويحتمل أن جدوا فعل ماضٍ معطوف على الشرط وجوابه محذوف، أى: إذا قدر الثمار ثم قطعها أربابها فجدوا زكاتها، وفي بعض النسخ: (فجدوا) بالخاء والذال المعجمتين، أى: إذا قدرتم الثمار فقد أبيح لكم أخذ الزكاة، وفي بعضها (فجدوا) بالجيم والذال المهملة من الجد بمعنى: الاجتهاد، يقال: جد يجد - من بابي قتل وضرب - إذا اجتهد، والمعنى: إذا قدرتم الثمار فاجتهدوا في التقدير خشية الإجحاف بالفقراء أو أرباب الأموال، وفي بعضها: (فجدوا) بالخاء المهملة والذال المعجمة من الحذ وهو الجذ. قوله: (ودعوا الثلث) يحتمل أن يكون المراد: اتركوا ثلث الزكاة ليتصدق به رب المال بنفسه على أقاربه وجيرانه، فلا يفرغ لهم من ماله شيئاً، ويحتمل أن يكون المراد: اتركوا الثلث من نفس الثمرة، فلا يؤخذ عليه زكاة رافة بأرباب الأموال، فإنه يكون منه الساقطة والهالكة وما يأكله الطير والناس، فلو أخذت الزكاة على جميع المال أضر بربه، وكان عمر بن الخطاب يأمر الخراص بذلك، وبه قال أحمد.

قال في المغنى: على الخراص أن يترك في الخرص الثلث أو الربع توسعة على أرباب الأموال؛ لأنهم يحتاجون إلى الأكل هم وأضيافهم ويطعمون جيرانهم وأهلهم وأصدقاءهم وسؤأهم، ويكون في الثمرة الساقطة وينتابها الطير وتأكّل منه المارة، فلو استوفى العامل الكل منهم أضرّ بهم، وبهذا قال إسحاق والليث وأبو عبيد. والمرجح في تقدير المتروك إلى الساعى باجتهاده، فإن رأى الأكلة كثيراً ترك الثلث، وإن كانوا قليلاً ترك الربع، وذكر حديث الباب، وقال، وروى أبو عبيد بإسناده عن مكحول قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث الخراص قال:

خففوا على الناس؛ فإن في المال العرية والواطنة والأكلة. والعرية نخلات يهبها رب المال لشخص يجني ثمارها، والواطنة المارة في الطريق، سموا بذلك لوطنهم بلاد الثمار مجتازين، والأكلة أرباب الثمار وأقاربهم وجيرانهم.

وقال في القديم: يدع لأهل الثمار نخلة أو نخلات يأكلها أهله، ويختلف ذلك باختلاف حال الرجل في قلة عياله وكثرتهم. ولا نعلم له دليلاً على ذلك.

قوله: (إن لم تدعوا أو تجذوا... إلخ) أى: إن لم يترك العمال الثلث، أو إن لم يقطع أرباب الأموال من الثمر شيئاً، فاتركوا الربع على ما ذكر، فالخطاب في قوله: (تدعوا) للعمال، فالخيار لهم بين ترك الثلث أو الربع، والخطاب في قوله: (تجذوا) لأرباب الأموال، وفي نسخة: (أو تجذوا) بالبدال المهملة، أى: إن لم تجذوا ترك الثلث مناسباً فدعوا الربع، فـ (أو) للشك من الراوي.

وفي الحديث دلالة على مشروعية الخرص، وهو قول أكثر أهل العلم، قال الماوردي: الدليل على جواز الخرص ورود السنة قولاً وفِعْلاً وامْتِثالاً، أما القول: فحديث عتاب، وأما الفعل: فحديث البخاري، وأما الامتثال: فما روى أن رسول الله ﷺ كان له خراصون.

وحديث عتاب الحديث السابق، وحديث البخاري ما رواه بسنده إلى أبي حميد الساعدي قال: غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة تبوك، فلما جاء وادي القرى إذ امرأة في حديقة لها، فقال النبي ﷺ لأصحابه: احرصوا. وحرص رسول الله ﷺ عشرة أوسق... الحديث.

واختلف في حكمه وفيه يكون، فذهب مالك وأصحابه إلى وجوبه في العنب والرطب فقط، وهو قول شريح وأبي جعفر وبعض أهل الظاهر، وقول للشافعي،

وقالت الشافعية والحنابلة: يسن فيهما لا في غيرهما، واستدل هؤلاء بحديث الباب والذي قبله.

قيل: ويقاس على الرطب والعنب وغيرهما مما يمكن ضبطه بالخرص، واختلف في خرص الزرع فأجازه للمصلحة الإمام يحيى. لكن الراجح: قصر الخرص على العنب والتمر وقوفاً مع النص.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجوز الخرص لأنه ظن وتخمين، ولحديث جابر أن رسول الله ﷺ نهى عن الخرص، وقال: أرايتم إن هلك التمر أحب أحدكم أن يأكل مال أخيه بالباطل؟ رواه الطحاوى.

وأجابوا عن حديث الباب ونحوه؛ بأنه كان قبل تحريم الربا ثم نسخ، ودعوى أن تحريم الربا متقدم على الخرص غير مسلم؛ فإن تحريم الربا إنما كان في حجة الوداع، كما في حديث جابر الطويل الآتى للمصنف في "باب صفة حج النسي ﷺ"، وعلى فرض عدم النسخ؛ فالخرص إنما كان تخويفاً للأكرة لتلايخونوا، فإن فعل لذلك فلا بأس، والأكرة بفتحات: جميع أكار وهو من يزرع الأرض.

وحكى عن الشعبي: أن الخرص بدعة. وأجيب: بأن العمل بالخرص بقى طوال حياته ﷺ، وعمل به أبو بكر وعمر في زمانهما، فقد روى الحاكم من طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن بشر بن يسار عن سهل بن أبي حثمة: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى خرص التمر وقال: إذا أتيت أرضاً فاخرصها، ودع لهم قدر ما يأكلون. قال الخطابي: وعامة الصحابة على تجويزه والعمل به، ولم يذكر عن أحد منهم خلاف.

وقال الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين (المثال التاسع والعشرون): ردّ السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في خرص الثمار في الزكاة والعرايا وغيرها إذا بدا

صلاحها، ثم ذكر أحاديث الخرص وقال: ادعى جماعة رد هذه السنن كلها بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَلْزَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ المائدة/٩٠. قالوا: والخرص من باب القمار والميسر، فيكون تحريمه ناسخاً لهذه الآثار. وهذا من أبطل الباطل، فإن الفرق بين القمار والميسر والخرص المشروع كالفرق بين البيع والربا، والميتة والمذكاة، وقد نزه الله رسوله وأصحابه عن تعاطي القمار وعن شرعه وإدخاله في الدين، أكان المسلمون يقامرون إلى زمن خير ثم استمروا على ذلك إلى عهد الخلفاء الراشدين، ثم انقضى عصر الصحابة وعصر التابعين - على القمار، ولا يعرفون أن الخرص قمار حتى بينه بعض فقهاء الكوفة؟! هذا والله الباطل حقاً، والله الموفق للصواب.

وقولهم: إن الخرص كان تخويفاً للأكرة دعوى لا دليل عليها، بل يردها حديث الباب السابق.

ومن هذا تعلم أن الراجح: القول بمشروعية الخرص في التمر والعنب، أخذاً بظاهر الحديث، وهو وإن كان في سنده عبد الرحمن بن مسعود، وفيه مقال، إلا أن الحاكم صحح إسناده وقال: له شاهد بإسناد متفق على صحته أن عمر بن الخطاب أمر به، وساق حديثه السابق، ويقويه أيضاً حديث الباب السابق وعمل الصحابة والتابعين.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على الحث على المحافظة على حقوق الفقراء، وعلى الرأفة بأرباب الأموال حيث أمر ﷺ أن يترك لهم الثلث أو الربع.

## ﴿ باب متى يخرص التمر؟ ﴾

أى: فى أى: زمن يقع خرصه؟

● عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ وَهِيَ تَذْكُرُ شَأْنَ خَيْرٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعُثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى يَهُودَ، فَيَخْرُصُ النَّخْلَ حِينَ يَطِيبُ قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والدارقطنى.

○ معنى الحديث: قوله: (وهى تذكر شأن خير) يعنى ما وقع فى فتحها. قوله: (يعث عبد الله بن رواحة) بن ثعلبة بن امرئ القيس بن عمرو الأنصارى المخزومى، أبو محمد: كان من السابقين الأولين، وكان أحد النقباء ليلة العقبة، وشهد بدرًا وما بعدها، وهو الذى جاء ببشارة وقعة بدر إلى المدينة، وكان عظيم القدر فى الجاهلية والإسلام، قتل بغزوة مؤتة سنة ثمان.

قوله: (فيخرص النخل... إلخ) أرسله ﷺ لذلك؛ لأنه قد ساقاهم بعد فتح خير على أن يعملوا فى غيلهم ويكون لهم النصف من الثمار، وأمر ﷺ بخرص غيلهم ليظهر نصيب اليهود من نصيبه، وليعلم قدر الزكاة فيما يكون فى نصيبه، فقد روى الدارقطنى من طريق ابن جريج بسنده إلى عائشة أنها قالت وهى تذكر شأن خير: كان النبى ﷺ يبعث ابن رواحة إلى اليهود فيخرص النخل حين يطيب أول الثمرة قبل أن يؤكل منها، ثم يخير اليهود: يأخذونها بذلك الخرص أو يدفعونه إليهم بذلك الخرص، وأمر رسول الله ﷺ بالخرص لكى تحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفرق.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن أول وقت خرص التمر يكون عند بدو صلاحه، وعلى أنه يعمل بخير الواحد في الخرص، وبه قالت المالكية والحنابلة وجاعة من الشافعية إن كان عدلاً عارفاً، وقال جماعة من الشافعية: لا بد من اثنين.

### ﴿ باب ما لا يجوز من الثمرة في الصدقة ﴾

أى: ما لا يحل إعطاؤه من الثمرة في الزكاة.

● عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجُعُورِ وَلَوْنِ الْحَبِيقِ أَنْ يُؤْخَذَ فِي الصَّدَقَةِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: لَوْنَيْنِ مِنَ تَمْرِ الْمَدِينَةِ.

والحديث أخرجه أيضاً: الحاكم والدارقطنى.

○ معنى الحديث: قوله: (نهى رسول الله عن الجعور... إلخ) بضم الجيم وسكون العين المهملة بوزن عصفور نوع رديء من التمر لا خير فيه، ولون الحببق بضم الحاء المهملة وفتح الموحدة: تمر صغير رديء أغبر فيه طول منسوب إلى ابن حببق: اسم رجل.

قوله: (قال الزهري: لونين من تمر المدينة) أى: قال الزهري: يعنى النسي بالجعور والحببق صنفين رديئين، (فلونين) مفعول محذوف أو بدل من الجعور وما عطف عليه. وفي نهيه ﷺ عن ذلك دلالة على أنه لا يجوز لرب المال أن يدفع في زكاة التمر الرديء بدلاً عن الجيد الذى وجبت فيه الزكاة، وهو نص في التمر، وتقدم النهى عن أخذ الرديء في كل الأموال في "باب زكاة السائمة".

● عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ وَبِيَدِهِ عَصًا، وَقَدْ عُلِقَ رَجُلٌ قَنَا حَشْفًا، فَطَعَنَ بِالْعَصَا فِي ذَلِكَ الْقَنَوِ وَقَالَ: لَوْ شَاءَ رَبُّ هَذِهِ الصَّدَقَةِ تَصَدَّقَ بِأَطْيَبِ مِنْهَا. وَقَالَ: إِنَّ رَبَّ هَذِهِ الصَّدَقَةِ يَأْكُلُ الْحَشْفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

والحديث أخرجه أيضًا: النسائي وابن ماجه.

معنى الحديث: قوله: (وقد علق رجل منا قنا حشفًا) بفتح القاف وكسرها مقصورًا، وهو مرادف للقنو، وهو العذق بما فيه من الرطب، قال في اللسان: والقنو "بالكسر والضم" والقنا "بالكسر والفتح": الكباسة والجمع أقناء وقنوان وقنيان، قلبت الواو ياء. والحشف بفتححتين: اليابس الرديء من التمر، وكانوا يعلقون مثل ذلك في المسجد ليأكل منه من يحتاج إليه، كما في رواية ابن ماجه عن البراء بن عازب قال: كانت الأنصار تخرج - إذا كان جداد النخل - من حيطانها أقناء البسر فيعلقونه على حبل بين إسطوانيتين في مسجد رسول الله ﷺ فيأكل منه فقراء المهاجرين، فيعمد أحدهم فيدخل قنو الحشف يظن أنه جائز في كثرة ما يوضع من الأقناء، فنزل فيمن فعل ذلك ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ البقرة/٢٦٧. يقول: لا تعمدوا للحشف منه تنفقون ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخَذِهِ إِلَّا أَنْ تُفْمِضُوا فِيهِ﴾ يقول: لو أهدى لكم ما قبلتموه إلا على استحياء من صاحبه غيظًا، أنه بعث إليكم ما لم يكن لكم فيه حاجة، واعلموا أن الله غني عن صدقاتكم. وقوله: "يظن أنه جائز في كثرة ما يوضع من الأقناء"، يعنى: يظن واضع القنو الذى فيه الحشف أنه يحفى فلا يعرف أحد صاحبه لكثرة ما يوضع من الأقناء.



قوله: (فطعن بالعصا في ذلك القنو) يشير به إلى حقارة ذلك القنو، وأن صاحبه لم يؤد ما طلب منه على الوجه الأكمل. قوله: (يأكل الحشف يوم القيامة) يعني: يجازى على فعله السيء، وأطلق الأكل على الجزاء مشاكلة، ويحتمل أن يكون جزاؤه أكل الحشف حقيقة بأن يخلق الله له شهوة أكله جزاء صنعه. وفي الحديث دلالة على ذم إخراج الرديء في الزكاة، وتقديم بيانه.

## ﴿ باب زكاة الفطر ﴾

أى: في بيان الزكاة التي تجب بالفطر من رمضان، قال ابن قتيبة: المراد بزكاة الفطر: زكاة النفوس، مأخوذ من الفطرة التي هي أصل الخلقة، وتسمية أول يوم من شوال بيوم الفطر تسمية شرعية لم تعرف قبل الإسلام، وفرضت صدقة الفطر في السنة الثانية من الهجرة. وهي في الشرع: اسم لما يعطى من المال لمن يستحق الزكاة على وجه مخصوص يأتي بيانه.

● عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن ماجه والحاكم والدارقطنى.

معنى الحديث: قوله: (فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر) أى: أوجبها، وفي رواية للبخارى عن نافع عن ابن عمر قال: أمر نبي الله ﷺ بزكاة الفطر صاعاً من تمر... إلخ. وأصل الأمر للوجوب، والجمهور على أن الفرض والواجب بمعنى، وهو ما

طلب فعله طلباً جازماً بدليل قطعى أو ظنى، فزكاة الفطر عندهم من قبيل الفرض. وفرق بينهما الحنفية فقالوا: الفرض ما ثبت بدليل قطعى الثبوت والدلالة، والواجب ما ثبت بدليل ظنى الثبوت أو الدلالة. وزكاة الفطر عندهم واجبة لثبوتها بدليل ظنى، وإن وردت في الحديث بلفظ فرض لأن معناه قدر.

وذهب أشهب من المالكية وجماعة من الظاهرية وابن اللبان من الشافعية إلى أنها سنة، وتناولوا فرض بمعنى: قدر على أصله في اللغة. ورُدَّ بورود الأمر بها كما في رواية البخارى المذكورة، وبما قاله ابن دقيق العيد من أن فرض نقل عن معناه الأصلي إلى الوجوب، فالحمل عليه أولى.

وقال ابن علية وأبو بكر بن كيسان الأصم: إنها كانت واجبة أولاً ثم نسخ وجوبها بزكاة المال، لما رواه النسائي عن قيس بن سعد بن عبادة قال: أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله، لكن لا دليل فيه على النسخ. لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول، ولأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر، قال الخطابي: حديث قيس بن سعد هذا لا يدل على زوال وجوبها؛ لأن الزيادة في جنس العبادة لا توجب نسخ الأصل المزيّد عليه، غير أن محل سائر الزكوات الأموال، ومحل زكاة الفطر الرقاب، وقد عللت بأنها طهرة للصائم من الرث واللفو، فهي واجبة على كل صائم بعله التطهير، وكل الصائمين محتاجون إليها، فإذا اشتركوا في العلة اشتركوا في الوجوب.

قوله: (طهرة للصيام) أى: تطهيراً له من اللغو والرث الواقعين فيه، وفي بعض النسخ: (طهرة للصائم)، واللغو: ما لا فائدة فيه من القول أو الفعل تعود على الشخص في الدنيا أو الدين مكروهاً كان أو مباحاً، كالهزل واللعب والتعمق في

الشهوات وغير ذلك. والرفث: الفحش من الكلام، وهو المراد هنا، ويطلق على الجماع أيضاً، وكانت الزكاة طهرة للصائم مما ذكر. لأن الحسنات يذهبن السيئات. قوله: (وطعمة للمساكين) أى: ليكون قوتهم يوم العيد مهياً لهم، تسوية بين الفقير والغنى في وجدان القوت ذلك اليوم. وطعمة بضم الطاء وسكون العين المهملتين: الطعام الذى يؤكل، وروى الدارقطنى وابن عدى من حديث ابن عمر مرفوعاً: "أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم" وهو ضعيف؛ لأن فى سنده محمد بن عمر الواقدى.

(وتمسك بظاهر حديث الباب) الحسن البصرى فقال: إنما تجب زكاة الفطر على من يجب عليه الصوم فقط لا على الصغير؛ لأنه إذا لم يلزمه الصيام فلا تلزمه طهرته، وقال أكثر أهل العلم: يجب إخراجها عن الصغير؛ لأن علة الإيجاب مركبة من الطهارة والطعمة، رعاية لجانب المساكين، ولحديث ابن عمر الآتى فى "باب كم يؤدى فى صدقة الفطر": فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً، فذكر معنى مالك، زاد: والصغير والكبير.

قوله: (من أداها قبل الصلاة... إلخ) أى: قبل صلاة العيد فهى زكاة مقبولة يثاب عليها ثواباً كاملاً، ومن أداها بعد الصلاة فهى صدقة من الصدقات المطلقة التى يتصدق بها فى سائر الأوقات، فهى أقل ثواباً من المؤداة قبل الصلاة. ولا دليل فى الحديث على أنها لا تقبل، بل الذى فيه أن إخراجها قبل الصلاة أفضل لنلأ يشغل الفقير عن صلاة العيد بالسؤال، وعلى هذا أجمعت الأمة، خلافاً لمن زعم أن ظاهر الحديث يدل على عدم إجزائها إذا أخرت عن الصلاة.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية زكاة الفطر وتقدم بيان حكمها، وعلى أنها تكفر السيئات، وعلى أنها شرعت رافة بالمساكين، وعلى أن وقت إخراجها قبل الصلاة. ويأتي تمام الكلام على وقتها في الباب بعده.

## ﴿ باب متى تؤدى ؟ ﴾

أى: فى أى: وقت تؤدى زكاة الفطر؟.

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ. قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُؤَدِّيَهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِالْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والنسائى والترمذى والدارقطنى.

○ معنى الحديث: قوله: (أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) أى: قبل صلاة العيد أول يوم من شوال، فدل الحديث على أن وقت إخراج الزكاة قبل صلاة العيد، والقبلىة ظرف متسع، ولذا اختلف الفقهاء فى وقت الوجوب بعد اتفاقهم على أن إخراجها قبل صلاة العيد هو الأفضل.

فقال أبو حنيفة والليث والسهادى والقاسم: إنه من طلوع الفجر يوم العيد، وهو رواية ابن القاسم عن مالك، لأنه الوقت الذى يتعين به الفطر الحقيقى، ولأنها قرينة تتعلق بالعيد فلا يتقدم وقت وجوبها على يومه. وقال الثورى وأحمد والشافعى وإسحاق: إنه من غروب شمس آخر يوم من رمضان، وهو رواية أشهب عن مالك، واستدلوا بقول ابن عباس فى حديثه السابق: فرض رسول الله ﷺ زكاة

الفطر، والفطر من رمضان لا يكون إلا بغروب الشمس من آخر يوم منه. وتظهر ثمرة الخلاف فيمن ولد قبل طلوع الفجر وبعد غروب الشمس، فتجب الزكاة عنه على القول الأول دون الثاني.

قوله: (وكان ابن عمر يؤديها قبل ذلك... إلخ) وفي نسخة: (فكان ابن عمر) بالفاء، أى: كان ابن عمر يخرج زكاة الفطر قبل العيد بيوم أو يومين. وكذا غيره من الصحابة كانوا يؤدونها قبل يوم الفطر، ففي البخارى بعد ذكر حديث ابن عمر: كان ابن عمر يعطيها للذين يقبلونها وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين. وهذا إشارة إلى جميعهم فهو إجماع، وفي رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب قال: قلت لنافع: متى كان ابن عمر يعطى؟ قال: إذا قعد العامل؟ قلت: متى كان يقعد؟ قال: قبل الفطر بيوم أو يومين، وروى مالك في الموطأ عن نافع: أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذى تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاث، ولعلهم استندوا في فعلهم هذا إلى ما أخرجه البخارى من حديث أبي هريرة قال: وكلنى رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان.. الحديث، وفيه أن أبا هريرة أمسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ من طعام زكاة الفطر الذى جمع تحت يده ووكل إليه حفظه فدل ذلك على أنهم كانوا يعجلونها قبل العيد بثلاث ليال زمن النبى ﷺ.

ومن جَوَزَ تقديمها يومًا أو يومين الكرخى ومالك، وهو مشهور مذهب الحنابلة، وقالوا: لا يجوز تعجيلها أكثر من ذلك، وفي المغنى لابن قدامة الحنبلى: وقال بعض أصحابنا: يجوز تعجيلها من بعد نصف الشهر كما يجوز تعجيل أذان الفجر والدفع من مزدلفة بعد نصف الليل، وأجاز الشافعى تقديمها من أول رمضان؛ لأن سببها الصوم والفطر بعده، فإذا وجد أحد السببين جاز تعجيلها كزكاة المال بعد ملك النصاب. وجَوَزَ الهادى والقاسم وأبو طالب والعباس تقديمها ولو إلى عامين. وقالت

الحنفية: يجوز تقديمها مطلقاً من غير تفصيل بين مدة ومدة على الصحيح؛ لأن سبب الوجوب قد وجد وهو رأس يومه ويلى عليه. يعنون به من تلزمه نفقته. فصار كإخراج الزكاة بعد وجود النصاب.

وقال الزيلعي: وعند خلف بن أيوب يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لا قبله لأنها صدقة الفطر، ولا فطر قبل الشروع في الصوم، وقيل: يجوز تعجيلها في النصف الأخير من رمضان، وقيل: في العشر الأخير. وعند الحسن بن زياد: لا يجوز تعجيلها أصلاً كالأضحية.

فإن أخرها عن صلاة العيد وأخرجها في يومه جاز له ذلك مع الكراهة، كما يشعر بذلك قوله ﷺ: "ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات" وإلى ذلك ذهب الشافعية والحنابلة وعطاء وموسى بن وردان وإسحاق، وهو قول للمالكية.

والمعتمد عندهم أنه إذا أخرجها بعد صلاة العيد كان تاركاً للأفضل، وقال القاضي: إذا أخرجها في بقية اليوم لم يكن فعل مكروهاً. وقالت الحنفية: يجوز تأخيرها بدون كراهة. وقال ابن حزم: يحرم تأخيرها عن صلاة العيد وتبقى في ذمته.

وأما تأخيرها عن يوم العيد فهو حرام عند المالكية والشافعية والحنفية والحنابلة وأكثر العلماء لأنها زكاة واجبة، فوجب أن يكون في تأخيرها إثم كما في تأخير الصلاة عن وقتها، ويجب قضاؤها ولا تسقط بالتأخير عن يوم العيد، خلافاً للحسن بن زياد من الحنفية وداود الظاهري فإنهما قالوا: تسقط بمضى يوم الفطر، لأنها قرينة اختصت بيوم العيد فتسقط بمضيه كالأضحية فإنها تسقط بمضى أيام النحر. ورُدُّ بأن هناك فرقاً بين الأضحية والزكاة، فإن الأضحية غير معقولة المعنى فلا تكون قرينة إلا في وقتها، أما الزكاة فإنها قرينة مالية معقولة المعنى فلا تسقط إلا بالأداء. وحكى عن ابن سيرين والنخعي الرخصة في تأخيرها عن يوم العيد. وحكاها ابن المنذر

عن أحمد. وقال: واتباع السنة أولى. والراجح كراهة التأخير عن صلاة العيد، وحرمة عن يومها مع لزوم القضاء.

## ﴿ باب كم يؤدى فى صدقة الفطر ؟ ﴾

أى: فى بيان مقدار ما يدفع فيها.

● عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا قَالَ فِيهِ فِيمَا قَرَأَهُ عَلَى مَالِكٍ: زَكَاةُ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ: صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والنسائى وأحمد والترمذى وابن ماجه والدارقطنى.

معنى الحديث: قوله: (صاعًا) الصاع: مكيال يسع أربعة أمداد باتفاق، واختلف العلماء فى مقدار المد، ف قيل: هو رطل وثلاث بالعراقى، وبه قال مالك والشافعى وأحمد وفقهاء الحجاز وأبو يوسف، وقيل: رطلان، وهو قول أبى حنيفة ومحمد وفقهاء العراق، فيكون الصاع خمسة أرطال وثلاثا على الأول، وثمانية أرطال على الثانى.

قوله: (على كل حر أو عبد) ظاهره وجوب الزكاة على العبد نفسه، وبه قال داود، وقال: يجب على السيد تمكينه من الكسب ليؤديها، كما يجب عليه أن يمكنه من أداء بقية الفرائض، وقال الجمهور: إن زكاة العبد على سيده؛ لما تقدم للمصنف فى "باب صدقة الرقيق" من حديث أبى هريرة أنه ﷺ قال: ليس على

المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق. وظاهر الحديث أيضًا وجوب الزكاة وإن كان العبد مكاتبًا أو مدبرًا، وبه قالت المالكية. وقالت الحنفية والشافعية والحنابلة: زكاة المكاتب على نفسه لعدم ولاية السيد عليه ولوجوب نفقته على نفسه. قوله: (ذكر أو أنثى) ظاهره وجوب الزكاة على نفس المرأة. وإن كان لها زوج، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وابن المنذر، وقال مالك والشافعي والليث وأحمد وإسحاق: تجب على زوجها تبعًا لنفقتها. قوله: (من المسلمين) فيه دلالة على اشتراط الإسلام فيمن تجب عليه زكاة الفطر، فلا تجب على الكافر وهو متفق عليه.

واختلف: هل تجب على الكافر في عبده المسلم؟ فقال أكثر أهل العلم: لا تجب عليه. قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن لا صدقة على الذمي في عبده المسلم؛ لقوله: ﷺ في الحديث: (من المسلمين)، ولأنه كافر فلا تجب عليه الفطرة كسائر الكفار؛ لأن الفطرة زكاة فلا تجب على الكافر كزكاة المال.

وحكى عن أحمد: أن على الكافر إخراج صدقة الفطر عن عبده المسلم، وهي رواية للشافعية، ووجه بأن العبد من أهل الطهارة. فوجب أن تؤدي عنه زكاة الفطر كما لو كان سيده مسلمًا. واختلف أيضًا: هل تجب على المسلم عن عبده الكافر؟ فذهب الجمهور إلى أنها لا تجب، أخذًا بظاهر الحديث، وذهبت الحنفية إلى أنها تجب على سيده المسلم، وهو قول عطاء والثوري وابن المبارك والنخعي وإسحاق؛ لما رواه الدارقطني عن ابن عمر أن النبي ﷺ أمر بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونون. قال الدارقطني: والصواب أنه موقوف. وفي إسناده القاسم بن عبد الله وليس بالقوي، وسيأتي نحوه للمصنف. واستدلوا أيضًا بما تقدم للمصنف عن أبي هريرة من قوله ﷺ: (ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر)،



قالوا: والعبد أعم من كونه مسلماً أو كافراً. ولأن وجوب الصدقة متعلق بالسيد، ولا يشترط فيه إسلام العبد، بل الشرط إسلامه فقط. ورد بأن عموم العبد في هذه الأحاديث يخصه حديث الباب، وما رواه مسلم عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كل نفس من المسلمين حرّ أو عبد... الحديث. فهذا صريح في أن العبد لا بد فيه من الإسلام، وإن كان المؤدى عنه سيده.

● عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا، فَذَكَرَ بِمَعْنَى مَالِكٍ زَادَ: وَالصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ.

معنى الحديث: قوله: (فذكر بمعنى مالك... إلخ) أى: ذكر عمر بن نافع بسنده معنى حديث مالك السابق، وزاد في روايته: والصغير والكبير... إلخ. وساق لفظه البخارى والنسائى والدارقطنى عن ابن عمر قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على الحر والعبد والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة.

قوله: (وأمر بها أن تؤدى... إلخ) أى: أمر النبى ﷺ أن تؤدى زكاة الفطر قبل صلاة العيد، لإغناء الفقير عن السؤال الذى ربما يشغله عن صلاة العيد. وهذا الأمر للاستحباب عند الجمهور، وللوجوب عند ابن حزم.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُخْرِجُونَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ سُلْتٍ أَوْ زَبِيبٍ. قَالَ: قَالَ عَبْدُ

الله: فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ رَحِمَهُ اللهُ وَكَثُرَتِ الْحِنْطَةُ، جَعَلَ عُمَرُ نِصْفَ صَاعٍ حِنْطَةً مَكَانَ صَاعٍ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (أو سلت) بضم المهملة وسكون اللام: نوع من الشعير ليس له قشر كأنه الحنطة، وقيل: هو حب بين الحنطة والشعير، فهو كالحنطة في ملاسته وكالشعير في طبعه وبرودته.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية إخراج زكاة الفطر من الأصناف المذكورة، وعلى أنها من هذه الأصناف صاع ومن البر نصف صاع. وسيأتي تمام الكلام على ذلك في الباب الآتي إن شاء الله تعالى.

● عَنْ نَافِعٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَعَدَلَ النَّاسُ بَعْدُ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ. قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللهِ يُعْطِي التَّمْرَ، فَأَعَوَزَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ التَّمْرُ عَامًا فَأُعْطِيَ الشَّعِيرَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخاري ومسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (فعدل الناس... إلخ) بالتخفيف أى: "سوى" الناس بعد ما جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من غيره "نصف" الصاع من القمح بالصاع من غيره لما رأوا من استوائهما في المنفعة والقيمة، ولعلهم قاسوا لعدم وقوفهم على نص من النسي ﷺ في الاكتفاء بنصف صاع من قمح، وإلا لما احتاجوا إلى القياس، وسيأتي في الباب الآتي ما ثبت عن الرسول ﷺ في ذلك.

قوله: (وكان عبد الله... إلخ) أى: قال نافع: كان عبد الله بن عمر يخرج صدقة الفطر صاعاً من تمر، وفي رواية مالك في الموطأ عن نافع: كان ابن عمر لا يخرج إلا التمر في زكاة الفطر إلا مرة واحدة فإنه أخرج شعيراً.

قوله: (فأعوز أهل المدينة التمر) أى: أعجزهم الحصول عليه، يقال: أعوزني المطلوب مثل أعجزني لفظاً ومعنى، ويقال: أعوزني الشيء: إذا احتجت إليه فلم أقدر عليه، فأهل منصوب على المفعولية، والتمر مرفوع على الفاعلية.

وفيه دلالة على أنهم كانوا يخرجون أجود الأصناف في الزكاة، وعلى أن التمر كان أجود الأصناف عندهم.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ حُرٌّ أَوْ مَمْلُوكٍ؛ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجُهُ حَتَّى قَدِمَ مُعَاوِيَةُ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَكَانَ فِيمَا كَلَّمَ بِهِ النَّاسَ أَنْ قَالَ: إِنِّي أَرَى أَنَّ مُدَيْنٍ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ. فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ. فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَرَأِي أَنْ أُخْرِجُهُ أَبَدًا مَا عِشْتُ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وأحمد والنسائى والترمذى وابن ماجه والدارقطنى وابن خزيمة والطحاوى.

○ معنى الحديث: قوله: (إذ كان فينا رسول الله) فيه إشعار بأنه ﷺ كان عالماً بما كانوا يخرجونه في الزكاة وأقروهم عليه، فهو مرفوع حكماً. قوله: (زكاة

الفطر)، وفي بعض النسخ: صدقة الفطر. قوله: (صاعًا من طعام... إلخ) الطعام في الأصل عام في كل ما يقتات من الحنطة والتمر والشعير وغير ذلك، كذا في النهاية، وعليه فعطف ما بعده عليه من عطف الخاص على العام.

وقال الخطابي: زعم بعضهم أن الطعام اسم خاص للبر، قال: ويدل على صحة ذلك أنه قد ذكر في الخبر: الأقط والشعير والتمر والزبيب، وهي أقواتهم التي كانوا يقتاتونها، ولم يذكر الحنطة وكانت أغلاها وأفضلها، فلولا أنه أرادها بقوله: (صاعًا من طعام) لذكرها عند التفصيل كما ذكر غيرها من الأقوات. وقال في الفتح: وقال: هو (يعني الخطابي) وغيره: وقد كانت لفظة الطعام تستعمل في الحنطة عند الإطلاق، حتى إذا قيل: أذهب إلى (سوق الطعام) فهم منه (سوق القمح). وإذا غلب العرف نزل اللفظ عليه، لأن ما غلب استعمال اللفظ فيه كان خطوره عند الإطلاق أقرب.

وعليه؛ فالطعام في الحديث خاص بالقمح، قال في الفتح: وقد رده ابن المنذر فقال: ظن بعض أصحابنا أن قوله: في حديث أبي سعيد (صاعًا من طعام) حجة لمن قال: صاعًا من طعام حنطة، وهذا غلط منه، فإن أبا سعيد أجمل الطعام ثم فسره بما أورده البخاري من طريق حفص بن ميسرة: أن أبا سعيد قال: كنا نخرج في عهد النبي ﷺ يوم الفطر صاعًا من طعام، وقال أبو سعيد: وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر.

وقال في سبل السلام: والقول بأن أبا سعيد أراد بالطعام الحنطة في حديثه غير صحيح. فالظاهر أن لفظ (الطعام) في الحديث أعم من (الحنطة)، بل قوله: في رواية أخرى للطحاوي وغيره: فلما جاء معاوية وجاءت السمراء قال: أرى أن مدًا من

هذا يعدل مدين، دليل على أن الحنطة لم تكن لهم قوتًا قبل هذا، فكيف يتوهم أنهم أخرجوا ما لم يكن موجودًا؟.

قوله: (أو صاعًا من أقط) بفتح الهمزة وكسر القاف، وقد تسكن مع فتح الهمزة وكسرها: هو لبن مجفف يابس غير منزوع الزبد، وهو "الكشك". وفي إجزائه في زكاة الفطر خلاف: فظاهر الحديث يدل على جوازه وبه قال مالك، وذهب الحنفيون إلى أنه لا يجزئ إلا باعتبار القيمة لأنه غير منصوص عليه في وجه يوثق به، وجواز ما ليس بمنصوص عليه لا يكون إلا باعتبار القيمة. وقال الشافعي: لا أحب أن يخرج الأقط فإن أخرج صاعًا من أقط لم يتبين لي أن عليه الإعادة.

قوله: (حتى جاء معاوية... إلخ) وكان يومئذ خليفة كما في رواية ابن خزيمة. قوله: (إني أرى أن مدين من سمراء الشام... إلخ) يعني بها القمح، وهو اجتهد من معاوية، وتمسك به من قال: إن مقدار الزكاة من البر نصف صاع، قال: ولا يقال إنه قول صحابي، وقد خالفه أبو سعيد وهو أطول صحة منه وأعلم بحال النبي ﷺ؛ لأنه قد وافقه على ذلك غيره من الصحابة، كما أشار لذلك بقوله: (فأخذ الناس بذلك)، والناس عام فكان إجماعًا، ولا تضر مخالفة أبي سعيد في ذلك لأنها حكاية عن فعله فلا تدل على الوجوب، على أن لفظ المروي عنه قال: كنت أخرج على عهد رسول الله ﷺ صاعًا من طعام، صاعًا من تمر، صاعًا من شعير، فيجعل قوله: (صاعًا من تمر، صاعًا من شعير): تفسيرًا لقوله: (صاعًا من طعام). وسيأتي تمام الكلام في الباب بعد.

قوله: (فأما أنا فلا أزال أخرجه... إلخ) أي: لا أزال أخرج من القمح صاعًا كاملاً مدة حياتي، وفي رواية لمسلم: لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ، يعني به الصاع كاملاً.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على جواز إخراج الزكاة من هذه الأصناف المذكورة في الحديث، وعلى ما كان عليه أبو سعيد من شدة الاتباع والتمسك بآثار النسي عليه السلام، وترك العدول إلى الاجتهاد مع وجود النص.

### ﴿ باب من روى نصف صاع من قمح ﴾

أى: في بيان ما ورد في كفاية نصف صاع من قمح في صدقة الفطر.

● عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي صُعَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ أَوْ ثَعْلَبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صُعَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَاعٌ مِنْ بُرٍّ أَوْ قَمْحٍ عَنْ كُلِّ اثْنَيْنِ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، أَمَّا غَنِيكُمْ فَيَزْكِيهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَمَّا فَقِيرُكُمْ فَيَرُدُّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَاهُ زَادَ سُلَيْمَانُ فِي حَدِيثِهِ: غَنَى أَوْ فَقِيرٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والدارقطني وعبد الرزاق والطبراني والطحاوي.

○ معنى الحديث: قوله: (صاع من بر... إلخ) خبر مبتدأ محذوف. أى: صدقة الفطر صاع من بر أو قمح، شك حماد بن زيد، كما صرح به في رواية أحمد، ويحتمل أن يكون (صاع) مبتدأ، خبره (عن كل اثنين) أى: مجزئ عنهما. قوله: (أما غنيكم فيزكيه الله) أى: يطهره من درن الآثام، ويزيده بركة في ماله وعمله. قوله: (وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطاه) رغب ﷺ الفقير في إعطاء الزكاة ووعد به بإخلاف ما أعطاه كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَلْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ سب/٣٩. والمراد الفقير بالنسبة إلى عظيم الغنى، فلا ينافي أنه في ذاته غنى، أو الفقير حقيقة

وهو الذى ملك زكاة الفطر زيادة عن قوته وقوت من تلزمه نفقته يوم العيد وليتسه. والحديث من أدلة من قال بإجزاء نصف صاع من بر فى زكاة الفطر، وتقدم بيانه.

قوله: (زاد سليمان فى حديثه: غنى أو فقير) أى: زاد سليمان بن داود العتكي - أحد شيوخ المصنف - فى روايته لفظ (غنى أو فقير). وفيه دليل على أن الفقير تلزمه صدقة الفطر، ومحلّه إذا وجد ما يؤديه زيادة عن قوته وقوت من يمونه يوم العيد وليتسه، وبه قال مالك والشافعى وأحمد وعطاء وإسحاق وأكثر أهل العلم، وقال أبو حنيفة وأصحابه وزيد بن على: إنما تجب على من يملك نصاباً من أنصبة الزكاة فاضلاً عن حوائجه الأصلية كمسكنه ومركبه وأثاث منزله، فلا فطرة عندهم على فقير لا يملك النصاب المذكور؛ لحديث أبى هريرة أنه ﷺ قال: لا صدقة إلا عن ظهر غنى. رواه أحمد، وذكره البخارى فى كتاب الوصايا من صحيحه معلقاً. ولا غنى مع الحاجة.

وأجابوا عن حديث الباب بأنه ضعيف، لأنه من طريق النعمان بن راشد، وقد ضعفه غير واحد، وأكثر الروايات ليس فيها ذكر الفقير، وعلى فرض صحة الحديث فيحتمل أن يراد بالفقير فيه الفقير النسبى، وعليه فالحديث فى الأغنياء فقط.

ورُدَّ بأن حديث لا صدقة إلا عن ظهر غنى المشهور فى لفظه: "خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى". كما سيأتى للمصنف فى "باب الرجل يخرج من ماله" فهو لا يناق طلبها من الفقير، وعلى فرض ورودها بلفظ الحصر، فهو معارض بالروايات الدالة على ترغيب الفقير فى الصدقة، مثل حديث: "أفضل الصدقة جهد المقل" أخرجه الحاكم عن أبى هريرة مرفوعاً، وسيأتى للمصنف فى الباب المذكور، وحديث: "أفضل الصدقة سرّاً إلى فقير وجهد من مقل" أخرجه الطبرانى عن أبى أمامة، وحديث: "سبق

درهم مائة ألف، قالوا: يا رسول الله وكيف؟ قال: رجل له درهمان فأخذ أحدهما فتصدق به، ورجل له مال كثير فأخذ من عرض ماله مائة ألف فتصدق بها" رواه النسائي وابن حبان والحاكم وصححه عن أبي هريرة مرفوعاً. فالظاهر ما ذهب إليه الجمهور من وجوب الصدقة على الفقير الذي يجد زائداً على ما يكفيه هو ومن يمونه يوم العيد وليتسه، قال الخطابي: وفيه بيان أنها تلزم الفقير إذا وجد ما يؤديه، ألا تراه يقول: (وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطاه). فقد أوجب عليه أن يؤديها عن نفسه مع إجازته له أن يأخذ صدقة غيره. وفي قوله: (ذكر أو أنثى) دليل لمن أسقط صدقة الزوجة عن الزوج لأنه في الظاهر إيجاب على المرأة فلا يزول الفرض عنها إلا بدليل، وهو مذهب أصحاب الرأي وسفيان الثوري. وقال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق: يخرج الزوج عن زوجته لأنه يمونها. وقد يروى فيه عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي ﷺ قال: عمن تمونون، قلت: إن صح قوله (عمن تمونون). وإلا فلا يلزمه ذلك عن زوجته.

وفي الحديث أيضاً دليل على أنها تجب عن الصغير كالكبير وهو قول الجمهور، وقال محمد بن الحسن: لا تجب صدقة الفطر في مال الصغير ولو غير يтим، وعن علي بن أبي طالب عليه السلام: أنها إنما تجب على من أطاق الصوم.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيبًا، فَأَمَرَ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعَ تَمْرٍ، أَوْ صَاعَ شَعِيرٍ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ. زَادَ عَلِيٌّ فِي حَدِيثِهِ: أَوْ صَاعَ بُرٍّ أَوْ قَمْحٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ اتَّفَقَا: عَنْ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ.

والحديث أخرجه أيضاً: الدارقطني.



○ معنى الحديث: قوله: (صاع تمر) بالجر، بدل من صدقة الفطر، ويجوز رفعه على أنه خير لمبتدأ محذوف، أى: هى صاع تمر. قوله: (عن كل رأس) وفى بعض النسخ: على كل رأس. قوله: (ثم اتفقا: عن الصغير) وفى بعض النسخ: "على الصغير" قوله: (زاد على... إلخ) أى: زاد على بن الحسن شيخ المصنف فى الطريق الأول فى روايته: (أو صاع بر أو قمح بين اثنين) أى: يكفى عنهما، ثم اتفق على ومحمد بن يحيى على ذكر الصغير والكبير... إلخ.

● عَنْ حُمَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: خَطَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي آخِرِ رَمَضَانَ عَلَى مِنْبَرِ الْبَصْرَةِ فَقَالَ: أَخْرِجُوا صَدَقَةَ صَوْمِكُمْ، فَكَانَ النَّاسُ لَمْ يَعْلَمُوا فَقَالَ: مَنْ هَاهُنَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؟ قَوْمُوا إِلَى إِخْوَانِكُمْ؛ فَعَلَّمُوهُمْ، فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، هَذِهِ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ، ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى: رُخْصَ السَّعْرِ قَالَ: قَدْ أَوْسَعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، فَلَوْ جَعَلْتُمُوهُ صَاعًا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. قَالَ حُمَيْدٌ: وَكَانَ الْحَسَنُ يَرَى صَدَقَةَ رَمَضَانَ عَلَى مَنْ صَامَ.

والحديث أخرجه أيضًا: النسائي والدارقطني والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (فكان الناس لم يعلموا) أى: لم يعلموا حكم زكاة الفطر من قبل، فقد جعل بعضهم ينظر إلى بعض كما فى رواية النسائي.

قوله: (رخص السعر) بضم الراء وسكون الحاء المعجمة: مصدر رخص من باب قرب، أى: رأى: عدم زيادة السعر. قوله: (فلو جعلتموه صاعًا من كل شيء)

أى: لو جعلتم صدقة الفطر صاعاً من البر وغيره لكان خيراً، فجواب لو محذوف، ويحتمل أن (لو) للتحضيض، بمعنى هلاً، فلا جواب لها.

قوله: (قال حميد: وكان الحسن... إلخ) أى: قال حميد: وكان الحسن شيخه يرى أن زكاة الفطر إنما تجب على من يلزمه الصوم، فلا تجب عن الصبي والمجنون لأنها شرعت للتطهير من الآثام، وهما ليسا محتاجين إلى التطهير لعدم التكليف. والأحاديث تردده، فإنها صرحت بلزومها عن الصغير والكبير، وتقدم أن حكمة مشروعيتها مركبة من الطهارة والطعمة بالنسبة للمكلفين، ومن الطعمة بالنسبة للصبيان والمجانين وغيرهم.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه ينبغي للرئيس أن يعلم الناس أحكام الدين، وعلى أنه يجزئ من الفطرة نصف صاع من البر.

### ﴿ باب في تعجيل الزكاة ﴾

أى: تقديمها على وقت وجوبها.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَمَنَعَ ابْنُ جَمِيلٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنْ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ ﷻ، وَأَمَّا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَإِلَيْكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا، فَقَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهِيَ عَلَى وَمِثْلِهَا. ثُمَّ قَالَ: أَمَا شَعَرْتُ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُو الْأَبِ أَوْ صِنُو أَبِيهِ؟

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وأحمد والنسائى والدارقطنى.

معنى الحديث: قوله: (بعث النبى عمر... إلخ) أى: أرسله عاملاً يجمع الزكاة الواجبة، لأن صدقة التطوع لا يبعث عليها، وقول ابن القصار المالكى: الأليق أنها صدقة التطوع. لأنه لا يظن بهؤلاء الصحابة منع الفرض. مردود، بأنهم ما منعوا كلهم جحداً ولا عناداً، أما ابن جيل فقد قيل: إنه كان منافقاً ثم تاب، وأما خالد فكان متأولاً بإجزاء ما وقفه عن الزكاة، وأما العباس فقد عجل الزكاة عامين كما أخرجه الدارقطنى من طريق موسى بن طلحة أن النبى ﷺ قال: إنا كنا احتجنا فتعجلنا من العباس صدقة ماله سنتين.

قوله: (فمنع ابن جيل) أى: منع الزكاة، وفى رواية البخارى والنسائى: فقيل: منع ابن جيل، وقائله عمر، وابن جيل بفتح فكسر ممن عرف بكنيته ولم يسم. وقيل: اسمه عبد الله أو حميد. و(خالد بن الوليد) بن المغيرة بن عبد الله بن عمر المخزومى، أبو سليمان. أسلم سنة ست بعد صلح الحديبية، سماه رسول الله ﷺ: سيف الله، وشهد خيبر والفتح وحنيناً، توفى بجمص سنة إحدى وعشرين أو ثنتين وعشرين.

قوله: (ما ينقم ابن جيل)، بكسر القاف وفتحها من بابى ضرب وعلم، أى: ما ينكر ويمنع الزكاة إلا لأنه كان فقيراً فأغناه الله من فضله بما أفاء على رسوله وأباح لأمته من الغنائم ببركته ﷺ، فقد جعل نعمة الله سبباً لكفرها، وهذا مما لا ينبغي أن يكون علة لكفران النعمة ومنع الزكاة، فالمراد به المبالغة فى التفسير من المنع، وفى رواية البخارى: فأغناه الله ورسوله. فأسند الإغناء إلى رسول الله ﷺ لأنه كان سبباً لدخوله فى الإسلام وأخذه حظه من الغنائم.

وقال ابن المهلب: كان ابن جميل منافقاً فمنع الزكاة، فاستتابه الله تعالى بقوله: ﴿ وَمَا تَقْمُوا إِلَّا أَنْ أُغْنَاهُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكْ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ التوبة/٧٤. فقال: استتابني ربي، فتاب وصلاح حاله.

قوله: (فإنكم تظلمون خالداً... إلخ) يعنى بنسبة المنع إليه، وكيف يمنع الفرض وقد تطوع بتحسيس سلاحه وخيله؟!، أو أنهم ظلموه بطلب زكاة خيله وسلاحه اللذين جعلهما في سبيل الله، إذ ليس عليه فيها زكاة. ولعل سيدنا عمر رضي الله عنه طلب زكاتها من سيدنا خالد لظنه أنه أعدها للتجارة. ويحتمل أن خالداً قصد بإخراج ما جعله في سبيل الله زكاة ماله. وسبيل الله أحد الأصناف الثمانية التي تصرف فيها الزكاة. والأدراع جمع درع. والأعتد بضم المشاة الفوقية جمع عتد بفتحتين مثل: زمن وأزمن، وهو ما يعده الرجل من السلاح والدواب وآلة الحرب، وقيل: هي الخيل خاصة، وفي نسخة: (قد احتبس أذراعه وأعتاده): جمع عتاد، ويجمع أيضاً على أعتد وأعتدة، مثل: زمان وأزمن وأزمنة، وفي رواية: (وأعبده) بضم الموحدة جمع عبد، والأول هو المشهور.

قوله: (وأما العباس... إلخ) أى: وأما زكاة مال العباس فهي على ومثلها. لأنى تسلفت منه زكاة عامين، كما تقدم في رواية الدارقطنى، ولما أخرجه أبو داود الطيالسى من حديث أبي رافع: أن النبی ﷺ قال لعمر: إنا كنا تعجلنا صدقة مال العباس عام الأول. وأخرج الطبرانى والدارقطنى نحوه، قال الحافظ: وإسناده ضعيف. وأخرج الدارقطنى من حديث ابن عباس قال: بعث رسول الله ﷺ عمر ساعياً فاتى العباس يطلب صدقة ماله، فأغلظ له العباس، فأخبر النبی ﷺ فقال: إن العباس قد أسلفنا زكاة ماله العام والعام المقبل. قال الحافظ: وفي إسناده ضعف. ويحتمل أن يكون المراد: فهذه الصدقة على أوديتها عنه ومثلها لما له على من حق العمومة

التي هي كالأبوة، كما أشار لذلك بقوله: (أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه)، وفي رواية البخاري والنسائي: فهي عليه صدقة ومثلها معها. أي: فهي صدقة ثابتة عليه سيصدق بها ويضيف إليها مثلها كرمًا منه. وقيل: معناه أنه ﷺ؛ آخر عن العباس الصدقة عامين لحاجة أصابت العباس، فإنه يجوز للإمام أن يؤخرها لمصلحة ثم يأخذها بعد. وقيل إن (على) فيه بمعنى اللام كما صرح به في رواية ابن خزيمة؛ لما قيل من أنه كان استدان، ففادى نفسه وعقيلًا، فصار من الغارمين فساغ له أخذ الزكاة. لكن قال البيهقي: اللام في رواية ابن خزيمة بمعنى (على) لتتفق الروايات لأن المخرج واحد، ومال إلى ذلك ابن حبان.

قوله: (أما شعرت أن عم الرجل صنو الأب) أي: شقيقه أو مثله. يريد أن أصله ﷺ وأصل العباس واحد، وأصله أن يقال للنخلتين نبتا من أصل واحد: صنوان وإلحدهما صنو، والمعنى: أما علمت أنه عمي وأبي فكيف تتهمه بما ينافي حاله؟! فلعل له عذرًا وأنت تلوم.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية بعث عمال أمناء عارفين بأحكام الزكاة لجمعها، وعلى أنه ينبغي تنبيه الغافل لما أنعم الله به عليه من الغنى بعد الفقر؛ ليقوم بحق الله عليه، وعلى ذم من امتنع من أداء الواجب وجواز ذكره بذلك في غيبته، وعلى التنفير من كفر النعمة وعدم مقابلة الإحسان بالشكر، وعلى مشروعية الاعتذار عمن له عذر.

وفي قصة ابن جميل دليل على أن مانع الزكاة إذا لم يكن ممتنعًا بقوة وسلاح، فإنها تؤخذ منه بلا قتال، وأما قتال أبي بكر مانعي الزكاة فلكونهم امتنعوا من أدائها بقوة وسلاح. وبقصة خالد استدل على وجوب زكاة التجارة وبه قال الجمهور، وتقدم الكلام في ذلك وإفيًا في بابيه، وعلى مشروعية الوقف، وعلى صحة

وقف المنقول كالدواب والسلاح والثياب ونحو ذلك، وبه قال الجمهور، وروى عن أبي حنيفة عدم جواز وقف المنقول، وعلى جواز بقاء الموقوف تحت يد واقفة، وعلى جواز صرف الزكاة إلى صنف واحد من الأصناف الثمانية. وفي قصة العباس دليل على جواز تعجيل الزكاة لسنة فأكثر، وإليه ذهب الجمهور، وسيأتي تمام المذهب فيما بعد، وفيه تعظيم شأن العم، وأنه ينبغي تنزيله منزلة الأب.

● عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد وابن ماجه والحاكم والبيهقي والدارقطني والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (قبل أن تحل) أي: قبل حلول وقتها وهو نهاية الحول. قوله: (فرخص له في ذلك) هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها (وقال: مرة فأذن له في ذلك)، وفي الحديث دلالة على جواز تعجيل الزكاة قبل تمام الحول، وإلى هذا ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة، وقالوا: يشترط أن يكون إخراجها بعد ملك النصاب، وألا ينقطع في أثناء الحول وأن يكمل في آخره، وبه قال السهادي والقاسم، قال في سبل السلام: لكنه مخصوص بجوازه بالمالك ولا يصح من المتصرف بالوصاية أو الولاية.

وذهب سفيان الثوري وداود وربيعة وأبو عبيد بن الحارث والحسن البصري والناصر إلى أنه لا يصح تعجيلها قبل تمام الحول؛ لما رواه ابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول. وفي سنده حارثة بن محمد وهو ضعيف، ولما تقدم للمصنف في باب زكاة السائمة عن علي رضي الله عنه مرفوعاً

وفيه: وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول. وينحوها من الأحاديث الدالة على تعليق وجوب الزكاة بالحول وبالقياس على الصلاة. فمن زكى قبل تمام الحول كمن صلى قبل الوقت، وبه قالت المالكية إلا أنهم جوزوا تقديمها شهراً مع الكراهة على المعتمد.

وأجاب الأولون بأن هذه الأحاديث في اشتراط الحول في الوجوب وهو محل اتفاق، وإنما الخلاف في إجزاء الإخراج قبل تمامه، وقد دلت عليه أحاديث الباب.

### ﴿ باب الزكاة تحمل من بلد إلى بلد ﴾

● حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ أَيْ أُنَا أَبِي أُنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَطَاءٍ مَوْلَى عِمْرَانَ ابْنِ حُصَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ زِيَادًا - أَوْ بَعْضَ الْأَمْراءِ - بَعَثَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ عَلَى الصَّدَقَةِ فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ لِعِمْرَانَ: أَيْنَ الْمَالُ؟ قَالَ: وَلِلْمَالِ أَرْسَلْتَنِي؟ أَخَذْنَاهَا مِنْ حَيْثُ كُنَّا نَأْخُذُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَضَعْنَاهَا حَيْثُ كُنَّا نَضَعُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن ماجه.

معنى الحديث: قوله: (أن زياداً) بن أبي سفيان استلحقه معاوية وجعله والياً على العراق. قوله: (قال لعمران: أين المال؟) أى: قال زياد أو بعض الأمراء لعمران: أين المال الذى جمعته من الصدقة؟ وسأله عن المال زعماً منه أن عمران كسائر العمال الذين يجمعون الأموال بحق وبغير حق ويحملونها إلى من ولاهم ليقسموها بينهم ويصرفوها في مصالحهم الخاصة بهم، فأنكر عليه عمران وبين

له أنه إنما صنع بها ما كانوا يصنعونه على عهد النبی ﷺ من عدم نقل الزكاة من مكانها وصرفها في المكان الذي جمعت فيه لمستحقها، ففي حديث معاذ عند البخاري ومسلم: أن النبی ﷺ بعثه إلى اليمن، فقال ﷺ: أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم. فحديث الباب مجمل بيّنه حديث معاذ، ففيه دلالة على مشروعية صرف زكاة كل بلد إلى فقراء أهلها، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء.

واختلفوا في نقلها؛ فقالت الحنفية: يكره نقلها إلا لأحوج أو قريب، واستدلوا على الكراهة بما تقدم في حديث معاذ من قوله ﷺ: فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم. وفي رواية النسائي: فتوضع في فقرائهم. قالوا: ولم يحرم النقل لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ التوبة/٦٠، إلى غير ذلك من النصوص المطلقة من غير تقييد بالمكان.

أما جواز نقلها إلى الأحوج، فلما أخرج النسائي من حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال: جاء رجل إلى النبی ﷺ فقال: كدت أقتل بعدك في عناق أو شاة من الصدقة، فقال: لولا أنها تعطى فقراء المهاجرين ما أخذتها. ولما أخرج البيهقي وعلقه البخاري عن طاوس أن معاذًا قال لأهل اليمن: اتقوا بعرض ثياب خميس أو ليس في الصدقة مكان الشعر أو الذرة فإنه أهون عليكم وخير لأصحاب رسول الله ﷺ بالمدينة، والخميس بالسین المهملة: الثوب الذي طوله خمسة أذرع، وفي رواية البخاري: خميس بالصاد المهملة: كساء صغير مؤنثه خميصة، والليس الثوب الذي يلبس كثيرًا.

وأما جواز نقلها إلى القريب فلما فيه من صلة الرحم، وقال مالك: يجب تفريقها في موضع الوجوب أو قربه إلى ما دون مسافة القصر إن وجد فيه مستحق،



ولا يجوز نقلها لمسافة القصر فأكثر إلا أن يكون المنقول إليهم أحوج فيندب نقل أكثرها لهم، وإن نقلت إلى مسافة القصر فأكثر إلى من هم أقل منهم في الاحتياج أجزاء مع الحرمه، وإن نقلت إلى مثلهم أجزاء مع الكراهه، وإن لم يوجد بمحل الوجوب أو قربه مستحق؛ نقلت وجوبًا إلى محل فيه مستحق ولو كان أزيد من مسافة القصر.

وقالت الحنابلة: يستحب تفرقها في بلدها ثم الأقرب فالأقرب من القرى والبلدان، فإن نقلها إلى البعيد لقراية أو لمن كان أشد حاجة جاز ما لم يبلغ مسافة القصر، فإن بلغها فلا يجوز.

وقالت الشافعية: ينبغي تفريقها في بلد المال، فلو نقلت إلى بلد آخر مع وجود المستحقين، ففيه أربعة أقوال: أصحابها: لا يجزئ النقل ولو لدون مسافة القصر، ولا يجوز إلا إن فقد مستحقها في موضع الوجوب. فيجوز النقل لما رواه أبو عبيد في كتاب الأموال بإسناده عن عمرو بن شعيب: أن معاذ بن جبل لم يزل بالجند إذ بعثه رسول الله ﷺ حتى مات النبي ﷺ، ثم قدم على عمر فردّه على ما كان عليه، فبعث إليه معاذ بثلاث صدقة الناس فأنكر ذلك عمر وقال: لم أبعثك جانيًا ولا آخذ جزية لكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فترد على فقرائهم، فقال معاذ: ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحدًا يأخذه مني، فلما كان العام الثاني بعث إليه بصدقة فراجعًا بمثل ذلك، فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها، فراجعته عمر بمثل ما راجعه، فقال معاذ: ما وجدت أحدًا يأخذ مني شيئًا.

الثاني: يجزئ ويجوز مطلقًا. الثالث: لا يجزئ ولا يجوز مطلقًا. الرابع: يجزئ ويجوز دون مسافة القصر، ولا يجزئ ولا يجوز نقلها إليها. ومحل الخلاف عندهم فيما إذا

فرق رب المال زكاته، أما إذا فرقها الإمام أو الساعي فقيل كذلك، والأشبهه جواز النقل مطلقاً.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث - زيادة على ما تقدم - على ما كان عليه عمران بن حصين رضي الله عنه من الشجاعة في الحق والعمل به ابتغاء مرضاة الله تعالى ولو كان في ذلك غضب الأمراء.

### ﴿ باب من يُعطى من الصدقة وحد الغنى ﴾

أى: من يجوز إعطاء الصدقة له، وبيان حد الغنى الذى يمنع من أخذ الصدقة، والغنى بكسر المعجمة والقصر: ضد الفقر، وبالكسر والمد: رفع الصوت.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُمُوشٌ أَوْ خُدُوشٌ أَوْ كُدُوحٌ فِي وَجْهِهِ. فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْغِنَى؟ قَالَ: خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي والدارمي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (وله ما يغنيه) أى: ما يكفيه عن السؤال. قوله: (جاءت يوم القيامة... إلخ) وفي بعض النسخ: (جاء) بدون تاء، أى: جاءت المسألة المفهومة من قوله: (سأل) يوم القيامة وهى خموش... إلخ، ففي رواية الترمذي: من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته في وجهه خموش أو خدوش أو كدوح، بضم أولها. والخموش مصدر خمش بمعنى خدش، يقال: خمشت المرأة

وجهها تخمسه خمشًا وخموشًا إذا خدشته بظفر أو حديدة ، والكدوح بمعنى الخמוש، قال في النهاية: كل أثر من خدش أو عض فهو كدح.

وقال القارى: (أو) هنا إما للشك من الراوى؛ إذ الكل يعرب عن أثر ما يظهر على الجلد واللحم من ملاقة الجسد ما يقشر أو يجرح، ولعل المراد بها: آثار مستكرة بوجهه حقيقة، أو أمارات يعرف ويشهر بذلك بين أهل الموقف، أو لتقسيم منازل السائل فإنه مقل أو مكثر أو مفرط في المسألة، فذكر الأقسام على حسب ذلك، والخمش أبلغ في معناه من الخدش، وهو أبلغ من الكدح. إذ الخمش في الوجه والخدش في الجلد والكدح فوق الجلد، وقيل: الخدش قشر الجلد بالعود، والخمش قشره بالأظفار، والكدح العض، وهى فى أصلها مصادر، لكنها لما جعلت أسماء للآثار جمعت.

قوله: (وما الغنى؟) أى: ما مقدار ما يصير به المرء غنيًا يحرم عليه معه السؤال؟ وفى رواية الترمذى: قيل: يا رسول الله، وما يغنيه؟.

وفى الحديث دلالة على أن من ملك خمسين درهمًا أو قيمتها من الذهب فهو غنى يحرم عليه السؤال والأخذ من الزكاة، وإلى ذلك ذهب الثورى وابن المبارك وإسحاق، وهو مذهب على وابن مسعود ورواية عن أحمد.

وقالوا: من ملك من الحبوب أو العروض أو العقار أو السائمة ما لا تحصل به كفايته فى عام فليس بغنى، فله الأخذ من الزكاة، وقال غيرهم من الأئمة: ليس فى حديث الباب دلالة على حرمة أخذ الصدقة على من ملك خمسين درهمًا أو قيمتها، إنما يدل على حرمة السؤال على من ذكر؛ لأن المسألة إنما تكون للضرورة، ولا ضرورة لمن يملك ما ذكر، على أن الحديث ضعيف لا يحتج به.

قال مالك والشافعي: لا حد للغنى وإنما يعتبر حال الإنسان بوسعه وطاقته، فإن اكتفى بما عنده حرمت عليه الصدقة، وإذا احتاج حلت له، قال الشافعي: قد يكون الرجل غنياً بالدرهم مع الكسب، ولا يغنيه الألف مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: حد الغنى مائتا درهم، وهو النصاب الذى يوجب على مالكة الزكاة بأن يكون نامياً - ولو حكماً - سالماً من الدين، أما ما لا يوجبها وهو ما ليس أحدهما، فإن كان مستغرقاً بحاجة مالكة حل له أخذ الزكاة وإلا فلا، أما السؤال فلا يحل لمن يملك ما يستر به جسده وقوت يومه. وقيل: لا يحل لقادر على الكسب أو من يملك خمسين درهماً، وسيأتى لهذا مزيد بيان.

● عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ أَنَّهُ قَالَ: نَزَلَتْ أَنَا وَأَهْلِي بِبَقِيعِ الْعَرَقِ فَقَالَ لِي أَهْلِي: اذْهَبْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَلْهُ لَنَا شَيْئًا نَأْكُلُهُ، فَجَعَلُوا يَذْكُرُونَ مِنْ حَاجَتِهِمْ، فَذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدْتُ عِنْدَهُ رَجُلًا يَسْأَلُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا أَجِدُ مَا أُعْطِيكَ، فَتَوَلَّى الرَّجُلُ عَنْهُ وَهُوَ مُغْضَبٌ وَهُوَ يَقُولُ: لَعَمْرِي إِنَّكَ لَتُعْطِي مَنْ شِئْتَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَغْضَبُ عَلَى أَلَّا أَجِدَ مَا أُعْطِيهِ، مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أَوْقِيَّةٌ أَوْ عَدْلُهَا فَقَدْ سَأَلَ إِحْسَانًا. قَالَ الْأَسَدِيُّ: فَقُلْتُ: لِلْفَحْةِ لَنَا خَيْرٌ مِنْ أَوْقِيَّةٍ - وَالْأَوْقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا - قَالَ: فَرَجَعْتُ وَلَمْ أَسْأَلْهُ، فَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ شَعِيرٌ وَزَيْبٌ فَقَسَمَ لَنَا مِنْهُ - أَوْ كَمَا قَالَ - حَتَّى أَغْنَانَا اللَّهُ ﷻ.

والحديث أخرجه أيضًا: النسائي والطحاوي.

○ معنى الحديث: قوله: (بقيع الغرقد) هو مدفن أهل المدينة، والبقيع في الأصل: المكان المتسع من الأرض، وقيل: هو خاص بما فيه شجر أو أصول شجر من ضروب شتى، والغرقد بفتح الغين المعجمة وسكون الراء وفتح القاف: شجر له شوك كالسدر، وكان في مدفن أهل المدينة ثم زال وبقي اسمه.

قوله: (فتولى الرجل عنه وهو مغضب) أى: أدبر والحال أنه غضبان، ومغضب اسم مفعول من أغضب إغضابًا. قوله: (لعمرى إنك لتعطى من شت) أى: لحياتي إنك لا تعطى من يستحق بل تعطى حسب إرادتك، وعمرى بفتح العين المهملة وسكون الميم كلمة تستعمل في القسم، ولعل هذا الرجل كان حديث عهد بالإسلام أو منافقًا.

قوله: (من سأل وله أوقية... إلخ) أى: من سأل الناس وهو يملك أوقية من الفضة أو ما يساويها من غيرها فقد تعدى في السؤال وألح فيه إلحاحًا، يقال: ألحف السائل إلحافًا أى: ألح في المسألة ولازم المستول حتى يعطيه، ففيه دلالة على ذم من يسأل وعنده المقدار المذكور، فيدخل فيه ذم من كان عنده أزيد بالطريق الأولى. قوله: (للقحة لنا) بفتح لام الابتداء وكسر اللام الثانية أو فتحها: الناقة القرية العهد بالنسج أو التى تحلب، وفى بعض النسخ: (لقحة لنا) بدون لام الابتداء، وهى مبتدأ خبرها "خير" وجمعها لقح مثل سدرة وسدر، وتجمع أيضًا على لقاح. قوله: (والأوقية أربعون درهمًا) تفسير من مالك، كما صرح بذلك ابن الجارود فى المنتقى، والأوقية بضم الهمزة وكسر القاف وتشديد المثناة التحتية وتخفيفها.

وبالحديث استدل أبو عبيد القاسم بن سلام على أن من ملك أربعين درهمًا أو قيمتها يعد غنيًا لا يحل له الأخذ من الصدقة، وردّه الجمهور بأن المقصود من

هذا الحديث ونحوه: نهى من يملك هذا القدر ونحوه عن السؤال، وهو يدل على أن ذكر الخمسين درهماً في الحديث السابق ليس إلا مجرد التمثيل لا للتحديد.

● عَنْ زِيَادِ ابْنِ الْحَارِثِ الصَّدَائِي قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعْتَهُ، فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا قَالَ: فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَعْطِنِي مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حَكَمَ فِيهَا هُوَ فَجَزَّأَهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أَعْطَيْتَكَ حَقَّكَ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والطحاوى.

○ معنى الحديث: قوله: (فبايعته) أى: عاهدته على الدخول في الإسلام والعمل بأحكامه والسمع والطاعة. قوله: (إن الله تعالى لم يرض بحكم نبي... إلخ) أى: لم يجعل أمر تقسيم الصدقات إلى غيره، بل بيّن ذلك في كتابه وأن مستحقيها ثمانية أصناف بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ التوبة/ ٦٠. والخصر يدل على أن الزكاة لا تصرف لغيرهم، وهو مجمع عليه، فيجوز صرفها للأصناف الثمانية إجماعاً إلا المؤلفة قلوبهم، فقد ذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى سقوطهم؛ لإجماع الصحابة على ذلك في خلافة الصديق ﷺ.

قال في روح المعاني: إن هذا الصنف - يعنى المؤلفة قلوبهم - من الأصناف الثمانية قد سقط، وانعقد إجماع الصحابة على ذلك في خلافة الصديق ﷺ، وروى أن عيينة بن حصن والأقرع جاءا يطلبان أرضاً من أبي بكر، فكتب بذلك خطاً فمزقه عمر ﷺ، وقال: هذا شيء كان يعطيكموه رسول الله ﷺ تأليفاً لكم، فاما اليوم فقد

أَعَزَّ اللَّهُ تَعَالَى الْإِسْلَامَ وَأَغْنَى عَنْكُمْ، فَإِنْ ثَبَتَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَإِلَّا فَبَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ السَّيْفُ، فَرَجِعُوا إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالُوا: أَنْتَ الْخَلِيفَةُ أَمْ عَمْرُو؟ بِذَلِكَ لَنَا الْخَطُّ وَمَرْقَهُ عَمْرُو، فَقَالَ ﷺ: هُوَ إِنْ شَاءَ. وَوَافَقَهُ، وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ.

وَسَنَدُ الْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ الْكَهْفُ/٢٩. وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَكَانَتِ الْمُؤَلَّفَةُ صَنَفَيْنِ: صَنَفُ كُفَّارٍ، كَانَ ﷺ يُعْطِيهِمْ تَرْغِيئًا لَهُمْ وَلِقَوْمِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ، وَصَنَفُ أَسْلَمُوا عَلَى ضَعْفٍ، كَانَ ﷺ يُتَأَلَّفُهُمْ لِيُجْتَرَأَ عَلَى الْإِسْلَامِ. وَالْجُمْهُورُ عَلَى بَقَاءِ سَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَإِعْطَانِهِمْ عِنْدَ الْحَاجَةِ لَا فَرْقَ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، غَيْرَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ قَالُوا: لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ كَافِرٌ. وَاخْتَلَفَتِ الْمَالِكِيَّةُ فِي الْمُؤَلَّفِ الْكَافِرِ فَقِيلَ: تَدْفَعُ إِلَيْهِ تَرْغِيئًا لَهُ فِي الْإِسْلَامِ لِإِنْقَاذِهِ مِنَ النَّارِ لَا لِإِعَانَتِهِ لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَسْقُطُ حَقُّهُ بِفَشْوِ الْإِسْلَامِ، وَقِيلَ: لَا يُعْطَى بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي إِعْطَانِهِ إِعَانَتُهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَقَدْ اسْتَغْنَى عَنْهُ بِعِزَّةِ الْإِسْلَامِ، أَمَّا الْمُؤَلَّفُ الْمُسْلِمُ فَلَا خِلَافَ فِي إِعْطَانِهِ عَنْهُمْ.

وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ عَنْ عَدَمِ إِعْطَاءِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبِهِمْ مِنَ الزَّكَاةِ بِأَنَّ هَذَا لِقْوَةُ الْإِسْلَامِ حِينَئِذٍ وَعَدَمُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِمْ لَا لِسُقُوطِ سَهْمِهِمْ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ... إلخ) أَيْ: الْأَصْنَافُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ أُعْطِيَتْكَ نَصِيكَ مِنْهَا. قِيلَ: فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ صَرْفِ الزَّكَاةِ لِلْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ؟ قَوْلُهُ: ﷺ: أُعْطِيَتْكَ حَقُّكَ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ عِكْرُهُ وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالزَّهْرِيُّ وَدَاوُدُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: إِذَا كَانَ مَالُ الزَّكَاةِ كَثِيرًا عَمِمَتْ الْأَصْنَافُ لَزُومًا، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا جَازَ أَنْ يُوضَعَ فِي صَنَفٍ وَاحِدٍ. وَقَالَ مَالِكٌ: يُقَدَّمُ الْأَحْوَجُ فَالْأَحْوَجُ، وَلَا يُلْزَمُ التَّعْمِيمُ. وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: إِنْ قَسَمَهُ الْإِمَامُ لَزِمَ تَعْمِيمُ الْأَصْنَافِ، وَإِنْ قَسَمَهُ رَبُّ

المال جاز صرفه في صنف واحد. والمعتمد عند الشافعية لزوم التعميم إن قسم الإمام وكذا إن قسم المالك وكانوا محصورين.

وذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد والنخعي وعطاء والثوري وأبو عبيد إلى استحباب تعميم الأصناف إن أمكن وجواز صرفها إلى بعض ولو شخصاً واحداً، وهو قول عمر وعلى وابن عباس ومعاذ وحذيفة وكثيرين من الصحابة، ومن التابعين سعيد بن جبير والحسن والضحاك. واستدلوا بما روى الطبري في التفسير عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ أنه قال: في أي: صنف وضعته أجزاءك. وروى نحوه ابن أبي شيبة عن عمر وحذيفة وسعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح وأبي العالية وميمون بن مهران.

والظاهر ما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك ومن وافقهما؛ لما رواه أبو عبيد القاسم ابن سلام في كتاب الأموال أنه ﷺ أتاه مال فجعله في صنف المؤلفة قلوبهم: الأقرع بن حابس، وعيينة بن حصن، وعلقمة بن علاثة، وزيد الخيل، قسم فيهم الذهبية التي بعث بها معاذ من اليمن، وإنما تؤخذ من أهل اليمن الصدقة. ثم أتاه مال آخر فجعله في صنف آخر وهم الغارمون، فقال لقيصة بن المخارق حين أتاه وقد تحمل حمالة: يا قبيصة أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها. وقد أمر النبي ﷺ بنى زريق بدفع صدقتهم إلى سلمة بن صخر البياضي، ولو وجب صرفها إلى جميع الأصناف لما صرفها ﷺ إلى واحد.

وفي القول بلزوم التعميم حرج ومشقة، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ ولم يثبت أنه ﷺ ععم في صدقة من الصدقات ولا أحداً من خلفائه ولا أحداً من الصحابة والتابعين. ولو كان هذا هو الواجب لما أغفلوه في



الشرعية، ولو فعلوه مع مشقته لنقل إلينا، وما أهمل؛ لتوفر الدواعي على نقله تواتراً، وليس في الآية ما يدل على لزوم الصرف إلى جميع الأصناف. ومراعاة التسوية بينهم. لأن المراد بها بيان أن الصدقة لا تخرج عنهم، والمراد من حديث الباب بيان أن الآية تكفلت ببيان الأصناف الذين يجوز الدفع إليهم، ولذا اختار بعض محققي الشافعية قول الجمهور.

قال البيضاوي في تفسير الآية بعد أن ذكر قول الجمهور: واختاره بعض أصحابنا وبه كان يفتي شيخى ووالدى رحمهما الله تعالى. على أن الآية لبيان أن الصدقة لا تخرج عنهم، لا لإيجاب قسمها عليهم.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على ما كان عليه النبی ﷺ من حسن ملاطفته لأصحابه ﷺ، وعلى أن الأحكام الشرعية منها ما تكفل الكتاب ببيانه. بحيث لا يحتاج إلى زيادة بيان من النبی ﷺ ولا إلى رجوع إلى القواعد العامة، ومنها ما ذكر في الكتاب مجملًا، فبينه النبی ﷺ قولاً وفعلًا، ومنها ما تركه على إجماله ليتنبه له الفقهاء ويستنبطوه من القواعد والأصول الواردة عن الله تعالى ورسوله ﷺ.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ الثَّمَرَةُ وَالثَّمَرَتَانِ وَالْأَكْلَةُ وَالْأَكْلَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمِسْكِينَ الَّذِي لَا يَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَا يَفْطِنُونَ بِهِ فَيَغْطُونَهُ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (ليس المسكين) مأخوذ من السكون لسكونه إلى الناس، ويستوى فيه المذكر والمؤنث، يقال: رجل مسكين وامرأة مسكين، ويقال:

مسيكينة، والمراد به: من لا مال له. وقد اختلف في المسكين والفقير شرعاً، فقال أبو حنيفة: الفقير: من له أقل من النصاب، أو قدر نصاب غير نام أو مشغول بمحاجته الأصلية كالملبس والمسكن. والمسكين: من لا شيء له أصلاً، فهو أسوأ حالاً من الفقير، ولذا يحل له السؤال لقوته أو ما يوارى جسده بخلاف الفقير. وكذا قال مالك في المسكين، وقال: الفقير هو الذى يملك شيئاً لا يكفيه عامه وإن كان نصاباً.

وقالت الشافعية: الفقير من لا مال له أصلاً ولا كسب، أو له مال فقط لا يكفيه هو ومن تلزمه نفقته العمر الغالب وهو ستون سنة، ولا يقع موقعاً من كفايته بحيث لو وزع المال الذى عنده على العمر الغالب لم يبلغ نصف كفايته، كأن يحتاج إلى عشرة ولو وزع المال الذى عنده على العمر الغالب لخص كل يوم أربعة أو أقل، ولو كان يملك نصاباً أو أكثر فيعطى زكاته مع كونه يأخذ زكاة غيره، أو له كسب فقط لا يقع موقعاً من كفايته كل يوم، كمن يحتاج كل يوم إلى عشرة، ويكتسب كل يوم أربعة فأقل، أو له مال وكسب لا يقع مجموعهما موقعاً من كفايته كذلك ولا يكفيه بأن كان يحتاج كل يوم في كفايته إلى عشرة دراهم، وعنده من الكسب أو المال أو مجموعهما ما يبلغ خمسة فأكثر، فالفقير عندهم أسوأ حالاً من المسكين.

قالوا: لأن الله ابتداءً في آية الزكاة بالفقراء، والعرب تبدأ بالأهم فالأهم، ولأن النبى ﷺ قال: اللهم أحينى مسكيناً وأميتنى مسكيناً. رواه الترمذى والبيهقى وابن ماجه بأسانيد ضعيفة، وكان ﷺ يتعوذ من الفقر كما هو ثابت عن عائشة رضى الله تعالى عنها مرفوعاً في الصحيحين، وقال تعالى: ﴿أَمَّا السَّقِينَةُ فَكَأَنَّتْ لِمَسَاكِينَ يَمْشُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ الكهف/٧٩. فأخبر أن للمساكين سفينة يعملون فيها.

وقالت الخبيلة في الفقير والمسكين بما قالت به الشافعية من أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين، وقالوا: متى كان الشخص لا يملك خمسين درهماً ولا قيمتها من الذهب، وليس عنده ما تحصل به كفايته على الدوام من كسب أو تجارة أو أجر أو عقار أو نحو ذلك؛ فله الأخذ من الزكاة. واستدلوا بما تقدم أول الباب للمصنف عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً: من سأل وله ما يغنيه جاءت مسأله يوم القيامة خوشاً أو خدوشاً أو كدوحاً في وجهه، فقل: يا رسول الله ما الغنى؟ قال: خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب.

وعن أحمد أن من يستحق الزكاة من الفقير والمسكين هو الذى لا يجد ما يكفيه وإن ملك نصاباً أو أكثر. وقال قتادة: الفقير: الذى به زمانة وله حاجة، والمسكين: المحتاج الذى لا زمانة به. وعليه فالفقير أحوج، وقال الحسن: الفقير: الذى لا يسأل، والمسكين: الذى يسأل. وعليه فالمسكين أحوج، وبه قال الزهرى.

قوله: (والأكلة والأكلتان) بضم الهمزة فيهما أى: اللقمة واللقمتان، أما الأكلة بفتح الهمزة فهي: المرة من الأكل. قوله: (ولا يفتنون به) أى: لا يعلمون بحاله لتعفقه، ويفطن بضم الطاء المهملة من باب كرم ونصر وفتحتها من باب فرح، وفي رواية للبخارى: ولكن المسكين الذى ليس له غنى يغنيه. قال في الفتح: وهذه صفة زائدة على اليسار المنفى. إذ لا يلزم من حصول اليسار للمرء أن يغنى به بحيث لا يحتاج إلى شئ آخر، وكان المعنى نفى اليسار المقيد بأنه يغنيه مع وجود أصل اليسار، وهذا كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِخْفَاءً﴾ البقرة/٢٧٣.

وحاصل معنى الحديث: ليس المسكين كامل المسكنة الذى هو أحق بالصدقة من يتردد على الناس فيعطى ولو القليل لقدرته على تحصيل قوته بالسؤال، ولكن

المسكين كامل المسكنة: الذى هو أولى بالصدقة ويتحرز عن سؤال الناس ولا يجد ما يزيل خصائصه، فيظنه الجاهل بحاله غنياً فلا يعطيه.

وبالحديث استدل أبو حنيفة وأصحابه ومالك على أن المسكين من لا شيء له، واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ البلد/١٦. أى: لاصقاً بالتراب من الجوع والعري، أما قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّائِغَةُ فَكَأَنَّتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ فلا ينافي ما ذكر، لأنه إنما سماهم مساكين مجازاً ترحماً وشفقة عليهم. لأنهم كانوا مظلومين ضعفاء، فقد كان حصة منهم لا يطيقون العمل: أعمى وأصم وأخرس ومقعّد ومجنون، وحصة يعملون مع جهد ومشقة، فقد كان أحدهم مجذوماً والثاني أعور والثالث أعرج والرابع آدر والخامس محموماً لا تنقطع عنه الحمى.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على استحباب الحياء ومدح المحتاج الذى يترك السؤال حياء، وعلى الترغيب فى إعطائه الصدقة وتقديمه على الملح.

● عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ أَنَّهُمَا أَتَيَا النَّبِيَّ ﷺ فِي حَاجَةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ يَقْسِمُ الصَّدَقَةَ فَسَأَلَاهُ مِنْهَا، فَرَفَعَ فِينَا الْبَصَرَ وَخَفَضَهُ فَرَأَانَا جُلْدَيْنِ فَقَالَ: إِنَّ شَيْئًا أَعْطَيْتُكُمْ وَلَا حَظَّ فِيهَا لِي غَنَى وَلَا لِقَوَى مُكْتَسَبٍ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي والدارقطني والطحاوى.

○ معنى الحديث: قوله: (فرأنا جلدَيْن) تشية جلد بفتح فسكون وهو القوى، تقول منه: جلد الرجل من باب كرم، جلدًا بفتح اللام فهو جلد بسكون اللام، وجليد: بيّن القوة.

قوله: (إن شئتما أعطيتكما) أى: من الزكاة، ووكلت الأمر إلى ما تعلمانه من حالكما ويكون عليكما إثم الأخذ إن كنتما غنيين أو قادرين على الكسب.

قوله: (ولا حظ فيها... إلخ) أى: فى الصدقة أو فى سؤالها لذى مال يعد به غنيًا، ولا لقادر على كسب كفايته.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن الأصل فيمن لم يعلم له مال الفقر والاستحقاق من الصدقة، وعلى أن مجرد القوة لا يقتضى عدم استحقاقها، بل لا بد أن ينضم إليها الكسب، وعلى أن القادر على كسب يكفيه لا يجوز له الأخذ من الصدقة المفروضة كالغنى بالمال، وإليه ذهب الشافعى وأحمد وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد وابن المنذر. وقال أبو حنيفة وأصحابه: يجوز للقوى المكتسب الأخذ من الزكاة ما لم يملك نصيبًا فاضلاً عن حوائجه الأصلية. وقال مالك وأصحابه: يجوز دفع الزكاة لقادر على الكسب إذا كان فقيرًا لا يملك قوت عامه ولو ترك التكسب اختيارًا، قالوا: ومن كانت له صنعة تكفيه وعياله لم يعط، وإن لم تكفه أعطى تمام كفايته.

وأجابوا عن الحديث بأن المراد بقوله: (ولا لقوى مكتسب) أنه لا يحل له أن يسألها مع قدرته على اكتساب قوته؛ لقوله: ﷺ: (وإن شئتما أعطيتكما) فلو كان الأخذ محرماً غير مسقط الزكاة لم يعلق الإعطاء على اختيارهما، أما إذا أعطى من غير سؤال فلا يحرم عليه أخذها لدخوله فى الفقراء، وقد قال النبى ﷺ: "أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد فى فقرائهم"، فجعل الأغنياء من تجب عليهم الزكاة، ومن يأخذها فقيرًا وإن كان قادرًا على الكسب. لكن هذا صرف للحديث عن ظاهره بدون مقتضى، فإنه صريح فى تحريم الزكاة على القادر المكتسب سواء أسألها أم لم يسألها، وقوله: (إن شئتما أعطيتكما)، تفويض

لهما في أنهما هل يستحقانها لفقرهما أم لا، لاستغنائهما بمال أو كسب. وقال الطيبي: معناه لا أعطيكما لأنها حرام على القوى المكتسب، فإن رضيتما بكل الحرام أعطيتكما، قاله تويخًا.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والترمذي والحاكم والدارمي والدارقطني والطحاوي.

○ معنى الحديث: قوله: (لا تحل الصدقة لغني) أي: لمن يملك ما يعد به غنيًا، وقد اختلف العلماء في الغني المحرم للأخذ من الزكاة: فذهب الحنفية إلى أنه ملك نصاب من أي: مال من أموال الزكاة أو قيمته إذا كان فاضلاً عن الدين والحوائج الأصلية، فلا يخرج عن الفقر ملك نصب كثيرة إذا كانت مستغرقة بالدين أو الحوائج الأصلية، ولذا يصح دفعها لعالم له كتب تساوى نصبًا كثيرة لكنه محتاج إليها ولو للمراجعة، وكذا جميع آلات الحرفين. واستدلوا بما في حديث معاذ من قوله: ﷺ: "تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم" فقد دلّ على أن الغني من تجب عليه الزكاة ولا تجب إلا بملك النصاب المذكور، فلا يحل له الأخذ من الصدقة. قال في المرقاة: قال في المحيط: الغني على ثلاثة أنواع: غني يوجب الزكاة وهو ملك نصاب حولًا تأمًا، وغني يحرم الأخذ من الصدقة ويوجب صدقة الفطر والأضحية وهو ملك ما يبلغ قيمة نصاب من الأموال الفاضلة عن حاجته الأصلية، وغني يحرم السؤال دون الصدقة وهو أن يكون له قوت يومه وما يستر عورته.

وقالت المالكية: إن الغنى الذى يمنع الأخذ من الزكاة ملك الشخص ما يكفيه هو ومن تلزمه نفقته عامًا، أو اكتساب ما يكفيه هو ومن تلزمه نفقته؛ فيجوز دفعها لمالك نصاب فأكثر لا يكفيه عامًا، ولمن يكتسب أقل من الكفاية. وقالت الشافعية: هو ملك ما يكفيه ومن تلزمه نفقته العمر الغالب على ما تقدم فى بيان الفقير والمسكين. والمنقول عن أحمد فى هذا روايتان:

إحدهما: أن الغنى ملك حسين درهمًا أو قيمتها من الذهب، أو وجود ما تحصل به الكفاية على الدوام من كسب أو عقار أو تجارة أو أجر أو نحوها، ولو ملك نصابًا من الحبوب أو العروض أو العقار أو السائمة لا تحصل به الكفاية لم يكن غنيًا، وإليه ذهب الثورى والنخعى وابن المبارك وإسحاق.

ثانيتهما: أن الغنى ما تحصل به الكفاية، فإذا لم يكن محتاجًا حرمت عليه الزكاة وإن لم يملك شيئًا، وإن كان محتاجًا حلت له وإن ملك نصابًا، والأثمان وغيرها فى هذا سواء، وهذا اختيار أبى الخطاب وابن شهاب العكبرى.

واستدل لهذه الرواية ولمذهب مالك والشافعى بما سأتى فى "باب ما تجوز فيه المسألة من قول النبى ﷺ": "يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل أصابته فاقة، حتى يقول ثلاثة من ذوى الحجا من قومه: قد أصابت فلانًا الفاقة فحلت له المسألة، فسأل حتى يصيب قوامًا من عيش أو سدادًا من عيش ثم يمسك" الحديث. فقد أباح له المسألة إلى إصابته ما يقوم بحاجته، والفاقة: الفقر، فمن كان فقيرًا حل له الأخذ من الصدقة، ومن استغنى دخل فى عموم النصوص المحرمة كحديث الباب، وهناك مذاهب آخر تقدم بيانها أول الباب.

قوله: (ولا لذي مرة سوى) أى: لا تحل الصدقة لصاحب القوة صحيح الأعضاء لقدرته على الكسب، فالمرّة بكسر الميم: القوة، والسوى: صحيح الأعضاء.

وبالحديث استدل الشافعي وأحمد على أن القوى القادر على الكسب لا تحل له الزكاة.

وقالت الحنفية: المراد نفى كمال الحل، لا نفى أصل الحل. لأنها تجوز لقوى لا يملك نصيباً زائداً عن حاجاته الأصلية، أو المراد لا يحل له السؤال، وإن جاز له الأخذ، وتقدم بيان الخلاف في ذلك في الحديث السابق.

### ﴿ باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني ﴾

● عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِفَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِفَارِمٍ، أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ لِرَجُلٍ كَانَ لَهُ جَارٌ مِسْكِينٌ فَتَصَدَّقَ عَلَى الْمِسْكِينِ فَأَهْدَاهَا الْمِسْكِينُ لِلْغَنِيِّ.

والحديث أخرجه أيضاً: مالك والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (لا تحل الصدقة لغني) أى: لا يحل له أخذ الزكاة ولا تملكها. لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ .

قوله: (لفاز في سبيل الله) أى: مجاهد لإعلاء كلمة الدين فيعطى من الزكاة وإن كان غنياً تشجيعاً له على الجهاد، وإلى ذلك ذهب مالك، وقال الشافعي وأحمد



وإسحاق: إنما يعطى الغنى منها إذا كان متطوعاً بالجهاد ولا شيء له من الفىء. وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه لا يعطى منها إلا إذا كان فقيراً، لقوله: ﴿وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ فَتْحِ بَابِ رَحْمَتِهِ﴾ في حديث معاذ المتقدم: "وترد في فقرائهم" وآية ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ وحديث "لا تحل الصدقة لغنى".

وقالوا: إن قوله: في حديث الباب: "لا تحل الصدقة لغنى إلا لغاز في سبيل الله" محمول على من كان غنياً حال إقامته، ولكنه احتاج في سفره إلى سلاح ليستعمله في غزوه ومركب يفرّو عليه وخادم يستعين به على ما لم يكن محتاجاً إليه حال إقامته، فإنه يجوز حينئذ أن يعطى من الزكاة ما يستعين به على حاجته التي حدثت له في سفره، وذلك لأن الغنى اسم لمن يستغنى بما يملكه، وهذا كان كذلك قبل حدوث الحاجة، وأما بعده فلا.

وقال الأولون: إن الآية وحديث معاذ وحديث: "لا تحل الصدقة لغنى" عامة، وحديث الباب مخصص لعمومها صريح في حل الزكاة لهؤلاء الخمسة ولو أغنياء.

قوله: (أو لعامل عليها) أى: على جمع الزكاة، وهو الذى نصبه الإمام لجباية الصدقات، ويدخل فيه: الساعى والكاتب والقاسم والهاشر الذى يجمع أرباب الأموال من أماكنهم إلى الساعى والحافظ لها، فيعطى كلٌّ بقدر عمله. لأنه فرغ نفسه لعمل من أعمال المسلمين فيستحق الأجر كالغزاة والقضاة، ولذا جوزوا لطالب العلم أن يأخذ من الزكاة ولو كان غنياً إذا فرغ نفسه لإفادة العلم واستفادته ولم يكن له مرتب يستحقه في بيت المال.

ويشترط في العامل كما قال الفقهاء: أن يكون ذكراً حراً بالغاً مسلماً عدلاً غير هاشمى، أما اشتراط الذكورة والحرية والبلوغ والعقل؛ فلأن ذلك ضرب من الولاية، والولاية يشترط فيهم ذلك. ولأن الخائن يذهب بمال الزكاة ويضيعه. وأما

كونه مسلماً فلأن فيها ولاية على المسلمين فاشتراط لها الإسلام كسائر الولايات، ولأن الكافر ليس بأمين، ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لا تأمنوهم وقد خونهم الله، وأنكر على أبي موسى تولية النصراني الكتابة، فالزكاة التي هي ركن من أركان الإسلام أولى. وأما كونه غير هاشمي فلأنه من آل البيت وقد منعهم النبي صلى الله عليه وسلم من أخذهم الزكاة، فقد روى أحمد ومسلم مختصراً عن المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب أنه والفضل بن عباس انطلقا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ثم تكلم أحدنا فقال: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم جنناك لتؤمرنا على هذه الصدقات فنصيب ما يصيب الناس من المنفعة ونؤدى إليك ما يؤدى الناس، فقال: إن الصدقة لا تنبغي ل محمد ولا ل آل محمد، إنما هي أوساخ الناس. وسيأتى تمام الكلام على ذلك في "باب الصدقة على بني هاشم" إن شاء الله تعالى.

وقال الخرقى من الخنابلة: لا يشترط إسلام العامل؛ لأن ما يأخذه أجره على عمل، فجاز أن يتولاه الكافر كجباية الخراج. وقال بعض الخنابلة: لا يشترط أن يكون من غير أقاربه رضي الله عنه، لأن ما يأخذه أجره على عمل جائز للغنى فجازت لذوى القربى كأجرة النقال. لكن يردده حديث الفضل السابق، فإنه ظاهر في تحريم أخذهم لها عمالة فلا تجوز مخالفته، وقد علمت أنها ولاية على المسلمين فلا بد فيها من الإسلام.

واختلف فيما يعطاه العامل: فقال أبو حنيفة وأصحابه: يعطيه الإمام كفايته منها، لأن ما يعطاه إنما يستحقه بطريق العمالة لا بطريق استحقاق الزكاة، لأنه يعطى وإن كان غنياً بالإجماع، ولو كان ذلك صدقة لما حلت له غنياً، وهذا إن لم تستغرق كفايته الزكاة فإن استغرقتها لا يزداد على نصفها. وقال الشافعي: يعطيه الإمام ثمن الصدقة لأن الله تعالى قسم الصدقات على الأصناف الثمانية ومنهم

العامل فكان له الثمن. ورُدَّ بأنه لا قسمة في الآية. بل فيها بيان مصارف الصدقات فقط. وقال مالك: يعطى بقدر عمله وإن استغرق ما جمعه.

قوله: (أو لغارم) المراد به: من تحمل دينًا لا لنفسه، في غير معصية، بل لإصلاح ذات البين، فيعطى من الصدقة ما يؤدي به هذا الدين، وإن كان غنيًا فلا يكلف بسداده من ماله، وقيل: الغارم الذي عليه دين أكثر من ماله، وأما المدين الذي تداين لنفسه وليس عنده ما يفي بدينه فيعطى لفقره ولا يدخل في الحديث.

قوله: (أو لرجل اشتراها بماله) أى: اشترى الزكاة من المتصدق عليهم بماله، أما شراؤه منهم زكاة غيره فجائز اتفاقًا، وأما شراؤه زكاة نفسه فالجمهور على كراهته؛ للنهي عنه في حديث زيد بن أسلم أنه قال: سمعت عمر بن الخطاب وهو يقول: حملت على فرس عتيق في سبيل الله، وكان الرجل الذي هو عنده قد أضاعه، فأردت أن أشتريه منه وظننت أنه بآئنه برخص، فسألت عن ذلك رسول الله ﷺ، فقال: لا تشتريه وإن أعطاكه بدينهم واحد، فإن العائد في صدقة كالكلب يعود في قيئه. رواه مالك والبخاري ومسلم. وحملوا النهي في هذا الحديث على الكراهة، لأن فعل الكلب لا يوصف بتحريم لعدم تكليفه، فالتشبيه للتفريق خاصة لأن القىء مما يستقذر. ولعموم قوله: ﷺ في حديث الباب: "أو رجل اشتراها بماله" فإنه ﷺ لم يخص فيه المتصدق من غيره.

وذهب أحمد والحسن وقتادة والباقي وجماعة من المالكية إلى تحريم شراء الشخص صدقة نفسه إبقاء للنهي في حديث عمر على ظاهره، بدليل قوله: ﷺ: "فإن العائد في صدقة كالكلب يعود في قيئه"، أى: كما يقبح من الإنسان أن يقيء ثم يأكله، كذلك يقبح أن يتصدق بشيء ثم يجمره إلى نفسه بوجه من الوجوه، فشبّه بأخس

الحيوان في أحسن أحواله، تصويراً لاستقباح الرجوع في الصدقة وتنفيراً منه. قال القرطبي: والتحريم هو الظاهر من سياق الحديث، ويدل على التحريم ما ذكره في المغني عن جابر أنه قال: إذا جاء المصدق فادفع إليه صدقتك ولا تشتريها، فإنهم كانوا يقولون: ابتعها فأقول: إنما هي لله. وعن ابن عمر أنه قال: لا تشتري ظهور مالك.

ولأن في شرائه لها وسيلة إلى استرجاع شيء منها؛ لأن الفقير يستحي منه فلا يراجعها في ثمنها، وربما رخصها له طمعاً في أن يدفع إليه صدقة أخرى، وربما علم أو توهم أنه إن لم يبعه إياها استرجعها منه، وما هذا سبيله ينبغي أن يجتنب كما لو اشترط عليه أن يبيعه إياها.

وأجابوا عن حديث الباب بأنه مرسل، وعلى فرض صحته، فعمومه مخصوص بحديث عمر وهو صحيح، فإن المراد منه شراء صدقة الغير لا صدقة نفسه، فالعمل على حديث عمر أولى من كل وجه.

ويمكن الجواب بأن حديث الباب محمول على صدقة الفريضة، وحديث عمر محمول على صدقة التطوع، فإن صدقة الفريضة لا يتصور الرجوع فيها بخلاف صدقة التطوع، ولا يفسخ البيع إن وقع، مع أن النهي يقتضي الفساد للإجماع على ثبوت البيع كما قاله ابن المنذر. وقال ابن عبد البر: يحتمل أن النهي في حديث عمر للتنزيه وسد الذريعة.

ويلحق بالصدقة: الكفارة والنذر وغيرها من القربات، وبالشراء: الهبة ونحوها مما به التملك اختياراً، أما إرث الصدقة فلا حرمة فيه ولا كراهة. لأنها رجعت إلى ملكه بغير اختياره، ولما رواه مسلم والنسائي والترمذي وسيأتي للمصنف في "باب من تصدق بصدقة ثم ورثها" عن بريدة: أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت: كنت تصدقت على أمي بوليدة وإنها ماتت وتركت تلك الوليدة. قال: وجب

أجرك ورجعت إليك في الميراث. قال ابن عبد البر: كل العلماء يقولون: إذا رجعت إليه بالميراث طابت له، إلا ابن عمر والحسن بن يحيى، وليس البيع في معنى الميراث. قوله: (أو لرجل كان له جار مسكين... إلخ) إنما جاز للغني أخذ الصدقة في هذه الصورة والتي قبلها، لأنها خرجت عن كونها صدقة وصارت ملكاً للمتصدق عليه، فله التصرف فيها بما شاء، والإهداء ليس بقيد لما سيأتي في حديث أبي سعيد من قوله: ﷺ: "أو جار فقير يتصدق عليه فيهدى لك أو يدعوك".

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن الصدقة المفروضة لا تحل لغني غير هؤلاء الخمسة، وهو مجمع عليه، فإن دفعها لغني غيرهم عالماً بغناه لم تجزئه بلا خلاف، وإن اعتقده فقيراً فإن أنه غني أجزأه عند أبي حنيفة ومحمد والحسن والمختار عند أحمد. وقال أبو يوسف ومالك والشافعي: لا تجزئه، وهو رواية عن أحمد. وفي تضمين الآخذ لها تفصيل بعلم من الفروع، ودل على الحث على طلب الإصلاح بين الناس والترغيب فيه، وعلى جواز بيع الصدقة وشرائها من آخذها؛ لأنه قد ملكها فتغيرت صفتها وزال عنها اسم الزكاة، وعلى جواز إهداء الفقير للغني وقبول الغني هدية الفقير.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ ابْنِ السَّبِيلِ، أَوْ جَارٍ فَقِيرٍ يُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ فَيَهْدِي لَكَ أَوْ يَدْعُوكَ. والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والطحاوي.

○ معنى الحديث: قوله: (إلا في سبيل الله) أي: إلا لغني يجاهد في سبيل الله على ما تقدم بيانه. قوله: (أو ابن السبيل) المراد به: المسافر الذي ليس له

مال يوصله إلى مقصده، وإن كان غنيًا ببلده فيعطى منها قدر حاجته،  
والأولى له أن يتسلف إن قدر، ويلحق به كل من تعذر عليه حصوله على  
ماله ولو في بلده. وقال مالك: يلزمه أن يتسلف إن قدر، واشترط هو والشافعي  
وأحمد أن يكون سفره في غير معصية.

ولا منافاة بين هذه الرواية والروايات السابقة، لأن ابن السبيل الغني ببلده  
يعطى حال احتياجه في سفره لأنه فقير حينئذ.

قوله: (فيهدى لك أو يدعوك) أي: يهدى لك من الزكاة أو يدعوك  
لتناول شيء منها وأنت غني، وفي هذا التفات من الغيبة إلى الخطاب، وكان  
ظاهر السياق أن يقول: (فيهدى له أو يدعوه) بضمير الغيبة، كما في رواية  
الطحاوي.

### ﴿ باب كم يعطى الرجل الواحد من الزكاة ؟ ﴾

وفي نسخة العيني تأخير هذه الترجمة، وتحتها حديث سهل بن أبي حنمة، بعد "باب  
ما تجوز فيه المسألة" وإدخال باقي الأحاديث في "باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو  
غني".

● عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ رَزَعَمَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ سَهْلُ بْنُ أَبِي  
حَنْظَلَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَّاهُ بِمَائَةٍ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، يَعْنِي دِيَةَ الْأَنْصَارِيِّ  
الَّذِي قُتِلَ بِخَيْبَرَ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (أخبره أن النبي وداه... إلخ) أى: أخبر سهل بن أبي حثمة بشيراً أن النبي ﷺ أعطى قومه مائة من إبل الصدقة دية الذى قتل منهم بخير، فالكلام على حذف مضاف، لأن سهل ابن أبي حثمة ليس قريباً للمقتول، وإنما هو من قومه، وقيل: إن الضمير يرجع لعبد الرحمن بن سهل، لأنه شقيق المقتول كما سيأتى، وفي رواية: (وداهم) أى: أعطى القوم دية المقتول. وفي رواية للبخارى: "مائة إبل من عنده" ولا منافاة بينهما لأن المراد: بالعندية كونها تحت أمره وحكمه ﷺ، أو ذكر العندية للاحتراز من جعل ديتيه على اليهود، أو المراد بالعندية: بيت المال المرصد للمصالح، وأطلق عليه في حديث الباب صدقة، باعتبار الانتفاع به مجازاً، لما في ذلك من قطع المنازعة وإصلاح ذات البين.

وقال القرطبي: رواية (من عنده) أصح من (إبل الصدقة)، ويمكن الجمع بينهما بأنه ﷺ تسلف ذلك من إبل الصدقة ليدفعه من مال الفيء.

هذا والذي قتل بخير هو عبد الله بن سهل بن زيد، روى قصته البخارى ومسلم والنسائى وكذا ابن ماجه فى القسامة من طريق أبى لىلى بن عبد الله بن عبد الرحمن عن سهل بن أبى حثمة عن رجال من كبراء قومه: أن عبد الله بن سهل ومحبة خرجا إلى خير من جهد أصابهم فأتى محبة فآخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل، وألقى فى قفر (بئر قرية القفر واسعة الفم) أو عين بخير، فأتى يهود فقال: أنتم والله قتلتموه، قالوا: والله ما قتلناه، ثم أقبل حتى أتى على قومه فذكر ذلك لهم، ثم أقبل هو وأخوه حويصة - وهو أكبر منه - وعبد الرحمن بن سهل، فذهب محبة يتكلم وهو الذى كان بخير، فقال رسول الله ﷺ: كبر كبر، يريد السن، فتكلم حويصة ثم تكلم محبة، فقال رسول الله ﷺ: إما أن يدوا صاحبكم، وإما أن يؤذونا بحرب، فكتب رسول الله ﷺ فى ذلك، فكتبوا: إنا والله ما قتلناه، فقال رسول الله ﷺ

لخويصة ومحيسة وعبد الرحمن: تحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ قالوا: لا، قال: فتحلف لكم يهود، قالوا: ليسوا بمسلمين، فوداه رسول الله ﷺ من عنده، فبعث إليهم رسول الله ﷺ مائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار، قال سهل: فلقد ركضتني منها ناقة حمراء.

وأعطى ﷺ ديتيه دفعًا للنزاع وإصلاحًا لذات البين، وتطيبًا لنفوس أولياء القتل، والظاهر أنه ﷺ دفع ذلك إليهم من سهم الغارمين، على معنى أنه تحمل دينًا في إصلاح ذات البين فسدده من سهم الغارمين، إذ ليس الدفع في الدية من مصارف الزكاة، أو دفعه من سهم المؤلفة قلوبهم استئلافًا واستجلابًا لليهود، وتقدم قريبًا بيان مذاهب العلماء فيما يعطاه الفقير من الصدقة.

قيل: وفي الحديث حجة لمن قال بجواز صرف الزكاة إلى صنف واحد من الأصناف الثمانية المذكورة في الآية، وردُّ بأنه يحتمل أن يكون اجتمع عند رسول الله ﷺ كثير من الصدقات، فصرف بعضها في سهم الغارمين والباقي في أصناف آخر.

### ﴿ باب ما تجوز فيه المسألة ﴾

أى: في بيان الأحوال التي يحل فيها السؤال، يعنى: والتي لا يحل.

● عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الْمَسَائِلُ كُدُوحٌ يَكْدَحُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ، فَمَنْ شَاءَ أَبْقَى عَلَى وَجْهِهِ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ ذَا سُلْطَانٍ، أَوْ فِي أَمْرٍ لَا يَجِدُ مِنْهُ بُدًّا.

والحديث أخرجه أيضًا: الترمذى والنسائى.



○ معنى الحديث: قوله: (المسائل... إلخ) جمع مسألة، وهو مبتدأ خبره كدوح جمع كدح، وهو كل أثر من خدش أو عض، ويحتمل أن يكون مصدرًا سمي به الأثر كما تقدم، والإخبار به عن المسائل حينئذ باعتبار من قامت به آثاره؛ أى: أن سؤال الرجل الناس أموالهم من غير حاجة كخدوش يخدش بها وجهه والمراد: أنه يريق بالسؤال ماء وجهه، ويسعى في ذهاب كرامته، فهي شين في العرض كالجراحة شين في الوجه، وهذا بالنسبة للدين، وفي الآخرة يصيبه بسبب ذلك الذل والسهوان.

قوله: (لمن شاء أبقي على وجهه) يعنى: من أراد إبقاء كرامته وحفظ ماء وجهه وعرضه ترك السؤال تعففًا، ومن أراد خلاف ذلك أضاع ماء وجهه بالسؤال وعدم التعفف، وفي رواية النسائي: "لمن شاء كدح وجهه ومن شاء ترك"، وليس المراد التخيير بل المراد التوبيخ والتهديد على حد قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمَرْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفَرْ﴾ الكهف/ ٢٩.

قوله: (إلا أن يسأل ذا سلطان) أى: إلا أن يسأل الرجل صاحب حكم وولاية حقه من بيت المال أو غيره فيباح السؤال حينئذ، ولا منة للسلطان في ذلك لأنه متول بيت مال المسلمين ووكيل على حقوقهم، فإذا سألته يحتاجون إنما يسألونه حقوقهم فهو كسؤال الإنسان وكيله أن يعطيه من ماله، وكذا يباح سؤال السلطان من ماله الخاص إن غلب عليه الحل وإلا حرم سؤاله والأخذ منه كما اختاره الغزالي. وقيل: يكره. أما عطية السلطان بلا سؤال فيجوز قبولها إن غلب على ماله الحل، وإلا فلا.

قوله: (أو في أمر لا يجد منه بُدًا) أى: أو إلا أن يسأل شخصًا غير السلطان لأجل أمر لا يجد منه خلاصًا إلا بالسؤال، فيباح له السؤال، كما إذا

تحمّل دينًا لإصلاح ذات البين، أو أصابته فاقة شديدة، أو أصاب ماله جانحة، كما سيذكر في حديث قبيصة بعد، وفي رواية النسائي: "إلا أن يسأل الرجل ذا سلطان أو شيئًا لا يجد منه بُدًّا". وظاهره أنه لا بأس بسؤال السلطان تكثيرًا، لأنه جعل سؤاله قسيمًا لسؤال غيره ما لا بد منه.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على ذم المسألة عند عدم الحاجة، وجوازها عند الضرورة، وعلى جواز سؤال السلطان ولو عند عدم الحاجة، على ما تقدم بيانه.

● عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ مُخَارِقٍ الْهَلَالِيِّ قَالَ: تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَقِمِ يَا قَبِيصَةُ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا. ثُمَّ قَالَ: يَا قَبِيصَةُ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ تَحْمَلُ حَمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ فَسَأَلَ حَتَّى يُصَيِّبَهَا ثُمَّ يُمْسِكَ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَانِحَةٌ فَاجْتَا حَتَّى مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ فَسَأَلَ حَتَّى يُصَيِّبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ، أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَى مِنْ قَوْمِهِ: قَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا الْفَاقَةَ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ فَسَأَلَ حَتَّى يُصَيِّبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ - ثُمَّ يُمْسِكَ، وَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ، يَا قَبِيصَةُ سَخَتْ يَا كُلُّهَا صَاحِبُهَا سُخْتًا.

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم وأحمد والنسائي وابن حبان والدارقطني وابن خزيمة.

○ معنى الحديث: قوله: (تحمّل حمالة) بفتح الحاء المهملة كسحابة، وهي المال الذي يتحمّله الإنسان فيستدينه ويدفعه لإصلاح ذات البين ودفع نزاع

قائم بين فريقين، فيأخذ من الصدقة ما يسد به ذلك الدين وإن كان غنيًا. وفي ذلك ترغيب في مكارم الأخلاق، وكانت العرب إذا تحمل أحدهم حمالة بادرُوا إلى معونته، ودفعوا إليه ما يسد به دينه وتبرأ به ذمته، وإذا سأل لذلك لم يكن نقصًا في قدره، بل يعد من مفاخره.

قوله: (فأتيت النبي) أي: لأطلب منه الإعانة على تسديد ما تحمّله، ففي رواية مسلم: تحملت حمالة فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها. قوله: (حتى يصيبها ثم يمك) أي: يحل له السؤال إلى أن يصيب قدر ما تحمّله واستدانته في غير معصية، فإذا حصل على ذلك أمك عن السؤال.

قوله: (ورجل أصابته جائحة... إلخ) أي: أصابت ماله آفة كالسيل والنار فأهلكته، فيحل له السؤال، ويجب إعطاؤه من صدقة الفرض وغيرها حتى يحصل على ما يقوم بحاجته ويستغنى به، ولا يتوقف إعطاؤه على بينة يقيمها على ثبوت حاجته، لأن هذه أشياء لا تخفى آثارها عند وقوعها، والقوام: بكسر القاف والسداد بكسر السين المهملة: ما يقوم بحاجة الإنسان ويسد به خلته، و (أو) للشك، وفي رواية النسائي: "رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيب قوامًا من عيش أو سدادًا من عيش، ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمك" ففي روايته قلب في الغاية، فإن الغاية الثانية تناسب الأول والأولى تناسب الثاني كما في رواية المصنف ومسلم.

قوله: (ورجل أصابته فاقة... إلخ) أي: فقر شديد اشتهر به بين قومه بعد الغنى حتى يشهد ثلاثة من قومه من أرباب العقول الراجحة أنه قد أصابت فلانًا حاجة وفقر وصارت حالته تدعو إلى العطف. والحجى بكسر الحاء المهملة والقصر: العقل. واعتبار العقل للتنبيه على أنه ينبغي في المخبر أن يكون متيقظًا عالمًا بما يقول،

فإن لم يكن كذلك لا يوثق بقوله. واعتبار الثلاثة للاحتياط والمبالغة في إثبات الفاقة، وليكون قولهم أدل على براءة السائل من التهمة في ادعائه الحاجة، وأدعى إلى سرعة إجابته، وخصوصا بكونهم من قومه؛ لأنهم هم العالمون بحاله وأخير بباطن أمره، وهذا من باب تبين الحال، وتعرف الأمر لا من باب الشهادة، لأنه لا مدخل لعدد الثلاثة من الرجال في شيء من الشهادات عند أحد من الأئمة. وقيل: إن الإعسار لا يثبت إلا بشهادة ثلاثة، وبه قال ابن خزيمة وبعض أصحاب الشافعي لظاهر الحديث، وقال الجمهور: تقبل من عدلين كسائر الشهادات غير الزنا، وحلوا الحديث على الاستحباب، وهذا محمول على من عرف له مال فلا يقبل قوله في تلفه وإعساره إلا بيينة، أما من لم يعرف له مال فالقول قوله: في عدم المال لأنه الأصل.

قوله: (وما سواهن من المسألة يا قبيصة سحت) أى: ما عدا هذه الأقسام الثلاثة من المسألة سحت بضم فسكون أى: حرام لا يحل أكله، وسمى سحتاً؛ لأنه يسحت البركة أى: يذهبها، وفي رواية مسلم: " وما سواهن من المسألة يا قبيصة سحتاً " بالنصب على أنه مفعول مخذوف أى: اعتقده سحتاً.

وهذا الحديث مخصص بما في الأحاديث الأخرى من جواز السؤال لداع آخر غير ما ذكر؛ كسؤال الرجل السلطان، وسؤال المستحق في الزكاة حقه.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على حرمة السؤال لغير من ذكر ونحوهم ممن يباح لهم السؤال لداعية، قال الخطابي: وفيه من العلم أن من ثبت عليه حق عند حاكم فطلب المحكوم له حبه وادعى المحكوم عليه الإفلاس والفقر، لا تسمع دعواه إلا بيينة إن كان المحكوم عليه به لزمه بدل مال حصل في يده كثمان مبيع وقرض. لثبوت غناه بمحصول المبيع والقرض في يده، وتقبل دعواه الإفلاس فيما ليس بدل مال

كبدل الغصب وضمنان المتلفات ونفقة من يلزمه الإنفاق عليه، فلا يحبس فيما ذكر إن ادعى الفقر لأن الأصل في آدمي العسر، إلا إذا برهن خصمه أن له مالا فيحبس حسبما يراه القاضى، وهذا إذا لم يكن له مال ظاهر، وإلا انتزع منه الحق، إن كان من جنسه أو يبع عليه، إن لم يكن من جنسه. وعلى أن الحذ الذى ينتهى إليه العطاء من الصدقة ما به كفاية المعطى ويعتبر ذلك في كل إنسان بحسب حاله.

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْأَلُهُ، فَقَالَ: أَمَا فِي بَيْتِكَ شَيْءٌ؟ قَالَ: بَلَى، حِلْسٌ نَلْبَسُ بَعْضُهُ وَنَبْسُطُ بَعْضُهُ، وَقَعْبٌ نَشْرَبُ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ. قَالَ: انْتَبِ بَهُمَا، قَالَ: فَأَتَاهُ بِهِمَا، فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ وَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ؟ قَالَ رَجُلٌ: أَنَا أَخَذُهُمَا بِدَرَاهِمٍ، قَالَ: مَنْ يَزِيدُ عَلَى دَرَاهِمٍ؟ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، قَالَ رَجُلٌ: أَنَا أَخَذُهُمَا بِدَرَاهِمَيْنِ، فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ وَأَخَذَ الدَّرَاهِمَيْنِ وَأَعْطَاهُمَا الْأَنْصَارِيَّ وَقَالَ: اشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا فَأَبْذُهُ إِلَى أَهْلِكَ، وَاشْتَرِ بِالْآخَرِ قَدُومًا فَأَتِنِي بِهِ. فَأَتَاهُ بِهِ، فَشَدَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَوْدًا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ لَهُ: اذْهَبْ فَاحْتَطَبْ وَبِعْ، وَلَا أَرَيْتَكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَحْتَطَبُ وَيَبِيعُ، فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ، فَاشْتَرَى بِبَعْضِهَا ثَوْبًا، وَبِبَعْضِهَا طَعَامًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ الْمَسْأَلَةُ كُتْنَةً فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ: لِمَنْ لَدَى فَقْرٍ مُدْقِعٍ، أَوْ لِمَنْ لَدَى غُرْمٍ مُفْطِعٍ، أَوْ لِمَنْ لَدَى دَمٍ مُوجِعٍ.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد وابن ماجه والترمذى والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (فقال: أما في بيتك شيء... إلخ) أى: قال ﷺ للرجل: أليس في بيتك شيء؟ فالحمزة للاستفهام و"ما" نافية، فقال الرجل: عندي حلس، بكسر الحاء المهملة وسكون اللام: بساط ييسط في البيت، ويطلق أيضاً على كساء رقيق يلي ظهر البعير وجمعه أحلاس مثل حمل وأحمال و"قعب" بفتح القاف وسكون العين المهملة قدح من خشب، جمعه قعاب مثل: سهم وسهام. و(من) في قوله: (من الماء) زائدة.

قوله: (فانبذه إلى أهلك) أى: ادفعه إلى زوجك ومن يلزمك نفقته، وانبذ أمر من نبذ من باب ضرب. قوله: (واشتر بالآخر قدومًا) بفتح القاف وضم الدال المهملة المخففة أو المشددة، ومنع ابن السكيت التشديد: آلة النجارة، وجمعه قدم مثل رسول ورسول. قوله: (فشد فيه رسول الله عودًا) أى: جعل له مقبضًا ليسهل العمل به، وفعل ذلك ﷺ، بنفسه تواضعًا ورحمة بذلك الرجل. قوله: (لا أرينك خمسة عشر يومًا) يعنى لا تترك العمل وتترك إلى الكسل فأراك هنا. قوله: (هذا خير لك... إلخ) أى: الكسب خير لك من السؤال الذى ينشأ عنه يوم القيامة أثر قبيح في وجهك، وأفعل التفضيل ليس على بابيه، فإنه لا خير في السؤال لما يترتب عليه من إراقة ماء الوجه وإهانة النفس.

قوله: (لذى فقر مدقع) بضم الميم وسكون الدال المهملة، أى: شديد يفضى إلى الدقعاء "التراب" لعدم ما يقيه منه، ومدقع اسم فاعل من أدقع، أى: التصق بالتراب ذلاً. قوله: (لذى غرم مفضع) أى: صاحب دين كثير مثقل، والغرم بضم فسكون: الدين، ومفضع اسم فاعل من أفضع الأمر، اشتد. قال الخطابي: الغرم المفضع: هو أن تلزمه الديون الفظيعة الفادحة حتى تنقطع به الأسباب، فتحل له الصدقة ويعطى من سهم الغارمين.

قوله: (أو لذي دم موجه) بصيغة اسم الفاعل من أوجع، وهو أن يتحمل دية عن قريبه أو صديقه القاتل وليس له ولا لأوليائه مال فيسعى فيها ويسأل حتى يؤديها إلى أولياء المقتول لقطع الخصومة، فإن لم يؤديها قتل المتحمل عنه فيوجعه قتله.

قال الخطابي: الدم الموجه أن يتحمل حمالة "يعنى ديناً" في حقن الدماء وإصلاح ذات البين، فتحل له المسألة فيها كما تقدم.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على ما كان عليه النبي ﷺ من مكارم الأخلاق والتواضع وكمال شفقتة ورحمته بالفقراء؛ حيث ساوم المبيع بيده الشريفة ليرغب فيه. وعلى مشروعية بيع المزايدة وهو ما كان قبل الرضا، أما السوم على سوم الغير المنهى عنه فيكون بعد الرضا والركون. وعلى جواز بيع المعاطاة. وعلى أنه ينبغي للرئيس إرشاد مرءوسيه إلى ما فيه سعادتهم وحثهم على ما فيه صلاحهم الدنيوي والأخروي. وعلى حرمة السؤال مع القدرة على الكسب، وعلى ذم السؤال عند عدم الضرورة الشديدة؛ لما يترتب عليه من الإهانة في الدنيا ونقص الثواب في الآخرة.

## ﴿ باب كراهية المسألة ﴾

أى: كراهة السؤال.

● عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِي قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَبِيبُ الْأَمِينُ، أَمَّا هُوَ إِلَى فَحَبِيبٌ وَأَمَّا هُوَ عِنْدِي فَأَمِينٌ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَةً أَوْ ثَمَانِيَةً أَوْ تِسْعَةً فَقَالَ: أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ وَكُنَّا حَدِيثَ عَهْدٍ

بَيْعَةٍ، قُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ. حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا فَبَسَطْنَا أَيْدِيَنَا فَبَايَعَنَاهُ فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَعَلَامَ تُبَايِعُكَ؟ قَالَ: أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَتُصَلُّوا الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَتَسْمَعُوا وَتُطِيعُوا، وَأَسْرَ كَلِمَةً خَفِيَةً قَالَ: وَلَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا، قَالَ: فَلَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَوْلَئِكَ النَّفَرِ يَسْقُطُ سَوْطُهُ فَمَا يَسْأَلُ أَحَدًا أَنْ يُتَاوَلَهُ إِيَّاهُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدِيثُ هِشَامٍ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا سَعِيدٌ.

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم والنسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (ألا تباعون رسول الله) أى: قال النبى ﷺ: ألا تباعوننى على ما سأذكره من الإيمان بالله تعالى، وإقام الصلاة... إلخ، ففيه وضع الظاهر موضع المضمّر، وسمى معاهدته على ما ذكر بيعًا لما فيه من مقابلة شيء - وهو الإيمان وتوابعه - بمقابلة شيء آخر وهو الجنة، كما أن فى البيع مقابلة الثمن بالثمن. قوله: (حتى قالها ثلاثًا) أى: كرر النبى ﷺ قوله: (ألا تباعون رسول الله): ثلاثًا وهم يقولون: قد بايعناك، فعلموا أنه لم ينس البيعة الأولى، وغرضه المبايعة مرة أخرى، وفى رواية لمسلم "وكنّا حديث عهد ببيعة فقلنا: قد بايعناك يا رسول الله، ثم قال: "ألا تباعون رسول الله؟" فقلنا: قد بايعناك يا رسول الله. ثم قال: ألا تباعون رسول الله؟ قال: فبسطنا أيدينا وقلنا: قد بايعناك يا رسول الله... إلخ.

قوله: (فبسطنا أيدينا فبايعناه) وفى نسخة: (وبسطنا) بالواو بدل الفاء، أى: مددنا أيدينا نريد مبايعته بدليل ما بعده. وفى رواية مسلم وابن ماجه: فبسطنا أيدينا، فقال قائل... إلخ بإسقاط قوله: (فبايعناه). ولعل المبايعة السابقة كانت على



السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره، أو الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام، أو غير ذلك، كما جاء في الأحاديث.

قوله: (وتسمعوا وتطيعوا) أى: تسمعوا ما يتلى عليكم من تعاليم الدين سماع قبول فتذعنوا له وتعملوا به. قوله: (وأسر كلمة خفية) يعنى قال: كلمة خافضاً بها صوته لم يسمعها كل الحاضرين، وخفية بضم الخاء المعجمة وكسرهما أى: إسراراً، فهو مفعول مطلق، وبين ما أسره بقوله: (ولا تسألوا الناس شيئاً)، والحكمة في إسرار النهي عن السؤال: أن يخص به بعضهم دون بعض، لأن من الناس من لا بد له من السؤال لحاجته، ومنهم الغنى عنه بماله أو بالتعفف، قوله: (فما يسأل أحداً أن يناوله إياه) حملاً للنهي على عمومته وبعداً عن ذل السؤال؛ وذلك لشدة احتياطهم، وفي نسخة: (فلا يسأل أحداً... إلخ).

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على ما كان عليه النبي ﷺ من الحرص على نشر الدعوة وتبليغ الأحكام كلما وجد إلى ذلك سبيلاً، وعلى مشروعية التعاهد على البر والتقوى، وعلى التفسير من سؤال أى: شئ ولو حقيراً، وفي الحديث عن أبي ذر رضي الله عنه قال: دعاني رسول الله ﷺ وهو يشترط على ألا تسأل الناس شيئاً، قلت: نعم، قال: ولا سوطك إن سقط منك حتى تنزل فتأخذه. رواه أحمد.

## ﴿ باب الاستعفاف ﴾

أى: طلب العفة والكف عن السؤال والحرام، يقال: عَفَّ عن الشيء يعفُّ، من باب ضرب، عَفًّا يفتح العين المهملة وعفة بكسرهما وعفًّا امتنع عنه.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ، حَتَّى إِذَا نَفَدَ مَا عِنْدَهُ قَالَ: مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدْخِرَهُ عَنْكُمْ وَمَنْ يَسْتَغْفِفْ يُعِفَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللَّهُ، وَمَا أُعْطِيَ اللَّهُ أَحَدًا مِنْ عَطَاءٍ أَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والنسائى والترمذى.

قوله: (حتى إذا نفذ... إلخ) من باب تعب أى: فرغ المال الذى عنده، وفى نسخة: (حتى نفذ) وهى رواية البخارى، قوله: (ما يكون عندى من خير... إلخ) ما موصولة متضمنة معنى الشرط ولذا قرن خيرها بالفاء، قوله: (فلن أدخره عنكم) أى: لن أحبسها وأكفه عنكم. قوله: (ومن يستغفف... إلخ) أى: من يطلب العفاف يترك السؤال وبالقناعة بما عنده؛ يرزقه الله العفة والكف عن الحرام، ومن يظهر الغنى بالاستغناء عن أموال الناس يرزقه الله القناعة فى قلبه والكفاية عن الناس، وفى حديث أبى هريرة مرفوعاً: "ليس الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس." رواه أحمد وأحمد والشيخان والترمذى وابن ماجه. ومن يتصبر على المكاره والبلايا أو عن السؤال والاستشراف إلى ما فى أيدي الناس يرزقه الله الصبر الجميل.

قوله: (وما أعطى أحد من عطاء... إلخ) وفى نسخة: (وما أعطى الله أحدًا من عطاء... إلخ)، أى: ما أعطى الله أحدًا شيئاً من العطاء أكثر ولا أفضل من الصبر،

لأن مقامه أعلى المقامات، فإنه جامع لمكارم الصفات والحالات، ولذا قدم على الصلاة في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ...﴾ وقد ورد الحث عليه في كثير من الآيات والأحاديث.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على جواز إعطاء السائل غير مرة، وعلى مشروعية الاعتذار للسائل، وعلى جواز السؤال للحاجة، وإن كان الأولى تركه والصبر حتى يأتيه رزقه من غير سؤال. وعلى ما كان عليه النبي ﷺ من البشاشة والكرم وإيثار الغير على نفسه، وعلى الحض على التعفف والاستغناء عن الناس بالصبر وحسن التوكل على الله ﷻ وعلى أن الصبر أفضل ما أعطيه المؤمن ولذا كان الجزاء عليه جليلاً، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ الزمر/١٠.

● عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ فَأَنْزَلَهَا بِالنَّاسِ لَمْ تُسَدِّ فَاقَتَهُ، وَمَنْ أَنْزَلَهَا بِاللَّهِ أَوْشَكَ اللَّهُ لَهُ بِالْغِنَى، إِمَّا بِمَوْتٍ عَاجِلٍ أَوْ غِنًى عَاجِلٍ.

والحديث أخرجه أيضاً: الترمذی.

○ معنى الحديث: قوله: (من أصابته فاقة... إلخ) أى: من نزل به فقر شديد وأظهره للناس شاكياً لهم وطلب منهم سدادها معتمداً عليهم في ذلك لم تقض حاجته، بل كلما تسد حاجته أصابته أخرى لاعتماده على عاجز مثله.

قوله: (ومن أنزلها بالله... إلخ) أى: تضرع إليه تعالى طالباً قضاءها منه، مع حسن التوكل عليه ﷻ، عجل له الغنى بكسر المعجمة والقصر أى: اليسار، وفي نسخة: (الغناء) بفتح الغين المعجمة والمد أى: الكفاية. إما بموت قريب له غنى فيروثه، أو بموت الشخص نفسه فيستغنى عن المال، أو بغنى ويسار يسوقه الله إليه من أى:

باب شاء، فهو أعم مما قبله، ومصادقه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ الطلاق/ ٢ - ٣. وقوله: (أو غنى عاجل) هو هكذا في النسخ الموجودة بالعين، والذي في المشكاة (أو غنى آجل) بهمزة مدودة، قال الطيبي: وهو أصح دراية لقوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ النور/ ٣٢. وفيه نظر.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على التنفير من سؤال الخلق والاعتماد عليهم، وعلى الترغيب في سؤال الله تعالى وحسن التوكل عليه، فإنه المعطى المانع ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ وفي الحديث: "إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك"... الحديث رواه الترمذی عن ابن عباس مرفوعاً، وقال: حسن صحيح. وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ يونس/ ١٠٧.

● عَنْ ابْنِ الْفِرَاسِيِّ أَنَّ الْفِرَاسِيَّ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَسْأَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا، وَإِنْ كُنْتَ سَائِلًا لَا بُدَّ فَسَلِ الصَّالِحِينَ. والحديث أخرجه أيضاً: النسائي.

معنى الحديث: قوله: (أسأل يا رسول الله) بحذف همزة الاستفهام، يعنى أسأل الناس ما أحتاجه، بدليل الجواب، وإلا فسؤال الله تعالى مطلوب. قوله: (فقال النبي ﷺ: لا وإن كنت سائلاً لا بد...) إلخ) وفي نسخة: (وإن كنت ولا بد سائلاً... إلخ)، أى: لا تسأل الناس شيئاً بل سل الله تعالى وأحسن التوكل

عليه، فإن سؤال الناس ذل، فإن لم تجد مفراً من سؤال الناس ودعتك الضرورة إلى ذلك فسل الصالح منهم، القائم بحقوق الله ﷻ وحقوق العباد؛ لأنه الكريم الرحيم الذي لا يمن إذا أعطى ولا يرد السائل خائباً وإن كان محتاجاً إلى ما يعطيه لغيره. قال الله تعالى: ﴿ وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ الحشر/ ٩. ولا يعطى إلا من حلال، وإذا لم يجد ما يعطيه رد السائل بالحسنى داعياً له ودعاؤه مستجاب. وهذا إرشاد على ما هو الأولى وإلا فسؤال غير الصالحين جائز وفي الحديث دلالة على التنفير من السؤال مطلقاً، وعلى جوازه عند الحاجة الشديدة، وعلى فضل الصالحين بطلب سؤالهم عند الحاجة والتنفير من سؤال غيرهم.

● عَنْ ابْنِ السَّعْدِيِّ قَالَ: اسْتَعْمَلَنِي عُمَرُ رضي الله عنه عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا فَرَغْتُ مِنْهَا وَأَدَّيْتُهَا إِلَيْهِ، أَمَرَ لِي بِعُمَالَةٍ، فَقُلْتُ: إِنَّمَا عَمِلْتُ لِلَّهِ وَأَجْرِي عَلَى اللَّهِ. قَالَ: خُذْ مَا أُعْطِيتَ فَإِنِّي قَدْ عَمِلْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَمَلَنِي فَقُلْتُ مِثْلَ قَوْلِكَ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أُعْطِيتَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَهُ فَكُلْ وَتَصَدَّقْ.

○ معنى الحديث: قوله: (أمر لي بعumالة) بضم العين المهملة: ما يعطاه العامل نظير عمله، أما بفتحها فهي نفس العمل. قوله: (فعملني) بتشديد الميم أى: أعطاني أجرة عملي. قوله: (فقلت مثل قولك) هو كما في رواية للبخاري والنسائي من طريق عبد الله بن السعدي أنه قدم على عمر في خلافته، فقال له عمر: ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس أعمالاً، فإذا أعطيت العمالة كرهتها؟ فقلت: بلى. فقال عمر: ما تريد إلى ذلك؟ فقلت: إن لي أفراساً وأعبداً وأنا بخير وأرى أن تكون عمالتي صدقة على المسلمين، قال عمر: لا تفعل، فإن كنت أردت الذي أردت، وكان

رسول الله ﷺ يعطيني العطاء فأقول: أعطه أفقر إليه مني، حتى أعطاني مرة مالاً فقلت: أعطه أفقر إليه مني، فقال النبي ﷺ: خذه فتموله وتصدق به، فما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذ، وما لا فلا تتبعه نفسك. قوله: (فكل وتصدق) أى: اصنع ما شئت من الأكل والصدقة، أو كل إن كنت فقيراً، وتصدق إن كنت غنياً.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على بيان فضل ابن السعدى وعمر رضى الله تعالى عنهما، وزهدهما وإخلاصهما في العمل ابتغاء وجه الله ﷻ، وعلى جواز أخذ الأجرة في نظير القيام بعمل من أعمال المسلمين دينياً ودنياً، ولو كان العامل غنياً أو العمل فرضاً كالقضاء والتدريس، بل يجب على الإمام كفاية هؤلاء ومن في معانهم من بيت المال، ولذا قال الطحاوى: ليس معنى الحديث في الصدقات وإنما هو في الأموال التي يقسمها الإمام على من يستحقها من الأغنياء والفقراء، ويدل عليه أنه لما قال عمر: أعطه من هو أفقر إليه مني، لم يرض بذلك؛ لأنه إنما أعطاه لمعنى غير الفقر وهو العمل.

ويؤيده ما تقدم في البخارى من قوله: ﷺ: "خذه فتموله" فإن الفقير إنما يأخذ ما يحتاجه لا ما يتخذه مالاً، ودلّ الحديث على أن ردّ عطية الإمام ليس من الأدب، ولا سيما من النبي ﷺ. واختلف فيمن جاءه مال من غير مسألة ولا إشراف نفس، هل يجب قبوله؟.

ذهب أحمد إلى وجوبه أخذاً بظاهر الحديث، وذهب الجمهور إلى أنه مستحب في غير عطية السلطان، أما عطيته فالصحيح أنه إن غلب الحرام فيما في يده حرم قبوله، وكذا إن أعطى من لا يستحق، وإن لم يغلب الحرام فمباح إن لم يكن بالأخذ مانع يمنعه من استحقاق الأخذ.

وقيل: إن الأخذ من السلطان واجب لقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾  
 الخمر/٧. فإن لم يأخذه فكأنه لم يأتمر. وقال الحافظ في الفتح: والتحقيق في المسألة أن  
 من علم كون ماله حلالاً فلا ترد عطيته، ومن علم كون ماله حراماً فتحرم  
 عطيته، ومن شك فيه فالاحتياط رده وهو الورع، ومن أباحه أخذ بالأصل. قال ابن  
 المنذر: واحتج من رخص فيه بأن الله تعالى قال في اليهود: ﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْأَلُونَ  
 لِلْسُخْتِ﴾ المائدة/٤٢. وقد رهن الشارع ﷺ درعه عند يهودى مع علمه بذلك،  
 وكذلك أخذ الجزية منهم مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخمر والخنزير  
 والمعاملات الفاسدة.

وقال العيني: قال الطبري: في إباحة الله تعالى أخذ الجزية من أهل الكتاب، مع  
 علمه بأن أكثر أموالهم أثمان الخمر والخنازير، وهم يتعاملون بالربا دليل بين على  
 أن من كان من أهل الإسلام بيده مال لا يدرى أمن حرام كسبه أو من حلال؟  
 فإنه لا يحرم قبوله لمن أعطاه إياه ولو كان ممن لا يبالي باكتسابه من غير حله،  
 إذا لم يعلم الأخذ أنه حرام بعينه، وينحو ذلك قالت الأئمة من الصحابة والتابعين.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَهُوَ عَلَى الْمَنَبْرِ وَهُوَ  
 يَذْكُرُ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ مِنْهَا وَالْمَسْأَلَةَ: الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى،  
 وَالْيَدُ الْعُلْيَا الْمُتَنَفِّقَةُ وَالسُّفْلَى السَّائِلَةُ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (وهو يذكر الصدقة والتعفف منها) أى: من أخذ  
 الصدقة، وفى رواية للنسائي ومسلم: والتعفف من المسألة. قوله: (والمسألة) بالنصب  
 مفعول مخدوف أى: ويذم المسألة، ويحتمل جره عطفاً على الضمير المجرور بمن، وفى

رواية للبخارى: (وذكر الصدقة والتعفف والمسألة)، أى: أنه كان يحث الغنى على دفع الصدقة، والفقير على التعفف، ويذم المسألة.

قوله: (واليد العليا المنفقة... إلخ) كذا فى رواية مسلم والنسائى، وفى رواية البخارى: (فاليد العليا هى المنفقة واليد السفلى هى السائلة)، وهو تفسير من النبى ﷺ وليس مدرجاً فى الحديث، للحديث الآتى عن أبى الأحوص، لما رواه أحمد والطبرانى من حديث أبى رمنة بلفظ: "يد المعطى العليا"، وما رواه البيهقى عن على بن عاصم عن إبراهيم السهجرى عن أبى الأحوص عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: الأيدى ثلاثة: "يد الله العليا ويد المعطى التى تليها، ويد السائل أسفل إلى يوم القيامة".

وروى الطبرانى من حديث على الجذامى نحوه، وما رواه النسائى من حديث طارق الحارثى قال: قدمنا المدينة فإذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر وهو يخاطب الناس وهو يقول: يد المعطى العليا. وما رواه الطبرانى بإسناد صحيح عن حكيم ابن حزام مرفوعاً: يد الله فوق يد المعطى، ويد المعطى فوق يد المعطى، ويد المعطى أسفل الأيدى. قال الحافظ فى الفتح: ادعى أبو العباس الدائى فى أطراف الموطأ أن التفسير المذكور مدرج فى الحديث، ولم يذكر مستنداً لذلك، ثم وجدت فى كتاب العسكرى فى الصحابة بإسناد فيه انقطاع عن ابن عمر أنه كتب إلى بشر بن مروان: إني سمعت النبى ﷺ يقول: "اليد العليا خير من اليد السفلى" ولا أحسب اليد السفلى إلا السائلة، ولا العليا إلا المعطية، فهذا يشعر أن التفسير من كلام ابن عمر. ويؤيده ما رواه ابن أبى شبة من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: كنا نتحدث أن العليا هى المنفقة. لكن قد علمت أن الأحاديث الكثيرة الصحيحة صريحة فى أن التفسير من كلامه ﷺ، وما قاله ابن عمر لا يتنافى لاحتمال أنه قاله قبل وقوفه على بيان النبى ﷺ.



○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه يباح للخطيب أن يتكلم بما فيه مصلحة السامعين، وعلى الحث على الإنفاق في وجوه البر، وعلى فضل الغنى الشاكر على الفقير الصابر، وتقدم الخلاف فيه، وعلى كراهة السؤال والتفكير منه، ومحلّه إذا لم تدع إليه ضرورة، فقد روى الطبراني من حديث ابن عمر مرفوعاً بإسناد فيه مقال: ما المعطى من سعة بأفضل من الآخذ إذا كان محتاجاً.

### ﴿ باب الصدقة على بنى هاشم ﴾

أى: من كان من نسل هاشم بن عبد مناف بن قصي، وهاشم الجد الثاني للنبي ﷺ. والمراد ببنى هاشم عند الحنفية: آل العباس وآل علي بن أبي طالب وآل جعفر وآل عقيل أخو علي، وآل الحارث بن عبد المطلب، فلا يدخل فيهم بنو أبي لهب. وعند المالكية: كل من له هاشم عليه ولادة من ذكر أو أنثى بلا واسطة أو بواسطة غير أنثى، فلا يدخل فيهم ولد بناته. وعند الشافعية والحنابلة: كل من كان من ذرية هاشم ذكراً أو أنثى بواسطة أو غيرها.

● عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اضْحَبْنِي فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا. قَالَ: حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَسْأَلُهُ، فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَإِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي والترمذي والطحاوي وابن خزيمة وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (بعث رجلاً على الصدقة) أى: أرسله عاملاً عليها، وهو الأرقم بن أبي أرقم القرشي، كان من المهاجرين الأولين، وهو الذى كان رسول الله ﷺ يعبد الله ويدعو إلى الإسلام خفية فى داره بمكة أسفل الصفا حتى دخل فى الإسلام أربعون رجلاً آخرهم عمر ثم أظهر الدعوة وعبد الله جهرة. قوله: (من بنى مخزوم) هذا هو الأصح، وقيل: إنه زهرى، قال الحافظ فى الإصابة: روى الطبرانى من طريق الثورى بن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال: استعمل النبى ﷺ الأرقم بن أبي الأرقم الزهرى على السعاية، فاستبع أبا رافع مولى النبى ﷺ فقال النبى: يا أبا رافع إن الصدقة حرام على محمد وعلى آل محمد. فهذا يدل على أن للأرقم الزهرى أيضاً صحبة، لكن رواه أبو داود وغيره من طريق شعبة عن الحكم عن مقسم فقال: استعمل رجلاً من بنى مخزوم، وهذا الإسناد أصح.

قوله: (اصحبنى فإنك تصيب منها... إلخ). أى: اذهب معى لتعطى من الزكاة، فقال أبو رافع: لا أذهب حتى أستاذن النبى ﷺ، فاستأذنه فمنعه تنزيهاً له عن أوساخ الناس، إلحاقاً له بالنبى وآله ﷺ، كما أشار له بقوله: (مولى القوم من أنفسهم) أى: حكم عتيق القوم كحكمهم، وكان النبى ﷺ يمولونه فكان مستغنياً بذلك عن أن يطلب أوساخ الناس.

وفى الحديث: الولاء لمة كلحمة النسب. رواه الحاكم والبيهقى عن ابن عمر مرفوعاً.

قوله: ((وإنا لا تحل لنا الصدقة) أى: إنا معشر بنى هاشم لا تحل لنا الصدقة، واجبة أو تطوعاً على الراجح، اكتفاء بما كانوا يأخذونه من خمس الغنيمة وهو سهم ذوى القربى.

وفي الحديث: دليل على حرمة الصدقة على النبي ﷺ وآله من بني هاشم ومواليهم ولو عمالاً على الزكاة. أما حرمة الزكاة على النبي ﷺ فبالإجماع، كما حكاها الخطابي وغيره، وقد حكى عن الشافعي وأحمد أنه ﷺ تحل له صدقة التطوع. لكن قال ابن قدامة: ليس ما نقل من ذلك بواضح الدلالة. وكذا تحرم الزكاة على بني هاشم عند الجمهور سواء أكانت زكاة هاشمي أم لا؛ لحديث مسلم من طريق عبد المطلب بن ربيعة "إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس، وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد".

واختلف في المراد بآل محمد ﷺ: فذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنهم الفرق الخمسة المتقدم بيانها في الترجمة من بني هاشم؛ لأنهم هم الذين آووه ونصروه فاستحقوا الكرامة، بخلاف بني أبي لهب فتحل لهم الزكاة وإن كانوا من بني هاشم لأنهم آذوا النبي ﷺ فاستحقوا الإهانة.

وذهب مالك وأحمد إلى أن آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنو هاشم مطلقاً حتى من أسلم من بني أبي لهب لعموم حديث: "إن الصدقة لا تبغى لآل محمد إنما هي أوساخ الناس" رواه مسلم، وقد أسلم عتبة ومعتب ابنا أبي لهب عام الفتح، وسرّ ﷺ بإسلامهما، ودعا لهما، وشهدا معه حنيئاً والطائف وقد أعقبا.

وذهب الشافعي وجماعة إلى أنهم بنو هاشم وبنو المطلب، وهو قول لبعض المالكية وأحمد؛ لأن النبي ﷺ أعطاهم من سهم ذوى القربى ولم يعط أحداً من قبائل قريش غيرهم، فكان ذلك بدل ما حرموه من الزكاة، لحديث جبير بن مطعم قال: لما كان يوم خيبر وضع صلى الله عليه وآله وسلم سهم ذوى القربى في بني هاشم وبنو المطلب، وترك بني نوفل وبنو عبد شمس، فأتيت أنا وعثمان بن عفان رسول الله ﷺ فقلنا: يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا ننكر فضلهم للموضع الذى وضعك الله به

منهم، فما بال إخواننا بنى المطلب أعطيهم وتركنا، وقرابتنا واحدة؟ فقال ﷺ: إنا وبنى المطلب لا نفرق في جاهلية ولا إسلام، وإنما نحن وهم شيء واحد، وشك بين أصابعه. رواه المصنف في "باب في بيان موضع قسم الخمس وسهم ذوى القربى" من "كتاب الخراج والفيء والإمارة" وأشار ﷺ بالتشبيك إلى نصرتهم إياه نصرة المؤانسة والموافقة، حينما دخلوا في شعب أبي طالب لما تعاهدت قريش على مقاطعة بنى هاشم في البيع والشراء والنكاح وغيرها، فانحاز البطان المذكوران إلى شعب أبي طالب وبقوا فيه محصورين نحو ثلاث سنين إلا أبا لهب فلم يكن معهم.

وأجاب الأولون بأن بنى المطلب إنما أعطوا من خمس الخمس لنصرتهم وموالاتهم بنى هاشم لا مجرد القرابة، بدليل أن بنى عبد شمس وبنى نوفل يساوونهم في القرابة ولم يعطوا شيئاً، والنصرة لا تقتضى منع الزكاة فلهم الأخذ منها إذا توفر فيهم سبب الأخذ لدخولهم في عموم من يستحق الصدقة، وإنما خرج بنو هاشم لحديث: "إن الصدقة لا تنبغى لآل محمد إنما هي أوساخ الناس" أخرجه مسلم من حديث عبد المطلب بن ربيعة، فوجب أن يختص المنع ببني هاشم، ولا يصح قياس بنى المطلب عليهم لأن بنى هاشم أقرب إليه ﷺ وأشرف وهم آله.

قال ابن قدامة: لا نعلم خلافاً في أن بنى هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة، وكذا حكى الإجماع ابن رسلان.

وأما ما قاله الطبري من أنه روى عن أبي حنيفة جواز دفعها إليهم مطلقاً، وعن أبي يوسف: أنها تحل من بعضهم لبعض لا من غيرهم، فهو مردود بأن الطحاوي - الذى هو أعلم الناس بمذهب أبي حنيفة وأقوال صاحبيه - نقل عن أبي يوسف أن صدقة التطوع تحرم على بنى هاشم، فصدقة الفطر أشد حرمة مطلقاً. وأما ما نسب إلى أبي حنيفة من جواز دفعها إليهم مطلقاً، فمحمول على ما إذا حرموا

حقهم من سهم ذوى القربى. وما رواه الحاكم من أن العباس بن عبد المطلب قال: (قلت: يا رسول الله إنك حرمت علينا صدقات الناس، فهل تحمل لنا صدقات بعضنا لبعض؟ قال: نعم) فضعيف لا يصلح لتخصيص العمومات الصحيحة.

قال في فتح القدير: ولفظه - يعنى الحديث - للطبراني: "لا يحل لكم أهل البيت من الصدقات شيء، إنما هي غسالة أيدي الناس، وإن لكم في خمس الخمس ما يغنيكم"، يوجب تحريم صدقة بعضهم على بعض، وكذا ما رواه البخاري عنه عليه السلام: "نحن أهل البيت لا تحمل لنا الصدقة" ثم لا يخفى أن هذه العمومات تشمل الصدقة النافلة والواجبة.

أما الواجبة: كالزكاة والكفارات بأنواعها، وجزاء الصيد، وعشر الخارج من الأرض، فلا خلاف عندهم في عدم جواز إعطائها لبني هاشم، وأما صدقة التطوع وغلة الوقف فالراجح عندهم أنها لا تدفع لهم إلا على وجه الهدية؛ لحديث أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم "كان إذا أتى بطعام سأل عنه، فإن قيل: هدية أكل، وإن قيل: صدقة لم يأكل، وقال لأصحابه: كلوا" رواه الشيخان، ولحديث أنس أول الباب الآتي في قصة لحم بريرة قال الخطابي: وكان المعنى في ذلك أن الهدية إنما يراد بها ثواب الدنيا فكان صلى الله عليه وسلم يقبلها ويثيب عليها فتزول المنة عنه، والصدقة يراد بها ثواب الآخرة، فلا ينبغي أن تكون يد أعلى من يده صلى الله عليه وسلم في أمر الآخرة.

أما مواليتهم فقد قال بحرمة الصدقة عليهم أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد والناصر والمؤيد بالله وابن الماجشون المالكي. وذهب مالك وبعض الشافعية إلى جواز دفع الزكاة إليهم؛ لأنهم ليسوا بقرابة ولا حظ لهم في سهم ذوى القربى، فلا يحرمون من الصدقة كسائر الناس ولأن علة التحريم وهي الشرف مفقودة فيهم.

وحديث الباب حجة عليهم، ولا قيام للعلة مع الدليل الصحيح الصريح، وهذا في صدقة الفرض، وكذا صدقة التطوع على الراجح عند الحنفية.

والمعتمد عند المالكية والشافعية والحنابلة: أنه يجوز للآل ومواليهم الأخذ من صدقة التطوع قياساً على الهدية والهبة والوقف، وإذا منعت الآل من حقهم في سهم ذوى القربى لم يعطوا من الزكاة عند أحد، وهو الصحيح من مذهب الشافعي لعموم الأدلة المانعة، ولأن منعهم من الزكاة لشرفهم لقراءة النبی ﷺ وهو باق فيبقى المنع. وذهب مالك والإصطخري من الشافعية والطحاوي من الحنفية إلى جواز دفعها إليهم حينئذ.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على تحريم الزكاة على النبی ﷺ وآله ومواليهم على ما تقدم بيانه.

● عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمُرُّ بِالتَّمْرَةِ الْعَائِرَةِ، فَمَا يَمْتَنِعُهُ مِنْ أَخْذِهَا إِلَّا مَخَافَةَ أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً.

والحديث أخرجه أيضاً: الطحاوي.

معنى الحديث: قوله: (كان يمر بالتمر العائرة) بالهمزة أى: الساقطة التي لا يعرف لها مالك، من عار الفرس يعير: إذا انطلق من مربطه هائماً.

والحديث أصل في الورع، وفي أن كل ما لا يتبين للإنسان إباحته ينهى اجتنابه، وعلى أن التمرة ونحوها من الطعام اليسر الذي يظن أن صاحبه لا يطلبه، إذا وجد في نحو طريق لا يعد لقطة فله أخذه وأكله إن لم يتورع.

● عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ تَمْرَةً فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً لَأَكَلْتُهَا.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري ومسلم وأحمد والطحاوي.

معنى الحديث: قوله: (لأكلتها) يعني بلا توقف على تعريف.

وفي هذا دليل على أن الخمر من الطعام إذا وجد يباح أكله ولا يتوقف على تعريف؛ لأنه ﷺ بين أنه لم يمنعه من أكل التمرة إلا خشية كونها من الصدقة، وقد روى ابن أبي شيبة عن ميمونة زوج النبي ﷺ: أنها وجدت ثمرة فأكلتها وقالت: لا يحب الله الفساد. وترك النبي ﷺ أكلها تورعًا، وليس بواجب باتفاق، وذلك أن نحو التمرة صاحبها لا يطلبها عادة ولا يبقى له مطمع فيها، وفيه دليل أيضًا على تحريم الصدقة على النبي ﷺ ولو تطوعًا؛ لعموم لفظ الصدقة.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَعَثَنِي أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي إِبْلِ أَعْطَاهَا إِيَّاهُ مِنَ الصَّدَقَةِ.

والحديث أخرجه أيضًا: النسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (بعثنى أبى فى إبل أعطاهها إياه من الصدقة) أى:

أرسلنى فى شأن إبل كان أعطاهها النبى ﷺ للعباس من الصدقة، قضاء عن سلف كان تسلفه النبى ﷺ منه لأهل الصدقة، فلما جاءت إبل الصدقة رد ﷺ منها ما تسلفه من العباس، فأراد العباس تبديلها من غير إبل الصدقة تورعًا وتنزهًا عن أن يصله شيء من الصدقات، ولو باعتبار الأصل، يدل على هذا قوله: فى الرواية الآتية: "يبدلها"، وبه يظهر مطابقة الحديث للترجمة، وأنه لا حاجة إلى قول البيهقى: هذا الحديث يحتمل أن يكون قبل تحريم الصدقة على بنى هاشم فصار منسوخًا.

## ﴿ باب الفقير يهدى للغنى من الصدقة ﴾

بضم المثناة التحتية من الإهداء، يقال: أهديت للرجل كذا: بعثت به إليه إكراماً.

● عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِلَحْمٍ قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: شَيْءٌ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ. فَقَالَ: هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى ومسلم والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (أَتَى بِلَحْمٍ) بالبناء للمفعول أى: قدم إليه. قوله: (ما هذا... إلخ) يعنى من أين لكم هذا؟ بدليل الجواب، وبريرة بفتح فكسر، كانت أمة فارادت عائشة شراءها لتعتقها فاشتراط مالكوها أن يكون لهم الولاء، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: اشترئها وأعتقها، فإن الولاء لمن أعتق.

قوله: (هو لها صدقة... إلخ) أى: اللحم المتصدق به على بريرة صدقة بالنسبة لها، وهدية بالنسبة لنا، فصدقة بالرفع خبر (هو)، ولها متعلق بمحذوف حال من (صدقة)، وسوغ مجيء الحال من النكرة تقدمها على صاحبها، ويصح جعل (لها) خبراً فتكون (صدقة) منصوبة على الحال من الضمير المستكن فى متعلق الخبر.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن الصدقة يزول عنها وصف الصدقة بقبض المتصدق عليه لها، ويحل اهداؤها لمن تحرم عليه الصدقة، وعلى إباحة الهدية للنبي ولو كان المهدي ملكها بطريق الصدقة، والفرق بين الهدية والصدقة أن الهدية ما يقصد بها ثواب الدنيا، والصدقة ما يقصد بها وجه الله تعالى وثواب الآخرة.



## ﴿ باب من تصدق بصدقة ثم ورثها ﴾

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ بُرَيْدَةَ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ كُنْتُ تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِوَلِيدَةٍ وَإِنِّهَا مَاتَتْ وَتَرَكْتُ تِلْكَ الْوَلِيدَةَ. قَالَ: قَدْ وَجِبَ أَجْرُكَ وَرَجَعَتْ إِلَيْكَ فِي الْمِيرَاثِ. والحدِيث أخرجه أيضًا: مسلم والترمذی وأحمد.

معنى الحديث: قوله: (تصدقت على أمي بوليدة) بفتح الواو وكسر اللام في الأصل: الجارية الصغيرة، وقد تطلق على الكبيرة، قال في النهاية: قد تطلق الوليدة على الجارية والأمة وإن كانت كبيرة، ومنه الحديث: تصدقت على أمي بوليدة. يعنى جارية. وفي الخطابي: الصدقة في الوليدة معناها التملك، وإذا ملكتها في حياتها بالإقباض ثم ماتت كانت كسائر أملاكها. قوله: (وتركت تلك الوليدة... إلخ) أى: أفأملكها بالميراث؟ فقال ﷺ: قد ثبت لك أجر الصدقة، وعادت الجارية ملكاً لك بالميراث.

وفي الحديث دليل على أن الصدقة إذا عادت للمتصدق بالإرث ملكها وحلّ له الانتفاع بها، ولا يعدّ هذا من باب الرجوع في الصدقة، لأنه ليس أمراً اختيارياً، بخلاف رجوعها إليه بنحو الشراء والهبة كما تقدم، وعلى هذا أكثر العلماء.

## ﴿ باب حقوق المال ﴾

أى: الحقوق المتعلقة بالمال التى منها الزكاة وغيرها.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نَعُدُّ الْمَاعُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَارِيَةً الدَّلُوَ وَالْقَدْرَ.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن أبي شيبة.

○ معنى الحديث: قوله: (كنا نعد الماعون... إلخ) أى: المذكور فى قوله تعالى: ﴿وَيَمْتَنُونَ الْمَاعُونَ﴾ الماعون/٧. وهو اسم جامع لمنافع البيت كالقدر والفأس وغيرهما مما جرت العادة بإعارته، ولذا فسر فى الحديث بأنه عارية الدلو والقدر ونحوهما من آلات البيت كالقدوم والمنخل والغربال، وهو مروى عن ابن عباس أيضاً. وقال محمد بن كعب والكلبي: الماعون هو المعروف الذى يتعاطاه الناس فيما بينهم، وقيل: ما لا يحل منعه كالماء والملح والتنور.

وعن عكرمة أن رأس الماعون زكاة المال وأدناه المنخل والدلو والإبرة، قال فى الكشف: وقد يكون منع هذه الأشياء محظوراً فى الشريعة إذا استعيرت عن ضرورة، وقيحاً فى المروءة فى غير حال الضرورة.

وفى الحديث الحث والترغيب فى بذل ما به يكون التعاون والتآلف من هذه الأشياء القليلة والتنفير من البخل بها، ولذا قال العلماء: يستحب أن يستكثر الرجل فى بيته ما يحتاج إليه الجيران ليعبرهم منه، ولا يقتصر على الواجب.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَا مِنْ صَاحِبٍ كَنْزٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهُ إِلَّا جَعَلَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا

جَبْهَتِهِ وَجَنْبِهِ وَظَهْرُهُ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ، ثُمَّ يُرَى سَبِيلُهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ. وَمَا مِنْ صَاحِبٍ عَنْهُمْ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ، فَيُنْطَحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ فَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطْوُهُ بِأَطْلَافِهَا، لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ وَلَا جُلْحَاءٌ، كُلَّمَا مَضَتْ أَخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ، ثُمَّ يُرَى سَبِيلُهُ؛ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ. وَمَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ؛ فَيُنْطَحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ فَتَطْوُهُ بِأَخْفَافِهَا كُلَّمَا مَضَتْ عَلَيْهِ أَخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ، ثُمَّ يُرَى سَبِيلُهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري ومسلم والنسائي.

معنى الحديث: قوله: (من صاحب كنز... إلخ) الكنز في الأصل: المال المدفون تحت الأرض، والمراد به هنا: كل مال وجبت فيه الزكاة فلم تؤد زكاته، فإما ما أدبت زكاته فليس بكنز لما تقدم للمصنف في "باب الكنز ما هو ؟" من حديث أم سلمة مرفوعاً "ما بلغ أن تؤدى زكاته فزكى فليس بكنز" وعلى هذا اتفقت الأئمة. لقوله: ﷺ في الحديث: لا يؤدى حقه، ولقوله: في حديث جابر عند مسلم: ولا صاحب كنز لا يفعل فيه حقه؛ إلا جاء كنزه يوم القيامة شجاعاً أقرع

يتبعه فأتخا فاه، فإذا أتاه فر منه فيناديه: خذ كنزك الذى خبأته فانا عنه غنى... إلخ.

قوله: (إلا جعله الله... إلخ) أى: جعل صاحب الكنز يوم القيامة يلقى على كنزه فى جهنم فتكوى به جبهته وجنبه... إلخ، فالضمير المنصوب فى جعله يرجع إلى صاحب الكنز، وكذا نائب الفاعل فى قوله: (يحمى)، والضمير فى (عليها) و(بها) يرجع إلى الكنز، وأنت باعتبار أنه أموال، ويحتمل أن يكون المعنى: إلا جعل الله الكنز صفائح يوقد عليها فى نار جهنم، فتكوى بها جبهته... إلخ، وهذا هو الأوفق. ويؤيده ما فى رواية مسلم من قوله: ﴿...﴾ "ما من صاحب كنز لا يؤدى زكاته إلا أحمى عليه فى نار جهنم فيجعل صفائح فيكوى بها جنباه وجبينه حتى يحكم الله بين عباده... إلخ".

وخصت هذه الأعضاء بالذكر لأن الغنى الشحيح إذا طلب منه السائل بدت على جبهته آثار الكراهة والمنع، وإن كرر السائل الطلب نأى: بجنبه ومال عنه، وإن ألح فى السؤال ولاه ظهره، وتوجه إلى جهة أخرى. وهى النهاية فى الرد والغاية فى المنع الدلالة على كراهة الإعطاء والبذل، وهذا دأب مانع البر والإحسان وعادة البخلاء، وإلا فالكى بها يكون فى جميع الجسد لا يوضع دينار ولا درهم فوق غيره، ولكن يوسع الجلد حتى توضع كلها عليه، ويستمر هكذا حتى يحكم الله بين عباده فى يوم الحساب الذى يكون مقداره خمسين ألف سنة على الكافرين وهو يوم القيامة، ويطول على العاصين كل بقدر ذنبه، لقوله تعالى: ﴿عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ المدثر/ ١٠. أما المؤمن كامل الإيمان فيكون عليه أخف من صلاة مكتوبة صلاحها فى الدنيا، ففى الحديث عن أبى سعيد أن رسول الله ﷺ قال: "يوماً كان مقداره خمسين

ألف سنة" فقليل: ما أطول هذا اليوم؟ فقال: والذي نفسى بيده إنه ليخفف على المؤمن حتى يكون أخف عليه من صلاة مكتوبة. رواه أحمد وابن حبان.

قوله: (ثم يرى سبيله... إلخ) بضم أوله بالبناء للمفعول ورفع سبيله على أنه من الرؤية ونصبه مفعولاً ثانياً على أنه من الإراءة. ويجوز فتح المثناة التحتية، من (رأى) مبنياً للفاعل، فيعين له أحد الطريقين أو يعلم هو مصيره، إما إلى الجنة إن كان ما ناله من العذاب كفر ما عليه من الذنوب أو عفا الله تعالى عنه، وإما إلى النار إن لم يكن كذلك، وهذا في غير مستحل منع الزكاة، أما هو فيسلك به إلى النار بادئ ذي بدء ويخلد فيها، وفيها إشارة إلى أنه مسلوب الاختيار مقهور وقتئذ حتى يبين له أحد السيلين.

قوله: (أو فر ما كانت) أى: جاءت أكثر عدداً وعلى أحسن ما كانت عليه في الدنيا من السمن والعظم والقوة ليقوى نطحها ووطؤها له. قوله: (فيطح لها بقاع قرقر... إلخ) أى: يلقي صاحب الغنم على وجهه لأجلها بأرض واسعة مستوية فتنتطح وتطؤه بأرجلها، فالقاع: الأرض الواسعة المستوية، والقرقر بفتح القافين كذلك وذكر للتأكيد، وقيل: إن القاع البقعة من الأرض والقرقر المستوى الأملس منها صفة له، وتنطح مضارع نطح من بابي ضرب ونفع. والأظلاف جمع ظلف وهو للبقر والغنم مثل القدم للإنسان غير أنه منشق.

قوله: (ليس فيها عقضاء ولا جلحاء) عقضاء بفتح العين المهملة وسكون القاف: ملتوية القرنين، والجلحاء بفتح الجيم وسكون اللام وبالحاء المهملة التى لا قرن لها، وكانت كذلك لتكون أمكن في النطح وأحرى أن تنكى المنطوح. وفي رواية لمسلم: ولا صاحب بقر ولا غنم لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة بطح

لها بقاع قرقر لا يفقد منها شيئاً، ليس فيها عقضاء ولا جلهاء ولا عضباء، تنطحه بقرونها... إلخ. والعضباء: مكسورة القرن.

قوله: (كلما مضت أхраها ردت عليه أولها) أى: فيكون مرورها عليه بطريق الدائرة، والمراد به: التابع واستمرار العذاب. وفي رواية لمسلم عن زيد بن أسلم عن أبي صالح: كلما مر عليه أولها رد عليه أхраها. قال النووي: هو هكذا في جميع الأصول هنا، وقال القاضي عياض: هو تغيير وتصحيف وصوابه ما جاء بعده من رواية سهيل عن أبيه، وما جاء في الحديث عن معمر بن سويد عن أبي ذر: كلما مر عليه أхраها رد عليه أولها.

وقال القارى: وتوجيه الرواية الأولى أن مرور الأولى على التابع، فإذا انتهى إلى الغاية ردت من هذه الغاية وتبعها ما كان يليها فما يليها إلى أولها، فيحصل الغرض من الاستمرار والتابع على طريق الطرد والعكس.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على وجوب الزكاة في الذهب والفضة والغنم والإبل، وكذا البقر، لما تقدم في رواية مسلم، وعلى التنفير من منع الزكاة؛ لما فيه من الوعيد الشديد لمن جمع المال ومنع الحقوق الواجبة فيه، وعلى أن تارك الزكاة لا يقطع له بالنار إن لم يستحل تركها كما تقدم.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ قَالَ: كَبُرَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: أَنَا أَفْرَجُ عَنْكُمْ، فَاطْلُقْ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّهُ كَبُرَ عَلَى أَصْحَابِكَ هَذِهِ الْآيَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرِضِ الزَّكَاةَ إِلَّا لِطَيْبٍ مَا بَقِيَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ، وَإِنَّمَا فَرَضَ الْمَوَارِيثَ لِتَكُونَ لِمَنْ بَعْدَكُمْ، فَكَبُرَ عُمْرُ ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَلَا أَخْبِرُكَ

بَخِيرَ مَا يَكْنِزُ الْمَرْءُ؟ الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَّتْهُ، وَإِذَا أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ، وَإِذَا غَابَ عَنْهَا حَفِظَتْهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي وأبو يعلى وابن أبي شيبه والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (والذين يكتزون الذهب والفضة) أى: يجمعون الأموال ولا يؤدون زكاتها قوله: (كبر ذلك على المسلمين) أى: صعب عليهم وشق ما فهموه من عموم الآية وما فيها من الوعيد الشديد على ادخار شيء من الذهب والفضة الذى لا يخلو منه شخص غالباً.

قوله: (أنا أفرج عنكم) يعنى أكون سبباً فى إزالة ما أصابكم من همٍّ، فإن مع العسر يسراً، وما جعل عليكم فى الدين من حرج، وإنما بعث ﷺ بالحنيفية السمحة والدين السهل.

قوله: (فانطلق فقال) وفى نسخة: (فانطلقوا فقالوا). قوله: (إن الله لم يفرض الزكاة... إلخ) أى: قال ﷺ: إن المراد بالكنز ما منعت زكاته، وإن الله لم يوجب الزكاة إلا لتزكية أموالكم وتطهيرها من حق الفقراء وتطهير صاحبها من إثم منع حق الله تعالى، وفى قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ التوبة/٣٤. إشارة إلى ذلك فإن المراد بالإنفاق: إعطاء الزكاة، لا إنفاق المال كله، ولم يشرع الموارث إلا لتكون الأموال مملوكة بالميراث لمن بعدكم، وإنما ذكر ﷺ الموارث بعد الزكاة، ليكون أدل على أن جمع الأموال مع تأدية الزكاة ليس ممنوعاً شرعاً. لأنه لو كان ممنوعاً لما شرع الميراث، لأنه لا يكون إلا فى المال المخزون الباقي، وأخرج ابن أبي شيبه وأبو يعلى والبيهقي عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ كبر ذلك على المسلمين وقالوا: ما يستطيع أحد منا لولده مالاً يبقى بعده، فقال عمر: أنا أفرج عنكم، فانطلق عمر واتبعه ثوبان فأتى النبی ﷺ فقال:

يأبى الله إنه قد كبر على أصحابك هذه الآية، فقال: إن الله لم يفرض الزكاة إلا لطيب بها ما بقى من أموالكم، وإنما فرض الموارث من أموال تبقى بعدكم، فكبر عمر... الحديث.

وفى هذا دليل على أن الآية نزلت فى حق منع الزكاة من المسلمين، وهو قول الجمهور. وقيل: إنها نزلت فى أهل الكتاب والمسلمين الذين يمنعون الحق الواجب من زكاة وغيرها، لحديث زيد بن وهب قال: مررت بالربذة فإذا بأبى ذر فقلت: ما أنزلك منزلك هذا؟ قال: كنت بالشام واختلفت أنا ومعاوية فى هذه الآية ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ فقال معاوية: نزلت فى أهل الكتاب، فقلت: نزلت فىنا وفيهم، فكان بينى وبينه "يعنى نزاعاً" وكتب إلى عثمان يشكو، فكتب إلى عثمان أن أقدم المدينة، فقدمتها، فكثر الناس علىّ حتى كأنهم لم يرونى قبل ذلك، فذكرت ذلك لعثمان، فقال لى: إن شئت تنحيت فكنت قريباً، فذلك الذى أنزلنى هذا المنزل، ولو أمروا علىّ حبشياً لسمعت وأطعت. رواه البخارى، والربذة بفتحات: قرية دارة شرق المدينة.

قوله: (فكبر عمر) أى: قال: الله أكبر فرحاً وسروراً بما أجابه به النبى ﷺ وزوال هم المسلمين وحزنهم. قوله: (ثم قال له: ألا أخبرك... إلخ) أى: قال ﷺ: لما سمع فرحهم واستبشارهم ببيانه أنه لا حرج عليهم فى جمع المال ما داموا يؤدّون زكاته: ألا أعلمك بأحسن ما يقتنيه المرء؟ هو المرأة الصالحة الجميلة الخصال ظاهراً وباطناً، فإن الذهب إنما ينفع بذهابه وصرفه فى الحوائج والملاذ، والمرأة الصالحة تنفع مع بقائها: ينظر إليها زوجها فيسر بجمال صورتها وحسن سيرتها، ويقضى عند الحاجة شهوته منها، وإن أمرها بأمر شرعى أو عرقى امتثلت وقامت بخدمته



وتربية أولاده تربية دينية خير قيام، وإذا غاب عنها زوجها حفظت حقوقه في نفسها وماله وأولاده.

وعلى الجملة فمنافع المرأة الصالحة كثيرة، ولو لم يكن فيها إلا أنها تحفظ البذر وتربي الزرع "الولد" ويكون منها ولد يكون عوناً للرجل في حياته خليفة له بعد وفاته، لكفاها شرفاً وفضلاً.

فقه الحديث: دلّ الحديث على وجوب تأدية الزكاة، وعلى أنه يطلب ممن خفى عليه أمر أن يسأل عنه العالم به حتى يزول الإشكال، وعلى إباحة جمع المال مع القيام بالحقوق الواجبة فيه لله ﷻ ولعباده، وعلى الترغيب في النكاح واختيار المرأة الصالحة، وأن اقتناءها خير من اقتناء المال.

## ﴿ باب حق السائل ﴾

أى: في بيان حق السائل على المستول.

● عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِلْسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (للسائل حق... إلخ) أى: لطالب العطاء حق في إعطائه وإن كان ظاهره الغنى تحسباً للظن به، حيث أهان نفسه بذل السؤال، فلا يخيب بالتكذيب والحرمان مع إمكان صدقه في دعواه، فقد يكون الفرس عارية أو يكون ذا عيال لا يقدرّون على الكسب فيستعين بالفرس على السعى عليهم، أو يكون مديناً ديناً يبيع له أخذ الصدقة، أو يكون مسافراً احتاج في الطريق، إلى غير ذلك.

وعليه فلا منافاة بين حديث الباب وبين ما تقدم في آخر "باب من يعطى من الصدقة وحده الغنى" من قوله: ﷺ: "لا تحل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى".

وفي الحديث الحث على تحسين الظن بالمسلمين ومساعدتهم، والعطف على السائل بإجابة ما أمكن من طلبه وعدم ردّه خائبًا، وهذا كان باعتبار حال القرون الأولى، الذين كانوا لا يسأل الواحد منهم إلا للضرورة الشديدة عملاً بحديث: "ما أغناك الله فلا تسأل الناس شيئاً، فإن اليد العليا المعطية واليد السفلى هي المعطاة" رواه ابن عبد البر عن عطية السعدي، وحديث: "لا تحل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى" رواه أحمد وغيره كما تقدم، أما في هذا الزمان فقد كثرت الشحاظون كثرة مروعة، واعترضوا المارة في الطرق، واتخذوا السؤال حرفة لهم وأكثرهم لا همّ لهم إلا جمع الأموال، واتخاذ السؤال مورداً للكسب، لا تطيب نفس أحدهم بتركه، ولو كان ما في ثيابه أضعاف ما يملك المستول، فهؤلاء يحرم عليهم السؤال، ويحرم على الناس إعطاؤهم.

● عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بُجَيْدٍ عَنْ جَدِّهِ أُمِّ بُجَيْدٍ وَكَانَتْ مِمَّنْ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَتْ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ، إِنَّ الْمِسْكِينَ لَيَقُومُ عَلَى بَابِي فَمَا أَجِدُ لَهُ شَيْئًا أُعْطِيهِ إِيَّاهُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ لَمْ تَجِدِي لَهُ شَيْئًا تُعْطِيهِ إِيَّاهُ إِلَّا ظِلْفًا مُخْرَقًا فَادْفَعِيهِ إِلَيْهِ فِي يَدِهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: مالك وأحمد والترمذي والحاكم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (إلا ظلفاً مخرقاً) بكسر الظاء المعجمة وسكون اللام، وهو للبقر والغنم كالقدم للإنسان كما في القاموس، أى: إن لم تجدى إلا شيئاً

يسيراً تعطينه فأعطيه إياه، فهو مبالغة في قلة ما يعطى للسائل. وقيل: إن المراد حقيقة الظلف المحرق، فإنهم كانوا ينتفعون به ولا سيما عند الشدة. وفي الحديث الحث على عدم رد السائل خائباً.

## ﴿ باب الصدقة على أهل الذمة ﴾

أَجُوزُ أم لا؟ والمراد بأهل الذمة: من ليس بمسلم، فيعم المشرك كما يشهد له الحديث.

● عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي رَاغِبَةً فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَهِيَ رَاغِمَةٌ مُشْرِكَةٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ عَلَى وَهِيَ رَاغِمَةٌ مُشْرِكَةٌ أَفَأَصِلُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ فَصِلِي أُمَّكَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم ابن حبان والطبرانى.

معنى الحديث: قوله: (قدمت على أمي) قيل: هي أمها من الرضاة، وقيل: من النسب، وهو الأصح، لما رواه ابن سعد وأبو داود الطيالسى والحاكم من حديث عبد الله بن الزبير قال: قدمت قتيلة بنت عبد العزى على ابنتها أسماء بنت أبي بكر في المدينة، وكان أبو بكر طلقها في الجاهلية بهدايا: زبيب وسمن وقرظ، فأبت أسماء أن تقبل هديتها. وتدخلها بيتها، فأرسلت إلى عائشة: سلى رسول الله ﷺ فقال: لتدخلها وتقبل هديتها، وفي رواية: فأنزل الله: ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ﴾ المتحفة/٨. فأمرها أن تقبل هديتها وتدخلها بيتها. واختلف في اسم هذه الأم:

فالأكثر على أنها قُتِلَ بضم القاف وفتح المثناة الفوقية وسكون التحتية، وقيل: اسمها قتلة بفتح القاف وسكون المثناة من فوق، وقيل: قتلة بفتح القاف وسكون الياء التحتية، ذكرها المستغفرى في جملة الصحابة وقال: تأخر إسلامها، وليس في الأحاديث ما يدل له.

قوله: (راغبة) بالباء الموحدة وبالنصب على الحالية، أو مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أى: وهى راغبة فى البر والصلة، وقيل: راغبة عن الإسلام، قال الحافظ: ونقل المستغفرى أن بعضهم أوله فقال: وهى راغبة فى الإسلام، فذكرها لذلك فى الصحابة. ورده أبو موسى بأنه لم يقع فى شيء من الروايات ما يدل على إسلامها. ويؤيد ما قاله أبو موسى أنها لو جاءت راغبة فى الإسلام لم تحتج أسماء أن تستأذن رسول الله ﷺ فى صلتها لشيوع التآلف على الإسلام بينهم من فعل النبى ﷺ.

قوله: (فى عهد قريش) متعلق بقدمت، أى: كان قدومها فى زمن معاهدة قريش النبى ﷺ زمن الحديبية، وفى رواية لمسلم: قدمت على أمى وهى مشركة فى عهد قريش إذ عاهدهم - أى: النبى. - وفى رواية البخارى: قدمت على أمى وهى مشركة فى عهد رسول الله ﷺ، وتقدم فى رواية ابن سعد وغيره أنها قدمت بهدايا زبيب وسمن وقرظ، فأبت أسماء أن تقبل هديتها وتدخلها بيتها... إلخ.

قوله: (وهى راغمة مشركة) أى: كارهة للإسلام ساخطة على، فلم تقدم راغبة فى الدين والإقامة بالمدينة كما كان يقدم المسلمون من مكة للهجرة والإقامة مع النبى ﷺ.

قوله: (فصلى أملك) زاد البخارى فى رواية له من طريق الحميدى عن ابن عيينة: فأنزل الله فيها: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾. قال الخطايب: وإنما أمر بصلتها

لأجل الرحم، فأما دفع الزكاة الواجبة فلا يجوز؛ لأنها حق للمسلم لا تصرف لغيره، ولو كانت أمها مسلمة لا يجوز لها إعطاؤها من الزكاة لوجوب نفقتها عليها، إلا أن تكون مدينة فتعطى من سهم الغارمين، وكذلك إذا كان الوالد غازیاً فللولد أن يدفع إليه من سهم السبل.

○ فقه الحديث: دلُ الحديث على فضل أسماء بنت أبي بكر رضى الله تعالى عنهما حيث تحرت وامتنعت من صلة أمها حتى استأذنت النبی ﷺ، وعلى جواز صلة القرب الكافر، ولا ینای ذلك قوله تعالى: ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ ﴾ المجادلة/۲۳. فإن الصلة والإحسان لا يستلزمان المودة المنهى عنها فى الآیة، فقد یصل ویحسن وهو كاره، وعلى وجوب نفقة الأصل الكافر الفقیر على الفرع الموسر المسلم، وعلى جواز مصالحه أهل الحرب ومعاملتهم زمن الصلح.

### ﴿ باب ما لا یجوز منعه ﴾

أى: ما لا یحل منعه عن الغیر، ومناسبة هذا الباب لكتاب الزكاة: أن ما ذكر فى الحديث من الماء والملح مما تصدق الله به على عباده فجعلهم شركاء فيه، فلا یحل منعه كالزكاة.

● عَنْ سَيَّارِ بْنِ مَنْظُورٍ - رَجُلٍ مِنْ بَنِي فِزَارَةَ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ امْرَأَةٍ يُقَالُ لَهَا بِهِيسَةُ عَنْ أَبِيهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْ أَبِى التَّبَّيِّ ﷺ فَدَخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَمِيصِهِ فَجَعَلَ يَقْبَلُ وَيَلْتَرِمُ ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِى لَا يَحِلُّ مِنْعُهُ؟ قَالَ:

الْمَاءُ. قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ؟ قَالَ: الْمِلْحُ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ؟ قَالَ: أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ خَيْرَ لَكَ. والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (استأذن أبي النبي... إلخ) أى: طلب منه أن يأذن له في مباشرة جسده ﷺ بلا حائل، فأذن له فالتزمه وقبله، فالمراد بدخوله بينه وبين قميصه مباشرة جسده بلا حائل، وفي رواية أحمد عن بهيسة قالت: استأذن أبي النبي ﷺ فجعل يدنو منه ويلتزمه، وفعل ذلك رغبة في نجاة جسده من النار. قوله: (قال: الماء) يعنى لا يحل منع الماء عند عدم حاجة صاحبه إليه، لما رواه أحمد من حديث أبي هريرة مرفوعاً: "لا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه"، وهو محمول عند الجمهور على ماء الآبار والحياض والأنهار الصغيرة والعيون المملوكة لأصحابها أو المحفورة في الموات بقصد التملك، فيجب على من يليها بذل ما فضل عن حاجته وعياله وزرعه وماشيته.

قال النووي: وللوجوب شروط: أحدها: ألا يجد صاحب الماشية ماء مباحاً. الثاني: أن يكون البذل لحاجة الماشية. الثالث: أن يكون هناك مرعى وأن يكون الماء في مستقره.

وخص المالكية هذا الحكم بماء الموات، قالوا: أما البئر التي في الملك فلا يجب على مالِكها بذل ما فضل من مائها إلا إن خيف على نفس الهلاك أو ضرر شديد؛ فيجب بذله من غير ثمن، أو خيف على زرع جارٍ انهدمت بئرُه وشرع في إصلاحها، فيجب بذل ما فضل من ماء بئرِه بدون ثمن على معتمد المذهب، أو بالثمن على قول ابن يونس، وأما الماء المملوك بالإحراز في الأواني فلا يجب بذل فضله لغير المضطر اتفاقاً.

هذا وإن الماء ثلاثة أنواع: (الأول) ما ليس بمملوك كماء الأنهار والسيول، فهذا محل الانتفاع به لكل شخص لنفسه ودوابه وزرعته ولو بآلة... أو بحفر جدول، فلمن له أرض بعيدة عن النهر أن يجرى منه جدولاً يسقى منه أرضه إن لم يضر بالعامّة، ولم يكن في ملك أحد.

قال في المغني: ويفرق بين ما إذا كان النهر كبيراً لا يتضرر بالسقي منه أحد كالنيل والفرات، فهذا لكل أحد أن يسقى منه متى شاء وكيف شاء، وأما إذا كان نهراً صغيراً يزدحم الناس فيه ويتشاحون في مائه، أو سيلاً يتشاح فيه أهل الأرضين الشاربة منه، فيبدأ بمن في أول النهر فيسقى ويحبس الماء حتى يبلغ الكعب، ثم يرسل إلى الذي يليه فيصنع كذلك، وعلى هذا حتى تنتهي الأراضي كلها، فإن لم يفضل عن الأول شيء أو عن الثاني أو عن يلهما، فلا شيء للباقيين؛ لأنهم ليس لهم إلا ما فضل، فهم كالعصبة في الميراث، وهذا قول فقهاء المدينة ومالك والشافعي، ولا نعلم فيه مخالفاً، لما روى عبد الله بن الزبير أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير في شراج الحرة التي يسقون منها إلى النبي ﷺ، فقال ﷺ: اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك، فغضب الأنصارى فقال: يا رسول الله، أن كان ابن عمك؟ فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال: يا زبير اسق ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر. فقال الزبير: فوالله إني لأحسب هذه الآية نزلت فيه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ النساء/٦٥. متفق عليه، وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: نظرنا في قول النبي ﷺ: ثم احبس حتى يبلغ الجدر، وكان ذلك إلى الكعبين، قال أبو عبيد: الشراج جمع شرج، والشرج: نهر صغير، والحرة: أرض ملتبسة بحجارة سود، والجدر الجدار، وإنما أمر النبي ﷺ الزبير أن يسقى ثم يرسل تسهلاً على غيره، فلما قال الأنصارى ما قال استوفى النبي ﷺ للزبير حقه. وروى

مالك في الموطأ عن عبدالله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم: أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال في سيل مهزوز ومذنيب: "يمسك حتى يبلغ الكعنين، ثم يرسل الأعلى إلى الأسفل"، قال ابن عبد البر: هذا حديث مدني مشهور عند أهل المدينة يعملون به عندهم، قال عبد الملك بن حبيب: مهزوز ومذنيب: واديان من أودية المدينة يسيلان بالمطر يتنافس أهل الحرات في سيلهما.

(الثاني) مملوك بالإحراز في نحو الأوائ ومنه ماء الأنابيب (المواسير) والمضخات (الطلبات) التي في المنازل فهذا لا يحل تناوله إلا بإذن محرزه.

(الثالث) ماء الآبار والحياض والجداول والعيون والمضخات في غير المنازل الخاصة بأصحابها، وهذا مختلف فيه، فذهبت الحنفية إلى أنه مستحق غير محرز، يحل لكل واحد أن يشرب منه ويسقى منه دوابه لحديث الباب، ولما سيأتي للمصنف في "باب منع الماء" من قوله: ﷺ: "المسلمون شركاء في ثلاث: في الكأ والماء والنار"، ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس، ومعنى الشركة في الكأ: رعى الحشيش غير المستتب وأخذه من أرض مملوكة، غير أن لصاحب الأرض المنع من دخوله، ولغيره أن يقول: إن لي في الأرض حقاً، فإذا أن توصلني إليه أو تحشه لي، فهو كثوب رجل وقع في دار رجل، إما أن يأذن له في الدخول ليأخذ الثوب، وإما أن يخرج به إليه، ومعنى الشركة في النار: الاصطلاء بها وتحفيف الثياب عليها لا أخذ الجمر إلا بإذن صاحبه، وفي الماء: بالشرب وسقى الدواب، والاستسقاء من الآبار والحياض والأنهار المملوكة، ولأصحابها منع سقى الدواب إن ترتب عليه ضرر، وليس لغير الملاك سقى أراضيهم ولو بلا ضرر إلا برضا الملاك، وبه قال الشافعي وأبو العباس وأبو طالب.



وقال الإمام أحمد والإمام يحيى والمؤيد بالله في أحد قوله وبعض الشافعية: إنه مملوك كالماء المحرز، وردّ بأن بالسيول أشبه منه بالماء المحرز، وحديث الباب وشبهه عام: يدل على أن جميع أنواع الماء في ذلك سواء بلا فرق بين المحرز وغيره، لكن المحرز قد أجمع العلماء على أنه مملوك، ومن لازم الملك الاختصاص وعدم الاشتراك، وعليه فالعموم المذكور في الأحاديث مخصوص بغير المحرز.

قوله: (قال: الملح) أى: لا ينبغي منع ما فضل منه بلا فرق بين ما كان في معدنه وما انفصل عنه؛ لأنه من المعروف الذى يتعاطاه الناس فيما بينهم، وتقدم أنه من الماعون الذى ذم الله تعالى مانعه. وقيل: المراد به ما يكون في معدنه غير مملوك لأحد، فإنه مشترك بين المسلمين لا يحل لأحد منعه، وأما المملوك بالحيازة فللمالك حق المنع. وقال الرويانى ما محصله: إن وجد معدن الملح في ملك أو موات فهو كالماء فيما ذكر.

وكرر الصحابي السؤال رغبة في زيادة البيان واستلذاذاً بمخاطبة النبي ﷺ.

قوله: (أن تفعل الخير خير لك) أن مصدرية، أى: ففعلك أنواع الخير خير لا ينبغي ترك شيء منه، وهذا من ذكر العام بعد الخاص. وفائدته منع السائل من التماذى في السؤال. والمعنى أن جميع أنواع الخير من المعروف الذى لا يحل منعه، فإذا فعلت ذلك يكون خيراً لك.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على الحث على فعل الخير، وعلى الترغيب في التعاون والتحابب ببذل ما اعتيد بذله.

## ﴿ باب المسألة في المساجد ﴾

أتموز أم لا؟

● عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ أَطْعَمَ الْيَوْمَ مَسْكِينًا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا أَنَا بِسَائِلٍ يَسْأَلُ فَوَجَدْتُ كِسْرَةً خُبْزٍ فِي يَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَأَخَذْتُهَا مِنْهُ فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البزار.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على: الترغيب في الصدقة، وعلى جواز السؤال في المسجد وجواز التصدق فيه، وعلى ما كان عليه أبو بكر الصديق من الحرص على فعل الخير والمبادرة إليه ومن ذلك ما رواه مسلم في فضل الصحابة من طريق أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: من أصبح منكم اليوم صائمًا؟ قال أبو بكر: أنا، قال: فمن تبع منكم اليوم جنازة؟ قال أبو بكر: أنا، قال: فمن أطعم منكم اليوم مسكينًا؟ قال أبو بكر: أنا، قال: فمن عاد منكم اليوم مريضًا؟ قال أبو بكر: أنا، فقال رسول الله ﷺ: ما اجتمعن في امرئ إلا دخل الجنة.

والجمهور على جواز السؤال في المسجد وجواز إعطاء الصدقة فيه، إلا إذا ألح السائل وتخطى الرقاب فيحرم السؤال والإعطاء. وذهب الحنفيون: إلى حرمة السؤال في المسجد إطلاقًا، وأنه يكره الإعطاء فيه مطلقًا. وقيل: إن تخطى الرقاب، وهذا هو المختار وأصل ذلك ما تقدم للمصنف في "باب كراهية إنشاد الضالة في المسجد" من

حديث أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فليقل: لا أداها الله إليك، فإن المساجد لم تكن لهذا".

وأجابوا عن حديث الباب بأن أبا بكر البزار قال فيه: لا نعلمه يروى عن عبدالرحمن بن أبي بكر إلا بهذا الإسناد، وذكر أنه روى مرسلًا. وغرضه أن الحديث ضعيف؛ لأن في سنده مبارك بن فضالة، وقد ضعفه غير واحد كما تقدم، وعلى فرض صحته فليس فيه تصريح بأن السائل سأل في المسجد، بل يحتمل أن يكون خارجه.

### ﴿ باب كراهة المسألة بوجه الله تعالى ﴾

● عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ.

والحديث أخرجه أيضًا: الضياء المقدسي.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يسأل بوجه الله إلا الجنة) بالبناء للمفعول، ولا نافية أو ناهية، فالجنة مرفوعة نائب فاعل، ويروى (لا تسأل) بقاء الخطاب مبنياً للفاعل ولا ناهية، وعليه فالجنة منصوبة على المفعولية، والمراد بالوجه: الذات على ما ذهب إليه الخلف، والسلف يقولون: له وجه لا يعلم حقيقته إلا هو سبحانه وتعالى، مع اعتقادهم كمال التنزيه له ﷻ عن صفات المخلوقين، أى: لا يسأل به تعالى إلا الجنة لأن ذاته تعالى عظيمة، ولا يسأل بالعظيم إلا العظيم، والجنة أعظم مطلوب للمؤمن، فلا تسأل الله بوجهه متاع الدنيا بل رضاه والجنة، أو المعنى: لا تسأل الناس شيئاً بوجه الله كأن تقول: أسألك يا فلان بوجه الله أو بالله أن تعطيني كذا، فإن الله أعظم من أن يسأل به متاع الدنيا إنما يسأل به الجنة.

والحديث يدل على امتناع سؤال متاع الدنيا بالله تعالى، وهو محمول على ما إذا كان المسئول يتضرر بذلك ولا يجيب السائل، أما إذا كان المسئول ممن يتأثر بذكر الله تعالى فلا يرد السائل خائباً فيجوز سؤاله بالله تعالى، وبهذا يجمع بين حديث الباب والحديث الآتي.

### ﴿ باب عطية من سأل بالله ﷻ ﴾

من إضافة المصدر لمفعوله، أى: إباحة إعطاء الشخص من سألته متوسلاً بالله تعالى

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِبُوهُ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَرْتُمُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِرُونَهُ؛ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَلَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي وابن حبان والحاكم.

معنى الحديث: قوله: (من استعاذ بالله فأعيدوه) أى: من التجأ إليكم مستعيثاً بالله تعالى من ضرورة نزلت به فأجروه وخلصوه، فإن إغاثة الملهوف من واجبات الإيمان. قوله: (ومن سأل بالله فأعطوه)، وفي رواية النسائي: "من سألكم" أى: من طلب منكم شيئاً من خيرى الدنيا والآخرة متوسلاً بالله تعالى فأعطوه ما سألته إن قدرتم إجلالاً لمن سألكم به، ومحلله إذا كان السائل طائعاً فلا يعطى

الطاح، وزاد لفظ الجلالة في الموضعين إشارة إلى أنه محق في استعاذته وطلبه، وزاد النسائي: "ومن استجار بالله فأجبروه".

قوله: (ومن دعاكم فأجيبوه) أى: من طلبكم لحضور وليمة عرس أو غيره أو لمعونة فأجيبوا دعوتهم، وجوباً في وليمة العرس الحالية من منكر شرعاً وكذا المعونة المتعينة، وندباً في غيرها.

قوله: (ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه) أى: من فعل معكم خيراً قولياً أو فعلياً فجازوه وأحسنوا إليه بمثل ما أحسن به إليكم أو خير منه، قال الله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ الرحمن/٦٠. أى: لا ينبغي مقابلة الإحسان إلا بمثله، وعدى صنع بـ (إلى) لتضمنه معنى أحسن، وفي رواية الحاكم: "ومن أهدي إليكم فكافئوه".

قوله: (فإن لم تجدوا ما تكافئونه... إلخ) بإثبات النون على الأصل، وفي نسخة: (ما تكافئوه) بإسقاط نون الرفع بلا ناصب ولا جازم تخفيفاً ونظيره حديث: "كما تكونوا يولى عليكم" رواه الديلمي، وفي بعض النسخ: "فإن لم تجدوا ما تكافئوا به" أى: إن لم تجدوا شيئاً تكافئون به من أحسن إليكم فبالغوا في الدعاء له حتى تظنوا أو تعلموا أنكم قد أدبتم حقه.

ومن المبالغة في الدعاء قوله: جزاك الله خيراً، لما في حديث أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال: من صنع إليه معروف فقال لفاعله: جزاك الله خيراً - فقد أبلغ في الثناء، رواه الترمذى والنسائي وابن حبان. ويؤخذ منه: أن أصل الدعاء بنحو "جزاك الله خيراً" يؤدى به حق المحسن مع المبالغة ويخرج به عن عهدة شكره؛ حيث أظهر عجزه عن مجازاته وأحال مكافأته على ربه. ولذا كانت عائشة رضي الله تعالى عنها إذا دعا لها السائل تجيبه بمثل دعائه، ثم تعطيه الصدقة،

فَقِيلَ لَهَا: تَعْطِينَ الْمَالَ وَتَدْعِينَ؟ فَقَالَتْ: لَوْ لَمْ أَدْعِ لَكَانَ حَقُّهُ بِالْدَّعَاءِ لِي عَلَى أَكْثَرِ مَنْ حَقِّي عَلَيْهِ بِالصَّدَقَةِ، فَأَدْعُو لَهُ بِمِثْلِ دَعَائِهِ لِي حَتَّى أَكْفِي دَعَاءَهُ وَتُخْلَصَ لِي الصَّدَقَةُ.

○ فَقَهَ الْحَدِيثُ: دَلُّ الْحَدِيثِ عَلَى التَّرْغِيبِ فِي التَّحَلِّيِ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَمَحَاسِنِ الْأَدَابِ.

## ﴿ بَابُ الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنْ مَالِهِ ﴾

يعنى: يَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِهِ؛ أَيْبُزُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

● عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ بِمِثْلِ بَيْضَةٍ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ هَذِهِ مِنْ مَعْدِنٍ فَخُذْهَا فَهِيَ صَدَقَةٌ مَا أَمْلِكُ غَيْرَهَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ قَبْلِ رُكْنِهِ الْأَيْمَنِ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ قَبْلِ رُكْنِهِ الْأَيْسَرِ فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ خَلْفِهِ فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخُذَفَتْ بِهَا، فَلَوْ أَصَابَتْهُ لَأَوْجَعَتْهُ أَوْ لَعَقَرَتْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَأْتِي أَحَدُكُمْ بِمَا يَمْلِكُ فَيَقُولُ: هَذِهِ صَدَقَةٌ. ثُمَّ يَقْعُدُ يَسْتَكِفُّ النَّاسَ، خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَيْضًا: الْحَاكِمُ.

○ معنى الحديث: قوله: (أصبت هذه من معدن) بفتح فسكون فكسر أى: من مكانه الذى خلقه الله فيه وهو من (عدن) بالمكان عدناً وعدوئاً، من بابي ضرب وقعد بمعنى أقام، ومعدن كل شيء حيث يكون أصله. قوله: (من قبل ركنه الأيمن... إلخ) أى: أتاه من قبل جانبه الأيمن، وإنما أعرض عنه ﷺ إشارة إلى أنه لا ينبغي لمن كان مثله في الحاجة وعدم كمال الصبر على الفقر أن يتصدق بكل ماله، بل ينبغي له أن يصرفه في مصالحه فإن وجد فضلاً بعد ذلك تصدق به وإلا فلا، فلما تمادى على مراده ولم يفهم بالإشارة أفهمه بالعبارة.

قوله: (فحذفه بها) بالخاء والذال المعجمتين، أى: رماه بها، من الحذف وهو الرمي بالخصى، يقال: خذفت الحصاة ونحوها خذفاً من باب ضرب: رميتها بطرفي الإبهام والسبابة، وفي نسخة: (فحذفه) بالخاء المهملة أى: ضربه بها أو رماه، قال في النهاية: والحذف يستعمل في الرمي والضرب معاً.

قوله: (لعقرته) أى: جرحته أو قتلته، يقال: عقره عقراً من باب ضرب: جرحه. وعقر البعير: نحره. قوله: (يستكف الناس) وفي نسخة: (يتكفف الناس) أى: يطلب الكفاف منهم ويتعرض للصدقة بأن يأخذها ببطن كفه، يقال: تكفف الرجل واستكف: مَدَّ كفه بالمسألة، أو أخذ الشيء بكفه، أو أخذ كفاً من الطعام، أو ما يكف الجوع، ومنه قوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص: "إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس" أخرجه مالك وأحمد والشيخان.

قوله: (خير الصدقة... إلخ) أى: أفضلها ما كان زائداً قد فضل عن غنى يستعين به المتصدق بعدها على حوائجه ومصالحه، فلفظ (ظهر) زائد للتقوية، فكان صدقته مستندة إلى ظهر قوى من المال، ويحتمل أن إضافة (ظهر) إلى (الغنى) بيانية لبيان أن الصدقة إذا كانت بحيث يبقى الغنى النفسى بعدها لصاحبها لقوة قلبه

وكمال يقينه كالصديق عليه السلام، أو لبقاء شيء بعدها يستغنى به عما تصدق به فهي مطلوبة وخير، وإن كانت بحيث يحتاج صاحبها بعدها إلى مثل ما أعطى فهي مذمومة لأنه يندم غالباً. وفي الحديث: "خير الصدقة ما أبقت غنى" رواه الطبراني عن ابن عباس.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على ما كان عليه النبي ﷺ من الحكمة والرأفة بالامة، والحرص على مصلحتها وإرشادها إلى ما يبعدها عن أسباب المشقة الدينية والدنيوية، وعلى أنه ينبغي للإنسان أن يعدّ للأمور عدتها بلا إفراط ولا تفريط، وعلى أن الأفضل للمرء أن يستبقى لنفسه ما يحتاج إليه من ماله، وعلى أن للإمام أن يرد على المتصدق بكل ماله صدقته ولا يقبلها منه إذا علم من حاله أنه لا يصبر على شدة الفقر والجوع، وعلى كراهة التصدق بكل المال لما يخشى عليه من فعل ذلك من فتنة الفقر، وشدة نزاع النفس إلى ما خرج من اليد، فيندم فيذهب ماله ويضيع ثوابه ويصير كلاً على الناس، وهذا في حق من لم يقو يقينه، أما من قوى يقينه كأبي بكر الصديق عليه السلام فلا يكره له التصدق بكل ماله، ولذا لم ينكر النبي ﷺ تصدقه بكل ماله لما علمه من صحة نيته وقوة يقينه.

● عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ: دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ فَأَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَطْرَحُوا ثِيَابًا فَطَرَحُوا، فَأَمَرَ لَهُ بِثَوْبَيْنِ، ثُمَّ حَثَّ عَلَى الصَّدَقَةِ فَجَاءَ فَطَرَحَ أَحَدَ الثَّوْبَيْنِ فَصَاحَ بِهِ وَقَالَ: خُذْ ثَوْبَكَ. والحديث أخرجه أيضاً: النسائي والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (دخل رجل المسجد) لعله سليك بن عمرو الغطفاني كما تقدم في "باب إذا دخل الرجل والإمام يخطب" من أبواب الجمعة.



قوله: (فأمر النبي الناس أن يطرحوا ثياباً) أى: يضعوها صدقة ليعطى منها ذلك الرجل. ففي النسائي عن أبي سعيد أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب فقال: صل ركعتين، ثم جاء الجمعة الثانية والنبي ﷺ يخطب فقال: صل ركعتين، ثم جاء الجمعة الثالثة فقال: صل ركعتين، ثم قال: تصدقوا، فتصدقوا فأعطاه ثوبين، ثم قال: تصدقوا، فطرح أحد ثوبيه، فقال رسول الله ﷺ: ألم تروا إلى هذا؟ إنه دخل المسجد بهيئة بذة، فرجوت أن تفتنوا له فتصدقوا عليه، فلم تفعلوا، فقلت: تصدقوا، فتصدقتم، فأعطيته ثوبين، ثم قلت: تصدقوا، فطرح أحد ثوبيه، فقال ﷺ: خذ ثوبك، وانتهره.

قوله: (ثم حث على الصدقة) أى: حرض عليها في الجمعة التالية للجمعة التي طرحوا فيها الثياب، ففي رواية للنسائي: "فلما كانت الجمعة الثانية جاء رسول الله ﷺ يخطب فحث الناس على الصدقة فألقى أحد ثوبيه".

وفي حديث الباب دلالة على أنه يكره للشخص أن يتصدق بما هو محتاج إليه، وعلى أنه ينبغي للإمام إذا رأى من يتصدق بما يحتاج إليه أن يرده عليه.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ خَيْرَ الصَّدَقَةِ مَا تَرَكَ غِنًى أَوْ تُصَدَّقَ بِهِ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والنسائي.

معنى الحديث: قوله: (خير الصدقة... إلخ) أى: أفضلها ما يبقى بعده للمتصدق ما يدفع حاجته ويكون به غنياً، وكان هذا أفضل من التصدق بكل المال، لما تقدم من أن من تصدق بالجميع قد يندم إذا احتاج ويؤذ أن لم يتصدق، بخلاف من بقى بعد صدقته مستغنياً فإنه لا يندم عليها، ويحتمل أن يكون معناه:

أفضل الصدقة ما كان العطاء فيه كثيرًا بحيث يصير المتصدق عليه به غنيًا، والظاهر الأول، لقوله ﷺ: "وابدأ بمن تعول"، وقوله: "فيما تقدم: "خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى". وقول المصنف: "أو تصدق به عن ظهر غنى" بضم المثناة الفوقية والصاد المهملة مبنياً للمفعول، وهو شك من أحد الرواة.

قوله: (وابدأ بمن تعول) أى: ابدأ بمن تجب عليك نفقته فلا تضعهم وتتفضل على غيرهم، يقال: عال الرجل أهله، إذا قام بما يحتاجون إليه من قوت وكسوة. وفى الحديث دلالة على كراهة التصدق بجميع المال، وعلى أنه يطلب تقديم الأهم على المهم فى النفقات، وغيرها من الأمور الشرعية، فيقدم نفسه ثم عياله على غيرها؛ لأن نفقتهم واجبة عليه بخلاف نفقة غيرهم، واختلف فى نفقة من بلغ من الأولاد لا مال له ولا كسب، فذهب طائفة إلى وجوبها على الوالد مطلقاً وذهب الجمهور إلى أن الواجب على الوالد الإنفاق على أولاده حتى يبلغ الذكور وتزوج الأنثى، ثم لا نفقة إلا لعاجز عن الكسب لزمانة أو مرض أو غيرها.

### ﴿ باب فى الرخصة فى ذلك ﴾

أى: فى خروج الرجل من جميع ماله والتصدق به كله.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَى: الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: جُهْدُ الْمُقْلِ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ.

والحديث أخرجه أيضاً: الحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (أى: الصدقة الفضل؟) أى: أكثر ثواباً وأعظم أجراً. قوله: (جهد المقل) بضم الجيم وفتحها: الوسع والطاقة، وقيل بالضم: الوسع

والطاقة، وبالفتح: المشقة، والمقل: الفقير قليل المال، والمعنى: أفضل الصدقات صدقة الفقير بما في وسعه وطاقته، وهذا محمول على فقير رَزَقَ القناعة والرضا، فصدقته ولو قليلة أكثر ثوابًا من صدقة الغنى كثير المال ولو كثيرة، كما جاء في حديث أبي هريرة مرفوعًا: "سبق درهم مائة ألف درهم، قالوا: وكيف؟ قال: لرجل درهمان تصدق بأحدهما، وانطلق رجل إلى عرض ماله فأخذ منه مائة ألف درهم فتصدق به" أخرجه النسائي وابن حبان والحاكم وصححه.

○ فقه الحديث: دلُّ الحديث على عدم كراهة التصدق بكل المال لمن رزق الصبر وحسن التوكل على الله عز وجل، أما من لم يكن كذلك فيكره في حقه التصدق بما لم يفضل عن حاجته وحاجة من تلزمه نفقته، وبهذا يجمع بين حديث الباب والذي قبله. وعلى أن صدقة الفقير الصابر ولو قليلة، أفضل من صدقة الغنى بالمال ولو كثيرة؛ لأن الأول بذلها مع شدة الحاجة إليها، فقد جاهد نفسه وهواه وتحمل ما لم يتحمله الثاني.

● عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا أَنْ نَتَصَدَّقَ، فَوَافَقَ ذَلِكَ مَالًا عِنْدِي، فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا، فَجِئْتُ بِنِصْفِ مَالِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟ قُلْتُ: مِثْلَهُ. قَالَ: وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟ قَالَ: أَبْقَيْتُ لَهُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ. قُلْتُ: لَا أَسَابِقُكَ إِلَى شَيْءٍ أَبَدًا.

والحديث أخرجه أيضًا: الترمذي والحاكم.

معنى الحديث: قوله: (فوافق ذلك... إلخ) أى: صادف أمر النبي ﷺ بالصدقة وجود مال عندي، فحدثت نفسي بسبقى أبا بكر بالمبادرة وكثرة الصدقة؛ فإن ما سبقته إلى خير من قبل، فـ (إن) فى قوله: (إن سبقته) نافية، ويحتمل أن تكون شرطية جوابها محذوف، أى: إن أمكن سبقى إياه يوماً فهذا يوم سبق. قوله: (فقلت مثله) وفى نسخة: (قلت: مثله) أى: أبقيت نصف مالى. قوله: (فقال: أبقيت لهم الله ورسوله) وفى نسخة: (قال: أبقيت لهم... إلخ)، كناية عن كونه تصدق بكل ماله ولم يدخر لأهله منه شيئاً، ابتغاء مرضاة الله تعالى ورسوله. ولم ينكر النبي ﷺ على الصديق التصديق بكل ماله لعلمه بقوة يقينه وجيل صبره، وحسن توكله، فلم يخفْ عليه الفتنة، ولا تكفف الناس كما خافها على غيره ممن ردَّ عليهم الذهب والثياب كما تقدم فى الباب السابق.

والحديث دليل على عدم كراهة التصديق بكل المال لمن كان صحيح البدن كامل العقل غير مدين، وكان صبوراً على الضيق ولا عيال له أو له عيال يصبرون، فإن فُقِدَ شيء من ذلك كُره، وهذا هو المختار من حيث الجواز، أما من حيث الاستحباب فينبغى أن يكون ذلك من الثلث فقط جمعاً بين قصة أبى بكر وحديث كعب بن مالك الآتى للمصنف فى "باب من نذر أن يتصدق بماله" من (كتاب الإيمان والنذور). وفيه أنه قال: إن من توبى أن أخرج من مالى كله إلى الله وإلى رسوله صدقة، قال: لا، قلت: فنصفه، قال: لا، قلت: فثلثه، قال: نعم... الحديث. وإلى هذا ذهب جمهور العلماء. وقال مالك والأوزاعى: لا يجوز التصديق إلا بالثلث ويرد عليه الثلثان، وهو رواية عن مكحول، وعنه أيضاً يُرد ما زاد على النصف.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على فضل الصدقة والحث عليها، وفي الترمذى عن أنس بن مالك مرفوعاً: "إن الصدقة لتطفى غضب الرب وتدفع ميتة السوء"، وفي حديث آخر: "بادروا بالصدقة فإن البلاء لا يتخطاها" رواه أبو الحسن رزين بن معاوية العبدري. ودل أيضاً على مزيد فضل أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما، وحرصهما على الخير ومبادرتهما إلى فعله.

## ﴿ باب في فضل سقى الماء ﴾

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى غُرَيٍّ، كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خُضْرِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِمًا عَلَى جُوعٍ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثِمَارِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا عَلَى ظَمٍّ سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (أيما مسلم) برفع أى: على الابتداء، وما زائدة، و مسلم مضاف إليه. قوله: (على عرى) بضم فسكون مصدر عرى من باب تعب، يقال: عرى الرجل من ثيابه، يعرى عرياً وعرية، فهو عار وعريان. والمراد بالعرى: الحاجة إلى الثوب لدفع حر أو برد أو لتجمل وإن لم يكن مكشوف العورة. قوله: (كساه الله من خضر الجنة) الجملة في محل رفع خبر أى، وخضر بضم فسكون جمع أخضر مضاف لما بعده على حذف مضاف، من باب إقامة الصفة مقام الموصوف، أى: من ثيابها الخضر وهى أنفس ثيابها وأعلاها، وفي رواية الترمذى: "وأيما مؤمن

كسا مؤمناً على عرى كساه الله من خضر الجنة" والمراد: أن من فعل ذلك ألبسه الله نوعاً مما ذكر أعلى من غيره، أو كساه بذلك قبل غيره، وإلا فكل من دخل الجنة يكسى ثياباً خضراً، قال الله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ (الكهف/ ٣١). وخص الأخضر لأنه أحسن الألوان.

قوله: (على ظمأ) بفتحين مهموزاً مصدر ظمأ كعطش وزأا ومعنى فهو ظمآن، والأنثى ظمأى.

قوله: (الرحيق المختوم) أى: من خر الجنة المختوم بالمسك، والرحيق: صفوة الخمر الذى لا غش فيه، والمختوم: المصون الذى لم يتذلل ولم يصل إليه غير أصحابه لنفاسته وكرامته، وقيل: المراد منه أنهم يجدون فى آخر تناوله رائحة المسك، من قولهم: ختمت الكتاب، إذا انتهيت إلى آخره، وفيه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ خَتَامُهُ مِسْكٌ﴾ (المطففين/ ٢٦).

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على الحظ على التحلى بهذه المكارم، وعلى أن من فعل شيئاً يجازى بمثلته يوم القيامة ﴿جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءٌ حِسَاباً﴾ (النبا/ ٣٦)، ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ (النحل/ ٩٦).

## ﴿باب فى المنحة﴾

بفتح الميم، وهى العطية ينتفع بها ثم ترد، بأن يمنح الرجل دابة لشرب لبنها أو شجرة لأكل ثمرها أو أرضاً لزراعتها أو نقوداً قرضاً، فهى تكون فى الحيوان والثمار وغيرها، والمراد هنا: منحة الحيوان، وهى أن يعطى الرجل غيره شاة مثلاً ينتفع بلبنها أو صولفها زمناً ثم يردها إلى صاحبها كما تقدم، ومنه حديث: "المنحة

مردودة، والناس على شروطهم ما وافق الحق" رواه الترمذى عن أنس، فهو يدل على أنها تمليك منفعة لا رقة.

● عَنْ أَبِي كَبْشَةَ السَّلُولِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْبَعُونَ خَصْلَةً أَعْلَاهُنَّ مَنِيحَةُ الْعَنْزِ، مَا يَعْمَلُ رَجُلٌ بِخَصْلَةٍ مِنْهَا رَجَاءً ثَوَابِهَا وَتَصَدِيقَ مَوْعُودِهَا إِلَّا أَذْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: فِي حَدِيثٍ مُسَدَّدٍ: قَالَ حَسَّانُ: فَعَدَدْنَا مَا دُونَ مَنِيحَةِ الْعَنْزِ مِنْ رَدِّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَإِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ وَكَخْوِهِ، فَمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَبْلُغَ خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى.

معنى الحديث: قوله: (أربعون خصلة... إلخ) مبتدأ أول، وأعلاهن مبتدأ ثان، خبره منيحة العنز، والجملة خبر الأولى، وخصلة بفتح الخاء المعجمة، والعنز بفتح المهملة وسكون النون: أنثى العز، والمراد بها في الحديث: ذات اللبن من المعز تعار ليؤخذ لبنها ثم ترد على صاحبها، ولم يذكر النبی ﷺ الأربعين ترغيباً في كل أعمال الخير، إذ لو عينها لوقف بعض الناس عندها وتركوا غيرها، ونظيره إخفاء ليلة القدر، ويقاس على منيحة العنز منيحة الإبل والبقر بالأولى، إذ هي أكثر نفعا وثوابا.

قوله: (ما يعمل رجل بخصلة... إلخ) وفي نسخة: (ما يعمل عبد)، وفي رواية البخارى: "ما من عامل يعمل بخصلة". قوله: (وتصديق موعودها... إلخ) منصوب على التعليل عطفاً على رجاء، أى: لا يعمل واحد من أهل الإسلام بخصلة منها

راجيًا ثوابها ومصداقًا بما وعد به فاعلها من الثواب إلا كان ذلك سببًا لدخول الجنة مع السابقين، أو لحصوله على الدرجات العلى فيها، أو لرضاء الله تعالى عنه، المقتضى دخول الجنة، وإلا فأصل دخول الجنة بمحض فضل الله ﷻ.

قوله: (قال أبو داود: في حديث مسدد... إلخ) أى: قال المصنف: في حديث مسدد زيادة على حديث إبراهيم بن موسى وهى: "قال حسان: فعددنا ما دون... إلخ" أى: ما هو أدنى وأقل في الثواب من منيحة العنز كرد السلام... إلخ.

ويحتمل أن المراد بما دون المنيحة: ما سواها، سواء أكان أقل في الثواب منها أم لا. قوله: (وتسميت العاطس) بالشين المعجمة: الدعاء له بالخير والبركة، يقال: شئت فلانًا وشئت عليه تسميًا فهو مشمت، مشتق من الشوامت وهى القوائم، كأنه دعا للعاطس بالثبات على طاعة الله عز تعالى.

وقيل: معناه أبعدك الله عن الشماتة وجنبك ما يشمت به عليك. وورد التسميت بالسين المهملة، من السميت وهو الهيئة الحسنة، أى: جعلك الله على سميت حسن.

قوله: (وإماطة الأذى عن الطريق) أى: إزالة ما يؤذى المارة من الشوك والحجر ونحوهما. قوله: (فما استطعنا أن نبلغ خمس عشرة... إلخ) وفى نسخة: (خمس عشرة)، والصواب الأولى، وعدم استطاعة حسان ذلك لا يمنع استطاعة غيره، فقد أبلغها بعضهم أربعين فأكثر، منها إطعام الجائع، وسقى الظمآن، وبدء السلام، وتعليم الصنعة، وإعطاء صلة الحبل، وإعطاء شمع النعل، وطلاقة الوجه، وإيناس الوحشان، وتفريج الهم، وإعانة المحتاج، وستر المسلم، والتفصح في المجالس، وإدخال السرور على المسلم، ونصر المظلوم، ومنع الظالم عن ظلمه، والدلالة على الخير، والإصلاح بين الناس، ورد السائل بالقول الجميل، والذب عن عرض المسلم، وغرس الشجر،



والشفاعة، وعيادة المريض، والمصافحة، والتحابب في الله، والتزاور في الله، والتبادل في الله، والجلاسة في الله، والبغض في الله، والنصح والرحمة، والأمر بالمعروف، كذا قال: ابن بطل.

وقد ورد فيما ذكر أحاديث صحيحة، وفي قوله: نظر، فإن منها ما ليس دون منيحة العنز، بل أعلى منها أو مساو لها، ولذا قال ابن المنير: الأولى ألا يعتنى بعدها، يعني للحكمة التي ذكرت لعدم عد النبي ﷺ لها، قال الحافظ في الفتح: ومع ذلك فأنا موافق لابن بطل في إمكان تتبع أربعين خصلة من خصال الخير أعلاها منيحة العنز، وموافق لابن المنير في رد كثير مما ذكره ابن بطل مما هو ظاهر أنه فوق المنيحة.

وقال الكرماني ردًا على ابن بطل: هذا الكلام رجم بالغيب؛ لاحتمال أن يكون المراد غير المذكورات من سائر أعمال الخير، ثم إنه من أين علم أن هذه أدنى من المنحة، لجواز أن تكون مثلها أو أعلى منها، ثم فيه تحكم حيث جعل بدء السلام منها دون رد السلام، مع أنه صرح به في الحديث الذي نحن فيه، وكذا جعل الأمر بالمعروف منه دون النهي عن المنكر.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على الترغيب في عمل الخير قليله وكثيره ابتغاء مرضاة الله تعالى وتصديقًا بالثواب الذي وعد به فاعل الخير، وعلى أن ذلك سبب لدخول الجنة مع السابقين والتعم في أعلى درجاتها بما لم يخطر على قلب بشر من أنواع التعظيم: ﴿وَبَلَدِكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أَوْفِئْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الزخرف/٧٢.

## ﴿ باب أجر الخازن ﴾

أى: ثواب الحافظ للمال الذى يستحقه على تسليم الصدقة لمستحقها، فالخازن: من وكل إليه حفظ المال من طعام وغيره.

● عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْخَازِنَ الْأَمِينَ الَّذِي يُعْطَى مَا أَمَرَ بِهِ كَامِلًا مُوَفَّرًا طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ حَتَّى يَذْفَعَهُ إِلَى الَّذِي أَمَرَ لَهُ - بِهِ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وأحمد والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (إن الخازن الأمين... إلخ) وفى رواية البخارى: (الخازن المسلم الأمين... إلخ)، وهى شروط لاستحقاق الخازن ثواباً كاملاً كثواب المتصدق صاحب المال، فخرج بالمسلم الكافر؛ لأنه لا تصح منه نية التقرب، وبالأمين الخائن؛ لأنه مأزور لا ماجور لخيانته، ومن الخيانة: الإنقاص فى الإعطاء عما أمر به.

قوله: (كاملاً موفراً) حالان من مفعول يعطى، أى: يعطى المحتاج ما أمر به المتصدق كاملاً وافراً، أو صفة لمصدر محذوف، أى: يعطى عطاء كاملاً تاماً، فموفراً اسم مفعول تأكيد لما قبله، من (وفر)، ويصح جعله اسم فاعل بكسر الفاء أى: مكماً الخازن ما يعطيه.

قوله: (طيبة به نفسه) قيد به ليخرج من أعطى كارهاً فإنه لا أجر له.  
قوله: (حتى يدفعه إلى الذي أمر له) أى: الذى أمر المتصدق أن يدفع الصدقة إليه،  
فإن دفع الخازن إلى غيره كان غير أمين لمخالفته فلا ثواب له. قوله: (أحد  
المتصدقين) بالثنية خبر (إن) فى قوله: (إن الخازن)، أى: هو والمالك متصدقان،  
ولكل واحد منهما أجر الصدقة، فللمالك أجر ما أنفق من ماله، وللخازن أجر  
إيصاله للمستحق، ويجوز أن يكون بكسر القاف جمعاً، أى: هو متصدق من  
المتصدقين، والمراد المشاركة فى أصل الثواب، ولا يلزم استاؤهما فيه، فقد يكون ثواب  
المالك أكثر كما إذا أعطى خازنه مائة درهم ليوصلها إلى مستحق على باب الدار  
ونحوه، وقد يكون ثواب الخازن أكثر كما إذا أعطاه المالك درهماً ليوصله إلى محتاج  
بعيد، وقد يكون أجرهما سواء كما إذا كانت قيمة المتصدق به توازى عمل الخازن.  
وقيل: يحتمل أن يكون ثواب الخازن والمالك سواء مطلقاً. لأن الأجر فضل الله يؤتيه  
من يشاء، لا يدرك بقياس ولا هو بحسب الأعمال، والمختار الأول.  
○ فقه الحديث: دلّ الحديث على الترويج فى الأمانة وحسن النية فى الطاعة  
والتعاون فى الخير، لما يترتب على ذلك من المشاركة فى الأجر.

### ﴿ باب المرأة تصدّق من بيت زوجها ﴾

● عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا أَلْفَقَتِ الْمَرْأَةُ  
مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرٌ مَّا أَلْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرٌ مَّا  
اِكْتَسَبَ، وَلِخَازِنِهِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ.  
والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى والترمذى وابن ماجه.

معنى الحديث: قوله: (إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها) أى: بعد إذنه ولو دلالة، وفي رواية الترمذى: "إذا تصدقت"، وفي رواية للبخارى ومسلم: "إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها". وقيد بالطعام لأنه الذى يسمح به عادة بخلاف الدنانير والدراهم، فإن إنفاق المرأة منها لا يكون إلا بالإذن الصريح. قوله: (غير مفسدة) أى: غير قاصدة بالإعطاء إفساد بيت الزوج وغير معطية ما لم تجر العادة بإعطائه. قوله: (كان لها أجر ما أنفقت) أى: أجر إنفاقها، ف(ما) مصدرية. قوله: (ولخازنه مثل ذلك) أى: مثل أجر المالك لكن بالشروط المذكورة فى الحديث السابق، والمراد: التساوى فى أصل الأجر، فلا ينافى أنه قد يحصل التفاوت كما تقدم. قوله: (لا ينقص بعضهم أجر بعض) أى: لا يزاحم بعضهم بعضاً فى الأجر، بل كل يأخذ أجره موفوراً على حسب حاله، وفي رواية الترمذى والنسائى: "ولا ينقص كل واحد منهما من أجر صاحبه شيئاً، للزوج بما كسب ولها بما أنفقت".

والحديث محمول على ما إذا علمت المرأة والخدام رضا صاحب المال بالإنفاق منه، بإذن صريح، أو مفهوم من العرف والعادة؛ كإعطاء السائل ما جرت العادة بإعطائه له، وكان المالك كغالب الناس فى الرضا بذلك، فإن اضطرب العرف وشك فى رضاه، أو كان يخل بذلك وعلم من حاله ذلك أو شك فيه لم يجز للمرأة ولا غيرها التصديق من ماله إلا بإذن صريح، وكذا إذا كان المعطى زانداً عما اعتد إعطاؤه.

قال الحافظ فى الفتح: اختلف السلف فيما إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها: فمنهم من أجازاه فى الشيء اليسير الذى لا يؤبه به، ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال، وهو اختيار البخارى. ويحتمل أن يكون ذلك

محمولاً على العادة، ومنهم من قال: المراد بنفقة المرأة والعبد والحاظن: النفقة على عيال صاحب المال وفي مصالحه، ومنهم من فرق بين الزوجة والخدام بأن الزوجة لها حق في مال الزوج، ولها النظر في بيته فجاز لها أن تصدق بما لا يكون إسرافاً بالاعتد وما يعلم أنه لا يضر زوجها، وأما الخادم: فليس له تصرف في متاع مولاه، ولا حق، فلا بد من الإذن الصريح في عطيته، دون الزوجة.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على ترغيب المرأة والخدام في إكرام السائل وعدم رده خائباً بإعطائه مطلوبه، إذا لم يتجاوز العادة والعرف وعلم من حال المالك السماح بذلك، لما يترتب على ذلك من الأجر والثواب.

● عَنْ سَعْدٍ قَالَ: لَمَّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ النِّسَاءُ؛ قَامَتِ امْرَأَةٌ جَلِيلَةً كَأَنَّهَا مِنْ نِسَاءِ مُضَرَ، فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّا كُلُّ عَلَيَّ آبَائِنَا وَأَبْتَائِنَا. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَأَرَى فِيهِ: وَأَزْوَاجِنَا فَمَا يَحِلُّ لَنَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ؟ فَقَالَ: الرُّطْبُ تَأْكُلْنَهُ وَتَهْدِينَهُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: الرُّطْبُ: الْخَبْزُ وَالْبَقْلُ وَالرُّطْبُ.

معنى الحديث: قوله: (لما بايع رسول الله النساء... إلخ) أى: لما عاهدن على ألا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزني... إلخ ما في الآية، قامت امرأة جليلة عظمة الجسم، وقيل: كبيرة السن، وقالت: إنا كل... إلخ بفتح الكاف وتشديد اللام، أى: ثقل وعالة على من ذكر، فإنا لا نكتسب ونعتمد على كسبهم.

قوله: (وأرى فيه وأزواجنا) بضم الهمزة أى: أظن أن في الحديث زيادة (وأزواجنا). قوله: (فما يحل لنا من أموالهم؟) تعنى ما يحل لنا تناوله والتصرف فيه بلا إذنهم؟ قوله: (الرطب تأكلنه وتهدينه) أى: يحل لكن الرطب بفتح الراء وسكون الطاء المهملة، في الأصل: ضد اليابس، والمراد به: ما لا يدخر ولا

يبقى بل يسرع إليه الفساد كالفواكه والمطبوخ، وفسره المصنف بأنه الخبز والبقل، وهو في الأصل: ما نبت في بذره، والمراد به هنا: ما يؤكل من الخضروات، والرطب بضم الراء وفتح الطاء أى: رطب التمر، وكذا العنب وسائر الفواكه الرطبة دون اليابسة، وخص ما ذكر بجواز تصرف الوالد والولد والزوج بلا توقف على إذن المالك، لأن الخطب فيه يسر والفساد إليه سريع، فإذا ترك ولم يؤكل فسد وطرح، بخلاف اليابس فإنه يذخر ولا يسرع إليه الفساد، فشأنه ألا يسمح ماله في التصرف فيه بلا إذنه.

قال الخطابي: قد جرت العادة بين الجيران والأقارب أن يتهادوا رطب الفاكهة والبقول، وأن يغرفوا لهم من الطيبخ، وأن يتحفوا الضيف والزائر بما يحضرهم منها، فوقعت المسامحة في هذا الباب بترك الاستئذان له جرياً على العادة المستحسنة في مثله، وإنما يكون هذا لمن بسطت يده في مال المالك من الآباء والأبناء دون الأزواج والزوجات، فإن الحال بين الوالد والولد ألطف من أن يحتاج معها إلى زيادة استقصاء في الاستئذان للشركة النسبية بينهما والبعضية الموجودة فيهما، فاما نفقة الزوجة على الزوج فإنها معاوضة عن الاستمتاع، وهي مقدرة بكمية ومتناهية إلى غاية، فلا يقاس أحد الأمرين بالآخر، وليس لأحدهما أن يفعل شيئاً من ذلك إلا بإذن صاحبه.

أقول: وما ذكره من الفرق بين الآباء والأبناء، وبين الأزواج والزوجات، لعله مبنى على ما وقع له من عدم ذكر الأزواج في الحديث، ويردّه التصريح بالزوجة في الحديث السابق وغيره، وفي هذا الحديث أيضاً على ما هو في سائر النسخ من قوله: قال أبو داود: (وأرى فيه وأزواجنا).

● عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أُلْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ أَمْرِهَ فَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم.

معنى الحديث: قوله: (من غير أمره) أى: من غير أمره الصريح فى ذلك القدر المعين مع وجود قرينة على الرضا، وإلا بأن شكت فى الرضا كان عليها الوزر ولا أجر لها. ويحتمل أن الحديث محمول على ما إذا أُلْفَقَت من غير علمه مما أخذته لنفقتها فالأجر بينهما، أما الزوج فلكون المال من كسبه، وأما المرأة فلتصدقها من نفقتها، وبه يجمع بين هذا الحديث والحديث الآتى.

قوله: (فلها نصف أجره)، وفى رواية البخارى: (فله نصف أجره)، يعنى أنهما سواء فى الثواب، وليس المراد أن ثواب الصدقة ينصف بينهما، بل كل واحد منهما له أجر كامل على ما تقدم، ولا بد من هذا التأويل لما تقدم من قوله ﷺ: "لا ينقص بعضهم أجر بعض"، ونظيره ما أخرجه مسلم من حديث عمر مولى أبي اللحم قال: كنت مملوكاً فسألت رسول الله ﷺ: أتصدق من مال موالى بشيء؟ قال: نعم والأجر بينكما نصفان. أى: الأجر قسمان وإن كان أحدهما أكثر من الآخر كما تقدم.

## الفهرس العام لمباحث الجزء التاسع

الصفحة	و	الموضوع
٣		باب القيام للجنائزة
٨		باب الركوب فى الجنائزة
١٠		باب المشى أمام الجنائزة
١٣	.....	باب الإسراع بالجنائزة
١٦	.....	باب الصلاة على من قتل نفسه
١٨		باب الصلاة على من قتلته الحدود
٢٠	.....	باب الصلاة على الطفل
٢٣		باب الدفن عند طلع الشمس وعند غروبها
٢٥		باب إذا حضر جنازى رجال ونساء، من يُقدِّم ؟
٢٧		باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه ؟
٣٣	.....	باب التكبير على الجنائزة
٣٨		باب ما يقرأ على الجنائزة
٤٢	.....	باب الدعاء للميت
٤٧	.....	باب الصلاة على القبر
٥٢	.....	باب الصلاة على المسلم يموت فى بلاد الشرك



- ٥٦ ..... باب في جمع الموتى في قبر والقبر يُعلم
- ٥٨ ..... باب في الحفار يجد العظم، هل يتكسب ذلك المكان؟
- ٥٩ ..... باب في اللحد
- ٦١ ..... باب كم يدخل القبر؟
- ٦١ ..... باب كيف يدخل الميت قبره ؟
- ٦٤ ..... باب كيف يجلس عند القبر ؟
- ٦٥ ..... باب في الدعاء للميت إذا وضع في قبره
- ٦٥ ..... باب الرجل يموت له قرابة مشرك
- ٧٠ ..... باب في تعميق القبر
- ٧١ ..... باب في تسوية القبر
- ٧٤ ..... باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف
- ٧٧ ..... باب كراهية الذبح عند القبر
- ٧٩ ..... باب الميت يصل على قبره بعد حين
- ٨٠ ..... باب البناء على القبر
- ٨٤ ..... باب في كراهية القعود على القبر
- ٨٦ ..... باب المشي بين القبور بالنعل
- ٩٠ ..... باب تحويل الميت من موضعه للأمر يحدث

٩١	باب في الشاء على الميت
٩٥	باب في زيارة القبور
١٠٧	باب في زيارة النساء القبور .....
١١٠	باب ما يقول إذا زار القبور أو أمر بها
١١٦	باب كيف يصنع بالغررم إذا مات ؟
١١٩	باب كتاب الزكاة
١٣١	باب ما تجب فيه الزكاة.....
١٣٦	باب العروض إذا كانت للتجارة هل فيها زكاة ؟
١٣٩	باب الكثر ما هو ؟ وزكاة الحللى .....
١٤٣	باب في زكاة السائمة
١٨٩	باب رضا المصدق
١٩٢	باب دعاء المصدق لأهل الصدقة .....
١٩٣	باب تفسير أسنان الإبل
١٩٧	باب أين تصدق الأموال ؟
١٩٨	باب الرجل يتناع صدقته
٢٠٠	باب صدقة الرقيق .....
٢٠٠	باب صدقة الزرع .....

٢٠٩	..... باب زكاة العسل
٢١٢	باب فى خرص العنب
٢١٣	باب فى الخرص
٢١٨	..... باب متى يخرص التمر
٢١٩	..... باب ما لا يجوز من الثمرة فى الصدقة
٢٢١	باب زكاة الفطر
٢٢٤	باب متى تؤدى ؟
٢٢٧	باب كم يؤدى فى صدقة الفطر ؟
٢٣٤	..... باب من روى نصف صاع من قمح
٢٣٨	باب فى تعجيل الزكاة
٢٤٣	باب الزكاة تحمل من بلد إلى بلد
٢٤٦	باب من يُعطى من الصدقة وحد الغنى
٢٦٠	..... باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غنى
٢٦٦	باب كم يعطى الرجل الواحد من الزكاة؟
٢٦٨	..... باب ما تجوز فيه المسألة
٢٧٥	باب كراهية المسألة
٢٧٨	باب الاستعفاف

٢٨٥	باب الصدقة على بنى هاشم
٢٩٢	باب الفقير يهدى للغنى من الصدقة
٢٩٣	باب من تصدق بصدقة ثم ورثها
٢٩٤	باب حقوق المال
٣٠١	باب حق السائل .....
٣٠٣	باب الصدقة على أهل الذمة
٣٠٥	باب ما لا يجوز منه
٣١٠	باب المسألة في المساجد
٣١١	باب كراهة المسألة بوجه الله تعالى .....
٣١٢	باب عطية من سأل بالله ﷻ
٣١٤	باب الرجل يخرج من ماله .....
٣١٨	باب في الرخصة في ذلك .....
٣٢١	باب في فضل سقى الماء .....
٣٢٢	باب في المنيحة .....
٣٢٦	باب أجر الخازن .....
٣٢٧	باب المرأة تصدق من بيت زوجها .....

---